وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1986- 2017

إعداد الطالبة:
مكي عمارية

إشراف:
د. عتو الشارف مشرفا
د. رمضاني محمد مشرفا مساعدا

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيساً
د. عتو الشارف	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مقرراً
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مشرفا مساعدا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د. شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د. عدالة العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية
2019 - 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1986- 2017

إعداد الطالبة:
مكي عمارية

إشراف:
د. عتو الشارف مشرفا
د. رمضاني محمد مشرفا مساعدا

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيساً
د. عتو الشارف	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مقرراً
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مشرفا مساعدا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د. شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د. عدالة العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2018 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

" إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور"

الآية 28 من سورة فاطر

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإعداد هذا العمل.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى المشرف الفاضل الدكتور "**عتو الشارف**" عن قبوله الإشراف على هذا البحث، وعن إرشاداته وتوجيهاته القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور "**رمضاني محمد**" الذي سخر جزء من وقته وجهده في متابعة البحث من أوله لآخره، فكانت توجيهاته ونصائحه القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا لي ما شجعني على إتمام هذا العمل وإخراج الأطروحة في شكلها النهائي.

كما أتقدم بخالص شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزء من وقتهم الثمين وتفضلوا لقراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

كما أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومصلحة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بجامعة مستغانم وأخص بالذكر السيد "**ديداوي كمال**" على إمداده بالمعلومات والنصائح القيمة، وإلى عمال مكتبة الكلية وعلى رأسهم السيد "**خطاب مهدي**" على تقديم يد العون والمساعدة.

وفي الأخير الشكر موصول لكل من ساعدني وأسهم في تنفيذ هذه الأطروحة من قريب أو بعيد، وأخيرا وليس آخرا آمل أن تكون هذه الأطروحة بمثابة إسهام متواضع يضاف إلى الجهود العلمية المحمودة لمن سبقني، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بها والله ولي التوفيق.

الطالبة: مكي عمارية

إهداء

تبارك الذي أهدانا العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان

أهدي عملي المتواضع إلى عائلتي الصغيرة وأعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرها والدتي الكريمة وإلى والدي وإخوتي الأعزاء حفظهم الله فجزاهم الله عني خير الجزاء

إلى أختي التي لم تلدها امي وشريكة حياتي التي قاسمتني عناء إنجاز هذا العمل "إجري خيرة"

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء سواء في الكلية أو مسقط رأسي، وإلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق

جزاكم الله خيرا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيـــــــــان	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول والأشكال	-
المقدمة العامة	[2- 13]
الفصل الأول: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية	[15- 104]
تمهيد	15
I- المالية العامة وتطور تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي	16
1.I- مفهوم الدولة والمالية العامة في المذاهب الاقتصادية	16
1.1.I- المالية العامة في الفكر التجاري والطبيعي	16
2.1.I- المالية العامة في المدرسة الكلاسيكية	17
3.1.I- المالية العامة في المدرسة الكينزية	18
4.1.I- المالية العامة في الفكر المالي الاشتراكي	20
5.1.I- المالية العامة في الفكر المالي المعاصر	21
6.1.I- تحديد نطاق الحاجات العامة والخاصة	24
2.I- مكونات المالية العامة	26
1.2.I- الموازنة العامة وأساسياتها	26
2.2.I- الايرادات العامة وأنواعها	30
3.2.I- النفقات العامة	34
3.I- أهداف المالية العامة	35
II- السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية	37
1.II- مفهوم السياسة المالية وأهدافها	37
2.II- السياسة الاقتصادية أسلوب لتدخل الدولة	49
3.II- علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية	58

1.3.II- السياسة الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي	58
2.3.II- أثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي	61
3.3.II- سياسة التمويل بالعجز وأثرها على النشاط الاقتصادي	61
III- الإطار النظري لسياسة الإنفاق الحكومي	62
1.III- ماهية الإنفاق الحكومي	63
2.III- تقسيمات وآثار النفقات العامة	77
1.2.III- تقسيمات النفقة العامة	77
2.2.III- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	84
3.2.III- المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	90
3.III- ترشيد الإنفاق الحكومي	92
خلاصة الفصل	103
الفصل الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	[106- 199]
تمهيد	106
I- النمو الاقتصادي ومقوماته	107
I. 1- النمو الاقتصادي وطرق قياسه	107
2.I- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	116
3.I- التنمية الاقتصادية	118
1.3.I- تعريف التنمية الاقتصادية	118
2.3.I- قياس التنمية الاقتصادية	121
3.3.I- عناصر التنمية الاقتصادية	121
4.3.I- الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	122
II- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	124
1.II- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	124
2.II- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	133
3.II- نماذج النمو الاقتصادي	145
1.3.II- نموذج هارود–دومار	145
2.3.II- نموذج "سولو– سوان" (1956)	148

3.3.II- النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي	158
4.3.II- تقييم نظرية النمو الداخلي	168
III- الإنفاق العام والتوازن الاقتصادي	169
1.III- التوازن الكلي وفق نموذج $(IS-LM)$	170
1.1.III- توازن سوق السلع والخدمات	171
2.1.III- توازن سوق النقد	173
3.1.III- التوازن في سوق النقد وسوق الانتاج معا	177
2.III- فعالية السياسة الانفاقية في ظل نموذج الاقتصاد المغلق $(IS-LM)$	178
1.2.III- الفعالية النسبية للسياسة الإنفاقية وطرق تمويله	178
2.2.III- السياسة الانفاقية وانحدارات منحنى (IS) و(LM)	183
3.III- فعالية السياسة الإنفاقية في ظل نموذج الاقتصاد المفتوح $(IS-LM-BP)$في ظل سعر الصرف الثابت والمرن	188
1.3.III- أنظمة سعر الصرف	189
2.3.III- ميزان المدفوعات	190
3.3.III- التوازن الكلي في ظل نموذج اقتصاد مفتوح نموذج منديل فليمينغ	191
خلاصة الفصل	199
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لوضعية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	[201- 280]
تمهيد	201
I- الخلفية الاقتصادية لبرامج الإصلاح 1967 إلى غاية تنفيذ برامج الاستثمارات الموسعة 2001-2017	202
I. 1- لمحة عن الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية قبل سنة 1990	202
I. 2- تحليل وضعية الإنفاق الحكومي في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد 1990	213
I. 3- لمحة عن الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي	225
II- تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	235
1.II- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	235
2.II- تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	238
3.II- علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة في الجزائر	244

III- مدى استجابة النمو الاقتصادي لبرامج الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	253
1.III- تحليل النمو الاقتصادي والقطاعات المكونة له خلال الفترة 2000-2017	253
1.1.III-أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004	253
2.1.III-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005-2009	256
3.1.III-أثر المخططين توطيد النمو والبرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي 2010-2016	259
2.III- تحليل مكونات التوازن الداخلي خلال الفترة 2000-2017	263
1.2.III-وضعية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	263
2.2.III-وضعية معدل البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	265
3.III- تحليل مكونات التوازن الخارجي خلال الفترة 2000-2017	270
1.3.III-وضعية المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	270
2.3.III-وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	273
خلاصة الفصل	279
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	[282- 324]
تمهيد	282
I- الأساليب القياسية المستخدمة	283
I. 1- إحتبار الاستقرارية	283
I. 2- إحتبار التكامل المشترك	286
I. 3- إحتبارات السببية	290
II- وصف المتغيرات الاقتصادية الخاصة بنموذج الدراسة	293
1.II- نظرة عامة حول المتغيرات في الجزائر	293
2.II- عرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة	295
3.II- دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج	300
III- قياس أثر متغيرات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1986-2017	305
III. 1- تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	305

2.III- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب "جوهانسون"	311
2.III. 1- تقدير نموذج التكامل المشترك	313
2.III. 2- تحليل نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك	313
3.III- تقدير نموذج تصحيح الخطأ	315
1.3.III- مناقشة تقدير النموذج	317
خلاصة الفصل	323
الخاتمة العامة	[335 -326]
قائمة المراجع	[362 -337]
قائمة الملاحق	[370 -364]

- **قائمة الجداول**

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(1. I)	**الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات**	76
(2.II)	**الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	123
(3.II)	**ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي**	144
(4.II)	**فعالية سياسة الانفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والمرن حسب حركة انتقال رؤوس الأموال**	198
(1.III)	**توزيع الاستثمارات حسب مخططات التنمية 1967-1979**	205
(2.III)	**عرض الاستثمارات المتوقعة والمنفذة حسب مخططات التنمية 1967-1979**	205
(3.III)	**تطور حجم الاستثمارات في الجزائر خلال مخططات التنمية للفترة 1980-1989**	208
(4.III)	**تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة 1980-1989**	211
(5.III)	**تطور حجم المديونية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	218
(6.III)	**تطور حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	219
(7.III)	**تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	220

(8.III)	**تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	222
(9.III)	**تطور سعر الصرف دينار/دولار في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	223
(10.III)	**تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-1999**	225
(11.III)	**مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**	226
(12.III)	**مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**	228
(13.III)	**مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014**	230
(14.III)	**تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2017**	235
(15.III)	**تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	241
(16.III)	**تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	243
(17.III)	**تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004**	254
(18.III)	**تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004**	255
(19.III)	**تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009**	256
(20.III)	**تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009**	257
(21.III)	**تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2016**	259
(22.III)	**تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2016**	260
(23.III)	**تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	267
(24.III)	**تطور مؤشر المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	271
(1.IV)	**متغيرات النموذج بالقيم الاسمية للفترة 1986-2017**	293
(2.IV)	**متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية للفترة 1986-2017**	296
(3.IV)	**نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة خلال الفترة** 1986-2017	301
(4.IV)	**معدلات نمو متغيرات النموذج للفترة 1986-2017**	303
(5.IV)	**نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة خلال الفترة** 1986-2017	304
(6.IV)	**تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي**	308

(7.IV)	تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة لنمو نفقات التسيير	309
(8.IV)	تحديد درجة تأخير للنموذج بالنسبة لنمو نفقات التجهيز	309
(9.IV)	اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج	310
(10.IV)	اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون"(إختبار الأثر)	311
(11.IV)	نتائج اختبار التكامل المشترك	312
(12.IV)	نتائج تقدير اختبار التكامل المشترك	313
(13.IV)	نموذج تصحيح الخطأ باستخدام المربعات الصغرى	316
(14.IV)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	317
(15.IV)	اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين $(ARCH)$	320

- **قائمة الأشكال**

	قائمة الأشكال	الصفحة
(1.I)	مصادر الإيرادات العامة	34
(2.I)	السياسة المالية التوسعية	45
(3.I)	السياسة المالية الانكماشية	47
(4.I)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	52
(5.I)	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	53
(6.I)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب	53
(7.I)	التقسيم الاقتصادي للنفقات	80
(1.II)	توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	126
(2.II)	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	128
(3.II)	مخطط التوازن لنموذج سولو	152
(4.II)	النمو الاقتصادي في نموذج **AK**	161
(5.II)	طريقة تحديد المنحنى (IS) بيانيا	171
(6.II)	منحنى الطلب الإجمالي على النقود المشتق من منحنيات الطلب على النقود بدافع المعاملة والاحتياط والمضاربة	174
(7.II)	طريقة تحديد المنحنى (LM) بيانيا	176

(8.II)	التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد	177
(9.II)	أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي الإنتاج وسوق النقد	180
(10 II)	فعالية السياسة المالية وانحدار (IS)	185
(11.II)	فعالية السياسة المالية وانحدار (LM)	187
(12.II)	التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد وميزان المدفوعات	193
(13.II)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	195
(14.II)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن	197
(1.III)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1980-1984	212
(2.III)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1985-1989	213
(3.III)	تطور حجم المديونية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	219
(4.III)	تطور حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	220
(5.III)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	222
(6.III)	تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	224
(7.III)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	236
(8.III)	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	238
(9.III)	تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	241
(10.III)	تطور الإيرادات العامة، النفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2017	244
(11.III)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2017	248
(12.III)	تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2017	249
(13.III)	تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2017	251
(14.III)	مساهمة الرسم على القيمة المضافة في تمويل إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2017	252
(15.III)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	254
(16.III)	تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004	256
(17.III)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009	257

(18.III)	**تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009**	258
(19.III)	**تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2016**	259
(20.III)	**تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2016**	263
(21.III)	**تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	264
(22.III)	**تطور الرقم القياسي للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	265
(23.III)	**تطور حجم القوى العاملة النشيطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	268
(24.III)	**مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2000-2017**	269
(25.III)	**تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	269
(26.III)	**تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	273
(26.III)	**تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**	274
(1.IV)	**تطور متغيرات النموذج للفترة 1986-2017**	297
(2.IV)	**شكل الانتشار لمتغيرات النموذج**	302
(3.IV)	**شكل الاستقرارية لمتغيرات النموذج الأصلية**	306
(4.IV)	**شكل الاستقرارية لمعدلات نمو متغيرات النموذج**	307
(5.IV)	**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**	319
(6.IV)	**دراسة استقراريه النموذج باستخدام اختبار** COSUM	321

المقدمة العامة

1. تمهيد

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من بين المسائل التي شغلت اهتمام الدول المتقدمة والنامية كونه هدف أي سياسة اقتصادية، فهو المؤشر المعتمد عليه في قياس رقي أو تخلف الدول والتي تسعى جل المجتمعات إلى تحقيقه، إذ لا يمكن حصول تنمية شاملة دون أن يرافقها تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستمرة، إذ تتصف الدول المتقدمة بمعدلات نمو مرتفعة عكس الدول المتخلفة والتي تشهد معدلات نمو منخفضة، ما عدا بعض الدول التي ترتكز إيراداتها على مداخيل المحروقات، ولذلك تحاول الدول إلى تحسين الأداء الاقتصادي والذي يقصد به المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويشكل ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية، وتناقص البعض منها نتيجة استحالة تحقيقها في اتجاه واحد المشكل الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

ومما سبق يتجلى النمو الاقتصادي في كونه معيار يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية فهو هدف رئيسي لأي سياسة اقتصادية، فمن خلال محاولة الرفع من معدلات النمو يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، تقليص التضخم، ترشيد الإنفاق الحكومي، استقرار سعر الصرف.

إن الجزائر من أهم المناطق الإستراتيجية بين بلدان منطقة شمال إفريقيا، حيث تتوفر على موارد طبيعية وهياكل اقتصادية هامة، وبالرغم من أنها أهم مصدر للنفط في العالم إلا أنها لم تحقق مستويات نمو مستدام، ومع التطورات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولات العالمية التي تشهدها كافة الأصعدة فإن الجزائر تحاول تبني خطط إستراتيجية عملية تطمح من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها عن طريق تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمرار يته رغم أنه ظاهرة معقدة تعيقه عقبات داخلية وخارجية تعمل الدولة على تخطيها، فهو محصلة عملية معقدة ومتشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وسياسية، من أجل انعكاسه بالإيجاب على معدل الرفاه الاقتصادي وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

لقد كان للأزمة العالمية 1929 والتي صاحبها إختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي نظرا لعدم قدرتها على التصدي للأزمة فبرز الاقتصادي"جون مينارد كينز" محاولا إيجاد الحل الناجع ، لتتحول أفكار "كينز" فيما بعد إلى أسس ومبادئ تم تبنيها خاصة المتعلقة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لأنه أحد محددات الطلب الكلي، أين تم الانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة بسياسات مالية جديدة.

في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي تلعب الدولة دور مهم، فالسياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف...) تلعب دور جوهري في النمو المستدام، فمن أهم تلك السياسات نجد السياسة المالية بمختلف أدواتها نظرا لسهولة التحكم فيها من طرف الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق إنعاش اقتصادي خاصة الرفع من معدلات النمو والبحث عن الطرق الكفيلة لاستدامته، والذي يتوقف على الكفاءة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر والتي تساعدها بالقيام بالأدوار الهامة في كل الجوانب خاصة المتعلقة بالظروف الاجتماعية.

حظيت السياسة المالية باهتمام صانعي القرار في الجزائر، وانعكس ذلك في إصلاحات عديدة منذ سنة 1989، بغية إعادة التوازنات الاقتصادية والوصول إلى نمو اقتصادي مقبول ومستدام، وتجلى ذلك في جانب النفقات العامة من خلال ترشيدها والتقليل منها، أما مع مطلع الألفية فقد تبنت الجزائر سياسة توسيع الإنفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة وهم برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 والبرنامج التكميلي 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 والهدف الرئيسي هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة ويكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، فالإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي، وعليه فإن الإنفاق الحكومي هو المتغير الذي تتحكم فيه الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومنه يتضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والذي كان محور جدل بين العديد من الاقتصاديين فمنها ما يؤيد فعالية أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومنها ما يعارض هذه الفكرة، وعلى ضوء هذا العرض فإن معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو في الجزائر وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمعدل النمو مستقبلا، إن من بين تلك الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تقضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز.

2. مشكلة البحث

نتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري أدى إلى تزايد تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة واللامتناهية ما أدى إلى تزايد النفقات وتطورها كونها الأداة المهمة من أدوات السياسة المالية المتحكم فيها في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، انعكس ذلك إلى إتباع سياسة مالية ممثلة في التوسع في النفقات بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول ومستدام خاصة في ظل الانفراج المالي وارتفاع أسعار المحروقات، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب أين كانت

متذبذبة وذلك نتيجة عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، ومنه وجب على صناع السياسات في الجزائر العمل المكثف من أجل إيجاد سياسة اقتصادية انفاقية رشيدة تنتهجها الدولة وتحاول الرفع من الرفع حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر، بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والأهم هو تحقيق معدلات مقبولة وايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الجانب الاجتماعي، وتكون قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ومنه تحقيق تنمية شاملة.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية، وباعتبار أن الرفع من معدل النمو الاقتصادي هدف أي دولة كونه المؤشر الأساسي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، ونظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط الإنفاق الحكومي للدولة ومعدل النمو الاقتصادي، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية وعلى وجه الخصوص أداة الإنفاق الحكومي ؟

وانطلاقا من السؤال الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبررات النظرية للجوء إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تدخلها على أهداف السياسة الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في الرفع أو التثبيط من معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل سياسة توسيع الإنفاق العام التي تنتهجها الدولة حاليا ضرورية ولازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة في ظل انخفاض أسعار البترول في الجزائر؟
- كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي في ظل انخفاض أسعار البترول في الجزائر؟
- ما مدى تأثير متغيرات نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي ؟

3. الفرضيات

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاولة تحقيق أهداف البحث وبالاعتماد على الدراسات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها كما يلي:

- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له أثر إيجابي في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية؛
- تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية تجلى في ارتفاع معدلات النمو خصوصا مع المبالغ الضخمة المنفقة؛

- ممكن أن تشكل سياسة الإنفاق الحكومي أهم أداة للدولة الفعالة في ظل عدم تنوع إيرادات الدولة؛
- لنفقات التسيير والتجهيز أثر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى الطويل.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية الحاصلة في الوقت الراهن في ظل التطورات الاقتصادية والتي تهدد الكثير من الدول النامية ذات المصدر الأحادي الدخل (الدول المصدرة للنفط)، ومن بينها الجزائر، والتي تعتمد على المورد الرئيسي للنمو وهو عائدات البترول في تمويل نفقاتها والتي هي في تزايد مستمر ما أصبح يشكل مصدر خطر، إذن فالإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة للرفع من معدلات النمو، وخاصة أثناء عملية وضع السياسة الاقتصادية؛

ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث من أجل صياغة سياسة اقتصادية مالية فعالة خاصة هذه الفترة والتي تميزت بالاستقرار نتيجة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية إضافة إلى حالة الانتعاش في ظل سياسة التوسع في النفقات في الآونة الأخيرة بغية تمويل المشاريع التنموية نتيجة توفر الموارد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط مع مطلع الألفية، وذلك من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، والتي من شأنها أيضا أن تساهم في زيادة ورفع حجم الإنتاج الإجمالي خاصة في الأجل الطويل، وتفعيلها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومنه فإن التطرق لأثر الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يشجع على إخضاعها للوصف والتحليل، وبالأساليب القياسية، وهذا للحد من الآثار السلبية التي تعيق مسيرة الاقتصاد الوطني، ومحاولة معالجتها في سبيل الرفع وتحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.

5. أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، وعليه سنحاول إبراز انعكاسات ذلك التوسع في النفقات على النمو الاقتصادي؛
2. محاولة الإلمام بالجوانب النظرية لسياسة الإنفاق العام من أجل فهمه أكثر بداية من أهم الأسباب وأهميتها كونها الأداة التي تتدخل بها الدولة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وإبراز الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام.

3. الوقوف على واقع الإنفاق الحكومي وأثر المخططات التنموية لزيادة معدلات النمو ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بالنمو والإنفاق في الجزائر.
4. إبراز الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي كونه المؤشر الذي يعكس أداء اقتصاد الدولة والوقوف على واقع المخططات التنموية الهادفة للرفع من معدلات النمو؛
5. محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على مورد ناضب وانخفاض أسعاره في الآونة الأخيرة ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيد النفقات وإيجاد آليات فعالة لتسييرها.
6. تقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، إضافة إلى فعالية السياسة المالية التوسعية ممثلة في التوسع في النفقات في إطار البرامج والمشاريع الضخمة المنفقة في السنوات الأخيرة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو، التقليل من البطالة، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.
7. اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومعرفة أهم النفقات التي تؤثر وتحفز النمو الاقتصادي.

وما يميز هذه الدراسة بأنها سوف تدرس أثر السياسة المالية ممثلة في الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر باستخدام السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية الجزائرية، في ظل سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، والانتعاش الذي عرفته الدولة بحيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وآليات تفعيل الاقتصادي الجزائري.

6. المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، ولمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي من أجل توظيف المعارف وجميع المعلومات والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، ووصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي من حيث المستوى النظري وتبيان المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، والبحث في واقعنا ميدانيا أثناء دراسة حالة الجزائر، والمنهج التحليلي حيث يتم تحليل سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة ووضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إحصائيات ومنحنيات، كما سوف يتم استخدام المنهج القياسي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى، وسوف يتم

الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتقدير النماذج القياسية المقترحة.

7.حدود الدراسة ومصادر البيانات

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر ذلك لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، وما انطبق علي الجزائر قد لا ينطبق على دول أخرى، ومنه لا يمكننا تقديم دراسة واحدة صالحة لعدة أنظمة اقتصادية، هذا هو السبب الرئيسي في اقتصار دراستنا على دولة واحدة وهي الجزائر والتي عرفت توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على معدل النمو الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية المهمة.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1986 إلى 2017 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية كما أن الجزائر عرفت وضعا اقتصاديا واجتماعيا جد صعب، ثم فترة الانتعاش بداية من سنة 2000 بسبب السياسة الانفاقية التوسعية في ظل ارتفاع أسعار البترول، وبداية تطبيق الدولة في سياسة التقشف مع مطلع سنة 2014 نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط وانعكاسه على الاقتصاد الوطني، كما أن هذا المجال يعتبر كاف و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

وسيتمّ جمع البيانات عن مجموعة المراجع من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية، تقارير لمنظمات دولية ووطنية، أما فيما يخص الإحصائيات الاقتصادية سنعتمد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات الرسمية المستغلة لإحصائيات الوطن، معطيات البنك المركزي وكذا الاعتماد على البيانات الرقمية الصادرة عن الوزارة المالية، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات من الهيئات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

8.أسباب اختيار البحث:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وتتمثل هذه الأسباب في:

- **الأسباب الذاتية:**

-الرغبة الشخصية والميول لمعالجة موضوع تزايد الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية في الجزائر بطبيعة تحليلية قياسية.

-توافق الموضوع مع طبيعة الاختصاص الذي سلكناه (تحليل اقتصادي وتقنيات كمية)، واستكمالا لنفس الموضوع الذي اخترناه في مذكرة التخرج (أثر الإنفاق الحكومي في إطار البرنامج الاقتصادي 2001-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر)

- **الأسباب الموضوعية:**

- ❖ أهمية الإنفاق الحكومي في الرفع من معدل النمو فهو الأداة التي تتدخل بها لتحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منه؛
- ❖ اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد للدخل ما انعكس على السياسة الانفاقية المطبقة خاصة أثناء انخفاضه في الآونة الأخيرة ما أثر على معدلات النمو؛
- ❖ توفر الجزائر على إمكانيات مالية وموارد تمكنها من الخروج من الاقتصاد الريعي والذي بات مصدر قلق للسلطات لارتباط ايراداته بتمويل النفقات وزيادتها؛
- ❖ التوجه الاقتصادي الحالي وسعي الجزائر للرفع من معدلات النمو بهدف تحقيق الإنعاش عن طريق إتباع سياسة توسعية بداية من سنة 2000 بعد الظروف الصعبة التي عاشتها بداية التسعينات وإتباعها سلسلة من الإصلاحات والمرحلة الانتقالية التي عرفتها بعد الانتهاء من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي.
- ❖ محاولة معرفة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى النمو الاقتصادي بالرغم من السياسة الإنفاقية الضخمة المطبقة في الآونة الأخيرة،إضافة إلى امتلاكها مقومات تمكنها للالتحاق بركب الدول المتقدمة؛
- ❖ محاولة معرفة انعكاس سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة؛
- ❖ الميل إلى الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

9. صعوبات البحث

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق نظرا لاختلاف الإحصائيات من مصدر لآخر (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر).

10.الدراسات السابقة

1 – طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014/2013، والتي طرحت الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي (النفقات العمومية) على النمو في الجزائر؟

-وتم استخدام المنهج التجريبي مع دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 2012/1970 وتم الاعتماد على نموذج رام 1986 والذي يعتبر النموذج المرجعي لمعرفة تأثير القطاع العام على القطاع الخاص، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تأثير الحد الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص إيجابي وله دلالة إحصائية،

-بينت الدراسة أن نفقات التجهيز لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، أما نفقات التسيير فلها تأثير إيجابي، ما يؤكد أن نفقات التسيير تؤثر في النمو في الجزائر.

-قطاع المحروقات هو المسبب الرئيسي للنمو، أما باقي القطاعات فليس لها تأثير رغم حجم النفقات المخصصة لهم، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تحقق النمو المطلوب بالرغم مما تمتلكه من ثروات، ورغم الاستثمارات الضخمة التي سخرتها.

2-ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، والتي طرحت الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟

-وتم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي، إضافة إلى التحليل البياني والرياضي، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتعلقة بتطورات مكونات المالية العامة للدولة والنمو الاقتصادي، وتم استخدام بعض النماذج الاقتصادية لمعرفة تأثير كل من النفقات الهامة والضرائب على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تعتبر السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي لسهولة استعمال أدواتها والمتمثلة في الإيرادات والنفقات بغية تحقيق الأهداف ومن أهمها تحفيز النمو والتأثير عليه في الأجل القصير من خلال المضاعف، أما في الأجل الطويل فيكون عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، الإنفاق على البحث والتطوير، والإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والتي لها تأثير إيجابي في حفز القطاع الخاص والنمو.

-تطور معدل النمو متذبذب وغير مستديم بسبب تغيرات أسعار المحروقات وهذا ما تبين بعد أزمة 1986 وتطبيق الجزائر سياسة مالية تقشفية، وبارتفاع أسعار النفط سنة 2000 تم إتباع سياسة توسعية، كما أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي منخفضة،

-أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية وبالتالي فهي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، واثبت النموذج الثاني وجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج المحلي، أما نفقات الصحة والتعليم فكانت العلاقة عكسية ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية وفسر ذلك بأن أثر هذه النفقات يكون على المدى الطويل.

3- أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة 2013/1970**، مقالة منشورة في مجلة الأبحاث اقتصادية والإدارية، العدد 17، جوان 2015، وتم طرح الإشكالية التالية:

-هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التوجهات الحالية للسياسة المالية التوسعية، وإن وجدت فما هو اتجاه العلاقة السببية؟

-للإجابة عن هذه الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي للإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل متغيرات الدراسة إحصائيا واقتصاديا، والمنهج القياسي لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2013، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الجزائري، وأن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة لتشجيع وتحفيز النمو أثرت على معدلات النمو بشكل محدود، كما أن أسعار المحروقات تؤثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية أي أن تحسن الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع النفقات يتعلق بصدمات خارجية ممثلة في انخفاض أسعار المحروقات، وأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة تحسن معدل النمو المرتبط بتحسن أسعار النفط أي النمو هو الذي يحدد حجم الإنفاق الحكومي؛

-وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين ما يدعم قانون فاجنر وفرضية كينز.

4-ليلية غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة (2012-1990)**، مقالة منشورة بالمجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، وكانت مشكلة الدراسة تحاول إلقاء الضوء في تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، واختبار قدرة النماذج في تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين، إضافة إلى تقصي إنتاجية الإنفاق الحكومي.

-تم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى المنهج القياسي عن طريق اختبار البيانات من حيث السكون والتكامل المشترك وتقدير المعادلات.

وتم استخلاص النتائج التالية:

-وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر.

-وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم الفرضية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي.

-ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي،كالإنفاق على القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها، وبناء قاعدة إنتاجية بالتركيز على الصناعات البترولية من خلال إقامة صناعات تكرير النفط لبناء اقتصاد قوي.

-الإنفاق على المشاريع ولبنى التحتية لتنويع مصادر إيرادات الدولة، وإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني ونقص الاستثمارات المحلية.

5-العمرية لعجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مقالة منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، واستهدفت هذه الدراسة تحليل وتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطور حجم وهيكل النفقات العامة، وقياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي خلال الفترة 1995-2014، وتوصلت الدراسة إلى:

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الأجل الطويل؛

-توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير والتجهيز على المدى الطويل.

6-عمر محمود أبو عيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)**، مقالة منشورة في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 03، جوان 2015، حيث تمحورت الإشكالية في اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وكذلك اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وتم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي، وتم اعتماد المنهج التحليلي القياسي من خلال بناء نموذج قياسي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي واستخدمت البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2013 بالأسعار الثابتة، وتوصلت الدراسة إلى:

-وجود علاقة سببية موجبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية والجارية والاستثمارية، ما يتفق مع قانون فاجنر والذي ينص على أن زيادة معدل النمو تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي؛

-أثبتت النتائج القياسية أيضا وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي، وهذا ما يتوافق مع النموذج الكينزي ما يبين أن الإنفاق الحكومي أداة مهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو؛

-وجود علاقة موجبة عند مستوى معنوية 1% للإنفاق الحكومي الإجمالي والجاري على الناتج المحلي، ولم تثبت معنوية النفقات الحكومية الاستثمارية في علاقتها مع الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى قصور الإنفاق الحكومي الاستثماري سواء في الحجم أو النوعية.

6-بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)**، مقالة منشورة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد 04، جوان 2017، حيث تم طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

-واستخدمت هذه الدراسة المنهج الكمي لإيجاد تفسير منطقي وقياسي للعلاقة الممكنة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي آخذة الوضع الأمني خلال الفترة محل الدراسة، إضافة لمجموعة من المتغيرات خلال الفترة 1990-2015، وتوصلت الدراسة إلى:

-وجود علاقة متوسطة نسبيا بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي، أي أن الإنفاق الحكومي يعتبر أداة فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا راجع إلى المخططات التنموية العديدة التي بادرت بها الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

7-بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مقالة منشورة في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، فيفري 2014، حيث تمحورت الإشكالية في أنه بالرغم من تزايد معدلات النمو في الإنفاق الحكومي في العراق إلا أنه لم يصل إلى هدفه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

-واستندت الدراسة إلى المنهج الاستدلالي (النظري) لدراسة ظواهر البطالة والتضخم والإنفاق الحكومي، ثم المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة؛ وتوصلت الدراسة إلى:

-الإنفاق الحكومي ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة، ولكن هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي؛

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية لاسيما الصناعة والزراعة، ويتحقق ذلك عن طريق تهيئة بيئة استثمارية تعتمد على بنية تحتية متكاملة لتسريع عملية التنمية.

11- هيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية:

في **الفصل الأول**: الإلمام بالجانب النظري ذات الصلة بالموضوع، فقد تطرقنا لتوضيح المفاهيم الأساسية حول تطور المالية العامة وتدخل الدولة عبر مختلف المذاهب، كما تم التطرق إلى مفهوم السياسة المالية كسياسة اقتصادية وآثارها على النشاط الاقتصادي، ليختتم بالتفصيل التطرق إلى أداة الإنفاق الحكومي من خلال تعريفها، تقسيماته، وأسباب تزايدها والآثار الاقتصادية لها، إضافة إلى القواعد التي تخص ترشيد الإنفاق الحكومي،

أما في **الفصل الثاني** سنتناول مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه، إضافة إلى أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي، ثم عرض أهم النماذج الكلاسيكية والحديثة، وأخيرا تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل؛

أما **الفصل الثالث** سنتطرق تحليل واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سنتطرق إلى تحليل الوضعية وبرامج الإصلاحات المطبقة في الجزائر، ثم تحليل الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1986-2017 من حيث مكوناته، وهيكل نفقاته، وعلاقته بالإيرادات العامة، لنختتم بمدى استجابة النمو الاقتصادي لبرامج الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2017 عن طريق تحليل النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المكونة له، وانعكاس سياسة الإنفاق الحكومي على أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال التطرق لمعدل التضخم، البطالة، المديونية، ميزان المدفوعات.

أما **الفصل الرابع** والأخير فخصصناه لاستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتقدير النماذج القياسية المقترحة.

أما **الخاتمة** فقد تضمنت خلاصة للبحث مدعمة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإنفاق الحكومي وعلاقته بالسياسة الاقتصادية

تمهيد

تمثل المالية العامة أحد فروع الاقتصاد والذي يرتبط بحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد أن كان دورها حياديا أصبح تدخل الدولة يتزايد مع الزمن، فقد تطور من مفهوم "الدولة الحارسة"، والتي تميزت بسياسة حرية الأفراد دون تدخل الدولة، واقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية ممثلة في الأمن، الحماية، العدالة والدفاع ولكن بعد أزمة الكساد سنة 1929 والتي أثبتت فشل ذلك النظام نتيجة ضخامة ميزانية الدولة بسبب الحروب، نتج عنه ظهور شكل جديد وهو "الدولة المتدخلة" وظهرت آنذاك النظرية الكينزية عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليشمل جميع الميادين كإقامة مشاريع، التعليم، الصحة، استغلال الموارد المتاحة وتنمية ثروة الدولة، وبالتالي زادت وظائف الدولة إلى جنب الوظائف التقليدية، وهذا بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ، وبعد المشاكل الاقتصادية التي صاحبت تبني ذلك الفكر أدى إلى ظهور فكر آخر يعظم دور الدولة في الاقتصاد لتصبح "الدولة منتجة"، وسيادة الملكية لوسائل الانتاج وعلى جميع الموارد وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت الدولة تنتج إلى جنب أنها متدخلة في النشاط الاقتصادي. ويكون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال الأدوات التي تملكها ممثلة في السياسة المالية كأحد مكونات السياسة الاقتصادية. لقد برز دور السياسة المالية كأداة إقتصادية نظرا لأهميتها في إحداث التوازن الاجتماعي، المالي والاقتصادي من خلال تدخلها سواء لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم، كما تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، تحقيق الاستقرار، العمالة الكاملة، تسريع النمو، فالسياسة المالية هي مجموع الأسس والقواعد التي تنتهجها الحكومة لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة خلال فترة معينة وتشتمل على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي.

تعتبر النفقات إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف أفراد المجتمع وإشباع الحاجات العمومية، والتي تعكس فعالية دور الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعبر عن واجباتها وأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، حيث تعرف على أنها المبالغ التي تصرفها أو تنفقها الدولة من موازنة الدولة لتسديد حاجة عامة بغية تلبية حاجة أفراد المجتمع، كما تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ومنه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم المالية العامة ومكوناتها وأهم أهدافها، كما سنبرز أدوات السياسة المالية واهدافها، لتختتم بمفاهيم عن النفقات العامة وتقسيماتها وآثارها على الإقتصاد ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المالية العامة وتطور تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي.
- السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة اقتصادية.
- الإطار النظري لسياسة الإنفاق الحكومي.

I - المالية العامة وتطور تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي

لقد تزايد دور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ القرن 16م من خلال المالية العامة انطلاقا من الدولة الحارسة، المتدخلة ثم المنتجة، بغية إشباع الحاجات العامة، وإذا تتبعنا هذا التطور وأهداف الدولة فما هو إلا تطبيقا فعليا للنظريات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال كل فترة، فالمالية العامة هي دراسة للتطور التاريخي لنشاط الدولة وانعكاس لفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تبحث في نشاط الدولة لتحقيق أهداف أفراد المجتمع باستخدام الوسائل المالية التي تملكها بنوعيها الإيرادية والإنفاقية، وبالتالي فإن علاقة تطور الدولة والمالية العامة تجسد حالة من التزاوج نظرا لارتباطهما الوثيق حيث تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة باستخدام أدوات مالية.

I. 1- مفهوم الدولة والمالية العامة في المذاهب الاقتصادية

تقوم الدولة بوظائف متعددة ذات الطابع التقليدي متمثلة في الدفاع الوطني وتوفير الأمن الداخلي والتمثيل الديبلوماسي، إضافة إلى المهام ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي كما تعمل على التقليل من الفوارق الاجتماعية ولتحقيق غايتها تقوم الدولة بإنجاز المنشآت اللازمة، وتدفع رواتب المستخدمين ما يجعلها تتطلب إنفاقا واسعا، وفيما يلي سنعرض أهم هذه النظريات والمدارس:

I.1.1-المالية العامة في الفكر التجاري والطبيعي

ارتبطت المالية العامة بظهور المذاهب الاقتصادية القديمة التي ركزت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة واضحة بغية تحقيق القوى الاقتصادية المتمثلة في المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة (ذهب وفضة)، والتي كانت سائدة في كل من انجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال خلال القرن 16م وحتى منتصف القرن 18م تطبيقا للسياسة **المركنتيلية (التجارية)**، ولو اضطر ذلك إلى استعمال القوة العسكرية للاستيلاء على أكبر قدر من المعادن النفيسة حتى خارج حدودها السياسية فحسبهم الغاية تبرر الوسيلة.

وقد انتقدت هذه المدرسة نتيجة التدخل المباشر للدولة والقيود المفروضة على سلوك الأفراد والمشروعات، وتلاشت أفكارهم تدريجيا في انجلترا،ليظهر فكر جديد في فرنسا يطلق عليه **المدرسة الطبيعية** التي تركز على الحرية الاقتصادية والسياسية لتحقيق الأهداف وأهم مبادئها:

-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة أي مهام الدولة تتمثل في الأمن، العدالة، الدفاع، المرافق العامة، وعدم تعارض مصالح الأفراد مع بعضها البعض ولا مع الجماعة، ويسمح ذلك بظهور المنافسة الحرة في الأسواق،وظهور ما يسمى بالثمن العادل.

-ضرورة فرض الدولة لضريبة وحيدة على ناتج الأراضي الزراعية كونها المصدر الوحيد للثروة حسب رأيهم وباقي الأنشطة عقيمة[1].

لتتلاشى أفكار هذا المبدأ تدريجيا بسبب الثورة الصناعية وظهور فكر جديد يطلق علية الفكر الرأسمالي بقيادة آدم سميث عام 1776 م.

2.1.I-المالية العامة في المدرسة الكلاسيكية

كانت بداية النظرية الكلاسيكية بكتابة آدم سميث في كتابه المشهور" ثروة الأمم"، ومن أهم أفكاره أن الحرية الاقتصادية هي سبيل تحقيق **الاقتصاد** بكفاءة، كما ركز على آلية "اليد الخفية" المتمثلة في المنافسة أين يكون الفرد أو المنشأة حريص على مصلحته الشخصية دون أن يدرك أن هناك يد خفية تقوده نحو خدمة الصالح العام مؤدية إلى خلق الثروة الاجتماعية وعليه أهم خصائص النظرية الكلاسيكية تتمثل في[2]:

- ✓ ينادي الكلاسيك بعدم تدخل الدولة فالمجتمع نظامي ويتجلى ذلك من خلال التنافس والسعي لخدمة الذات الذي يخدم المصلحة العامة؛
- ✓ سيادة الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة في السوق أي لا يستطيع المنتجين ولا المشترين التأثير في سعر السلعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة متجانسة أي لا يمكن التفريق بين إنتاج المنشأة من غيرها؛
- ✓ الثروة تقاس بالموارد الحقيقية من السلع والخدمات والموارد البشرية وغير البشرية وتقنيات الإنتاج.
- ✓ مرونة الأسعار والأجور وبالتالي يتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد بصورة تلقائية، وحيادية النقود فهي وسيط لتسهيل عملية التبادل السلعي والخدمي فقط، وأن الناتج الحقيقي لا يتأثر بالكمية المعروضة من النقود؛
- ✓ إهمال الكلاسيك جانب الطلب والتركيز على العرض والتي انعكست من خلال قانون ساي للمنافذ، ويركز على أن "العرض يخلق أو يسبق الطلب عليه"، فحسبهم التشغيل الكامل تلقائي ومستمر، وإذا حدث اختلال ظرفي في الاقتصاد نتيجة كساد أو تضخم فيعتبر مشكلة مؤقتة وتؤديقوى العرض والطلب (قوى السوق) إلى الرجوع للتوازن الذي يعتبر حالة سائدة لديهم ؛
- ✓ مهمة المالية العامة تنحصر في الحصول على إيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، دون أن تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل القومي[3]؛

---

[1]- **سعيد عبد العزيز عثمان**، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، **الدار الجامعية**، بيروت، لبنان، 2008، ص. 17-20.

[2]- **عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. ص 106-107.

[3]-**ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر،2011، ص. 73.

✓ النفقات ضعيفة لمحدودية وظائف الدولة، أما القروض فيتم اللجوء إليها في حالات الحروب والكوارث لأنه يعتبر ضريبة مؤجلة[1]؛

فالمفهوم الكلاسيكي لعلم المالية هو "العلم الذي يضمن تغطية نفقات الدولة والوسائل المستخدمة بتوزيع النفقات العامة بصورة متساوية بين الأفراد"، نستنتج من التعريف الخصائص التالية[2]:

-علم المالية علم تغطية النفقات العامة: أي إيجاد الموارد والمصادر اللازمة للحصول على الدخل كفرض الضرائب والرسوم وبيع الممتلكات، وأحيانا اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات، ويصبح عمل الميزانية هو وضع القواعد والأسس التي يتم بواسطتها تبيان مقدار النفقات ومقدار ما تتوقعه الدولة للحصول على الإيرادات؛

– علم المالية علم تقسيم النفقات العامة: أي توزيع هذه النفقات بين الأفراد بصورة عادلة، وقد تضطر الدولة إلى توزيع النفقات عن طريق بيع ممتلكاتها أو خدماتها بهدف الحصول على الإيرادات، حيث تعتبر الضريبة كأسلوب لتوزيع النفقات العامة، أما دور الميزانية فيكمن في تحديد حجم الإنفاق الواجب توزيعه على الأفراد، أما دور المحاسبة فهو ضمان التطبيق الحر للموازنة العامة(الإيرادات والنفقات)،ومنع الدولة من إجراء أي تعديل فيها. أما هدف الإيرادات هي رسم طرق توزيع النفقات؛

– المالية العامة ومبدأ المساواة في النفقات العامة: نظرا لصعوبة مبدأ المساواة في الواقع العملي كونه مختلف ومتغير، لذلك حسب الكلاسيك وجب ان تكون التضحية المفروضة على كل فرد مساوية لتضحيات الأفراد الآخرين.

عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حلول لأزمة (1929–1933) وهي أزمة الكساد الكبير ما جعل إعادة النظر في مبادئها.

I.3.1-المالية العامة في لمدرسة الكينزية

ترجع تسمية هذه المدرسة إلى الاقتصادي البريطاني المعروف جون مينارد كينز، أين اهتم أتباع هذه المدرسة بمشاكل التنمية، حل مشاكل البطالة ومعالجة الأوضاع الاقتصادية كظاهرة التضخم والكساد وكيفية معالجتها، وتشمل أيضا مشاكل النقود والسياسات النقدية والمالية.[3]

حيث ركز كينز على الفرضيات التالية[4]:

-الطلب الكلي يحدد العرض الكلي في السوق؛

---

[1]-**محمد فرحي**، التحليل الاقتصادي الكلي -الجزء الأول: الأسس النظرية-، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2004، ص. 23.

[2]-**فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **الرضوان للنشر والتوزيع**، الأردن، 2013، ص. ص 40-41.

[3]-**أسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات**، مفاهيم ونظم اقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2004، ص. 30.

[4]-**سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، ط1، **منشورات زين الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2015، ص. 28.

-لا يتحدد الطلب الفعلي تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل.

كما قامت مدرسته على المبادئ التالية[1]:

- ✓ حالة الاستخدام الكامل ليست حالة دائمة، وأن الوضع التوازني للتشغيل الكامل يكون حالة استثنائية من حالات توازن الاقتصاد العام؛
- ✓ دور النقود في الاقتصادوالاحتفاظ به يؤدي إلى تسرب في الإنفاق وبالتالي التأثير على الدورة الاقتصادية؛
- ✓ من أسباب الكساد قلة الإنفاق وبالتالي زيادة الاستخدام والتشغيل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات المنتجة وبالتالي زيادة الاستثمار والإنتاج؛
- ✓ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف توفير الشغل وتحفيز الإنفاق وتنشيط الإنتاج.

ومنه فإن دور المالية العامة في الفكر الكينزي يرتبط بتحقيق ما يلي[2]:

-العمل على زيادة الطلب الكلي الفعال لمعالجة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام، والتوسع فيهخاصة سياسة الأشغال العامة التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع تؤدي إلى زيادة في الطلب وبالتالي الزيادة في استخدام الطاقات الإنتاجية واستخدام الموارد عموما، هذا ما يبين أهمية دور الدولة من خلال المالية العامة في علاج مشكلة الاقتصاد خاصة حالة الكساد منها؛

-التوسع في الإنفاق العام لمعالجة الكساد يتطلب التوسع والتنويع في الإيرادات العامة وبالتالي لم تعد تقتصر على الضرائب فقط، بل وجب على الدولة اللجوء إلى مصادر أخرى كالقروض وحتى الإصدار النقدي الجديد إذا اقتضى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ذلك؛

-التوازن في الميزانية العامة الذي يرافق التوازن الاقتصادي العام يتحدد من خلال المساواة بين الطلب والعرض الكلي التي يتحقق عندها الاستخدام الكامل في الاقتصاد ليست إلا حالة من بين حالات أخرى للتوازن، وقد تكون الحالة الأكثر ندرة في التحقق.

وعليه فإن دور المالية العامة يبرز في الواقع عن طريق القيام بمايلي:

-الدور التوسعي للمالية العامة لمعالجة حالة الكساد: أين يكون الاقتصاد في حالة دون المستوى للدخل والناتج المحقق للاستخدام الكامل ما يتطلب زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الدخول التي تتحقق

[1]-**محمد فرحي**، التحليل الاقتصادي الكلي -الجزء الأول: الأسس النظرية-، **المرجع السابق**، ص. 24.

[2]-**فليح حسن خلف**، **المالية العامة**، علم **الكتب الحديث** للنشر والتوزيع، **إربد جدارا** للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص. ص. 32-33.

من خلال زيادة الإنفاق على الأشغال العامة وتقليل الإيرادات العامة (إحداث عجز في الميزانية)، ما يساهم في تشغيل الموارد العاطلة الغير مستخدمة.

-الدور الانكماشي للمالية العامة لمعالجة حالة التضخم: أين يكون الاقتصاد في حالة ما بعد المستوى للدخل والناتج المحقق للاستخدام الكامل ما يتطلب خفض الطلب الكلي الفعال من خلال تقليل الإنفاق على الأشغال العامة وزيادة الإيرادات العامة (إحداث فائض في الميزانية).

I.4.1- المالية العامة في الفكر المالي الاشتراكي

لقد نادى المذهب الرأسمالي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الكلاسيك والنيوكلاسيك)، يليه المذهب الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة، أما المفهوم الاشتراكي يمكن تعريفه كمايلي[1]:

"سلوك هيئة التخطيط في الإدارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد، وفي توجيه النفقات نحو إشباع الضرورات الاقتصادية وسد الالتزامات السياسية والاجتماعية وتوفير الموارد اللازمة لذلك"، وعليه فالمالية العامة حسب هذا النظام يغلب عليها الطابع الاقتصادي وموازنة الدولة ما هي إلا انعكاس للتخطيط الاقتصادي.

أصبح التخطيط المالي يحتل أهمية كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وبعد أن كان المشروع مجرد أداة في تنفيذ الخطة التي تضعها السلطة المركزية أصبح له دور كبير في وضعها، وأصبح القطاع العام يكاد يسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد القومي[2].

وعليه فالمذهب الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية باستخدام الدولة لعوامل الإنتاج وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج قصد إشباع الحاجات المادية والثقافية، وهدف الدولة تحقيق الرفاهية العامة واستخدام رشيد للموارد وتحقيق العمالة وفق برامج استثمارية منظمة وتوزيع عادل للدخل بين أبناء المجتمع، وبالتالي أصبحت مهمة المالية العامة تحقيق أهداف الدولة عن طريق التدخل والمساهمة في تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي ومستوى عالي من الدخل والعمالة، أي ظهور ما يسمى بالدولة المنتجة مسؤوليتها الإنتاج والتوزيع التي تحددها الخطة الاقتصادية، أين أصبح دور النظام المالي تنفيذ الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعيةوالأخذ بالخطة المالية التي تتولى الدولة تمويلها، فأصبحت الموازنة العامة جزء من الخطة القومية[3].

وعليه يمكن القول إن المالية العامة في الفكر الاشتراكي هي السيطرة على جميع وسائل الإنتاج، وتوزيع كافة الموارد على كافة الاستخدامات المختلفة لتحقيق التوازن بين كل من الإنتاج والاستهلاك سواء على المدى

[1]-**محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، ط3، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 23.

[2]-**فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 50.

[3]-**محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2000، ص. 30.

القصير أو البعيد من خلال خطة قومية شاملة تحدد أهدافها الدولة في ضوء الإمكانات المتاحة، وأصبح مفهوم توزيع الدخل يعني توزيع الدخل القومي كله بين القطاعات الإنتاجية المختلفة لتوفير مستلزماتها في العملية الإنتاجية، وتوزيعها فيما بين الأفراد لحصول كل منهم على مستلزماتهم الاستهلاكية. أما إعادة توزيع الدخل يعني تجنيب جزء من الدخل القومي في صورته النقدية من أجل قطاع الخدمات باعتبارها من الوحدات الغير منتجة في الدخل القومي، بغرض منحها احتياجاتها من هذه الموارد[1].

I.5.1- المالية العامة في الفكر المالي المعاصر

فبعد أن كانت المالية العامة ذات طابع إداري وحسابي بالدرجة الأولى، أصبحت مع التطور أحد فروع علم الاقتصاد الذي يعنىبدراسة اقتصاديات القطاع العام أو علم استخدام الوسائل المالية المختلفة (موازنة، ضرائب، قروض) للرقابة على النشاط الاقتصادي، وتطور دور الدولة من منظم للنشاط الاقتصادي والمالي العام إلى مرحلة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث سادت المالية الوظيفية[2]، لذلك فإن الجهود لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عقا وعلى أسس علمية سليمة بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرغوبة، ومسترشدة بتشخيص علمي دقيق للتأثير على متغيرات كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة على حدة[3].

لذلك تعددت التعاريف حول مفهوم المالية العامة من النظرية التقليدية إلى المفهوم الحديث.

يمكن تعريف المالية العامة في الفكر **التقليدي:**"أنه العلم الذي يهتم بدراسة النشاط المالي للدولة من إيرادات ونفقات وموازنة فقط"[4].

كما يمكن تعريفها:"العلم الذي يبحث في دراسة الأسس التي ينبني عليها فرض الضرائب والحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتأدية الخدمات العامة ويبحث كيفية الموازنة بين إيرادات الدولة ونفقاتها"[5].

---

[1]-**أحمد عبد السميع علام**، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2012، ص. ص 26-27.

[2]-**قحطان السيوفي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر**، دمشق، سوريا، 1989، ص. 45-46.

[3]-**حامد عبد المجيد دراز**، السياسات المالية، ط3، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2002، ص. 55.

[4]-**علي خليل، سليمان اللوزي**، المالية العامة، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، 2013، ص. 16.

[5]-**مجدي محمود شهاب**، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، **الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 1999، ص. 19.

وعليه نستنتج أن هدف المالية العامة في المفهوم التقليدي هو اقتصار دور الإيرادات العامةعلى تغطية النفقات العامة بسبب محدودية وظائف الدولة، أما خصائص المالية العامة فقد اشترط الفقه الكلاسيكي أن تكون[1]:

-محايدة: أي دور الدولة يقتصر على توفير الخدمات العامة اللازمة كالدفاع والأمن والعدالة، ونظام السوق الذي تتوافر فيه شروط المنافسة التامة يحقق التوازن الاقتصاديوالاجتماعي في المجتمع من خلال التفاعل الحر لقوى العرض والطلب الذي يحقق أفضل النتائج الممكنة أي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وأن منع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية هدفه المحافظة على الاتجاه التلقائي للاقتصاد القومي نحو التوازن؛

-اعتقد أنصار هذه المدرسة أن الفرد أكفأ من الدولة في استخدام الموارد الاقتصادية وبالتالي لا بد أن يترك له أكبر قدر ممكن من تلك الموارد من خلال تخفيض عبء الضريبة له إلى الحد الأدنى؛

-متوازنة: أي أن تتعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة أي رفض الفائض أو العجز في الموازنة العامة، وكان تبريرهم لذلك على النحو التالي:

-الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع من خلال فرض ضرائب مرتفعة، واقتطاع جزء كبير من ثروات أفراد القطاع الخاص.

-وجود فائض في الموازنة يدفع الحكومة إلى التبذير في استخدام الموارد المالية للاستخدام الاستهلاكي، وأن الدولة لا تسهم في العملية الإنتاجية وأن ذلك متروك للقطاع الخاص.

-أما عجز الموازنة العامة يتم تغطيته من خلال الاقتراض وهذا إهدارا للمدخرات القومية.

-غير منتجة: أين تشمل النفقات الإيرادية فقط ويرجع ذلك إلى أن الإيرادات العامة في الفكر الكلاسيكي قابلة للتغير نظرا للسلطة السيادية للدولة على الأفراد، أين يمكن للدولة زيادة الإيرادات العامة بسبب التسليم بمرونة الإيراد العام الذي يؤدي إلى امتداد الوسائل التمويلية المتاحة لتشمل علاوة على فرض الضرائب والرسوم، الإصدار النقدي والاقتراض الإجباري وصور تمويلية غير عادية.

أما بسبب انتشار الإيديولوجية الاشتراكية وأزمة الكساد التي عرفها العالم سنة 1929 أبرزت محدودية المبادرة الخاصة ونادت إلى تدخل الدولة وتحطيم النظريات التي كانت تنادي بحيادية الدولة والأسباب التي

[1]-**محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. ص 18-19.

دعمت لتدخلها لتعويض القطاع الخاص من أجل إعادة توزيع الدخل القومي ورفع الإنفاق العمومي أين ظهرت المالية العامة بمفهوم جديد[1].

أما التعريف **الحديث للمالية** العامة فهو "إيجاد التكامل بين تحليل كل من برامج النفقات العامة والضرائب والنظرية الاقتصادية وذلك من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية في تحصيل الضرائب، وفي برامج الإنفاق العام، واستخدام السياسات المالية العامة للتأثير على السلوك الفردي وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية وإيجاد السياسة المالية المثلى بما يحقق أهداف المجتمع"[2].

كما يمكن تعريفها "العلم الذي يدرس نشاط الاقتصاد العام، أي العلم الذي يهتم بدراسة المبادئ التي تحكم نشاط الدولة ووسائلها لإشباع الحاجات العامة وآثار هذا النشاط على الاقتصاد القومي"، وعليه يفهم من التعريف ما يلي[3]:

-توفير السلع الاجتماعية التي تقسم فيها استعمال الموارد بين السلع الخاصة والعامة أي ما يسمى بمعامل تخصيص الموارد؛

-العدالة في توزيع الدخل والثروة من خلال التوزيع العادل لمكافآت عناصر الإنتاج؛

-إستخدام الموازنة لتحقيق أكبر قدر من العمالة، درجة معقولة من ثبات المستوى العام للأسعار، معدل سليم للنمو الاقتصادي القومي من خلال معامل الاستقرار على المستوى الاقتصادي القومي؛

-مرونة الموازنة: من خلال سياسة التمويل بالعجز لتمويل الزيادة في النفقات العامة، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للقضاء على البطالة؛

-أما في حالة التضخم عن طريق الحد من الإنفاق بزيادة الضرائب وبالتالي يقل الطلب الكلي حتى يساوي العرض الكلي ويعود التوازن للاقتصاد؛

-ضرورة تنمية القطاع العام عن طريق تدخل الحكومة لترعى التنمية الشاملة في شتى المجالات(القانون، الدفاع، التعليم،...إلخ) ليعود على المجتمع بالمنافع الكبيرة.

ومنه نستنتج أن خصائص المالية الحديثة على عكس المالية التقليدية تتمثل في[4]:

---

[1]-**سوزي عدلي ناشد**، الوجيز في المالية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 21.

[2]-**المرسى سيد الحجازي**، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، **الدار الجامعية للطباعة والنشر**، بيروت، لبنان، 2000، ص. 07.

[3]-**محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، مبادئ المالية العامة، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص. 25.

[4]-**عبد الغفور ابراهيم محمد**، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، **دار زهران للنشر**، عمان، الأردن، 2009، ص. 226-227.

-متدخلة: أي التخلي عن الحياد المالي وإحلال المالية الوظيفة محله أين يقر ضرورة تحديد الإنفاق العام أولا والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط حيث أصبحت الدولة تؤثر في الاقتصادخصوصا بعد حالة الكساد العالمي وظهور النظرية الكينزية المدعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على إنعاش الاقتصاد بتخفيض الضرائب ورفع النفقات باعتبارها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، أما في حالة الازدهار تحاول تهدئة الاقتصاد من خلال تخفيض النفقات ورفع الجباية؛

-منتجة: أصبح ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصاديوالاجتماعي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك الاقتصاد من الركود الذي يحصل في أوقات معينة حيث ترمي النفقات الاستثمارية إلى تمويل الاقتصاد من خلال خلق مناصب شغل وارتفاع الإنتاج الوطني وبالتالي الدخل الوطني، إضافة إلى الوظائف التقليدية المكلفة بها مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية؛

-ميزانية غير متوازنة أحيانا: أصبح هدف النظام المالي إحداث التوازن المالي والاقتصاديوالاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم وأصبح توازن الميزانية يتوقف على الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدولة ولا مانع أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات وبالتالي أصبح من الممكن حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة أين تستطيع تمويله بالقروض أو غيرها.

I.6.1-تحديد نطاق الحاجات العامة والخاصة:

تهدف المالية العامة من خلال تعبئة الموارد من أجل الإنفاق إلى الوفاء بحاجات عامة يعجز السوق عن توفيرها إما بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة، لذلك نجد أن الفكر التقليدي الذي ساد في أوروبا قد تبنى سياسة الحاجيات العامة في أدنى مستوياتها، وبالتالي كانت موازنتها دائما متوازنة، أما الفكر الحديث الذي توسع في مفهوم الحاجات العامة، أين وضع المتطلبات الاقتصاديةوالاجتماعية بهدف إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية ما يتطلب التوسع في مفهوم الحاجات العامة فاضطر إلى زيادة النفقات ومن ثم التخلي عن مبدأ التوازن[1].

فما هي أنواع حاجات الإنسان؟وما الهدف منها؟

يحتاج الإنسان إلى إشباع حاجاته المختلفة كالمأكل والسكن والعدالة والأمن، وعليه تنقسم الحاجات إلى حاجات خاصة يتولى الأفراد أو الهيئات أو الجماعات الخاصة إشباعها وحاجات عامة تكون من صالح الدولة وهيئاتها العامة، أي الأساس الوحيد للتمييز بين هذين النوعين مرتبط بوظيفة الهيئة التي تتولى إشباع

[1]-**حمدي بن محمد بن صالح**، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، ط1، **دار النفائس للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص. 304.

الحاجات وليس المعيار الموضوعي كون إشباع الحاجات يختلف من بلد لآخر وفقا للفلسفة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما[1].

أي أن حاجات الإنسان تنقسم إلى حاجات فردية أو خاصة يستطع الفرد أن يتولى أمر إشباعها وبالتالي تترك له حرية التصرف اتجاهها في الظروف العادية في جل المجتمعات، كحاجته إلى التغذية للإبقاء على حياته، الملبس لوقاية جسمه، الحاجة إلى تأدية الشعائر أو الطقوس الدينية إذ أنها أمور مستمدة من الحياة المادية والروحية للإنسان، كما توجد حاجات عامة(جماعية) يتطلب إشباعها بصورة جماعية بالنسبة لسائر أفراد المجتمع ويحتاجون إليها بصورة جماعية وتتميز غالبيتها بعدم قابليتها للتجزئة، ولا تركز على قدرة الأفراد على الدفع أي أن إشباع هذه الحاجات يتم عن طريق قيام الدولة بخدمات تنفع المجتمع ككل وليس أحد أفراده وسواء ساهم فيها أم لم يساهم، كخدمات الدفاع والأمن والعدالة، وعليها أن توفرها للمجتمع ولمن لا يملكون هذه القدرة من خلال الإنفاق العام[2].

حيث ان الحاجة في الاقتصاد لا تقتصر على الأشياء الضرورية كالأكل والمشرب وحتى الأشياء المادية والمعنوية منها سواء أكانت نافعة أم ضارة وهي لا تحصى ولا تعد وبالتالي فإنها محور النشاط الاقتصادي ويمكن تصنيفها إلى[3]:

الحاجات القابلة للتعدد: أي أن الحاجات متعددة من كمالية إلى ضرورية وتتغير بتغير العادات والمجتمعات.

الحاجات القابلة للإشباع: أي عملية إشباع الحاجة محدودة إما بالنسبة للحاجة نفسها او الأشياء المستعملة في إشباعها، أي أن الحاجة تتجدد بين فترة وأخرى والحصول على الإشباع يكون لفترة زمنية معينة.

الحاجات القابلة للاستبدال: أي يمكن استبدال الحاجة بحاجة أخرى قريبة منها وتعطي نفس الإشباع والغرض، وهذه الصفة لها أهمية كبرى في الاقتصاد.

[1]-**على زغدود**، المالية العامة، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005، ص. 5.

[2]-**عادل أحمد حشيش**، أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2001، ص. ص 6-7.

[3]-**رفيقة حروش**، الاقتصاد السياسي، ط1، **دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2011، ص.ص 9-10.

I.2- مكونات المالية العامة

تتكون أدوات المالية العامة من ثلاث عناصر أساسية وهي الموازنة العامة للدولة والعنصر الثاني الإيرادات العامة وأخيرا النفقات العامة وسنقوم بتفصيلها فيما يلي:

I.2.1- الموازنة العامة وأساسياتها

تعد الموازنة العامة خطة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة لاحقة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها، حيث يقوم قانون الميزانية على مبادئ ثابتة وهي تكمل بعضها البعض وتهدف إلى جعل الترخيص البرلماني فعال محدد في السنة المدنية وهو ما يعرف بمبدأ السنوية، كما يوجد مبادئ تعالج شكل الميزانية لمبدأ الوحدة والشمولية، وهناك مبادئ تخص محتوى الميزانية كمبدأ التخصيص على مبالغ الإنفاق ومبدأ توازن الميزانية، إلا أن المشرع الفرنسي أدرج قانون سادس 01 أوت 2001 يهتم بحسابات الميزانية والمتمثل في مبدأ صدق الميزانية[1].

إذ إنها أداة من أدوات السياسة المالية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف خاصة بعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذلك تعددت التعاريف المحددة لها حسب منظور ومفهوم وفلسفة كل دولة من حيث الأهداف، الوظائف التي تمارسها، الآثار، الإطار القانوني الذي يشكلها والذي يختلف حسب طبيعة كل نظام وعلاقته بالنظام الاقتصادي السائد ويمكن تعريفها كمايلي:

I.2.1.1- تعريف الموازنة العامة

لا يمكن إيجاد تعريف دقيق وموحد، إلا أن جل التعاريف التقليدية تتفق على مفهوم واحد لا جدل فيه نذكر منها ما يلي[2]:

- ❖ إنها البيان الذي يتضمن تقديرا وإجازة لمصروفات وإيرادات الدولة العامة.
- ❖ هي بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجبيه من المال خلال مدة معينة من الزمن.
- ❖ البرنامج الذي تخمن فيه نفقات الدولة وإيراداتها ضمن مدة محددة آنية ويؤذن بها.
- ❖ هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة.
- ❖ وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة غالبا سنة ويتم تقديرها على أساس الأهداف التي ترمي إليها فلسفة الحكم.

من خلال التعاريف السابقة يتضح ان الموازنة حسبهم ما هي إلا وظيفة محاسبة، تركز على نتائج الموازنة ونقصد بها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية المرجوة من تطبيق الموازنة.

---

[1]-**إدريس خبابة**، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، ط1، **دار التعليم الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015، ص. 132.

[2]-**عادل فيلح العلي**، المالية لعامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2007، ص. 505.

I.2.1.2- القواعد الأساسية للموازنة

يمكن تلخيص الفكر المالي للموازنة العامة على أربعة قواعد أساسية كمايلي[1]:

-وحدة الموازنة: وتقضي إدراج كافة النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة أي يمنع إعداد موازنات مستقلة من طرف المرافق العامة، وأن تكون شاملة تخص كل مرافق الدولة لتسهيل عرض الموازنة لمن يريد الإطلاع على المركز المالي للدولة ومعرفة توازنها والموقف الإجمالي للمرافق الحكومية وكيفية توزيع الحكومة للموارد العامة على مختلف الخدمات أي وجوب عرض أرقام الموازنة بصورة واضحة ومتناسقة لإجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة وطرح الناتج من الآخر لمعرفة وتسهيل الوضع المالي الفعلي للحكومة ومدى توازن الميزانية. والهدف منه هو منع التشتت المالي للموازنة الوارد في عدة وثائق.

-قاعدة السنوية: وتلزم هذه القاعدة أن تكون فترة إعداد الموازنة لمدة سنة لتسهيل عملية الرقابة الدورية والمنتظمة للإنفاق الحكومي، وتقدير إيرادات الدولة بسبب تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل القومي وبالتالي في تحصيل الضرائب والإيرادات بصورة عامة.أي مبدأ سنوية الموازنة لا يجبر أن تتوافق السنة المالية مع السنة الشمسية، وارتباط بداية ونهاية السنة المالية بعدة عوامل كالتقاليد الإدارية والبرلمانية، الظروف الاقتصادية التي تحكم نشاط الاقتصاد السائد في كل دولة، ففي الدول التي يركز اقتصادها بإنتاج محصول أساسي يكون تحضير الموازنة بها وبداية السنة المالية لها تاريخ بيع المحصول وتقدير حجم الإيرادات العامة على هذا الأساس، وعليه ركز الفكر التقليدي على احترام هذا المبدأ الذي يضمن تحضير الموازنة على تقديرات محددة.

-عمومية أو شمولية الموازنة: أي ذكر إيرادات ونفقات الدولة أيا كان مصدرها ونوعها، ومقدارها وجميع الأموال التي تنفق من حساب الخزينة مهما كان نوعها ومقدارها والغاية من إنفاقها، دون إجراء أية مقاصة بين الإيرادات والنفقات لوزارة أو مصلحة ما ويطلق عليه "الموازنة الشاملة"، فهناك نفقات تبذل في سبيل الجباية كرواتب الموظفين، أجور النقل...إلخ، وإيرادات تحصل عليها مصانع الدولة من جراء بيع منتجاتها، فقاعدة الشمول تؤكد على[2]:

-إدراج جميع النفقات والإيرادات باختلاف أنواعها ومصادرها؛

-أن تقيد في الوازنة جميع الإيرادات التي تنجم عن بعض النفقات، وجميع النفقات التي يتطلبها تحصيل بعض الإيرادات؛

---

[1]-**خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي**، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص.ص 119-120.

[2]-**محمد طاقة، هدى العزاوي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2007، ص. ص173-177.

-لا يجوز إجراء أية مقاصة بين الإيرادات والنفقات؛

ونظرا لأهمية هذا الأسلوب فقد تم الأخذ به وتطبيقه في معظم الدول لما له من مميزات نذكر منها:

-الوضوح والصدق: أي تقييد الإيرادات والنفقات في الموازنة على حقيقتها بدون إغفال أو استثناء لإظهار حقيقة الأوضاع المالية للدولة، ويكفل ثقة مراقبة السلطة التشريعية وهذا تطبيقا لطريقة الموازنة الإجمالية؛

-المحافظة على حق البرلمان وموافقته في الإذن بالجباية والإنفاق كونه الجهاز المخول له هذه الصلاحية؛

-كل الإيرادات المحصل عليها تدرج في الخزينة العامة ولا يجوز تخصيصها لتمول مختلف الأنشطة حسب أولويات الإنفاق العام.

إلا أن هناك حالات استثنائية لا تتبع أسلوب الشمول نذكر منها[1]:

-الميزانيات الملحقة: وهي الميزانية التي تمنح لصالح الدولة التي تقوم بعمليات مالية لتغطية نشاطات، تهدف أساسا لإنتاج أشياء أو تقديم خدمات تتحصل من خلالها عن دفع الثمن يمكن أن تكون لها ميزانيات ملحقة.

-الحسابات الخاصة بالخزينة: وهي حسابات مؤقتة لصندوق الخزينة ولا يعتبر نفقات ولا إيرادات حقيقية وهي:

الحسابات التجارية التي تخصص لتسوية العملية التجارية للمصالح العمومية، وحسابات التخصيص الخاص وتستحدث بموجب قانون المالية وتمول بإيرادات خاصة.

-حسابات القروض: ويدرج فيها القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات الممنوحة لهذا الغرض، وحسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

-الإجراءات المحاسبية ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات واستعادة الاعتمادات.

-مبدأ توازن الموازنة: لهذا المبدأ مفهومان أحدهما تقليدي والآخر حديث ويمكن تلخيصه كمايلي:

- ✓ المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الموازنة: يعني أن تتساوى النفقات مع الإيرادات المتأتية من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، أين كانت تطبق على موازنة الدولة والأفراد والمشروعات الخاصة نفس المبادئ باعتبارهم أن الموازنة عبارة عن وثيقة حسابية لنفقات وإيرادات الدولة فقط، وكان العجز يغطى عن طريق الاقتراض، أما التضخم يتم تغطيته عن طريق الإصدار النقدي، أما الفائض يؤدي

[1]-**إدريس خبابة**، دور الدولة في ضبط النشاط الإقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 133-134.

إلى الإسراف والتبذير. فحسب هذا المفهوم يعتبر العجز في الميزانية أخطر من الفائض وتتم معالجته من طرف الدولة عن طريق[1]:

-تغطية العجز بالإصدار النقدي: هدف النظرية الاقتصادية التقليدية هو العمالة الكاملةوبالتالي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون مقابل لها في السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي يسبب التضخم وتدهور القيمة الحقيقية للنقود يضطر بالحكومة إلى إصدار أوراق نقدية جديدة تؤدي إلى زيادة الأسعار وانهيار قيمة النقود؛

-تغطية العجز عن طريق الاقتراض: يؤدي هذا العامل إلى نقص الأموال لدى الأفراد الموجهة للاستثمار يقابله نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في الاقتصاد يؤدي ذلك إلى تناقص فرص العمل في المجتمع وزيادة البطالة. ضف إلى ذلك زيادة حجم الدين العام سببه لجوء الدولة إلى الإيرادات الغير العادية ممثلة في قروض جديدة لمجابهة أعباء النفقات في سنة معينة التي تتحملها الموازنة العامة ويتعارض هذا المبدأ مع قاعدة سنوية الموازنة.

- ✓ المفهوم الحديث لمبدأ توازن الموازنة: حسبهم الموازنة العامة برنامجا حكوميا تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ التخلي تدريجيا عن مبدأ توازن الموازنة لتحقيق التوازن العام وتخفيض مستوى العجز، أين أصبح العجز والفائض أحد السياسات لمعالجة الانكماش والتضخم وتحقيق هدف الاستقرار، وتتم المعالجة في حالتين[2]:

-في حالة الكساد: أين يكون مستوى تشغيل الاقتصاد القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل، فتقوم الدولة بإحداث العجز في الموازنة المقصود عن طريق قيامها بزيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات على مختلف البرامج الحكومية وتخفيض الضرائب على الأفراد والمشروعات ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والوصول إلى مستوى التشغيل والعمالة الكاملة، أي عودة الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن(مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل)، وبالتالي تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة؛

-في حالة الرواج والتضخم: أي خلق فائض في الموازنة لمعالجة التضخم عن طريق خفض الإنفاق الحكومي خاصة الاستهلاكي وزيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي بدوره يساهم في تخفيض التضخم النقدي وبالتالي يتحقق التوازن في الاقتصاد.

وعليه ارتكز المفهوم المالي الحديث لتوازن الموازنة على جملة من الاستنتاجات:

[1]-**سوزي عدلي ناشد**، الوجيز في المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة -الميزانية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، 2000، ص.ص 302-303.

[2]-**سعيد عبد العزيز عثمان**، المالية العامة-مدخل تحليلي معاصر، **المرجع السابق**، ص. ص 611-614.

-خلق الفائض أو العجز في الموازنة لحل مشكل الكساد أو التضخم يكون مؤقتا ريثما يرجع الاقتصاد إلى التوازن وبالتالي إهمال التوازن المالي السنوي للموازنة بغية تحقيق أهداف المجتمع والتوازن العام.

-فكرة توازن الموازنة في الفكر الحديث ليست سنوية وإنما لعدد من الأعوام ولا يرجى منها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومستوى تشغيل الاقتصاد دائما، أو أن العجز يضمن دائما ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يمثل توازن الموازنة ضمانا لسوء تسيير بعض الحكومات لاستخدام الأموال العامة.

-تختلف فاعلية سياسة العجز المقصودة في الموازنة لمعالجة الكساد والبطالة بين الدول النامية التي يتصف جهازها الإنتاجي بالمرونة المنخفضة وبالتالي أي زيادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم الطلب الفعال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي النقدي (زيادة المستوى العام للأسعار)، وليس الحقيقي (زيادة ضئيلة في الناتج الكلي)، عكس الدول المتقدمة أين يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة ووجود طاقات إنتاجية غير مستغلة التي تؤدي إلى الكساد والبطالة.

I.2.2- الايرادات العامة وأنواعها

يمكن تعريفها على أنها "كل ما تحصل عليه الدولة من موارد، سواء أكانت عينية، أم نقدية منتظمة، أم غير منتظمة، وبمقابل أم بدون مقابل"[1].

كما تنقسم الإيرادات العامة إلى نوعين إيرادات محلية ونقصد بها الإيرادات الضريبية وأخرى خارجية على الشكل التالي:

I.2.2.1-الضرائب: حيث تعرف أنها "اقتطاع نقدي يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل وبصفة نهائية وفقا لمقدرة الأفراد التكلفية وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية"، وحسب هذا التعريف فالضريبة فريضة من المال تجيبها الدولة من مواطنيها بهدف الانفاق على مصالح الدولة ومرافقها العامة، وليس للأفراد الحرية في أداء الضريبة أو تحديد مقدارها أو وقت دفعها وكيفيته، بل هم ملزمون بدفعها، حسب ما ينص عليه القانون الضريبي لكل دولة[2].

-كما أنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك، أي أنها أهم إيرادات الدولة العامة العادية تتميز بالتكرار، وتستخدمها في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام وتنفيذ السياسة العامة للدولة، أما

[1]-**محمد بن صالح حمدي**، الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأسس، ط2، **كتابك للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2016، ص. 198.

[2]-**إبراهيم محمد خريس**، الضرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة العربية، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 49.

القواعد الرئيسية التي يجب توفرها في أي نظام ضريبي حديث هي وفرة الحصيلة، العدالة، الثبات، المرونة، الملاءمة، والاقتصاد، كما أن عناصر الضريبة تتمثل في اقتطاع مالي للدولة من ثروة الآخرين، الضريبة تدفع جبرا ونقدا أي وجود عنصر الإلزام، عمومية الضريبة وعدم وجود مقابل من جراء دفعها، تستخدم في تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام"[1]، حيث تنقسم إلى ضرائب مباشرة وهي الضرائب التي تفرض سنويا ويتم اقتطاعها مباشرة من الفرد أو من مصدر الدخل كالضريبة التي يتم اقتطاعها من رواتب الموظفين وتدعى الضريبة على الدخل، وضرائب غير مباشرة وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد بطريقة غير مباشرة، كضرائب الاستهلاك والإنتاج والضريبة على المبيعات التي ستعود هذه الضرائب في الأخير بالنفع إلى الدولة[2].

I.2.2.2-الأثمان العامة: إحدى إيرادات الدولة العادية، وهي ثمن المنتجات العامة التي تنتجها الدولة من سلع وخدمات زمن أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص) وتتميز بالدورية والانتظام وهي من الإيرادات الاختيارية فالأفراد أحرار في اقتناء أو شراء منتجات الدولة وخاصة التي تكون في مجال سوق المنافسة الاحتكارية وتتميز بالمنافسة في اقتصاد السوق ولا تهدف إلى تحقيق الربح كخدمات الهاتف وغيرها[3].

I.2.2.3-القروض العامة: تعرف على أنها "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدواية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض المتفق عليه"، وتنقسم القروض إلى داخلية والتي تصدر داخل البلد، أما الخارجية فتكون خارج البلد وقد تكون من مؤسسات دولية أين تؤثر على سعر الصرف وميزان المدفوعات كما قد يؤدي إلى تدخل الدولة الأجنبية في شؤون تلك الدولة المقترضة اقتصاديا، ويلجأ إليها عادة لمبررات مالية لعجز الموارد العادية للدولة عن كفاية مصارفها، كما قد تلجأ إليها لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية مثلا، ففي التضخم تمتص جزء من السيولة التي هي في يد الأفراد، وقد تكون إجبارية لا يترك للناس حرية الاكتتاب، حتى وإن كانت اختيارية تعتبر ضريبة مستقبلية لأنها تسدد بموجب ضرائب على الأجيال المقبلة[4].

I.2.2.4-الرسوم العامة: عبارة عن مبلغ من المال يقوم الفرد بدفعه إلى الدولة نظير بعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع، وتتصف هذه الخدمات أنها خدمات عامة تعود على دافع الرسم

---

[1]-**عبد المطلب عبد الحميد**، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي-تحليل كلي-، ط1، **مجموعة النيل العربية**، القاهرة، 2003، ص. ص 66-67.

[2]-**خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي**، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، 2005، ص. 323-324.

[3]-**سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. 91.

[4]- **حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، **المرجع السابق**، ص. 248.

بمنفعة خاصة وعلى المجتمع بمنفعة عامة، ومنها خدمات التسجيل في الشهر العقاري، خدمات القضاء،....إلخ، ويعتبر أحد مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة ويتم التركيز عليها في كافة الدول بمختلف اتجاهاتها السياسية والاقتصادية لتمويل نفقاتها العامة وهي إحدى إيرادات الدولة العادية تتميز بالتكرار والدورية وتفرض جبرا مقابل انتفاع الأفراد بخدمة عامة وخاصة في آن واحد، أي يوجد فيها عنصر إجبار قانوني ومعنوي[1].

I.5.2.2-الغرامات: هي المبالغ النقدية التي تجبيها الدولة وهيئاتها العامة من الأفراد المخالفين للقوانين والتشريعات في ذك البلد، ولا يعتبر من أهم المصادر الرئيسية للدولة في تمويل الخزانة العامة بسبب قلة المردود المالي التي تحققه هذه الغرامات من جهة، كما أن الهدف الرئيسي من فرض الغرامات هو هدف تربوي يهدف إلى حث المواطنين على الالتزام بتطبيق القواني وردعهم لمخالفتها، إلا أن الغرامات لا تخرج عن الإطار المالي كونها أحد المصادر المالية للخزينة العامة[2].

I.6.2.2-مقابل التحسين: يقصد به مبلغ نقدي تقتضيه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية جبرا من أصحاب العقارات التي ارتفعت قيمتها نتيجة تنفيذ مشروع عام معين مثل انشاء شارع جديد أو حديقة وعادة ما يتناسب مع النفع الذي يعود على الغقار، أي أنه يتم مقابل خدمة خاصة تعود على دافعه، ويدفع مرة واحدة[3].

I.7.2.2-الإصدار النقدي الجديد: تلجأ إليه الدولة في الوقت الحاضر إستثنائيا لتمويل نفقاتها العامة والاستثمارية منها، ويطلق عليها بالتمويل التضخم، ويتم ذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالاصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، وتلجأ إليه الدولة إلا في حالة عجز إيراداتها العامة العادية كالضرائب والرسوم والقروض على تغطية نفقاتها العامة، ويتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة إذا كانت هي من تتولى عملية الإصدار أو إذا كان بنك الإصدار (البنك المركزي) فيها مؤمما، أو إذا كان نظام اصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة[4]، وتعطي هذه الممارسة أهمية خاصة في البلدان النامية بسبب الإخفاق في

---

[1]-**محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد**، المالية العامة، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2017، ص. 71.

[2]-**نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص. 87.

[3]-**حسين مصطفى حسين**، المالية العامة، ط5، **ديوان المطبوعات الجامعية**، عنابة، الجزائر، 2005، ص 41.

[4]-**عادل فليح العلي**، مالية الدولة، ط1، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. ص 449-450.

تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة، أو الافتقار إلى أسواق مالية منظمة وكفؤة قادرة على توفير متطلبات الاقتراض الحكومي عن طريق استيعاب أدوات الدين العام[1].

I.8.2.2-الهبات والهدايا: ما تحصل عليه الدولة من حين لآخر من بعض الهدايا والتبرعات من مواطنيها بغية المساعدة في تمويل النفقات، أو من الخارج في حالات استثنائية، وتتميز بضآلة الحصيلة وعدم ضمان دوريتها وبالتالي لا يمكن اعتبارها من المصادر الأصلية في تمويل النفقات، إلا أنها قامت بتغطية جانب كبير من النفقات الخاصة بالمستشفيات ودور التعليم في إنجلترا في أوائل الخمسينات[2].

I.9.2.2-التعويضات: عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها الدولة داخل قطرها بقوانين عامة نتيجة ارتكاب أفعال أضرت بها، أو بقوانين دولية في حالة حصول الدولة عليها من الخارج كتعويضات العدوان العسكري أو الحروب، ولا تعتمد عليها الدولة كثيرا.

I.10.2.2-اليانصيب: يعتبر أحد الموارد الهامة التي تعتمد عليها العديد من الدول الغير إسلامية، ويعتبر أقل عبء على أفراد المجتمع، ويقدم عليه بعض الأفراد الذين يميلون إلى الاشتراك في المراهنات وألعاب اليانصيب طواعية دون إكراه أو إجبار وقد حقق موردا ضخما في العديد من الدول كأستراليا والولايات المتحدة، ولا يجوز لأي دولة إسلامية اللجوء إليه لتمويل نفقاتها مهما حقق من إيرادات[3].

I.11.2.2-أموال الدومين: ويقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة أو خاصة، وينقسم إلى**الدومين العام** وهي الأموال التي تمتلكها الدولة وتخصص للنفع العام مع إمكانية فرض رسوم رمزية للإنتفاع بها كالموانئ أما **الدومين الخاص** فهومصدر من مصادر الإيرادات العامة أي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص، وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تملكه الدولة من الأراضي الزراعية وأراضي البناءوالدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات، أما الدومين الصناعي والتجاري فهو كل ما تملكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية[4].

ونستنتج من ذلك أن الإيرادات متنوعة وتوجد إيرادات عادية وأخرى غير عادية يلجأ إليها في الحالات الخاصة الغير المتوقعة، وإيرادات إجبارية تقتطع من الأفراد بهدف تغطية النفقات العامة خلال فترة معينة ولا يرجى من جرائها أي هدف، وأخرى اختيارية تكون بمقابل تقوم به الدولة. وإيرادات تحصل عليها

[1]-**محمد غالي راهي الحسيني**، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2016، ص. 74.

[2]-**حامد عبد المجيد دراز**، مبادئ المالية العامة، **مركز الإسكندرية للكتاب**، مصر، 2000، ص.ص 105-106.

[3]-**محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 86.

[4]-**عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 449.

الدولة من مصادر داخلية وأخرى خارجية كالقروض الخارجية، ويمكن تلخيص مصادر الإيرادات العامة وتنوعها التي تغذي الخزينة العامة كما يلي:

الشكل (1.I): مصادر الإيرادات العامة

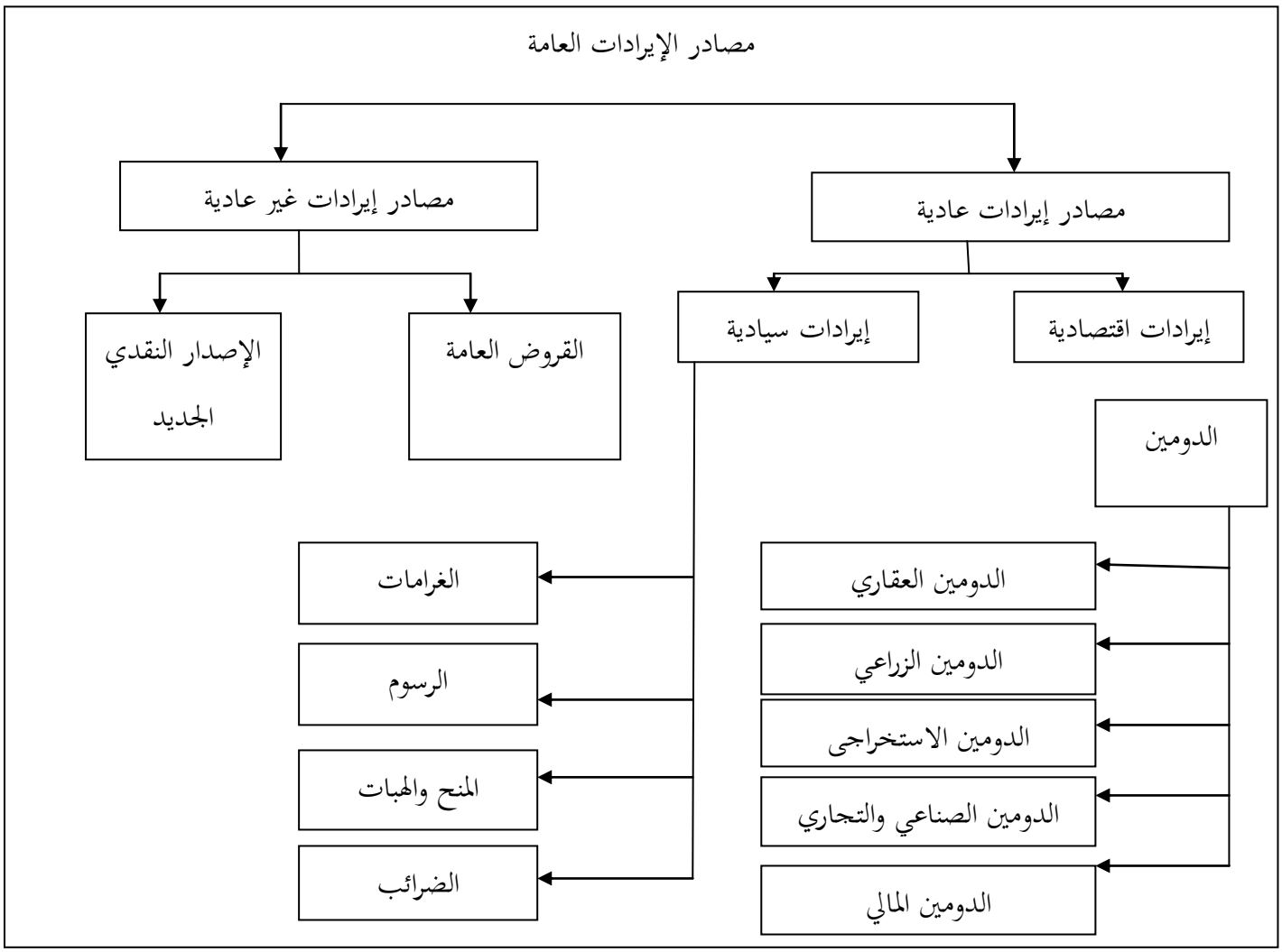

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. 81.

3.2.I- النفقات العامة

هي المدفوعات التي تدفعها الحكومة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها وهي تمثل تدخل إيجابي ومباشر وهو نوعان[1]:

-مشتريات حكومية من السلع والخدمات الاستهلاكية مثل نفقات الدولة على النقل والمواصلات والتعليم والصحة والدفاع والأمن والقضاء (أي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وهناك مشتريات حكومية من السلع

[1]-**منى يونس حسين**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار أمجد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص.ص 177-179.

الإنتاجية طويلة الأجل تستخدم لإنتاج سلع أخرى مثل الآلات والمعدات والمنشآت(الإنفاق الاستثماري الحكومي).

– المدفوعات: وتنقسم بدورها على شقين وهي المدفوعات التحويلية أي كل المصروفات الحكومية دون مقابل من السلع والخدمات مثل الضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ومبالغ دعم أسعار السلع الأساسية ونقصد بها الإعانات بكافة أنواعها التي تمثل المدفوعات التي تدفعها الحكومة دون الحصول على مقابل وهو تدخل غير مباشر وإيجابي، قصد تحقيق التوازن الاجتماعي أو أهداف التنمية والتطوير الصناعي أو الزراعي وغيرها، ومدفوعات الفوائد المترتبة على الدين العام أو غيرها مثل التعويضات.

I.3- أهداف المالية العامة

تهدف المالية العامة إلى تحقيق التوازن بين مستوى الإيرادات العامة والنفقات العامة وتساهم في حل المشكلات الاقتصادية، والإسراع في تنفيذ المشاريع الإنمائية المستهدفة، وتمثل أحد أدوات التخطيط المالي الذي يحكم حياة المجتمع خاصة والتخطيط الاقتصادي عامة، حيث تختلف أهدافها باختلاف النظم الاقتصادية للبلد وتختلف الأهداف بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية كمايلي:

–في الدول الرأسمالية تهدف المالية العامة إلى المحافظة على النظام الرأسمالي وتطوره خاصة في ظل الصراعات الاجتماعية التي تصادفه، كما تهدف إلى المحافظة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أدوات المالية والنقدية مع بعض، تحقيق التوزيع الأمثل للموارد[1]، العدالة في توزيع الدخل والثروة ويقصد به تدخل الدولة من أجل تحقيق العدالة وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع من خلال تكافؤ الفرص للجميع والذي يرتبط بالرفاهية الاقتصادية ومستوى استهلاك السلع والخدمات،أما تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يقصد به منع التقلبات في مستويات الإنتاج والأسعار، وتحقيق معدلات تنمية عالية، تحقيق مستوى عال من العمالة بالإضافة على المساهمة في استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز نظام السوق عن تحقيقه[2].

–أما في الدول الاشتراكية فتهدف المالية العامة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية وإنجاز الخطط العامة لتنمية الاقتصاد الوطني، أما في البلدان النامية فهدفه الأساسي هو الخروج من دائرة التخلف والتبعية وإنجاز المشاريع والمهام الكبرى في أقل وقت ممكن[3]، كما تهدف المالية العامة إلى[4]:

---

[1]-**خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي**، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، **المرجع السابق**، ص. ص 15-95.

[2]–**محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، **المرجع السابق**، ص. 38.

[3]–**خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي**، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، **المرجع السابق** ، ص. 96.

[4]–**ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود**، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2015، ص. ص 142-145.

-التأثير على سلوك المتعاملين في السوق: عن طريق التأثير في بنية أو هيكل السوق بواسطة قرارات واتخاذ تدابير قانونية لمنع الاحتكارات عن طريق فرض ضرائب عالية على أرباحه لتنخفض، وبالتالي يزيد من الكمية المعروضة ويخفض سعر البيع ليصل إلى التوازن أي سوق المنافسة الكاملة، أو القيام بمشاريع عامة ومنافسة للاحتكارات الخاصة.

-التأثير على هيكل المنشآت: نظرا لاختلاف المنشآت الإنتاجية حسب نوع الملكية، الحجم ومدى تشابهها وترابطها، وصفتها القانونية، فعن طريق السياسات المالية يمكن تشجيع المنشآت الصغيرة أو الكبيرة أو عرقلة نموها وتطورها بفرض ضرائب تصاعدية والوصول إلى الأهداف المرجوة إما عن طريق خفض الضرائب على الشركات الفردية أو الجماعية التضامنية الصغيرة بغية زيادة عددها أو زيادة الضرائب على الشركات الكبيرة لحماية المشاريع الفردية والصناعات التقليدية والمحلات التجارية وإبعادها عن الاحتكار والمحافظة على عنصر المنافسة أو ليقل عددها.

-التأثير على بنية الطلب: يمكن عن طريق السياسات المالية تشجيع أو عرقلة الأفراد في الحصول على بعض السلع أو منع بعض المنتجين من إنتاج بعض السلع عن طريق فرض ضرائب فترتفع الأسعار ويقل الطلب عليها أو العكس.

كما يوجد بعض الأهداف الثانوية والتي يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

تهدف المالية العامة إلى تحقيق أهدافها التقليدية المتمثلة في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة المتمثلة في القضاء، وتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال علاج كافة الأمراض الاقتصادية كعلاج التضخم والكساد إما عن طريق السياسة المالية أو النقدية، أما الأهداف الاجتماعية لكن ذو طابع اقتصادي فتتمثل في علاج البطالة أي وصول الناتج القومي إلى حالة التشغيل الكامل وتحقيق طاقة إنتاجية جديدة ومتجددة، وهدف اجتماعي ممثل في إيجاد فرص العمل للبطالين وتضييق فجوة الفقر، إضافة إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع بتوفير كل المرافق العامة كالتعليم والصحة والسكن وتوفير الكهرباء والمواصلات والسلع الضرورية المدعمة كالخبز والوقود وغيرها، أي المالية العامة هي مالية الدولة وتتضمن مجموعة من الأدوات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع.

[1]-**أحمد عبد السميع علام**، **المالية العامة**-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، **المرجع السابق**، ص. ص 11-13.

II- السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطرق متنوعة كالإنفاق والضرائب والرسوم العامة ما يطلق عليه بالسياسة المالية يكون بغاية تحقيق الأهدافالاقتصادية المرجوة كتشجيع النمو على المدى الطويل، لذلك تعددت التعاريف المحددة للسياسة المالية.

1.II- مفهوم السياسة المالية وأهدافها

لقد تطور مفهوم السياسة المالية بتطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف أفراد الدولة، والمتمثلة في تحقيق النمو، التوظف الكامل، استقرار مستوى الأسعار، وإعادة توزيع الدخل، وعليه فقد اتسع مفهومها وزادت وظائفها[1]، ومنه فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره في إطار علاقته بالمالية العامة، ألزم إرتباط هذا الأخير بالسياسة المالية، ولمعرفة المفهوم الحقيقي لتطور هذا الأخير والذي هو سوى دراسة تطور الدولة في الحياة الاقتصادية ابتداءا من الدولة الحارسة وصولا للدولة المنتجة ومرورا بالدولة المتدخلة أين تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل.

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تلجأ إليها الدولة للقيام بمختلف النشاطات، وترتبط بها ارتباطا وثيقا، وتكمل دورها في إيجاد التوازن الاقتصادي من خلال التغييرات التي يمكن إجراؤها على إدارة كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة، وإدارة المدفوعات التحويلية الناجمة عن ذلك[2]، بغية تحقيق الأهداف المسطرة، أين تستخدم أدوات متعددة تؤثر في الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري ومنه سنحاول التعرف على مفهومها، أهدافها، أدواتها وفعاليتها.

1.1.II- مفهوم السياسة المالية

يأتي مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية $(fisc)$ وتعني حافة النقود أو الخزانة، حيث يتضمن معناها كل من المالية العامة وميزانية الدولة، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، كما عرفوها على أنها أداة تستعملها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الانفاق والايرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لاحداث

[1]- **عارف حمو وآخرون**، مبادئ الاقتصاد، ط1، **دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2016، ص. 134.

[2]- **كردودي صبرينة**، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2007، ص. ص 55-56.

آثار مرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد[1]، وعليه يوجد العديد من التعريفات للسياسة المالية ونذكر منها مايلي:

-تعريف **غاستون جييز** الكلاسيكي للسياسة المالية في ظل النظرية التقليدية: "مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد[2] ؛

-كما تعرف السياسة المالية:"أنها ترفع مستوى الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وتنشيط الإنفاق الخاص عن طريق تخفيض معدلات الضرائب، ومن ثم رفع مستوى الإنفاق الخاص، الإنتاج، ومستوى الاستخدام"[3]؛

-كما يمكن تعريفها على أنها:"كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرارالاقتصادي أو التنمية الاقتصادية"[4]؛

وأيضا تعرف:" السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإدارتها لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة في بعض الجوانب الاقتصادية"[5]؛

-وبتعريف آخر: "هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة للمؤسسة"[6]؛

-وتعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة السياسة المالية بأنها: "تلك التدخلات المالية التي هي في طبيعتها ليست قطاعية بل هي ذات اقتصاد كلي. فتعتبر الحكومة على أنها الوسيط المالي العظيم في أي اقتصاد، بقدر ما تستطيع أن تستوعب من خلال فرض الضرائب وجزء من الإيرادات المالية، ومن خلال الإقراض (سحب وفورات القطاع الخاص)، الذي يحول جزء منه إلى الكيانات التي تحتاج إلى أموال لأعراض استثمارية ومن خلال هذه الوسائل تستطيع الحكومة أن تضمن تحقيق معدلات الوفورات المنشودة في المجال المالي وتوزيع هذه الوفورات بالطريقة المرجوة"[7].

---

[1]-**سعد الله داود**، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2013، ص. ص 163-164.

[2]-**عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. 49.

[3]-**ضياء مجيد الموسوي**، النظرية الاقتصادية الكلية -التحليل الاقتصادي الكلي-، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2009، ص. 22.

[4]-**مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، **دار وائل للنشر**، الأردن، 2007، ص. 225.

[5]-**خبابة عبد الله**، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2014، ص. 78.

[6]-**مصطفى الفار**، الإدارة المالية العامة، ط1، **دار أسامة للنشر**، الأردن، 2008، ص. 152.

[7]-**تشاندر اسكهار**، السياسات المالية، **برنامج الأمم المتحدة**، الإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك، 2007، ص. 10.

أي يفهم من السياسة المالية استخدام قنوات التأثير المالية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وتهدف إلى توجيه الطلب الاقتصادي الإجمالي بواسطة الإنفاقات الحكومية المناسبة نحو المستوى الذي يتيح درجة تشغيل مرتفعة[1]؛ كما يقصد منها أنها مجموعة الإجراءات وقرارات السياسة الاقتصادية في إطار التدخل المالي للدولة عن طريق ميزانيتها[2]، والتي ترتبط بكل الصفقات الحكومية وتشمل الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم والدين العام والنفقات العامة[3]؛ إذن فالسياسة المالية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وتتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي وبالتالي التأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[4].

2.1.II-أهداف السياسة المالية

تساهم السياسة المالية في تحقيق الأهداف العامة للسياسات الاقتصادية كون أدواتها تؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية وتختلف الأهداف المرجوة من ذلك باختلاف المجتمعات والأنظمةالاقتصادية وحاجات المجتمع والتطورات الحاصلة في مختلف الجوانبالاجتماعيةوالاقتصادية إلا أن جل الأهداف تتمحور حول الاستقرار المالي ومواجهة التغيرات والتقلبات الاقتصادية وأهداف النمو الاقتصاديوالتنمية وتتبع في هذا المجال سياسة الإنفاق الحكومي والضرائب، ومما سبق يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للسياسة المالية فيما يلي:

1.2.1.II- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية

بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج ويقصد بتخصيص الموارد توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتشمل تخصيص الموارد بين القطاعين العام ولخاص، وبين سلع الإنتاج والاستهلاك، وتخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص، وبين الخدمات العامة والخاصة، وعليه يأتي تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية للعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية للسلع المطلوبة في حالة عجز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع، أو تفرض ضرائب على السلع الكمالية، كما تعمل على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصور للأفراد والوحدات، وبالتالي تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد أي في تغيير أنماط الإنتاج[5].

---

[1]-**هاني صالح**، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ط1، **العبيكان للنشر**، المملكة العربية السعودية، 2008، ص. 259.

[2]- **Alexis Jacquemin et autre**, «Fondements de l'Economie», **edition pages bleues internationales**, Algerie, 2006, p. 106.

[3]-**وديع طوروس**، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط1، **المؤسسة الحديثة للكتاب**، لبنان،2011، ص.ص 207-208.

[4]-**بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، **ديوان المطبوعات الجامعية**، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص. 99.

[5]-**عماد السخن**، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، ط1، **دار أمجد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2016، ص. ص 98-99.

II.2.2.1-الوصول إلى مستوى التوظيف التام قدر المستطاع

أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج لما لها من تأثير على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي متناسب مح حجم الناتج القومي، حيث تعمل السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الذي سببه ظهور عجز أو زيادة في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، أو وجود قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة بهدف انفرادها بتحديد الأسعار والأجور في ظل انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقيه [1].

أين زاد الاهتمام بها خاصة بعد أزمة الكساد في الثلاثينات، حيث تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتوفرة في المجتمع، فتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لمعالجة مشكلة اقتصادية كالبطالة، أو تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان ما يزيد في الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي[2].

كما تهدف السياسة المالية أيضا إلى تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي متناسب في الناتج القومي. أي التشغيل الكامل يعني التقليل النسبي من معدلات البطالة، وخلق فرص العمل المنتجة والحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات[3].

II.2.2.1.3- تحقيق الاستقرار في الأسعار ونمو اقتصادي مقبول

أما لتحقيق النمو الاقتصادي وجب على الدولة التدخل للتوسع في إمكاناتها الإنتاجية من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية بالاعتماد على سياسات مالية مثلى بالرغم من تعدد أهدافها والمشاكل التي تواجهها لتنمية الموارد البشرية والمادية وتحقيق زيادة مستمرة في الطاقات الإنتاجية، فعند ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي يؤدي ذلك إلى تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل يمكن أن يؤدي إلى التضخم وجلب مستوى معين من الاستيراد، وهذا يمكن أن يفرز بعض المشاكل للسياسة المالية خصوصا عند عدم انسجام تلك الأهداف وتناسقها فيما بعضها[4].

---

[1]-**سعد الله داود**، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، **المرجع السابق**، ص. 165.

[2]-**محمدي فوزي أبو السعود**، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2004، ص.184.

[3]-**إياد عبد الفتاح النسور**، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص. ص 153-154.

[4]-**مصطفى يوسف كافي**، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 337-339.

كما يقصد بتحقيق الاستقرار الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، أين تهدف السياسة المالية لاحتواء الضغوط الانكماشية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق الخاصة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد كتقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة، كما تعمل على إحداث فائض في الميزانية العامة للدولة عن طريق استعمالها للإيرادات الضريبية، حيث تعمل على تكييف السياسة المالية للتأمين الاستقرار في المستوى العام للأسعار. أما معالجة الضغوط التضخمية فتلجأ إليها الدولة في حالات قليلة لما يترتب عن التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، ونظرا لسهولة معالجة الارتفاع في الأسعار عن انخفاضها[1].

كذلك العمل على ضبط التضخم من خلال سياسة الإنفاق والضرائب أين تعمل السياسة المالية على مواجهة مشكلة التضخم النقدي، فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وفي ظل عدم مرونة العرض الناجم عن الجمود النسبي وعدم اكتمال الأسواق، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع، وهذه تعمل على تعزيز طلبات رفع الأجور في القطاع المنظم. وتعتبر الضرائب المباشرة والتصاعدية المعززة بضرائب على السلع إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية[2].

II.4.2.1-العمل على إعادة توزيع الدخل

بشكل عادل بصورة لا تخفض الادخار والتوسع في الاستثمار، وتحقيقأعلى رفاهية للمجتمع في حدود الإمكانيات المتوفرة وما تتطلبه العدالة الاجتماعية أي تحقيق التوازن الاجتماعي، وبالتالي هدف السياسة المالية ليس زيادة الإنتاج فقط وإنما تحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد الذي يؤدي إلى زيادة المنافع للمجتمع من مقدار معين من المنتجات بواسطة إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا عادلا وبالتالي وجب تدخل الحكومة عن طريق أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل القومي[3].

II.5.2.1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي

وتعتبر من أهم وظائف الموازنة العامة لأنها تستطيع أن تستطيع معالجة ما يظهر من فجوات تضخمية أم انكماشية، أي أن الأهداف الاقتصادية العامة كتحقيق التوظف الكامل غير التضخمي، وتحقيق استقرار الأسعار وتحقيق سلامة ميزان المدفوعات ومعدل نمو مقبول، التي لا يمكن أن تتحقق تلقائيا في ظل نظام السوق بسبب تعاقب حدوث الدورات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الطلب الكلي. وهذه يمكن تحقيقها عن

[1]-**نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي**، السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، الطبعة العربية الثانية، **دار اليازوري للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. ص 47-49.

[2]-**مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 227-228.

[3]-**عبد المطلب عبد الحميد**، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، **مجموعة النيل العربية للنشر**، القاهرة، مصر، 2003، ص. 45.

طريق السياسة المالية سواء كانت نتيجة استجابات ذاتية للسياسة، أو كسياسة انتقائية باتخاذ الإجراءات المناسبة بالنسبة لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب[1].

II.3.1- أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب بأنواعها، اللذان يؤثران في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي، أين تستخدم الدولة أدوات المالية العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق النمو، توزيع الدخولوتتمثل في:

II.3.1.1-الأدوات التلقائية

أي تعمل بصفة آلية ولوحدها بدون تدخل الدولة عن طريق خططها وسياساتها، ولا تستطيع أن تمنع التضخم أو الكساد إنما التقليل وتهدئة الاقتصاد، وتشمل ما يلي[2]:

-نظام الضرائب التصاعدية: وهي الضرائب التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود وتتزايد في حالات الرواج.

وأهمها"الضرائب على الدخول والأرباح، والضريبة العامة على المبيعات، والضرائب على التجارة الخارجية، وتعد هذه الضرائب من بين الأدوات التي تهدف إلى زيادة أو تقليل الإنفاق الكلي في الاقتصاد بمعنى أي زيادة في معدلات الضرائب تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض مستوى الدخل القومي والعكس صحيح"[3].

-المدفوعات التحويلية: أي تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات ما يساهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

-سياسة الدعم: أي مساعدة القطاع الفلاحي خصوصا عند انخفاض دخولهم بسبب تأثر الموسم الزراعي بعوامل غير متوقعة.

-مشروعات التوظيف العامة: أي عبارة عن مناصب مؤقتة تخلقها الحكومة لمعالجة مشكل البطالة إلى غاية إيجاد فرص عمل دائمة.

---

[1]-**نعمة الله نجيب إبراهيم**، أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"، ط2، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.187.

[2]-**عدنان تايه النعيمي وآخرون**، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن،2007، ص. 59.

[3]-**حسام علي داوود**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2014، ص. 342.

II.1.3.2-الأدوات المقصودة

وسميت بهذا الاسم لأنها تتطلب تدخلا مباشرا وفاعلا من الدولة عن طريق التأثير المباشر في نشاطات معينة لتحقيق أهداف السياسة المالية سواء في مجال التوظيف، الأسعار، أو النمو، أي مراقبة حالة الاقتصاد لإيجاد الإجراءات والسبل عن طريق إعادة النظر إما في هيكل الضرائب أو الإنفاق الحكوميأو زيادة أو تخفيض الضرائب. ويمكن تلخيصها كما يلي:

-برامج الأشغال العامة: (سياسة النفقات العامة): كمشاريع إنارة الطرق أو مد المياه أو تنمية القرى أين تحتاج إلى اليد العاملة لتحقيق وتوفير خدمات عامة وبالتالي خلق فرص عمل ومكافحة الركود، وتحريك مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد[1]، أي تعمل الدولة على زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد الذي يزيد من الدخل وبالتالي زيادة الطلب الذي يكون مرغوبا فيه من أجل خلق حلقة توسعية في الإنتاج والاستثمار وأما في حالة التضخم تلجأ الدولة إلى تقليص حجم النفقات إلى حدودها الدنيا الذي يؤدي إلى خفض مستوى الدخل المتاح للإنفاق وبالتالي يقل الطلب يصاحبه التقليل من الأسعار[2].

-تغيير معدلات الضرائب: (سياسة الضرائب): أي تخفيض معدلات الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي إنعاش الاقتصاد، وتستخدم غالبا في حالة ما يعاني الاقتصاد من كساد، وتعتبر هذه الأداة من الوسائل الناجعة لإعادة الاستقرار بشكل سريع بسبب الاستجابة الفورية للأفراد مع تغير دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك وتفعيل عجلة الاقتصاد القومي عن طريق حفز الطلب الكلي[3].

-سياسة الدين العام: إيراد تحصل عليه الدولة من الاقتراض ويصبح نفقة عندما يستحق الأداء ويكون على شكل سندات أو أذونات الخزينة التي يتم بيعها للقطاع الخاص حيث تقوم الدولة بزيادة الدين العام في حالة التضخم، أما في حالة الكساد فتقوم بتخفيضه إلى أدنى الحدود[4]، وتعالج هذه الأدوات الحالة التي يعاني منها الاقتصاد في حالة فجوة ركوديه أو فجوة تضخمية والتي سنتطرق إليها لاحقا.

---

[1]-**هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت**، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2000، ص. 203

[2]-**عبد الحكيم رشيد**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2010، ص. 223.

[3]-**عبد الناصر العبادي وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، 2000، ص. ص 192-193.

[4]-**عبد الحكيم رشيد**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 207-224.

II.4.1- اتجاهات وفعالية السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعان للسياسة المالية أحدهما توسعي والآخر انكماشي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

II.1.4.1-في حالة السياسة المالية التوسعية (الاتجاه التوسعي)

يمكن للحكومة أن تؤثر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها وإيراداتها، حيث يمكنها في فترة الكساد أن تتبع سياسة مالية توسعية أين يعاني الاقتصاد من حالة ركود وبطالة، وذلك عن طريق زيادة إنفاقها مع إبقاء حصيلتها الضريبية ثابتة أو تخفيض الضرائب مع ثبات حجم الإنفاق أو الإثنين معا وهذا في حالة إتباع سياسة الميزانية غير المتوازنة لأن ذلك سيخلف عجزا في الميزانية. أو عن طريق زيادة إنفاقها وتمويل ذلك عن طريق زيادة مساوية في الضرائب وهذا في حالة إتباع سياسة الميزانية المتوازنة[1].

وعليه تعمل الدولة على في حالة الركود إلى أتباع سياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي ويتساوى مع العرض الكلي ←زيادة التشغيل ←زيادة التوظيف←زيادة الإنتاج والدخل←زيادة معدل النمو وبالتالي معالجة نقص التشغيل والبطالة في المجتمع، أي تعمل الدولة على إحداث عجز بالميزانية يمول عن طريق الإقتراض من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي لغرض تمويل عجز الميزانية الذي يصاحبه زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم[2]. ويتم من خلال:

- رفع الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معا.

وفيما يلي سيتم توضيح آلية استخدام السياسة التوسعية باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لها من خلال الشكل البياني التالي:

[1]-**نعمة الله نجيب إبراهيم**، أسس علم الاقتصاد، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 1987، ص. 233.

[2]-**محمد فوزي أبو السعود، على عبد الوهاب نجا**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2014، ص. 208.

الشكل (2.I):السياسة المالية التوسعية

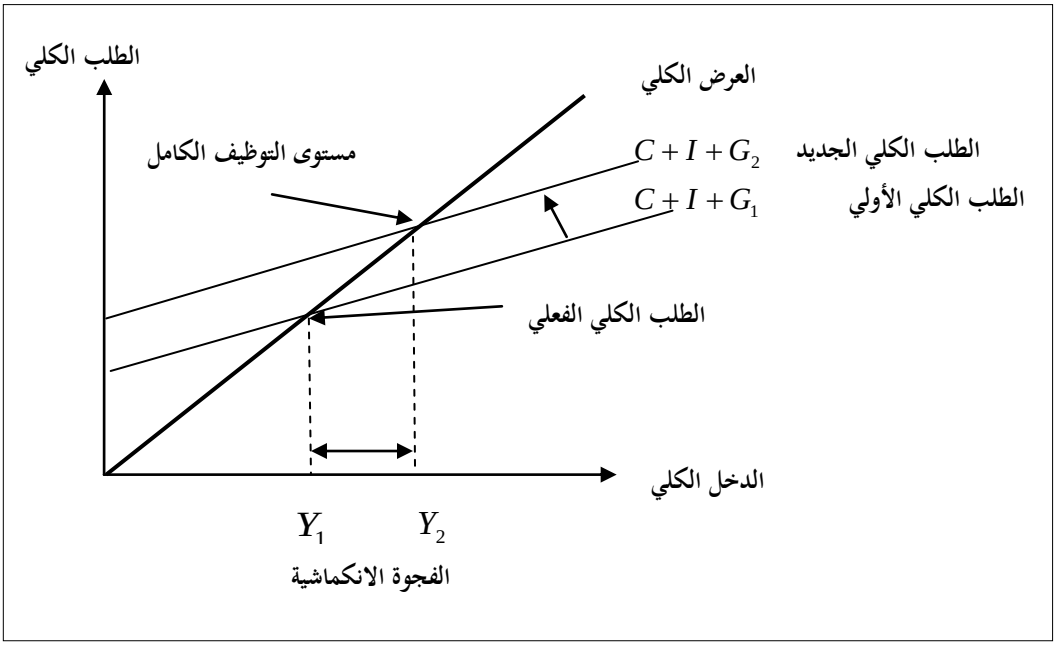

مصدر: **عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد:**(ترجمة)لجيمس جوارتيني، ريجارداستروب،"الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص"، **دار المريخ للنشر**، الرياض، السعودية، 1999، ص.301.

الشكل أعلاه يوضح وجود فجوة انكماشية ما يفسر وجود ركود في بعض قطاعات الاقتصاد الذي يعمل هنا بأقل طاقته، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، وبناءا على ذلك تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضرائب ثابتة) لتشغيل الموارد العاطلة، فنلاحظ أن منحنى الطلب انزاح إلى الأعلى ما أدى إلى انتقال نقطة التوازن إلى أعلى عند مستوى التوظيف الكامل، فإن زيادة الطلب الكلي سوف يزيد من الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، ما ينتج عنه زيادة الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2 ، وهكذا يتم معالجة الفجوة الانكماشية والتي تحسب بالفرق بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل والمستوى التوظيف الفعلي.

يمكن أيضا للدولة استخدام أداة أخرى لمعالجة الفجوة الانكماشية ألا وهي أداة الضرائب، فتقوم بتخفيض قيمتها لتحفيز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الركود والكساد كبديل لأسلوب زيادة الإنفاق الحكومي. فقد يرى صناع القرار أن المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد أفضل السلع التي يمكن إنتاجها في حالة زيادة الإنتاج، وحينئذ يكون تخفيض الضرائب على الدخول هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ودفعه لتحقيق التوظيف الكامل لموارده المتاحة، وذلك أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأفراد، فالدخل بعد استقطاع الضريبة يعتبر محدد أساسي

وهام للاستهلاك فإن الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه سوف تغري الأفراد على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب الكلي[1].

2.4.1.II-في حالة السياسة المالية الانكماشية(الاتجاهالانكماشي)

-أما في حالة الرواج فتتبع سياسة مالية انكماشية لمنع التضخم، وذلك عن طريق تخفيض إنفاقها أو زيادة حصيلتها الضريبية أو الإثنين معا لخلق فائض في الميزانية، أو عن طريق تخفيض إنفاقها وحصيلتها الضريبية بنفس المقدار في حالة توازن الميزانية، وعليه تعمل الدولة في حالة الرواج (ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم) على إتباع سياسة مالية انكماشية بسبب زيادة الطلب الكلي إلى مستوى أعلى من الناتج عند مستولى التوظف الكامل أين تتجه الأسعار نحو الارتفاع وعليه تتدخل الحكومةلإزالة فائض في الطلب الكلي ليتعادل مع العرض الكلي وبالتالي الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[2] ، ويتم من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معا.

أي تعمل الدولة على إيجاد فائض في الميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات الفارطة، وفيما يلي سنوضّح آلية استخدام السياسة الانكماشية باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لها من خلال الشكل البياني التالي:

[1]- **عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد**، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، **المرجع السابق**، ص.304.

[2]-**محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، 2010، ص. 233.

الشكل (3.I): السياسة المالية الإنكماشية

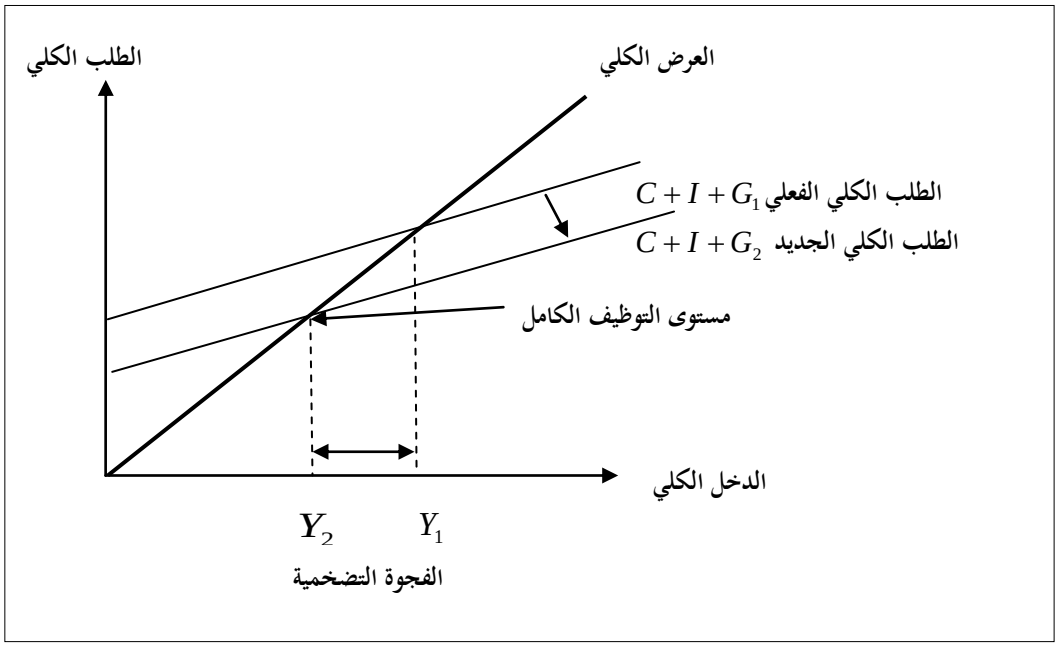

المصدر: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، **المرجع السابق،** ص.308.

الشكل أعلاه يوضح وجود فجوة تضخمية ما يفسر أن الاقتصاد يعمل عند نقطة أعلى من طاقته الكاملة، فهنا تكون القيمة النقدية الموجودة في قطاعات الاقتصاد تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن[1]، والملاحظ في الشكل أن منحنى الطلب الكلي يقطع منحنى العرض الكلي عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل أو ما يعرف بالإنتاج الكامن، وبناءا على ذلك تقوم الدولة بخفض الإنفاق الحكومي مع (بقاء الضرائب ثابتة) وسحبه من أجل إحداث تطابق بين الدخل الفعلي والدخل الممكن عند مستوى التوظيف الكامل، فنلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الطلب انزاح إلى الأسفل ما أدى إلى انتقال نقطة التوازن إلى الأسفل ورجوعها لمستوى التوظيف الكامل، أي انخفاض الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2 ، وهكذا يتم معالجة الفجوة التضخمية، ومن الأدوات المستخدمة أيضا في هذه الحالة زيادة الضرائب حيث أن زيادتها تخفض الاستهلاك وتخفيضها يزيد من الاستهلاك، فإن زيادة الضرائب أو إضافة ضرائب جديدة تخفض من مستوى الدخل الممكن التصرف فيه وينعكس هذا على تخفيض القوة الشرائية لدى المستهلكين وبالتالي تخفيض الاستهلاك[2].

[1]- **هيثم الزعبي**، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، **المرجع السابق**، ص. 104.

[2]- **عبد الحليم كراجة وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2001، ص. 112.

3.4.1.II-فعالية السياسة المالية

تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الدول النامية، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

-حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة؛

-مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة؛

-مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛

-التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي مثل الدول التي تعتمد على النفط[1].

حيث تتعرض السياسة المالية لمجموعة من الصعوبات والقيود التي تحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل بعض أبواب الموازنة العامة نظرا لتغير الظروف والمعطيات الاقتصادية وأهمها تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه وبالتالي زيادة الفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وتنفيذه الذي يتغير حسب الظروف الذي أتخذ القرار من أجلها. كما أن إجراءات السياسة المالية تخص سنة مالية كاملة، وتكون متكاملة مع بعضها البعض مما يتطلب تعديل بعضها وإعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة. وتتوقف الأهمية النسبية للسياسة المالية على مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية، وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الاقتصادي، وأهم المشكلات التي تعترض الاقتصاد، إضافة إلى تأثر القرارات المالية الحكومية بالاعتبارات السياسية[2].

وبالرغم من أن السياسة المالية قد لا تكون دقيقة من حيث حجم التأثير المطلوب وبداية سريانه، إلا ان الكثير من الاقتصاديين يعتقدون بأهمية المبادرة إلى استخدام السياسات المالية خاصة في فترات الفجوات الانكماشية العميقة والطويلة، وذلك لمساعدة آلية التكيف الكلي الذاتية في إرجاع الاقتصاد إلى وضع قريب على الأقل من وضع التشغيل الكامل العادي[3].

---

[1]-**محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، **المرجع السابق**، ص. ص 189-190.

[2]-**أسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات**، مفاهيم ونظم اقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-، ط1، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، 2004، ص. 193.

[3]-**طالب محمد عوض**، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، **معهد الدراسات المصرفية للنشر**، عمان، الأردن، 2004، ص. 230.

II.5.1- موقف المدرسة النقدية

في بداية السبعينات دخلت المدرسة الكينزية في أزمة متمثلة في عدم قدرتها على تقديم تفسير علمي لظاهرة الركود التضخمي والتي يقصد بها تزامن البطالة مع التضخم في إطار الركود الاقتصادي، ويظهر التضخم عندما تطرأ زيادة محسوسة على الطلب الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظف الكامل، ونظرا لعدم فعالية هذه النظرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ظهر تيار جديد بقيادة الأمريكي ملتون فريدمان هاجم التيار الكينزي وعرف بالتيار النقدي كونه يعطي أهمية للنقود وللسياسة النقدية، فقد عارض سياسة إدارة الطلب ومؤيدا النظرة القائلة بأن الاقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوى العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الاقتصادي تعود إلى سوء إدارة وتدخل الحكومة خاصة في المجال النقدي، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالاستقرار لو ترك دون تدخل الحكومة، فتقلبات الطلب الخاص ممثلة في عدم استقرار منحنى (IS) سيكون لها تأثير ضئيل على الإنتاج في حالة ثبات الرصيد النقدي نظرا لانخفاض مرونة منحنى (LM) بالنسبة لسعر الفائدة، لكن في نظرهم أن آلية عمل الاقتصاد لا تتيح الفرصة للتنبؤ بمثل هذه التقلبات، ولهذا يرى فريدمان أن تدخل الدولة لمعالجة هذا الانحراف عن طريق سياسة الاستقرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار[1].

فالنقديون اختلفوا عن الكينزيين واقتنعوا بأن المنطلق الكينزي (دعم الطلب) منطلق خاطئ لأن النجاح الذي يتحقق في الأجل القصير ما يلبث أن يندثر ويتحول إلى ارتفاع في مستوى الأسعار في الأجل المتوسط، حين ينر أصحاب المداخيل إلى القوة الشرائية لدخولهم، ويكتشف المنتجون زيادة في إنتاجهم دون مبرر، والأجراء زيادة في قوة عملهم دون زيادة في الأسعار الحقيقية، فالتضخم حسب رأيهم ظاهرة نقدية وليس حقيقية مرتبطة بسوق السلع والخدمات كما اعتقد الكينزيين، كما ينتقدون الكينزيين عدم تصورهم لوضع الكساد التضخمي ويعتبرونه خطأ في المفهوم الكينزي الذين يرون أن البطالة والتضخم ظاهرتين متعاكستين، إلا أن النقديين يؤكدون أن السياسة الكينزية هي التي ستؤدي إلى هذا الوضع[2].

II.2- السياسة الاقتصادية أسلوب لتدخل الدولة

إن السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات كالنمو الاقتصادي والتنمية والاستقرار، فهي بذلك تمتلك مجموعة من الأدوات والوسائل النقدية والمالية والجبائية لتحقيق غاية وخدمة لسياساتها الاقتصادية الكلية.

[1]-**كردودي صبرينة**، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، **المرجع السابق**، ص. 104.

[2]-**رحيم حسين**، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص134.

II.1.2- مفهوم السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما معناها الضيق فينحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، والترخيص) فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثماروالاستهلاك والادخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور، وعليه السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية التي تعتبر جزء منها والتي تتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.[1]

فالسياسة الاقتصادية هي كل القرارات التي تتحقق من خلال التنمية والنمو الاقتصادي وتتغير السياسة الاقتصادية مع مرور الزمن ومع تغير المفهوم الإيديولوجي وأهداف الدولة أو المجتمع ومع تغير الظروف الاجتماعية والسياسية، كما تتطلب القرارات اللازمة لها وقد تعمل على تخفيض الضرائب وزيادة الدعم أو بقاءه على وضعه تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد[2].

كما يمكن تعريفها على أنها:"دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة، ولهذا تتسم السياسة العامة بأنها غائية أي يعني دراسة أحسن الطرق لتحقيق أهداف معينة إما عن طريق ترك الحياة الاقتصادية حرة من دون تدخل الحكومة، أو قيام الحكومة بالتدخل لتحقيق أكبر قسط من إشباع الحاجات الأساسية ومن ثم الوصول إلى درجة معينة من الرفاهية الاقتصادية"[3].

وتشتمل السياسة الاقتصادية على العناصر التالية:

II.1.1.2-تحديد الهدف

عند وضع لسياسة الاقتصادية لا بد من تحديد المشكلة مسبقا عن طريق تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بتلك المشكلة كمحاربة التضخم مثلا.

---

[1]-**مصطفى يوسف كافي**، مبادئ العلوم الاقتصادية، المرجع السابق، ص. 346.

[2]-**طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري**، مدخل إلى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلي-، ط2، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011، ص. 53.

[3]-**عبد علي كاظم المعموري**، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، **دار حامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. 36.

2.1.2.II-تحديد السياسات البديلة تحديد جميع الإمكانات أو الطرق الممكنة من أجل تحقيق الأهداف كاتباع سياسة ضريبية أو تقليص الإنفاق الحكومي أو تجميد زيادة الرواتب والأجور أو إنقاص عرض النقد عن طريق تقييد الإقراض المصرفي[1].

3.1.2.II-تحليل دقيق للسياسات البديلة

أي دراسة كل سياسة مقترحة بعناية وتحديد الآثار الناتجة عنها، أي يختار من بين الحلول المقترحة الحل الأفضل.

4.1.2.II-مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي

أي دراسة فعالية تطبيق تلك السياسة في الماضي من أجل تقييم توقعاته ما يساعده على تبني أفضل سياسة ملائمة للواقع الاقتصادي[2].

2.2.II-أنواع السياسات الاقتصادية

تختلف السياسات الاقتصادية بين الدول حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التقدم، إذ يمكن لها أن تنتهج سياسة أو أكثر من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة عالميا، وعليه يمكننا تحديد أنواع مختلفة للسياسة الاقتصادية حسب المدة، فهناك ظرفية والتي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية قصيرة المدى، وهيكلية أين تهدف إلى تغيير جذري وهيكلي لبنية الاقتصاد على المدى الطويل، وعموما يمكن تلخيص أهم هذه السياسات كمايلي:

1.2.2.II- السياسات الاقتصادية الظرفية

تهدف إلى إرجاع الاستقرار والتوازن الاقتصادي على المدى البعيد، ويمكن التمييز بين مجموعة من السياسات الظرفية تنتهجها الدولة لتحقيق ذلك الهدف ونذكر أهمها[3]:

1.2.2.1.II-سياسة الضبط: هي مجموع الطرق الهادفة إلى المحافظةعلى النظام الاقتصادي وتحقيق التوازن الكلي من خلال عدة آليات كالعمل على التقليص من التضخم، توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، ومحاولة الوصول إلى التوظيف الكامل، أي تحاول هذه السياسة المحافظة على السياسة الاقتصادية القائمة، وتخفيف مختلف الضغوطات خاصة الاجتماعية، ووضع السياسات المثلى والمضادة للأزمة.

---

[1]-**تومي صالح**، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط2، **دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2009، ص12

[2]-**حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي-، ط1، **دار وائل للنشروالتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص. 39.

[3]-**عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ط3، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2006، ص.ص 31-32.

II.1.2.2.2-سياسة الإنعاش: تعني إعادة إنعاش الاقتصاد عن طريق تحفيز الاستثمار، تسهيلات القروض، وهي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف(ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس فهي تستخدم بعض الآليات مثل عجز الميزانية أي تمويل التنمية بالعجز، تحفيز الاستثمار

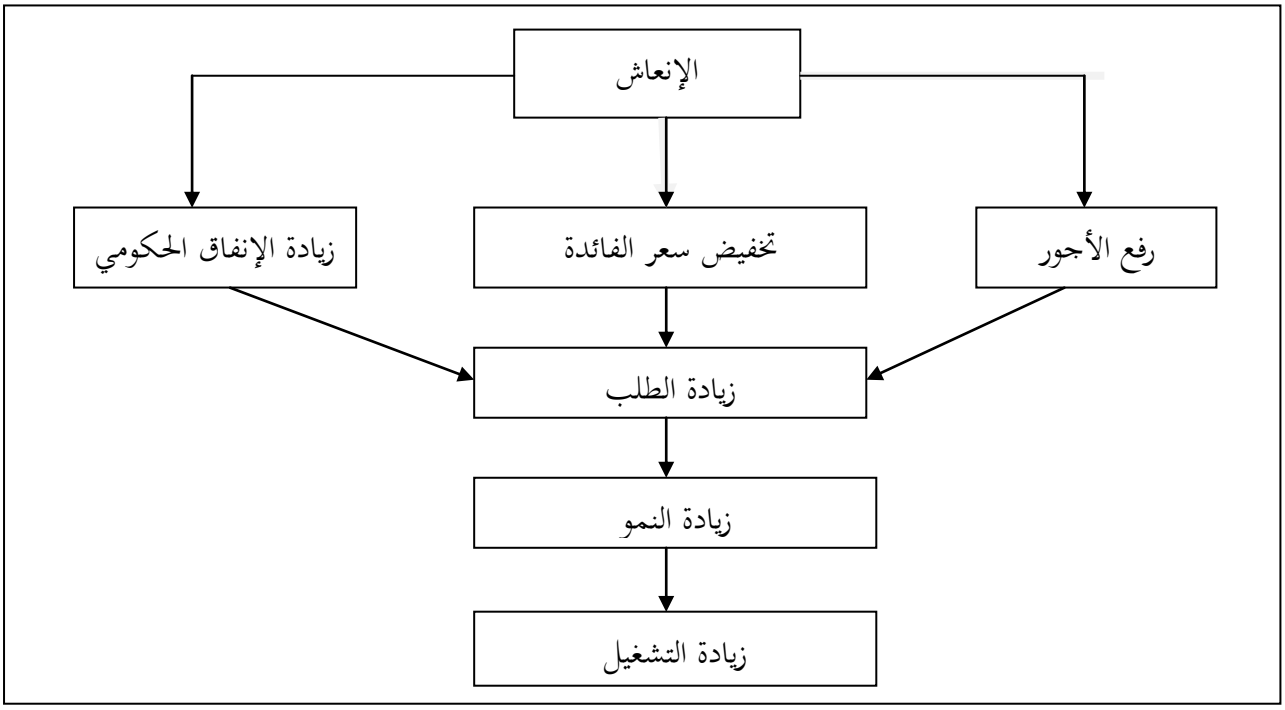

المصدر: **وليد عبد الحميد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، **مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2010، ص. 79.

II.1.2.2.3-سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: تعمل على تكييف الجهاز الصناعي مع التطور العام للطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية وتشجيع للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي وامتصاص البطالة كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل، أي التخلي عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة.

II.1.2.2.4-سياسة الانكماش: تهدف إلى تقليص النشاط الاقتصادي من خلال تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، الاقتطاعات الضريبية الإجبارية من الدخل.

كما "تهدف السياسة الانكماشية قصيرة المدى حسب صندوق النقد الدولي إلى خفض الطلب المتنامي والعمل على احتوائه بغية الموازنة بين الاستيعاب المحلي (جانب الطلب) من جهة، والمنتج من السلع

[1]-**عبد الرحمن تومي**، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، العدد 6، 2004، ص. 28.

والخدمات (جانب العرض) من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، والعمل على توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ويقتضي استخدام هذه السياسة في المدى القصير لعدم التمكن من زيادة العرض في هذه الحالة"[1].

الشكل (5.I): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

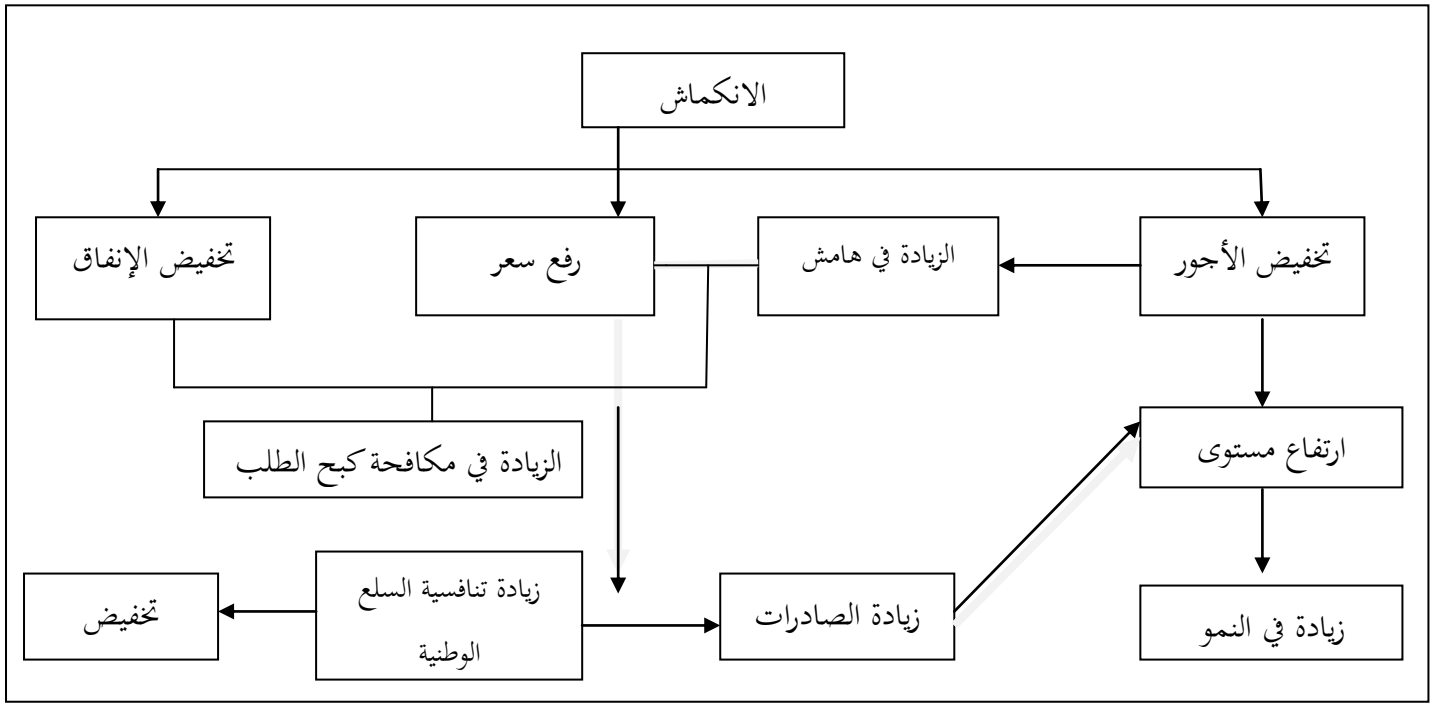

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، **مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2010، ص. 80.

5.2.2.1.II-سياسة التوقف ثم الذهاب: تتميز بالتناوب المتسلسل لسياستي الإنعاش والانكماش بآلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي وتم اعتمادها في بريطانيا.

الشكل (6.I): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

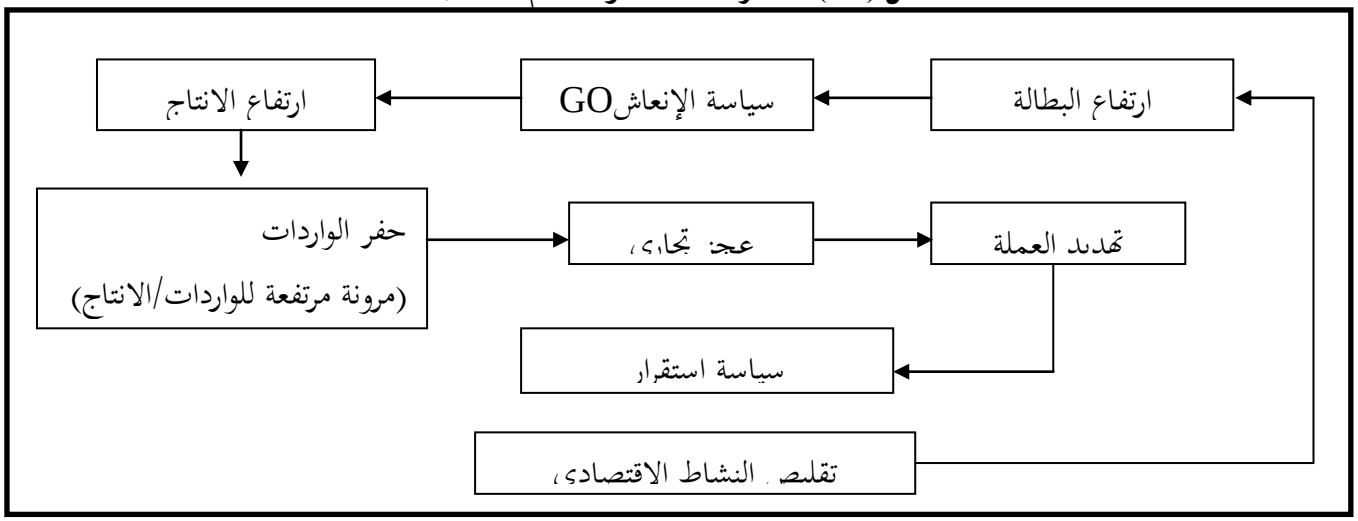

المصدر: عبد الجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ص. 33.

II.2.2.2-السياسة الاقتصادية الهيكلي

والهدف منها تكييف الاقتصاد الوطنيمع تغيرات المحيط الدولي، وتشمل كل القطاعات الاقتصادية، وتتدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكنها أن تتدخل بعديا في الأسواق من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وتعتبر أهم المحاور في الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتتمثل جلها في برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية، وعليه فإن السياسات الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، والملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي[1].

II.3.2- أدوات السياسة الاقتصادية

تتمثل في اختيار الآليات والوسائل والأساليب اللازمة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وتتمثل أهمها في السياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب، والسياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة، معدل سعر إعادة الصرف والاحتياطي القانوني، والسياسات التجارية، وسنلخصها فيمايلي:

II.1.3.2-السياسة المالية

إحدى الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فالدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، إذن فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، ومنه فالسياسة المالية تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك والتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم ومعالجة حالة الكساد[2].

[1]- **وليد عبد الحميد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، **المرجع السابق**، ص. 81.

[2]-**بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، **المرجع السابق**، ص. ص 99-100.

كما أن أهم توصيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن تمثل في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة وإزالة الدعم السلعي[1].

II.2.3.2-السياسة النقدية

يقصد بها سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومنه يمكن ان نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة[2].

وعليه فهدف السياسة النقدية هو حماية قيمة العملة من التعرض للتقلبات أين تعمل البنوك المركزية على التحكم في عرض وسائل الدفع لتتلاءم مع الطلب على النقود ومنه تحقيق الاستقرار النقدي ودعم السياسة الاقتصادية ومساندتها لتحقيق أهدافها[3].

وبما أن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية فهي تستعمل الوسائل والإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود لتحقيق أغراض النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

II.3.3.2-السياسة التجارية

هي تلك القوانين أو الإجراءات التي تضعها الدولة بغرض التأثير على حجم ونوعية التجارة الخارجية، كما يقصد بها تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الخلل في ميزان المدفوعات كون السياسات التجارية هي جزء من السياسات والتوجهات الاقتصادية للمجتمع، والهدف المباشر للسياسة التجارية هو التأثير على حجم ونوعية التبادل التجاري مع العالم الخارجي بغية الوصول إلى الأهداف العامة التي تحاول الدول تحقيقها من خلال سياستها ورؤيتها لمسار الاقتصاد القومي[4]، وتتكون من التعريفة الجمركية

---

[1]-**عبد الحق بوعتروس**، الإنعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربة (حالة الجزائر)، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات القانونية، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، العدد 11، 2008، ص. 40.

[2]-**محمد ضيف الله القطابري**، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)، ط1، **دار غيداء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. 18.

[3]-**محب خلة توفيق**، الاقتصاد النقدي والمصرفي-دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، **دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، 2011، ص.356.

[4]-**محمد صفوت قابل**، نظريات وسياسات التجارة الدولية، **مطبعة العشري**، 2010، ص. ص 311-312.

ونظام الحصص وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات، ويؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي[1].

II.4.2- أهداف السياسة الاقتصادية:

تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية في كثير من المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظف وسعر الفائدة والمستوى العام للأسعار وغيرها، وتستخدم السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد القومي ومعالجة أوجه الاختلال، وتعد السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسة التجارة الخارجية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة، أين يعتبر الإنفاق الحكومي أهم أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم مستوى الناتج والتوظف والنشاط الاقتصادي ككل، أين تتولى الحكومة إدارة السياسة المالية من خلال الموازنة العامة للدولة، أما البنك المركزي يتولى إدارة السياسة النقدية من خلال التحكم في العرض النقدي[2]، وعليه تختلف أهداف السياسة الاقتصادية من بلد لآخر ولكن تتفق معظمها في تحقيق الأهداف التالية:

II.4.2.1-العمالة الكاملة

يمكن تمييز مفهومين للعمالة الكاملة النظري والعملي، فالمفهوم النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع الموارد استخداما كاملا وأمثلا أي يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر لتحقيق هذا الهدف.

أما المفهوم العملي ففي الأوضاع العادية من الصعب الوصول للتشغيل الكامل خاصة في المجتمعات الديمقراطية وذلك نظرا لإحلال الآلة محل اليد العاملة، حيث يجب التأكيد على أن العمالة الكاملة تبقى كهدف لكن لا يمكن تحقيقه، هذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وهذا بربطه بمعدل النمو، التضخم،.. إلخ، أي أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، ويسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى في مستوى معقول، لذلك يطلق عليه بالاستخدام المتاح في التحليل المعاصر الذي يقصد به عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية[3].

---

[1]-**محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، المرجع السابق، ص. 30.

[2]-**رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل**، النظرية الاقتصادية الكلية، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2012، ص.253.

[3]-**بريبش السعيد**، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة، **دار العلوم للنشر والتوزيع**، عنابة، الجزائر، 2007، ص. 23.

2.4.2.II-إستقرار المستوى العام للأسعار

كما يعتبر المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث أن التغيرات التي تطرأ عليه تؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار تستفيد منه الأفراد الذين ترتفع دخولهم أكثر من المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح أين يلحق الضرر بفئات اجتماعية أخرى وهم الأفراد الذين يتضررون من التضخم. وهذا يعني أنه في ظل التضخم الاقتصادي يصبح هناك إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الغنية.

إذ أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار (التضخم) وتجاوزه مستوى معين قد يلحق ضررا ليس فقط بالأفراد وإنما الاقتصاد القومي، أي ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المتداولة أي انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ويقود ذلك إلى الركود الاقتصادي وما يصاحبه من أخطار وأضرار على الاقتصاد القومي، ومنه تحاول الدول إيجاد السياسات الاقتصادية الملائمة في المحافظة على المستوى العام للأسعار[1].

3.4.2.II-مستوى مرتفع من الناتج القومي ومعدل النمو

حيث يعرف الناتج القومي الإجمالي "عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة(عادة سنة)، ويتطلب ارتفاع مستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، توزيع هذه الموارد والاستخدام الأفضل لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد بحيث لا توجد موارد عاطلة، ويعد الناتج القومي الحقيقي المقياس الأكثر ملائمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد القومي، وعليه يمكن الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة أفراد المجتمع.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ويقصد بالنمو تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن.

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1]-**محمود حسين الوادي وآخرون**، الاقتصاد الكلي، ط2، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. 25.

أي أن تحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي يفوق معدل نمو السكان، ويعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو، كما يجب أن تتسم هذه الزيادة في نصيب الفرد بالاستمرارية، وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي فإنه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية في هذا المجتمع، والعكس صحيح[1].

II.4.4.2-التوازن الخارجي

يقصد به التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، وأن يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل تقريبا مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي،ويبلور ذلك توازن ميزان المدفوعات تقريبا حيث يسجل نفي كل تلك المعاملات، فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات معناه أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية، ويسدد هذا العجز إما عن طريق الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية فيؤثر على قيمة العملة الوطنية أو عن طريق الديون الخارجية ما يلقى الالتزامات والأعباء على الاقتصاد القومي، تؤدي به إلى عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي خاصة إذا ما تفاقمت مشكلة الديون الخارجية التي تؤثر على قيمة العملة أيضا. ومنه يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد الأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يواتي تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسة الاقتصادية، ويكمن هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها[2].

II.3- علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية

حيث تعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الضريبية في أوقات الكساد والرواج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تأثيرها على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي.

II.1.3- السياسة الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي

إن البحث في مفهوم العلاقة بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية يتطلب منا التطرق إلى مفهوم السياسة الضريبية التي تعتبر جزء من السياسة الماليةوأداة من أدوات السياسة الاقتصادية تتدخل بها الدولة بطريقة غير مباشرة لتحقيق أهداف المجتمع، ومنه يمكن تعريفها على أنها " مجموعة البرامج الضريبية

[1]-**محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجا**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص15-18

[2]-**عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، **المرجع السابق**، ص. ص 293-294.

المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"[1].

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث أثار معينة وتجنب أهداف غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول إن السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتوجيه ضرائبها من أجل تحقيق أهداف أو أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تهدف السلطة العامة تحقيقها من خلال سياستها المالية[2].

II.1.1.3-أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك

تستعمل الضرائب للتأثير على السلوك الاستهلاكي للأعوان من خلال التأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات. ففرض ضريبة مرتفعة على بعض المنتجات يؤدي إلى التقليل من استهلاكها، إذا كانت عادية، أو الانتقال إلى استهلاك سلع بديلة لها. بالمقابل يعمل تخفيض الضرائب على بعض المنتجات إلى زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة استهلاكها، وهكذا تسعى الحكومات قصد تشجيع الصناعات المحلية إلى تخفيض الضرائب على استهلاك المنتجات المصنعة محليا، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ومن ثم توسع القطاعات المنتجة لها[3].

II.2.1.3-أثر السياسة الضريبية على الادخار

يشكل الادخار ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل الذي يتحدد حسب حجم الدخل وميل الادخار. أين تؤثر الضرائب المفروضة على الدخل تأثيرا سلبيا على الادخار إذا تقلل حجم الادخار وبنسبة تفوق نسبة انخفاضالاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار، كما تؤدي الضرائب على المدخرات إلى خفض ميل الادخار، لأن المدخرين يوازنون بين التضحية التي يتحملونها بحرمان أنفسهم من التمتع بأموالهم في اقتناء الحاجات الاستهلاكية، وبين المنفعة المتناقصة من مدخراتهم المحتفظين بها، ما يدفعهم إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار. وعليه يصبح للضريبة تأثير سلبي على الادخار، بالمقابل تعتبر الضريبة ادخار إجباري تنفقه الدولة لتمويل الاستثمارات العامة اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية خاصة المتخلفة منها، إلا أنه يؤدي إلى ضغط الاستهلاك لذلك يجب أن تفرض على الدخول المرتفعة والمتوسطة

[1]-**سعيد عبد العزيز عثمان**، النظام الضريبي وأهداف المجتمع-مدخل تحليلي معاصر-، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2011، ص.ص9-10

[2]-**عبد الباسط على جاسم الزبيدي**، السياسة الضريبية في ظل العولمة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2013، ص.ص 42-43.

[3]-**عبد المجيد قدي**، دراسات في علم الضرائب، ط1، **دار جرير للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011، ص. ص 111-112.

لضغط الاستهلاك الغير ضروري مع مراعاة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية، أين تتوزع عبئ الضريبة حسب المقدرة الدخلية لسائر أفراد المجتمع[1].

II.3.1.3-أثر السياسة الضريبية على المستوى العام للأسعار

كما هو معروف أن الضريبة اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي يترتب عليه خفض الطلب على سلع وخدمات معينة لهؤلاء الأفراد، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع شرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين. فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار خاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش أين تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد بغية تشجيع الإنفاق يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال، أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء سلع أو دفع رواتب أو دفع مستحقات الموردين، يؤدي ذلك إلى استخدام هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات ما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار[2].

II.4.1.3-أثر السياسة الضريبية على الدخل وإعادة توزيع الدخل

نظرا للتفاوت في امتلاك رؤوس الأموال وما يصحبها من تفاوت في استهلاك السلع والخدمات، إضافة إلى التمييز بين القطاعات والفئات في توزيع الدخل الوطني، وجب على الدولة التدخل عن طريق سياستها الضريبية لتصحيح الأوضاع وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن الاجتماعي والقطاعي وتوزيع أمثل للدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فالضرائب التي تقتطعها الدولة تعيد توزيعها من جديد في شكل نفقات متنوعة وفقا لسياستها التنموية عن طريق إقامة مشاريع استثمارية وبناء هياكل قاعدية تعود بالنفع العام، كما تعمل على تقليل الفوارق بين الأفراد والقطاعات الاقتصادية وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على مداخيل الطبقات المتوسطة وإعفاء الطبقات الفقيرة[3].

[1]-**ناصر مراد**، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2011، ص. ص 63-64.

[2]-**محمد عباس محرزي**، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2008، ص. ص 175-176.

[3]-**خبابة عبد الله**، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 150.

II.3.2- أثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي*:

برز دور الحكومة في الاقتصاد بعد مرحلة الكساد الكبير (1929) عندما ظهر الفكر الكينزي حول دور الحكومات في تحريك النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلال الكلي في الاقتصاد وخاصة البطالة والتضخم[1].

تستطيع الدولة استخدام النفقات العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي التقليل من التقلبات الاقتصادية والتي تتمثل في ارتفاع مستوى البطالة وظاهرة التضخم[2]، ففي إطار أنه يستخدم جزءا من الواردات الاقتصادية فإنه ينعكس على الكميات الاقتصادية كالناتج القومي (الدخل القومي)، الاستهلاك القومي، الادخار القومي بصورة مباشرة وغير مباشرة، توزيع الدخل ونمطه وهيكله، النمو الاقتصادي[3].

وتستخدم الدولة الإنفاق العام لمعالجة حالة يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات ما يؤدي إلى زيادة مضاعفه في مستوى الدخل أو الناتج، أو خفض الضرائب المفروضة، أما في حالة وجود فجوة تضخمية تعمل الحكومة على ضبط مستوى الإنفاق محاولة السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار أين تقوم الحكومة بتخفيض مستوى الإنفاق يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك ومنه الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب[4].

II.3.3- سياسة التمويل بالعجز وأثرها على النشاط الاقتصادي

التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي تلجأ إليه الدولة بسبب حاجتها الواسعة والمتزايدة للإنفاق العام والنقص الحاد في الموارد، الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كوسيلة يتم عن طريقها تمويل العجز في ميزانيتها العامة، أي لسد النقص في إيراداتها العامة عن نفقاتها العامة بإصدار نقود قانونية جديدة يقوم بها البنك المركزي، أو بتوسيع الائتمان عن طريق توليد نقود ائتمانية ممثلة بنقود الودائع تقوم به المصارف التجارية، والذي يمكن أن يتم عن طريقه الحصول على قروض قصيرة الأجل بجانب أذونة الخزانة التي تصدرها الدولة لتلبية احتياجاتها المالية قصيرة الأجل، رغم أن الإصدار النقدي الجديد هو الأوسع استخداما لتمويل العجز في الميزانية[5]، حيث يمكن للحكومة معالجة العجز أو الفائض في الموازنة، ففي فترات التضخم

---

*– سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث.

[1]–**مصطفى يوسف كافي**، مبادئ العلوم الاقتصادية، **المرجع السابق**، ص.337.

[2]–**محمود عبد الرزاق**، الاقتصاد المالي، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، 2011، ص.133.

[3]–**عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الكلي–النظرية والسياسات، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010، ص.337.

[4]–**مصطفى يوسف كافي**، مبادئ العلوم الاقتصادية، **المرجع السابق**، ص. ص 342-344.

[5]––**فليح حسن خلف**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 254.

تتدخل لدولة ممثلة بالبنك المركزي إلى السوق المالي للاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات وذلك بسحب جزء كبير من الفائض النقدي من التداول لتخفيض الطلب الكلي على السلع نتيجة انخفاض القدرة الإنفاقية للأفراد مما يساعد في تخفيض مستويات التضخم، أما في حالة الركود الاقتصادي فيمكن للدولة أن تدخل السوق المالي مشترية السندات من الجمهور وذلك لزيادة العرض النقدي الذي يؤثر على الطلب الكلي إيجابيا وينشط الاقتصاد وهذا في حالة كون الإيرادات الحكومية أكثر من النفقات ، أو أن تستخدم الدولة سياسة التمويل بالعجز من خلال الإنفاق على مشاريع البنى التحتية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي داخل الاقتصاد ومعالجة حالة الركود الاقتصادي[1].

وعليه يمكن القول إن الواقع العملي أثبت أن السياسة المالية تؤثر في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي، وعليه تساهم في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي والمحافظة عليه من خلال النفقات العامة، مقدارها وهيكلها ومصدر تمويلها، ومن خلال الإيرادات العامة، بما فيها القروض العامة، والإصدار الجديد، مقدارها ومصدرها، وتأثير كل منهما على مختلف الدخول، وأوجه الإنفاق المختلفة للأفراد والمشروعات العامة والخاصة. ففي حالة التضخم وارتفاع الأسعار تلجأ الدولة إلى تخفيض حجم الطلب الفعلي عن طريق العمل على ضغط النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة أي إحداث فائض في الموازنة وذلك لتقليل السيولة في الاقتصاد، وامتصاص جزء غير يسير منها، أما في حالة الركود والكساد تلجأ إلى زيادة الطلب الفعلي عن طريق زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الإيرادات أي إحداث عجز في الموازنة واللجوء إلى الإصدار الجديد لتمويل هذا العجز[2].

III- الإطار النظري لسياسة الإنفاق الحكومي

مثلت النفقة العامة اهتمام الكثير من الباحثين والنظريات التي اهتمت بدور الإنفاق في النمو الاقتصادي، ولقد تطور مفهومها مع تطور مفهوم الدولة بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي فأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية وأصبحت من أهم وسائل السياسة المالية، بحيث تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

[1]-**طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري**، مدخل إلى علم الاقتصاد-التحليل الجزئي والكلي-، **المرجع السابق**، ص. 383.

[2]-**أحمد زهير شامية**، النقود والمصارف، ط1، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 340.

1.III- ماهية الإنفاق الحكومي

إن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعليه فقد عرفت نظرية النفقة في تطورها التاريخي نفس مسار تطور الدولة، أي أنه مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ثم المتدخلة، تطور حجم الانفاق العام وازداد حجمه، وتعددت تقسيماته، كما أن تطور المالية من محايدة إلى مالية وظيفية، أدى كل ذلك إلى دراسة تطور الانفاق العام وأصبح يمثل الجزء الأساسي والأهم للمالية العامة[1]، وأصبحت تشكل النفقة العامة إحدى أهم ادوات السياسة المالية والوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف أفراد المجتمع وإشباع الحاجات العامة، كما تحاول سداد وإشباع الحاجات المرجوة منها في شكل نقدي لتسيير القيام بعملية الرقابة بما يضمن حسن استخدامها وتحقيقها للأهداف المنشودة منها[2]، وعليه سنركز في هذا المطلب على ماهية الإنفاق وعناصره، نظرا أن النفقة تتخذ عدة تعاريف وخصائص حسب طبيعة كل دولة، لذلك سنتناول مفهوم وعناصر الإنفاق، طرق تمويل النفقة، قواعد النفقة ظاهرة وأسباب تزايد النفقة.

1.1.III- تعريف الإنفاق الحكومي

يمكن تعريفه على أنه"مختلف النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل حصولها على سلع أو خدمات معينة"[3].

ويعرفها البعض أنها "هو كمية الدولارات التي تنفق على كل المستويات الحكومية لشراء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الفائدة"[4].

كما أنها:"مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[5].

ويتضمن هذا التعريف أن النفقة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية[6]:

-تنفق الدولة والأشخاص العامة مبالغ نقدية بهدف الحصول على السلع وتقديم الخدمات اللازمة للأفراد في المجتمع، أي يتخذ الإنفاق الشكل النقدي من أجل إشباع الحاجات العامة؛

-تصدر النفقة العامة عن الدولة أو أحد الأشخاص العامة مثل الهيئات العامة أو المجالس المحلية؛

---

[1]- **عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، **المرجع السابق**، ص. 437.

[2]- **محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 119.

[3]-**محمد فرحي**، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول: الأسس النظرية، **المرجع السابق**، ص. 131.

[4]-**روبرت بارو**، ترجمة **أحمد عساف، علاء الدين صادق**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار الفكر للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص362.

[5]-**سوزي عدلي ناشد**، الوجيز في المالية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، مصر، 2000، ص. 27.

[6]-**محمود عبد الرزاق**، الاقتصاد المالي، **المرجع السابق**، ص. 113.

-الهدف من النفقة هو سداد حاجة عامة والتي تعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام وأن لا يساء استخدامها للمصالح الشخصية، ولهذا ترك تحديدها للدولة وممثلي الأمة فغالبا ما توضع قواعد وقيود تنظم أسلوب الانفاق العام وتوضع رقابة حتى لا يساء استخدام الأموال ويتحقق الغرض الرئيسي من الإنفاق العام وهو المصلحة العامة[1].

وعليه يطلق على الإنفاق الحكومي اصطلاح النفقات العامة، ويقصد بها المبالغ التي تصرف من موازنة الدولة العامة والموازنات الملحقة وحسابات الخزينة وموازنات الهيئات المحلية وتكون هذه النفقة من أجل سداد حاجة عامة، والتي يقصد بها الحاجات التي تقوم الدولة بتوفير وسائل إشباعها عندما تلمس عن طريق نوابها أن الأفراد بحاجة إلى أمور معينة أين تقوم بتوفيرها لهم بحيث يستهلكها الأفراد كل حسب حاجته إليها وليس حسب ما يدفعه من ثمن لهذه الوسائل كالطرقات والمواصلات والخدمات بشكل عام[2].

وقد استند الفكر المالي إلى معيارين للتفرقة بين النفقات العامة والخاصة وهما المعيار القانوني والمعيار الوظيفي لتحديد طبيعة النفقة كمايلي:

1.1.1.III-المعيار القانوني (المعنوي)

حيث يعتمد هذا المعيار على صفة القائم بالإنفاق وعلى طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العامة أولا التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة التي يقوم بها أشخاص القانون العام المتمثلة في الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة أي القائم بالإنفاق يمتلك السلطة الآمرة، بينما تستهدف الثانية المصلحة الخاصة من الأفراد والهيئات الخاصة من شركات وجمعيات بالاعتماد على التعاقد فيما بينها أو مع الهيئات العامة، لكن هذا المعيار لم يثبت فعاليته في التمييز بين النفقات العامة خاصة بعد ظهور بعض الهيئات المختلطة التي بدأت تمارس أعمالا يستهدف منها النفع العام، أدى ذلك إلى ظهور معيار ثاني وهو المعيار الوظيفي[3].

2.1.1.III-المعيار الوظيفي:

ويستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وعلى ضوء ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها ويجب أن تكون مزودة بالوسائل التي يمنحها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، كما تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في إستخدام سلطاتها

[1]-**إبراهيم خريس**، النظام المالي في الإسلام، ط1، **دار الأبرار للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011، ص. 72.

[2]-**عارف حمو وآخرون**، مبادئ الاقتصاد، ط1، **المرجع السابق**، ص. 101.

[3]-**أعاد حمود**، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، **دار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011، ص. 37.

الآمرة والسيادية نفقات عامة، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل نفقات الأفراد فتعتبر نفقات خاصة أي إذا قامو بالتصرف أو العمل شأنهم شأن الأفراد العاديين وتهدف إلى تحقيق النفع العام أي إشباع الحاجات العامة وتحقيق خدمة عامة وبالتالي تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة[1].

2.1.III- صور وأشكال النفقة

للنفقة العامة صور متعددة ومختلفة يمكن تلخيصها فيمايلي:

1.2.1.III- أثمان خدمات الأفراد: هي قيام الدولة بدفع مبالغ مقابل الخدمات التي تحصل عليها من أي فرد ما لم يكن متبرعا به للصالح العام وفقا لما نصت عليه مبادئ حقوق الانسان والشرائع السماوية، والمواثيق الدولية والدساتير الداخلية، وتكون على عدة أنواع أهمها[2]:

- ✓ -رواتب الموظفين: وهي المبالغ التي يتقرر دفعها لكل من يعمل في خدمة الدولة بصفة موظف عام، أين يجب أن تكون مساواة قانونية في الرواتب وهذا ما أقره قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960، وقانون رواتب الموظفين رقم (22) لسنة 2008، إلا أن كثرة الحوافز لدى بعض الوزارات الإنتاجية تجعلون الموظفين يتحينون الفرص لنقل خدماتهم إلى تلك الوزارات مما يقلل من استقرار العمل في الوظيفة العامة؛
- ✓ مرتب رئيس الدولة: فهو يمثل الدولة وتناط به مستوى عال من الأهمية في جميع الأنظمة السياسية لذلك لا بد أن يخصص له راتب مجزي يبعده عن شبهات اختلاط ماله بالأموال العامة؛
- ✓ مكافآت أعضاء البرلمان والمجالس المحلية: وهم ممثلي الشعب ليناقشوا ويقرروا ما يضعوه من قوانين، لذلك وجب دفع مبالغ مالية مجزية لإبعادهم عن الرشوة والمساومات ولضمان أن يصل إلى المجلس أشخاص كفء، وبما أن عضوية البرلمان والمجالس المحلية لا تعد وظيفة عامة، لذلك يدفع للعضو مكافأة وليس راتب وظيفي كونه مكلف بخدمة عامة؛
- ✓ مرتبات التقاعد والضمان الاجتماعي: وهي مرتبات تدفع لأشخاص سبق لهم العمل في خدمة الدولة والقطاع العام وتنقسم إلى مرتبات المتقاعدين وهي مرتبات تدفع بشكل دوري لأشخاص أفنوا خدمة طويلة لصالح الدولة وأحيلوا إلى التقاعد إما بحادث أو في سن لا يستطيع مواصلة العمل مع الالتزام ببعض القواعد أهمها مراعاة تكاليف المعيشة، ومرتبات الضمان الاجتماعي وهي مرتبات تدفع للذين أصيبوا بحادث أو تعرضوا لأمراض أقعدتهم عن العمل وهذا تثمينا لما قاموا به إما لدى القطاع الخاص

---

[1] -**سوزي عدلي ناشد**، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة-، **منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2009، ص.ص 29-30.

[2] -**عبد الباسط علي جاسم الزبيدي**، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة-، **المكتب الجامعي الحديث للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015، ص. ص 39-40.

أو العام بصفة عمال مقابل ما كانوا يدفعونه من اشتراكات من العمال وأصحاب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي.

2.2.1.III-أثمان مشتريات الدولة: هي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على سلع مختلفة وتأخذ الشكل التالي[1]:

- ✓ من يقوم بعملية الشراء: أين تترك عملية الشراء عادة للإدارات الحكومية المحلية أو الفرعية إذا كانت السلع قليلة الثمن، مستعجلة ولا يتطلب شرائها خبرة عالية في السوق وتحتاج إليها الدوائر باستمرار كالمكاتب، أما إذا تعلق الأمر بشراء المصانع وعقود الأشغال العامة أين يحتاج ذلك إلى خبرة عالية تكون فقط من اختصاص السلطة المركزية؛
- ✓ طريقة الشراء: تقتضي هذه الطريقة تشكيل لجان حكومية تقوم بعملية الشراء من الأسواق المحلية أو الأجنبية، أما الطريقة الثانية فهي الشراء بالمناقصة حيث تعلن الدولة عن شروط ومواصفات السلع أو الأعمال المطلوبة ويقدم المقاولين أسعارهم بشكل سري ثم يحال أمر الشراء إلى الأقل عطاءا. وهناك طريقة أخرى حيث يتم الشراء من مجهزين ممارسين وتعهد الدولة إلى هؤلاء تجهيزها بالسلع المطلوبة نظرا لامتلاكهم الخبرة والثقة بكفاءتهم واخلاصهم.

3.2.1.III-الإعانات: وهو ما تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعيةأو للهيئات العامة والخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة، وتختلف فيما إذا كانت دولية أم داخلية كما يلي[2]:

- ✓ الإعانات الدولية: وتتمثل في المبالغ التي تدفعها دولة معينةإذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة في الاتجاه السياسي كالإعانات التي تقدمها أمريكا إلى دول أوروبا الغربية؛
- ✓ الإعانات الداخلية: هي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتوجه لأغراض إدارية، اقتصادية، اجتماعية. وتنقسم إلى:

–الإعانات الإدارية: هي المبالغ المالية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها على أساس أنها تتحمل جزءا من هذه النفقات، لتغطية العجز المالي في ميزانياتها، وتستخدمها الدولة كأداة لمراقبة أعمال تلك الهيئات واجبارها على السير باتجاه سياسة الدولة كحالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية.

[1]–**سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار دجلة ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2011، ص. ص 70-71.

[2]-**فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 67-69.

-الإعانات الاقتصادية: تدفعها الدولة إلى المشروعات الصناعية بغرض الوقوف ضد المنافسة الأجنبية وتهدف إلى تشجيع وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة ارتفاع الأسعار وتوفير السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة كدعم الأسعار مثلا.

-الإعانات الاجتماعية: هي الإعانات التي تخصصها الدولة للعاطلين عن العمل كالإعانات الاجتماعية ورعاية دور العجزة والأحداث، والمبالغ التي تدفعها إلى الجمعيات الخيرية وتكون مخصصة ضمن ميزانية الدولة.

د-الإعانات السياسية: هي المبالغ التي تقدمها الدولة إلى المنظمات والمؤسسات التي تربطها بها رابطة سياسية على مستوى الفكر والعمل.

- ✓ تسديد الدين العام وفوائده: ويتمثل فيما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وقد تكون هذه الديون إما داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، وينتج عنه أعباء مالية في موازنتهاالعامةوعليه تخصص الدولة جزء من نفقاتها السنوية لتسديدالدين العامودفع الفوائد المستحقة للمبلغ المقترض عند حلول ميعاد الوفاء به، فتنشأ الدولة ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده[1].

III.1.3- طرق تمويل النفقة

ويمكن تقسيم مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها المرتفعة باستمرار بثلاث طرق رئيسية إما بواسطة الضرائب، القروض العامة، أو الإصدار النقدي وتختلف هذه الطرق باختلاف آثارها، أهدافها.

III.1.3.1-تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب

تعرف الضريبة أنها "اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها"[2].

إن اتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وتبعا للنظام السائد، كل هذا أوجب على الدولة القيام بمهام واسعة ومتنوعة أدت إلى زيادة النفقات العامة، الأمر الذي أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الضرائب لتمويل هذه الزيادة في النفقات، وتعتبر من أهم وسائل تمويل الإنفاق، حيث ترى هذه الأداة أن الضريبة تحصل من جانب الدولة حتى يمكنها توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، وهي في ذلك مثل الفرد الذي يتحمل الأعباء المالية في سبيل الحصول على دخله، وبالتالي كونه منتج من منتجي

[1]-**أعاد حمود**، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، **المرجع السابق**، ص. 40.

[2]-**فليح حسن خلف**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 170.

الاقتصاد عليه أن يتحمل نصيبا من النفقات العامة[1]، وعليه فإن تمويل النفقة عن طريق الضرائب تزيد من الدخل الوطني بمبلغ يعادل الزيادة في النفقات العامة[2]، وعليه نستنتج أن الضريبة وجهت لتمويل الدور الحكومي في إشباع الحاجات العامة، والتعامل مع ظاهرة الآثار الحكومية ومساعدة الحكومة لمعالجة قصور السوق في تحقيق التوزيع الأمثل للدخل ومواجهة التقلبات الاقتصادية كما تقلل احتمال حدوث الأزمات أو التعامل معها في حالة نشوبها كالأزمة العالمية سنة 2008 [3].

III.1.3.1.2-التمويل عن طريق القروض العامة

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة والتي لا تسمح الإيرادات العادية خاصة الضرائب بتغطيتها، فتلجأ الدولة إلى اقتراض الأموال، باعتبارها أداة فعالة لامتصاص المدخرات وتعبئتها للاقتصاد أين تستخدمه في محاربة الكساد الاقتصادي، كما يمكنها استخدامه في مكافحة التضخم وذلك بامتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق، على أن تقوم الدولة برده بعد القضاء على الموجة التضخمية[4]، حيث أن القروض هي تمويل بالدين من أجل تحقيق أهداف التمويل، قد يكون هذا الهدف قصير الأجل كما إذا اتجهت الحكومة الى الاقتراض للانفاق الاضطراري، وهذا يحدث كما في حالة طرح أذونات الخزانة العامة بسبب وجود عجز نقدي، وإما أن تكون القروض مقصودة من أجل تحقيق استثمار طويل الأجل[5].

وعليه أصبحت القروض العامة في الفكر الحديث أداة من أدوات تمويل الإنفاق تلجأ إليه للتدخل في النشاط الاقتصادي، وقد يكون الاقتراض داخلي إما عن طريق الاقتراض المحلي من الأفراد أو المشروعات من خلال بيعها لسنداتها، أو الاقتراض من البنك المركزي من خلال تقديمها لأذونات الخزانة فعند قيام الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الافراد يعني إعادة توزيع الدخل النقدي في المجتمع، أما تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الدخل النقدي[6].

---

[1]-**عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، 2005، ص.242.

[2]-**ب. برنييه و إ. سيمون**، ترجمة **عبد الأمير إبراهيم شمس الدين**، أصول الاقتصاد الكلي، ط1، **المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، بيروت، 1989، ص. 383.

[3]-**عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة-تطور الدور الاقتصادي الحكومي-(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، **دار الفكر الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص. 170.

[4]-**محمد طاقة، هدى العزاوي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 147-148.

[5]-**أحمد عبد السميع علام**، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، **المرجع السابق**، ص. ص 192-193.

[6]-**عبد الغفور إبراهيم أحمد**، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، **المرجع السابق**، ص.259.

أو عن طريق الاقتراض الخارجي من الوحدات الاقتصادية الأجنبية وتلجأ إليه الدولة عندما لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة لإقامتها لتحقيق أهداف التنمية[1].كما أن زيادة الاقتراض بهدف تمويل النفقات يؤديإلى رفع تكلفة التمويل وبالتالي رفع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص نتيجة لسحب الموارد المالية من الاستخدامات الخاصة إلى الاستخدامات العامة هذا ما يعرف بأثر المزاحمة[2].

III.3.3.1-تمويل النفقة عن طريق الإصدار النقدي

يعتبر الإصدار النقدي أحد الموارد التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية، فالدولة باعتبارها صاحبة السيادة تستطيع إصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إيراد الديون، وتعتبر أقل الموارد عبء من حيث التكلفة، إلا أنها قد تسبب المزيد من التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية وغيرها من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي[3]، ويمكن إرجاع ذلك لسببين **الأول** أن هذه الوسيلة تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية خاصة خلال فترة ارتفاع مستوى الاستخدام، ما لم يصاحب ذلك انخفاض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب بنسبة تعوض الزيادة في الانفاق الحكومي أما ثانيهما ففي حالة عدم انخفاض الإنفاق الخاص فإن تأثير التضخم سيكون بمثابة ضريبة غير مباشرة من خلال زيادة الأسعار في جميع القطاعات الاقتصادية ومنه انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد. أي أن عملية طبع نقود جديدة قد لا تؤدي إلى التضخم إذا أدت الزيادة في الانفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي، ومنه زيادة الدخول الحقيقية مع زيادة الإنتاج والاستخدام[4].

III.4.1- قواعد النفقة العامة

هناك عدة قواعد تحكم الإنفاق العام ومنها:

III.1.4.1-قاعدة المنفعة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة لإشباع الحاجات المتعددة للمجتمع، أما النفقة الخاصة فيراد بها تحقيق أهداف فردية، وتنفق لغرض الحصول على مردود معين، وهنا يثار موضوع قاعدة المنفعة أي تحديد أولويات الإنفاق العام التي تختلف من إقتصاد لآخر أو داخل الاقتصاد الواحد من فترة

[1]-**محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، ط3، **المرجع السابق** ، ص. 94.

[2]-**عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة-تطور الدور الاقتصادي الحكومي-(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، **المرجع السابق** ، ص.486.

[3]-**عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق** ، ص.236.

[4]-**عبد الوهاب الأمين**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2002، ص. ص 248-249.

لأخرى أين يجب على الدولة أن توازن بين هذه المنافع لتحقيق أقصى منفعة إجتماعية عن طريق الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة، ومختلف الطبقات الاجتماعية[1].

III.1.4.2-قاعدة الاقتصاد

وتتضمن الإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام دون مبرر، أي تحقيق أقصى منفعة يتطلب أقل كلفة ممكنة، وعليه يجب التمييز بين حالات التبذير والتقتير والإقتصاد كمايلي[2]:

- ✓ التبذير: يقصد به التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة إستخدام أموال الدولة أي الإنفاق في غير ضرورة أو نفع، أو هو ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق كزيادة عدد المظوفين عن القدر الضروري لأداء العمل أو شراء السيارات الفاخرة؛
- ✓ التقتير: ويقصد به الشح في الإنفاق والاحجام حتى في تحقيق منفعة إجتماعية كمثال على ذلك القيام ببناء مدرسة من ثلاثين صف تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة ببناء المدرسة بعشرين صف ما يؤدي إلى تكدس الطلبة وبالتالي التقليل من المنفعة؛
- ✓ الاقتصاد: فهو تجنب التقتير والتبذير أي يقصد به ترشيد الإنفاق أو حسن التدبير، أو إنفاق الأموال مهمه بلغت كميتها على جوهر الموضوع والإبتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصر أساسي في الموضوع.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الانفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة[3]، وعليه تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة:

- ✓ الرقابة الإدارية

وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق

[1]-**محمد طاقة، هدى العزاوي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق** ، ص. 35.

[2]-**عادل فليح العلي**، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، **المرجع السابق** ، ص. 53-54.

[3]-**محمد طاقة، هدى العزاوي**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق** ، ص. ص 34-35.

(*controle a priori*)، وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا لأنه رقابة من الإدارة على نفسها ووفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها[1]؛

✓ الرقابة السياسية (البرلمانية)

وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية بل يشمل حجم الإنفاق وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية. وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي. إلا أن هذا النوع من الرقابة قليل الفعالية خاصة في الدول النامية لأن البرلمان يؤيد الإدارة حتى ولو كانت مخطئة[2]؛

✓ الرقابة المحاسبية المستقلة

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتأكد أن جميع عمليات صرف الاعتمادات تمت بشكل قانوني، وفي حدود ما نص عليه قانون المالية والميزانية والقواعد المالية السارية، هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها[3].

III.1.4.3-قاعدة الترخيص

يقصد بالنفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة بإذن السلطة المختصة إما البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة المحلية المخولة بالصرف إذا دخلت ضمناختصاصها الزماني أو المكاني لأن إشباع الحاجات العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون. وتختلف النفقة العامة عن الخاصة في هذه القاعدة ووفقا لإجراءات معينة[4].

III.1.5- العوامل المحددة للنفقة العامة

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الإجمالي تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة.وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق يجب ألا تتجاوز (5%–25%) من الناتج، غير أنه لا يمكن الاعتماد

[1]–**محرزي محمد عباس**، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة)، ط3، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2008، ص. 85.

[2]–**سوزي عدلي ناشد**، أساسيات المالية العامة–النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة، **المرجع السابق** ، ص. 56.

[3]-**محرزي محمد عباس**، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة)، ط3، **المرجع السابق** ، ص. 85.

[4]–**فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق** ، ص. 71.

على هذا المعيار كون الإنفاق متغير ويتأثر بمجموعة من العوامل تختلف من بلد لآخر، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيمايلي[1]:

1.5.1.III-طبيعة النظام الاقتصادي القائم: نظرا لاختلاف الأفكار الاقتصادية من دولة لأخرى فهناك من تعتمد على الفردية والحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المنافسة وبالتالي إحداث التوازن الاقتصادي أين تقل النفقات، أما الرأي الثاني المؤيد لتدخل الدولة للقيام بوظائف غير التقليدية واستغلال بعض المشاريع، وتقديم خدمات منها ما هو مجاني أو بأسعار منخفضة لذوي الدخل الضعيف، هذا ما يؤدي إلى زيادة النفقات العمومية خصوصا الدول التي يقل فيها مستوى التقدم الاقتصادي.

2.5.1.III-القدرة التمويلية للاقتصاد: أي قدرة الدولة على تغطية النفقات بالموارد الضرورية، فرغم تنوعها إلا أنها تبقى محدودة، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- ✓ القدرة التكليفية: ويقصد بها قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الاقتطاعات الضريبية أي الحد الذي تلجأ إليه الدولة ويسمى منطق قانون لا فر.
- ✓ القدرة الإقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام الذي يزداد كلما زاد مستوى تعبئة الادخار وقوة الدوافع للاستثمار،ويرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى السوق الدولي.

3.5.1.III-الظروف الاقتصادية السائدة: يتأثر الإنفاق بحالة الاقتصاد السائدة، فمن المعروف أنه كلما زاد النشاط الاقتصادي كلما كان ذلك مساعدا على زيادة النفقات العامة لأن زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار عن طريق التوازن بين الإنتاج والطلب يؤدي إلى زيادة الدخول والوصول إلى حالة التشغيل، لكن بعد أن أصبحت النفقات العامة تستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية فإن الدولة قد تزيد من النفقات العامة في أوقات الكساد لما لزيادة النفقات العامة من تأثير على زيادة الطلب الفعال الذي بدوره يعمل على تنشيط الاقتصاد[2].

4.5.1.III-ضرورة المحافظة على قيمة النقود: للمحافظة على قيمة النقود فإن الدولة قد تضطر إلى زيادة أو تقليص حجم الإنفاق العام، فزيادة الانفاق العام عن حد معين تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي فوق القدر اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وبالتالي فإن تلك الزيادة تؤدي إلى رفع الأسعار مما يعني

[1]-**عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، **المرجع السابق** ، ص. ص 183-185.

[2]-**عارف حمو وآخرون**، مبادئ الاقتصاد، ط1، **المرجع السابق** ، ص. 103.

خفض القوة الشرائية للنقود. وعليه للمحافظة على القوة الشرائية للنقود تلجأ إلى تقليص حجم الانفاق العام، والعكس في حالة المبالغة في القوة الشرائية للنقود فإن الدولة تلجأ إلى زيادة حجم الانفاق العام[1].

III.1.6- ظاهرة تزايد النفقة وأسبابها

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات إحدى سمات المالية العامة وهي ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء متقدمة أو في طريق النمو، وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث أن تنخفض النفقات في سنة ما لسبب معين لكن هذا لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقة، ويرجعها علماء المالية أسبابها إلى زيادة الثروة وكيفية توزيعها، كما يرجعها البعض الآخر لقانون اقتصادي وهو إحلال التكاليف العامة محل الخاصة أي قيام الدولة بعدد من الوظائف وعدم تركها للأفراد، ويمكن ارجاعها الى نمو الحاجات الجماعية مع وجود وسائل إشباعها[2].

III.1.6.1-قانون فاجنر: ويعتبر الألماني فاجنر أول من قام بدراسة تطور الإنفاق خلال القرن التاسع عشر في الدول الأوربية وتوصل إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها وصيغ هذا الاستنتاج في صورة "قانون فاجنر" الذي يشير أنه كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي[3].

وتوصل من خلال دراسته إلى الاستنتاجات التالية: أن وظيفة الدولة التقليدية أين كانت النفقات محدودة في هذه المرحلة متعلقة بالدفاع والأمن، كما أن الوظيفة الإنتاجية مع تعاظم دور الدولة وتداخلها في الحياة الاقتصادية والتقدم الفني ازدادت النفقات العامة[4]، وأخيرا الناحية الاجتماعية وقد أرجع فاجنر تزايد النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الطوائف الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي[5].

III.1.6.2-رأي ماسجريف في زيادة النفقة العمومية (*Richard Musgrave*): حيث يرى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القطاع العام ما هو الا مساعدة للقطاع الخاص والزيادة في استثماراته، حيث يرى أنه على الدولة أن تزيد من النفقات العمومية على التعليم والصحة حتى ترفع من كفاءات وقدرات الانسان، لأن ذلك يعد من قبيل الاستثمار في رأس المال البشري، فدور الدولة يكمن في

---

[1]-**عبد الحكيم رشيد**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق** ، ص. 140.

[2]-**حسين مصطفى حسين**، المالية العامة، ط5، **المرجع السابق** ، ص. ص 21-22.

[3]-**عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق** ، ص. 183.

[4]-**عبد الباسط علي جاسم الزبيدي**، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة-، **المرجع السابق** ، ص. 45.

[5]-**سوزي عدلي ناشد**، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، **المرجع السابق** ، ص. 64.

إقامة ما عجز السوق عن القيام به. ومنه يتضح أن الزيادة في حجم النفقات يرجع إلى قيام الدولة بإنشاء البنية القاعدية للتنمية، رفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تنظيم آلية السوق والمحافظة عليها، وأحيانا بسبب الحروب والكوارث، لكن هذه الزيادة ليست دائما حقيقية، وغالبا ما تكون ظاهرية[1].

3.6.1.III-تفسير جيز لتزايد النفقات العامة: يرجع جيز تزايد النفقات العامة إلى أمرين: تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، وتوسعها في القيام بوظائفها القديمة وعنايتها بها عناية أكبر، وبالتالي يرجع هذه الزيادة لنوعين[2]:

✓ أسباب الزيادة الظاهرية: وأهمها ضعف القوة الشرائية للنقود، إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة، التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة وحلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة.

✓ أسباب الزيادة الحقيقية: فحسبه تتمثل في خمسة أمور وهي أسباب عامة وأهمها نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين، وأسباب مالية كميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرة الإيرادات، وأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

7.1.III- أسباب تزايد النفقة العامة

أصبح الاهتمام بهذه الظاهرة خصوصا في المالية الحديثة وذلك بعد التطور الذي عرفته الدولة في مختلف مراحلها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.7.1.III-الأسباب الظاهرية: سنعرض أهم الأسباب التي تؤثر على الإنفاق العام[3]:

✓ انخفاض القوة الشرائية للنقود: ويقصد بها انخفاض قيمة النقود وانخفاض وحدة النقد على السلع والخدمات بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ما ينتج عنه الزيادة في النفقات دون الزيادة في السلع والخدمات.

✓ زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الإقليم: أي زيادة الخدمات المقدمة للأفراد كزيادة عدد المدارس أو المستشفيات.....إلخ.

---

[1]-**برحماني محفوظ**، المالية العامة في التشريع الجزائري، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015، ص. ص 49-50.

[2]-**عبد القادر قداوي**، النمو السكاني والنفقات العامة -الجزائر نموذجا-: دراسة تحليلية قياسية، **النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع**، تلمسان، الجزائر، 2017، ص. 94.

[3]-**هشام مصطفى الجمل**، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، **دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص. 186.

✓ تغير الفن المالي: أي التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كطريقة إعدادها أين كانت تشمل صافي الإيرادات والنفقات ثم أدرجت فيها كافة المصروفات، أو المدة الزمنية كأن تزيد أو تقل.

III.1.7.2-الأسباب الحقيقية: ويقصد بها الزيادة الفعلية والحقيقية وزيادة الأعباء الناتجة عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، حيث يمكن إرجاع أهم الأسباب في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة إلى:

✓ التطور والنمو الحقيقي: الناتجة عن زيادة الدخل القومي أي زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة التي تعد أحد العوامل الرئيسية لزيادة النفقات للدولة عن طريق تقديم كمية ونوعية أفضل من السلع والخدمات قصد إشباع الحاجات العامة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى التغيير في هيكل الطلب على السلع والخدمات أين تحصل زيادة أخرى في الدخل بفعل مضاعف الإنفاق ما يؤدي إلى نقل الطلب إلى مجالات أخرى والتوسع في طلب خدمات كالصحة والتعليم وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي لتلبية تلك المتطلبات[1].

✓ زيادة دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: بفعل الأزمات التي واجهتها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية خاصة أزمة الثلاثينات أدى إلى تخلي الدولة عن الدور المحايد واتباع سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي وإجراء تعديلا وتكييفا في طبيعة نظامهابهدف تحقيق الرفاه من خلال توجيه نشاطات المجتمع عموما ونشاطاته الاقتصادية خصوصا، أين تختلف الحاجة لتدخل دور الدولة حسب طبيعة النظام ودرجة التطور والتقدم للمجتمع والاقتصاد وأوضاع الدول وظروفها واحتياجاتها، كذلك انتشار مبادئ الاشتراكية الذي يتضمن قيام الدولة بجل النشاطات الاقتصادية بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع أدى إلى اتساع نشاط الدولة وبالتالي التوسع في زيادة و حجم النفقات العامة[2].

III.1.7.3-الأسباب السياسية: ونقصد بها زيادة الوعي السياسي للمجتمع وإلزامية المشاركة السياسية للجميع أي زيادة مهام الدولة وبالتالي زيادة النفقات العامة ويمكن تلخيصها فيمايلي[3]:

-انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية أدى إلى تعدد الأحزاب السياسية ووصول ممثلين عن الشعب إلى السلطة ما ترتب عنه زيادة نفقات كبيرة بهدف توفير الخدمات الأساسية إضافة إلى دعم السلع الأساسية، وتقديم الكثير من الخدمات بالمجان، إضافة إلى البرنامج الانتخابي لكسب الرأي العام كل هذا يساهم في زيادة النفقات العامة للدولة؛

[1]-**محمد طاقة، هدى العزاوي**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 45.

[2]-**فليح حسن خلف**، المالية العامة، ط1، **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، عمان، 2008، ص. ص 97-98.

[3]-**خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية**، أسس المالية العامة، ط3، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2007، ص. ص 84-85.

-كما أن توسيع الدولة في علاقاتها الخارجية بسبب الانفتاح السياسي وظهور المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها والمنظمات الإقليمية المختلفة، إضافة إلى المنح والمساعدات والقروض حسب ما يمليه واجب التعاون والتضامن الدولي لغرض مساعدة بعض الدول في تحقيق التنمية أو معالجة أزمة ساهمت كلها في زيادة النفقات العامة في اتجاه التزايد المستمر لتدعيم تلك العلاقات الضرورية.

III.1.7.4-الأسباب المالية: نظرا لاتساع دور الدولة وتطور مفهومها من التقليدي إلى المتدخلة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة تحت تأثير عدة عوامل منها[1]:

-سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، لما لها من امتيازات السلطة العامة؛

-وجود فائض في الإيرادات؛

-الخروج على بعض القواعد التقليدية للمالية العامة مثل:قاعدة وحدة الميزانية.

III.1.7.5-الأسباب العسكرية: تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لزيادة النفقات كون الدولة هي التي تسند لها مهمة الدفاع،أين يعتبر الأمن والدفاع من مظاهر السيادة الوطنية المخولة للحكومة. كما أن زيادة الاضطرابات السياسية والتوتر الدولي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري وبالتالي زيادة الإنفاق العام الحكومي[2].

ويمكن تلخيص الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات العامة في الجدول الموالي:

الجدول (I.1): الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات للنفقات

الأسباب الظاهرية	الأسباب الحقيقية
-انخفاض القوة الشرائية للنقود.	-أسباب اقتصادية:
-زيادة عدد السكان.	أ-التطور والنمو الحقيقي
-اتساع مساحة الإقليم.	ب-زيادة دور تدخل الدولة
-تغير الفن المالي.	-أسباب سياسية.
	-أسباب مالية.
	-أسباب عسكرية.

[1]-**محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا**، المالية العامة، **دار العلوم للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2003، ص. 48.

[2]-**محمد خصاونة**، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 65.

	-أسباب إدارية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

2.III- تقسيمات وآثار النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع مختلفة باختلاف معايير التقسيم، كما تؤثر في عدة مجالات اقتصادية نلخصها فيمايلي:

1.2.III- تقسيمات النفقة العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد الإنفاق العام منها ما هو اقتصادي، إداري، سياسي، مالي، وعليه يمكن الاعتماد على أكثر من معيار لتقسيم النفقات.وسيتم تحديدها على النحو التالي:

1.1.2.III- تقسيم النفقات على أساس المعيار الاقتصادي

لقد نادى المفكر الاقتصادي البريطاني كينز بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأهميتها في إعداد الموازنة العامة القائمة على التقدير أو التخمين والتي ترتكز أساسا على قواعد الميزانية المتمثلة في الشمولية والتفصيل لتصبح ميزانية عامة عند التنفيذ، وبالتالي وجب الاعتماد على هذا المعيار الاقتصادي في التصنيف لأنه يستوعب الواقع وتطوره، كما أن السياسة لابد وأن تخدم الاقتصاد وتحركهوليس العكس كما يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب الاستعماري أين يخدم ويوجه الاقتصاد لصالح السياسة[1] ، ويتم التصنيف على النحو التالي:

1.1.1.2.III - من حيث طبيعة النفقات: تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الأساس إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية(أي تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها) كمايلي[2]:

–النفقات العادية: تلك التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة لأخرى، ولا يقصد بها ثبات مقدار النفقة كل عام وإنما قد يكون مقدار تغير النفقة بالزيادة أو النقصان من سنة لأخرى كمرتبات الموظفين، ونفقات التعليم والصحة والقضاء وتعتبر هذه النفقات ضرورية ولا تخلو من موازنة أي بلد ولكن يمكن أن تتغير بحسب الظروف من سنة لأخرى.أي النفقات العادية تتكرر بصفة دورية ما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة وإيجاد السبل اللازمة لتسديدها من الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم العامة.

[1]-**خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي**، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، **المرجع السابق**، ص. ص 78-80.

[2]–**مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2011، ص. ص 210-211.

-النفقات الغير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة في ميزانية الدولة، أي تنفق على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، كالنفقات الحربية، ونفقات الكوارث الغير المتوقعة كالفيضانات، زلازل.....إلخ.

أي أن هذه النفقات غير متوقعة ويمكن للحكومة اللجوء للإيرادات الغير العادية كالقروض العامة لتمويلها.

2.1.1.2.III - من حيث حقيقة النفقات: (أي تقسيمها وفقا لآثارها على الإنتاج القومي) يمكن تقسيمها إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

- ✓ نفقات حقيقية: هي عبارة عن النفقات التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة، وتحصل الدولة من جرائها على مقابل يتمثل في السلع والخدمات كمرتبات وأجور الموظفين، النفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية والدفاعية، أو للقيام بالمشروعات الإنتاجية كالمعدات والتجهيزات المادية والخبرات الفنية.

وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات الحقيقية نتيجة قيام الدولة باستخدام ما لديها من موارد نقدية للحصول على جانب من السلع والخدمات، إما لإشباع حاجات نهائية، أو لإنتاج سلع وخدمات، حيث أن الطلب الفعال للدولة يؤثر مباشرة على حجم ونوع الإنتاج ويكسب الدولة دخولا من جراء هذه السلع والخدمات[1].

- ✓ -نفقات تحويلية: يمكن تقسيمها إلى نفقات تحويلية اقتصادية، اجتماعية، مالية، وتختلف الأهمية من بلد لآخر ولنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

-النفقات التحويلية الاقتصادية: تتمثل في الإعانات الحكومية التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج والبيع بأسعار منخفضة لتحقيق منافع خارجية، ويتم استخدام هذه النفقات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية في إنتاج بعض السلع التي يعجز نظام آليات السوق عن تحقيقها.

-النفقات التحويلية الاجتماعية: هي النفقات التي تتم دون مقابل وتكون الغاية منها تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام كإعانات البطالة التي تمنح للأفراد الذين يفقدون الوظيفة إما بإرادتهم أو لحين الحصول على وظيفة، الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة، الفقراء الذين تقل دخولهم الشهريةعن مستوى معين ويطلق عليها بنفقات برامج الرفاهية الاجتماعية الموجهة للفقراء.

-النفقات التحويلية المالية: تعتبر أحد أنواع النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها مواجهة عبء الإقراض العام كفوائد الدين العام واستهلاكه ويطلق عليها نفقات خدمة الدين العام.

---

[1]-**يونس أحمد البطريق**، أصول المالية العامة، **كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص. ص 233-234.

[2]-**عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق** ، ص. ص 189-190.

3.1.1.2.III - من حيث الاستمرارية أو الاستدامة: يمكن تقسيمها إلى النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ويمكن تلخيصها على الشكل التالي[1]:

- ✓ النفقات العامة الجارية: أو "الإنفاق الاستهلاكي العام"، وهو يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة بقصد اشباع حاجاته الجارية ولذلك يطلق عليها أحيانا اسم النفقات الجارية[2]، أي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو تلك النفقات الضرورية لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بمهامها وخدماتها بصورة معتادة، دورية ومنتظمة، متكررة في الموازنة العامة للدولة كل سنة، أين تعمل الدولة على تغطية هذه النفقات بواسطة الإيرادات الجارية كالضرائب والرسوم وتشمل ما يلي:

-النفقات العامة على السلع والخدمات وتتضمن الرواتب والأجور ومشتريات السلع والخدمات؛

-سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها؛

-الإعانات والمدفوعات التحويلية أكانت نقدية أم عينية، وسواء تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد، السلع، أو خدمات معينة.

- ✓ النفقات العامة الاستثمارية (الرأسمالية): أي النفقات التي يكون الهدف منها زيادة التكوين الرأسمالي للدولة، توسيع الطاقة الإنتاجية للثروة القومية والمتمثلة في تنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة للمواطنين، الحصول على الأصول المختلفة وزيادة عمرها وقدرتها وطاقتها وخاصة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتتميز بكونها غير متكررة بصورة منتظمة ولا يتم دفعها من سنة لأخرى، وتشمل ما يلي:

-بناء السدود وفتح الطرق وإقامة الجسور؛

-بناء المستشفيات والمراكز الصحية والأمنية والمدارس والجامعات.

وفيما يلي تحليل موجز لمضمون كل نفقة على أساس التقسيم الاقتصادي للنفقات بالإعتماد على عدد من المعايير أهمها:

[1]-**جهاد سعيد خصاونة**، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، ط1، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، 2010، ص. ص 48-53.

[2]-**سامر عبد الهادي وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص. 141.

الشكل (I.7): التقسيم الاقتصادي للنفقات

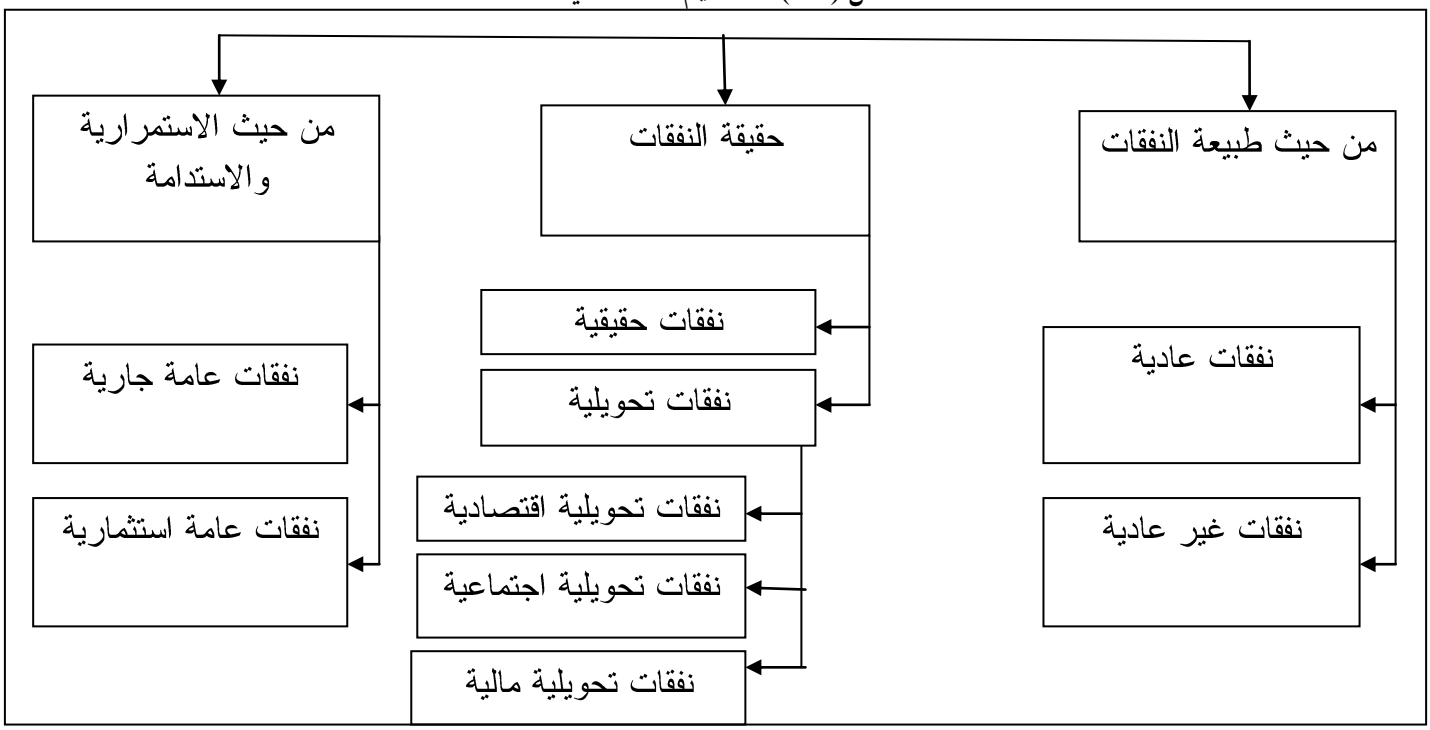

المصدر: من إعداد الطالبة.

III.2.1.2- تقسيم النفقات على أساس المعيار الوظيفي

أي يعتمد هذا التقسيم على أساس الوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، أين تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، ويساعد هذا التقسيم من إجراء المقارنة بين وظائف الدولة ونظرائها من الدول الأخرى، كما يساعد السلطة التشريعية من تتبع تطور النفقات وتفصيلها وتحديد أوجه الإنفاق العام على النحو التالي[1]:

III.2.1.1.2 - النفقات العامة الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تحقق الأهداف الاقتصادية كالاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة، النقل، مشاريع البنية الأساسية.

[1]-**محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، ط3، **المرجع السابق**، ص. ص 120-121.

III.2.1.2. 2- النفقات العامة الاجتماعية: أي النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد، أو ذوي الدخل المحدود، أو النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

III.2.1.2.3- النفقات العامة الإدارية: وتشمل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة كالمرتبات والأجور، ومستلزمات الإدارة الحكومية، المبالغ المخصصة لإعداد وتدريب الجهاز الإداري، ويضم كذلك المبالغ اللازمة لتوفير الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

III.2.1.2. 4- لنفقات العامة العسكرية: بهدف إقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني وتشمل الرواتب والأجور ونفقات دعم القوات المسلحة وبرامج التسليح، شراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

III.2.1.2.5 - النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات الخاصة بأداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

III.1.2.3- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها (أي الجهة التي تقوم بالنفقة)

تنقسم إلى نفقات عامة قومية (مركزية)، نفقات الهيئات المحلية، ويرجع هذا المعيار إلى طبيعة النظام الإداري القائم واعتماده على المركزية في الإدارة وتكون موجهة لصالح المجتمع أين تتسع سلطة الأجهزة المحلية وتزيد نفقاتها وبالأخص نفقات المرافق التي تشبع حاجات عامة غير قابلة للتجزئة كالدفاع الخارجي والأمن وأجهزة البحوث والمختبرات التي تتطلب كفاءات ذات خبرة متخصصة وعالية، وكذلك المرافق التي تحتاج لرقابة مركزية يقظة ومباشرة أي تلك المرافق التي يخشى عليها من تعصب الأفراد للمصالح المحلية، أي أن النفقات العامة المركزية تعود بالنفع على كل إقليم الدولة، أما النفقات المحلية فتخص بالنفع كل المواطنين في المجتمع[1].

III.1.2.4- تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الاقتصادي فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، كما اعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري، حيث تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير والتجهيز وهذا حسب القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 الخاص بقوانين المالية في المادة 23 تقسيما للنفقات[2]، ويمكن تلخيصها كما يلي:

[1]- **وجدي محمود حسين**، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص. 33.

[2]-**برحماني محفوظ**، المالية العامة في التشريع الجزائري، **المرجع السابق**، ص. 43.

III.1.4.1.2 -نفقات التسيير: وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد وطبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتمادها المالي الخاص بها، ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات[1].

-توزيع نفقات التسيير: تجمع النفقات في أربعة أبواب وهي كالآتي[2]:

الباب الأول: "أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات"

(*dette publique et dépenses en attrénuation de recettes*) : يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة لتسديد الدين العام ومختلف النفقات العمومية المحسومة من الإيرادات وتنقسم إلى خمس أقسام هي:

-الدين القابل للاستهلاك.

-الدين الداخلي-دين عام-.

-الدين الخارجي.

-الضمان بالنسبة للقروض والتسبيقات التي تعقدها الجماعات والمؤسسات العمومية.

-النفقات المحسومة من الإيرادات والممثلة في النفقات المخصصة لتسديد أو إرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولة بغير وجه حق.

الباب الثاني: "تخصيصات السلطات العامة" (*dotation des pouvoirs publics*): تشمل النفقات الضرورية لإدارة المؤسسات السياسية(البرلمان، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، الأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية،....)، كما تتضمن اعتمادات إجمالية يلجأ إليها عند الحاجة من أجل تدعيم ميزانية بعض الوزارات عن طريق مراسيم تحويل الاعتمادات.

الباب الثالث: "وسائل المصالح" (*moyens des services*): يضم الاعتمادات المخصصة لإدارة جميع مصالح الوزارات وتحتوي على نفقات المستخدمين ونفقات الأدوات الموزعة على الأقسام السبعة التالية:

-مرتبات العمال: تتضمن الأجور والتعويضات التي يتقاضاها الموظفون؛

-المعاشات والمنح (ريوع وحوادث العمل)؛

-التكاليف الاجتماعية (منح عائلية)؛

-الأدوات وتسيير المصالح (أدوات، أثاث، ألبسة...)؛

[1]-**خبابة عبد الله**، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 124.

[2]-**يلس شاوش بشير**، المالية العامة-المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري-، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2013، ص.ص62-64.

-أشغال الصيانة (صيانة المباني)؛

-إعانات التسيير (المؤسسات الخاضعة للوصايا)؛

-المصاريف المختلفة (مصاريف قضائية وتعويضات...).

الباب الرابع: "التدخلات العمومية" (*interventions publiques*): يجمع تدخلات الدولة (الوزارات) في الميادين الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، يضم الأقسام التالية[1]:

-تدخلات إدارية (إعانات ممنوحة للجماعات المحلية)؛

-نشاط دولي (المساهمات المالية التي تدفعها الدولة للمنظمات الدولية)؛

-نشاط تربوي وثقافي (منح دراسية)؛

-نشاط اقتصادي (تشجيعات وتدخلات، إعانات اقتصادية)؛

-إسهامات اقتصادية (إعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية)؛

-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

-إسهامات اجتماعية (احتياط، كمشاركة الدولة في مختلف صناديق التقاعد...).

إذ يتعلق "الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيخص الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية. ومنه حسب الكلاسيك يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على خفض نفقات التسيير كونها غير منتجة وتدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب، لكن في حقيقة الأمر أن هذه النفقات لا يمكن تجنبها لأنها تضمن السير العادي لمختلف المصالح كما أن زيادة عدد الموظفين، ارتفاع الأجور، عصرنة المصالح المدنية عوامل ساهمت في زيادة نفقات التسيير، ضف إلى ذلك القيام بإنجاز تجهيزات هامة يؤدي إلى ظهور نفقات تسيير جديدة في شكل مصارف صيانة هذه المنشآت الجديدة"[2].

[1]- **علي زغدود**، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، **المرجع السابق**، ص. ص 33-34.

[2]-**محرزي محمد عباس**، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة)، ط3، **المرجع السابق**، ص. 67.

III.4.1.2. 2- نفقات التجهيز: هي النفقات الرأسمالية التي ينتج عنها تكوين رؤوس أموال عينية وفق المخططات الإنمائية، توزع وتقسم نفقات الاستثمار بين القطاعات وفق الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية وقسمت بموجب المادة 35 من القانون 84-17 إلى ثلاثة أبواب وهي[1]:

-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

-باقي النفقات المكونة لرأسمال عمومي.

وعليه فإن "نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي إلى عشر قطاعات كالتالي: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية، ويقسم القطاع إلى قطاع فرعي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة حيث تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني"[2]، حيث تمثل قائمة ميزانية النفقات الاستثمار والتجهيز الوثيقة الأساسية للميزانية والتي تخضع لقاعدة تخصيص أو توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي ومعناه أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الانفاق العام[3].

III.2.2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تنوعت الآثار الاقتصادية المختلفة للإنفاق العام بتنوع معاييرها وأهدافها فمنها ما هو مباشر يتمثل في أثر الإنفاق على الإنتاج القومي، الدخل القومي، الاستهلاك القومي والآخر غير مباشر والمتمثل في أثر المضاعف أي أثر الإنفاق على زيادة الاستثمار، أما أثر المعجل الذي يقصد به زيادة حجم الاستهلاك إلا أن كلها تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وسوف نتطرق إليها بالتفصيل.

III.1.2.2- أثر الإنفاق العام المباشر على الاستهلاك والاستثمار

يتمثل التأثير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك من خلال الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لإشباع الحاجات العامة كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، أو على شكل دخول نقدية مخصصة للاستهلاك. وتتوقف هذه الآثار على نوع النفقات، الظروف الاجتماعية للفئات التي

[1]-**برحماني محفوظ**، المالية العامة في التشريع الجزائري، **المرجع السابق**، ص. 44.

[2]-**محرزي محمد عباس**، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة)، ط3، **المرجع السابق**، ص. 69.

[3]-**على زغدود**، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، **المرجع السابق**، ص. ص 34-35.

يكون دخلها مرتفع أين تتميز بميل حدي منخفض، أما الفئات التي يكون دخلها منخفض فتتميز بميل حدي مرتفع.

كما تتوقف هذه الآثار أيضا على مستوى التقدم الاقتصادي للدولة، فتتميز تلك المتخلفة اقتصاديا بجهاز إنتاجي غير مرن الذي يتطلب زيادة السلع والخدمات التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم، أما الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز بمستوى الاستخدام الكامل وجهاز إنتاجي مرن تساهم فيها النفقات بدفع عجلة الإنتاجية نحو التقدم وبالتالي يمكن مواجهة أية زيادة في الطلب على إنتاج السلع والخدمات.أما الدول التي بلغت مستوى التشغيل الكامل فزيادة الطلب على السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي الاتجاه نحو التضخم[1].

وتتمثل الآثار المباشرة للاستهلاك في شكلين[2]:

-شراء الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية أي إنفاق حكومي استهلاكيمن أجل تسيير الأجهزة الحكومية، فكلما زاد حجم هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة مستوى الاستهلاك الكلي في الاقتصاد القومي.

-نفقات متعلقة بالأجور والرواتب: تقوم الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق العام الاستهلاكي لإشباع الحاجات العامة في إنفاق على شكل أجور ومرتبات الموظفين التي تدفعها مقابل الخدمات والأعمال التي يؤدوها ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بدوره يزيد من الطلب الكلي، وعليه يجب توضيح بعض النقاط كمايلي:

-يرتبط الاستهلاك طرديا بمستوى الدخل والإنتاج في الاقتصاد أي كلما ازداد مستوى الاستهلاك الكلي يزيد حجم الإنفاق على مستوى الإنتاج يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل وبالتالي إلى زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛

-مقدار التغير في الاستهلاك يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع؛

-زيادة المدفوعات التحويلية والإعانات الاجتماعية تمثل جزء من الإنفاق العام والأكثر تأثير على مستوى الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاكوالتي تدفع لأصحاب الدخول المنخفضة كالمتقاعدين والعجزة....إلخ ، أي زيادة النفقات التي يستفيد منها ذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الميل الحدي للاستهلاك عكس الفئات ذوي الدخول المرتفعة أي اختلاف الميل الحدي من فئة لأخرى؛

-زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وأجور العمال في هذه المشروعات الذي يزيد من استهلاك القطاع الخاص.

---

[1]-**فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 99-100.

[2]-**محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. ص 132-133.

III.2.2.2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي

فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق تنمية عناصر الإنتاج كميا نوعيا، فهو يؤدي إلى الإنفاق على الاستثماروالاستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى التغير الكمي أي التغير في حجمها وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي، فالنفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع أي زيادة رصيد الدولة من السلع الرأسمالية، ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، كما أن زيادة الإنفاق على مرافق التعليم والصحة والإسكان يؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية وتلك النفقات تساهم في زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة.

أما النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إذا استخدمت في الإنفاق على الاستهلاك، أما في حالة الاستيراد والاكتناز فلن تؤثر في حجم الطلب الفعال، كما أن النفقات الحربية تؤدي إلى انخفاض حجم الناتج القومي بسبب تحويل جزء من الموارد الإنتاجية نحو القطاع الحربي إضافة إلى تحويل التمويل المدني إلى تمويل الإنتاج الحربي لإشباع حاجات عامة مدنيةيؤدي إلى انخفاض معدل الاستهلاك المدني وبالتالي يقل حجم الناتج الكلي، كما يؤدي إلى التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المدني عن تكاليف الإنتاج الحربي. كما يمكن أن تساهم في زيادة الناتج القومي إذا خصصت جزء من نفقاتها للبحث العلمي يعطي دفعة قوية لبعض الصناعات المتعلقة بالإنتاج الحربي كصناعة الحديد والصلب، كما أن التأثير المباشر للنفقات العامة يكون في صورة منح وإعانات اقتصادية للمنتجين في بعض المشروعات ذات الهدف والمردود القومي وتشجيعها على الاستثمار في قطاعات معينة أو أنشطة مرغوب فيها كتوفير المواصلات والكهرباء ....إلخ بهدف الاستمرار في الإنتاج وزيادته ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وتخفيض الأسعار، إضافة إلى النفقات الاجتماعية كتدعيم الطبقات محدودة الدخل يمكنها من الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية[1].

III.2.2.3 .3- الأثر الغير المباشر للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي

يعرف مضاعف الاستهلاك أنه الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، أما معجل الاستثمار فهو الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل[2]، ويمكن شرح الأثر الغير المباشر للإنفاق على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي في أثر المضاعف والمعجل كمايلي:

[1]-**أحمد عبد السميع علام**، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، **المرجع السابق**، ص. ص 73-76.

[2]-**عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، **المرجع السابق**، ص. 445.

✓ أثر مضاعف الاستهلاك: يعرف المضاعف بأنه عدد المرات التي يزداد بها الدخل عندما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة. أي أن الزيادة في الاستثمار تعني زيادة الطلب الكلي وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي وعليه سيصبح دخلا إضافيا لعوامل الإنتاج المساهمة في انتاج السلع الاستهلاكية، وهذه الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي سيصبح دخلا إضافيا لعوامل الإنتاج المساهمة في إنتاج السلع الاستهلاكية، وتستمر العملية التي تعتبر لا نهائية لأنه ليست كل زيادة في الدخل ستذهب إلى الاستهلاك وإنما سيقتطع جزء منها للادخار، وهذا ما يعرف بالمضاعف والتي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك (mpc) [1].

ويعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل القومي، أي يظهر المضاعف عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر القيام بإنفاق استثماري معين، كما يعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط ارتباطا طرديا به، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا فإن المضاعف سيكون كبيرا والعكس صحيح وفق الصيغة التالية: $M = \frac{1}{1-C}$، حيث c تمثل الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك مضافا إليه الميل الحدي للادخار يساوي الواحد فإن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للإدخار، أي هو النسبة بين الزيادة في الدخل ΔY والزيادة الأصلية في الإضافات ΔI أو ΔC،إذن تتحدد قيمته كالآتي: $M = \frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$ حيث: M : يمثل المعامل العددي للمضاعف، ΔY : تمثل الزيادة في الدخل القومي، ΔI : تمثل الزيادة في الاستثمار[2].

✓ أثر المعجل للاستثمار: إن الآثار غير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة لا يقتصر أثرها على الإنتاج القومي في الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المتولد عن الإنفاق الأولي وإنما هناك أثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار وهو ما يعرف بالاستثمار المولد أو المتتابع، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الإنفاق العام سيترتب عليه تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المشاريع التي زاد الطلب على منتجاتها وهو ما يعرف بأثر المتسارع أو المعجل[3].

---

[1]-**كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي**، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص. 222.

[2]-**عادل فليح العلي**، مالية الدولة، ط1، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. ص 170-171.

[3]-م**حمد خصاونة**، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. 82.

ويتوقف المعجل على العمر الافتراضي للآلات والمعدات أي[1]:

$$\text{قيمة المعجلة} = \frac{\text{الاستثمارات المولدة أو الجديدة}}{\text{الزيادات في المولدة أو الجديدة}}$$

III.4.2.2- أثر للإنفاق العام المباشر في توزيع الدخل القومي

يبرز عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق التي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع، ويتم التركيز على مجالات الدعم الحكومي المقدمة عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي والبرامج الصحية والتعليم والإسكان التي تستهدف الطبقة الفقيرة، أين تتدخل الدولة بشكل مباشر في النظام الاشتراكي في تحديد الدخول للأفراد الذين يعملون لدى الوحدات الاقتصادية المملوكة لديها فتقوم بتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها على المستوى القومي عن طريق برامج الإنفاق على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بصورة عادلة ويطلق عليه شرط عدالة النظام، أما في الدول الرأسمالية فيستخدم التفاوت في توزيع الدخول كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية للإسراع وبلوغ النمو أقصاه في الأجل الطويل وبالتالي ستتحقق عملية إعادة توزيع الدخول بصورة تلقائية الذي يعمل على إزالة الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيةلجميع أفراد المجتمع التي لا تقتصر على البرامج الحكومية فقط وإنما تشمل كافة السياسات والقرارات والأنشطة المتعلقة بالتوزيع الأمثل للموارد بين مصادر الإنتاج، وتوزيع السلع والخدمات بين المستهلكين لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند تحقيق أهداف العدالة.

حيث تهدف عدالة الإنفاق إلى توضيح مدى تلبيتها للحاجات الفعلية ونوعية الخدمات الناجمة عنها لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وتوفير الخدمات الاجتماعية لها كالتعليم والصحة بأسعار مدعومة لأن السعر السوقي لا يخدمها، كما تهدف إلى تحقيق الرفاه العامعن طريق التوزيع الأمثل لوسائل الإنتاج ويطلق عليه شرط كفاءة النظام وتخفيف التفاوت الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة عن طريق تحسين القطاعات الإنتاجية الاجتماعية وتوجيهها لتحسين الخدمات الاجتماعية الذي يساهم في تعزيز القدرات البشرية في المجتمع نظرا لأهمية مؤشر التنمية البشرية عند قياس عدم المساواة[2].

III.5.2.2- أثر النفقات العامة على الأسعار

[1]-**حسام علي داوود**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2013، ص. 329.

[2]-**ميثم لعيبي إسماعيل**، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة-مدخل النظرية الجزئية-، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، 2016، ص. ص 123-125.

يختلف تأثير النفقات العامة على الأسعار حسب طبيعة الاقتصاد، درجة تطوره، والحالة التي يعيشها، حيث يفترض أن النفقات تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي توفير الحافز وأكبر هامش للتوسع في النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، خصوصا عندما يعاني الاقتصاد من حالة كساد أين تنخفض الأسعار وتقل معها الأرباح، وبالذات عند توفر الموارد والعناصر والطاقات الإنتاجية العاطلة والمهيأة للعمل، وعليه فإن أثر النفقات العامة على الأسعار يتحقق في الحالات التالية[1]:

-الإنفاق العام الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعارتشجع المزارعين على الاستمرار وتوسيع إنتاجهم وبيعها بأسعار تكون مناسبة لهم وللمستهلكين؛

-زيادة الإنفاق العام للمنتجين على شكل إعانات لمساعدتهم على توفير منتجاتهم للمستهلكين بأقل الأسعار خصوصا تلك المنتجات الضرورية، والتي يستخدم فيها الأفراد الأقل دخلا كل دخلهم عليها، وبالتالي يتيح ارتفاع مستوى معيشة هذه الفئات؛

-تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردةكي لا يؤثر الارتفاع في الأسعار العالمية سواء على مستوى معيشة أفراد المجتمع خاصة السلع الاستهلاكية الضرورية المستوردة أو في ارتفاع تكاليف الاستثمار للمستثمرين والإنتاج بالنسبة للمنتجين، وكذلك من أجل الحد من ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم المستورد؛

-تقديم إعانات ضمن النفقات العامة من أجل توفير من أجل توفير الدعم للسلع المصدرة بالشكل الذي يجعل أسعار التصدير أقل ما ينجم عنه، الأمر الذي ينجم عنه زيادة قدرة المصدرين على التنافس في السوق الدولية، ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتشجيع إنتاج السلع والخدمات التصديرية نتيجة ذلك؛

-تقليص النفقات العامة خصوصا التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنعكس سلبا على تكاليف المعيشة بحيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة خصوصا الضرورية منها.

III.6.2.2- أثر النفقات العامة على حجم العمالة والادخار

يعتبر هدف العمالة الكاملة أحد الأهداف التي تصبو إليها الدولة صاحبة السيادة وهو تشغيل نسبة عالية من القادرين على العمل للقضاء ومكافحة أزمة البطالة[2]، خصوصا منها في الدول النامية عن طريق زيادة الإنفاق في مشاريع جديدة تساهم في خلق وظائف وتوفير مناصب للعاطلين عن العمل، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة دخول العاملين، وهذا التأثير المباشر يظهر بصورة إنفاق شخصي متزايد للطلب على السلع الاستهلاكية بدوره يزيد من حجم العمالة لتلبية هذا

[1]-**فليح حسن خلف**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. ص 145-147.

[2]-**حسام داود وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2001، ص. 289.

الطلب[1]. ومنه فإن زيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية...إلخ يزيد من كفاءة ومقدرة الأفراد على العمل وبالتالي يزيد من دخلهم ومقدرتهم على الادخار، حيث أن الفرد إذا اطمئن أن الدولة ستمنحه إعانة في حالة عجزه عن العمل أو البطالة، ذلك سيزيد من رغبته في العمل والإقبال عليه، أي أن تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية واعانات البطالة والضمان الاجتماعي سيساعد الفرد على الادخار، أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فإنه سيؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار والإنتاج بالسالب، كما أن زيادة الانفاق بمعدل أكبر من الايراد سيكون أثره سالبا على الادخار[2].

III.2.2.7- أثر النفقات العامة على ميزان المدفوعات:

يعرف عجز الميزانية أو العجز الموازني الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي والمتسبب لعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ب"**ظاهرة العجز التوأم**"، التي تمت صياغتها من طرف *Cripps* و *Godly*، في منتصف السبعينات في بريطانيا، حيث تختلف أراء المدارس الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة، إلا أن التحليل النيوكينزي ل"مندل فليمنغ" هو الاكثر قوة والذي أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية، هذا ما يزيد من العجز في الحساب الجاري في ظل نظام الصرف العائم وحرية انتقال رؤوس الأموال من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية أي الطلب عليها الأمر الذي يزيد من العجز الموازني. وعليه نلاحظ مدى تأثير الإنفاق الحكومي على العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية، أو عند انخفاض الطلب على السلع المحلية[3].

III.2.3- المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يستخدم هذا المؤشر لتبيان مدى تدخل أي دولة في الاقتصاد ولقياس ذلك يستعان بالمؤشرات التالية[4]:

III.2.3.1-الميل المتوسط للنفقات: يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي ويتم التوصل إليه من خلال ما يلي:

[1]-**ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود**، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 323-324.

[2]-**عبد الغفور إبراهيم أحمد**، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 235.

[3]-**عبد القادر قداوي**، النمو السكاني والنفقات العامة –الجزائر نموذجا–: دراسة تحليلية قياسية، **المرجع السابق**، ص. 78.

[4]-**سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص.ص 102-104.

$$\text{الميل المتوسط العام للنفقات} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة ما}}{\text{الدخل القومي للسنة نفسها}}$$

ويعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فكلما ارتفعت قيمته عن 50% دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال، إذا كان أقل من تلك النسبة دل على عدم رغبة الدولة في النشاط الاقتصادي.

III.2.3.2-الميل الحدي للإنفاق العام: يمثل ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي لإشباع الحاجات العامة، فهو يمثل التغير في الانفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة. ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{الميل الحدي للانفاق العام} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{فيالتغير الدخل القومي}}$$

وتكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام ما بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في اشباع الحاجات العامة لأنه تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي، والعكس في حالة انخفاضه ويمكن استخدامه لإجراء المقارنة بين الدول أو داخل الدولة الواحدة خلال فترات زمنية متعددة.

III.3.2.3-المرونة الدخلية للنفقات العامة: تبين مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد كانت الاستجابة عالية، وضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد، ويحسب كالآتي:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في القوميالدخل}}$$

أو يمكن التعبير عنه بطريقة أخرى كمايلي:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي للنفقات العامة}}{\text{المتوسطالميل للنفقات العامة}}$$

III.4.3.2-نصيب الفرد من النفقات العامة: يشير نصيب الفرد من النفقات العامة إلى مستوى الرفاهية التي يتمتع بها من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له، ويحسب وفق العلاقة التالية[1]:

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

ويلاحظ من العلاقة أن عدد السكان يلعب دور هام في تحديد قيمة هذا المؤشر، فإذا فاق عدد السكان النفقات العامة يؤدي ذلك إلى تراجع نصيب الفرد من تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الرفاه الذي يتمتع به.

III.3- ترشيد الإنفاق الحكومي

لقد أدى تزايد النفقات العامة إلى الإرهاق المالي للدول كونها ليست ذات رفاهية مالية، أين وصل الأمر ببعض الدول إلى عدم كفاية مواردها المالية، ومن هنا كانت الضرورة لإيجاد حلول تمكن المتصرفين في الأموال العامة من الاستعمال الرشيد والعقلاني مع تحقيق أقصى حجم ممكن من الحاجات العامة للمجتمع، وهذا ما اشتهر بين الاقتصاديين بترشيد الإنفاق العام وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مفهومه وكذا عوامله وشروطه[2].

III.1.3- ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي

إن لفظ "الترشيد" هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد[3].

III.1.1.3-الترشيد لغة

وعليه فإن الترشيد لغة يشير إلى الاستقامة التي تقضي الوصول إلى الغايات، والأهداف بالوسائل المناسبة لذلك، ولكن بما يناقض أفعال الغي والضلال، لأنها ليست من الاستقامة في شيء[4].

---

[1]- **نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **المرجع السابق**، ص. 73.

[2]-**عبد القادر قداوي**، النمو السكاني والنفقات العامة -الجزائر نموذجا-: دراسة تحليلية قياسية، **المرجع السابق**، ص. 103.

[3]-**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط2، **دار المشرق**، لبنان، 2001، ص. 555.

[4]-**كردودي صبرينة**، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، **أطروحة دكتوراه العلوم**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص. 240.

وعليه يمكن القول إن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف، وضبط السلوك، كما يعني أيضا الترشيد من الوجهة اللغوية الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه، وعليه فهو بالنسبة للسياسة المالية يقصد به سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تبذير[1].

2.1.3.III-الترشيد اصطلاحا

ويقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان(أفراد، أسر، منظمات، حكومات.....)، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة.

فالترشيد يقصد به انتهاج أفضل وأحسن الأساليب والوسائل والأهداف تؤدي إلى نتائج فعالة ومردود إيجابي سواء على الفرد أو المجتمع، كما يطلق هذا المفهوم على ترشيد الاستثمار، الكهرباء، الاستهلاك، الطاقة[2]، أما ترشيد الإنفاق العام فهو محور بحثنا.

3.1.3.III-ترشيد الإنفاق العام

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف...". كما يقصد بترشيد النفقات العامة "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[3].

---

[1]-**شعبان فرج**، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص.87.

[2]-**شرياق رفيق**، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مداخلة مقدمة **للمؤتمر الوطني**" الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 19-20 أفريل 2016.

[3]-**بلعاطل عياش، نوي سميحة**، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014"، مداخلة مقدمة **للمؤتمر الدولي** " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص.5.

وعليه يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم التي حظيت باهتمام الاقتصاديين والمحللين وتعددت بشأنه عدة تعاريف، أين كان ليون ساي أحد رواد الفكر الاقتصادي يقول "أن الإنفاق العام الأمثل هو الأقل مقدارا وأفضل الضرائب أكثرها انخفاضا، وبعكس ذلك يرى البعض أن الإنفاق العام فيه منفعة محققة لأنه يؤدي إلى إنجاز المشاريع ومن ثم إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة بالإضافة إلى خلق الرخاء والرفاهية"[1].

فاعتبار أن النفقة غير منتجة خطأ، والزيادة والإسراف خطأ، لذلك وجب الاستخدام الأمثل للموارد المتحصل عليها والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة وذلك بالنظر إلى النفقة من حيث ضرورة تحقيق أهدافها من جهة، ومن جهة أخرى بالنظر إلى طريقة صرفها بتجنب كل إسراف أو تبذير، أي ما يسمى ترشيد الإنفاق العام[2].

أما الدكتور **محمد أبو دوح** فيرى أن ترشيد الإنفاق العام يعني:" التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع"[3].

ومن هذا التعريف نستنتج أن "ترشيد الإنفاق العام يعتمد على معايير دقيقة، حيث يعتبر أسلوب فاعلية النفقة من بين الأساليب التي تساعد الحكومة في اختيار أفضل توليفة ممكنة من برامج الإنفاق العام لتحقيق أهدافها، كما تساعدها في اختيار أفضل البدائل المتاحة، أين يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق أكبر فاعلية ممكنة من برامج الإنفاق الحكومي، ويعرف أي برنامج حكومي بتوليفة الأنشطة الحكومية التي تنتج مخرجات يمكن تمييزها، وتهدف عملية موازنة برنامج النشاط الحكومي إلى قياس مخرجات الوحدة بشروط كمية، بعدها يكون الهدف في اختيار توليفة البرامج التي تحقق النشاط بأقل تكلفة ممكنة. ويشار بتوليفة البرامج التي تحقق مهمة النشاط بحزمة البرامج المحققة لفعالية النفقة"[4].

أما **الكفاءة:** فيقصد بها استخدام الأموال العامة التي تتسم بالندرة النسبية وتتمثل في تحويلات من الأفراد للدولة بكفاءة، وتشتمل على نوعين[5]:

---

[1]-**سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. 81.

[2]-**بختة سعيدي**، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009، **أطروحة دكتوراه علوم**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص. 56.

[3]-**كردودي صبرينة**، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، **المرجع السابق**، ص.245.

[4]-**عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة-تطور الدور الاقتصادي الحكومي-(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، **المرجع السابق**، ص.133.

[5]-**حامد عبد المجيد دراز وآخرون**، مبادئ الاقتصاد العام-القسم الثاني-، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. ص 308-310.

الكفاءة الاقتصادية: وتعني كفاءة التخصيص للموارد العامة (بين الاستخدامات المختلفة أي بين الاستخدام في الحاضر والاستخدام في المستقبل، وبين المناطق الجغرافية) على الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بما يحقق التوازن العام لباريتو.

الكفاءة الإنتاجية: يقصد بها استخدام تلك الموارد بما يعظم الإنتاج لكل وحدة من المدخلات(العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والبشرية...وغيرها).

كما يقصد بها اختيار أساليب الإنتاج التي تضمن إنتاج السلعة أو الخدمة بأقل تكلفة ممكنة ولها بعدين[1]:

الأول: كفاءة المدخلات (*Input Efficiency*) : تهدف إلى تحقيق قدر معين من الإنتاج بأدنى قدر ممكن من المدخلات(التكلفة).

الثاني: كفاءة المخرجات (*Output Efficiency*) : أي تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام قدر معين من المدخلات.

وعليه فإن ترشيد الإنفاق العام ما هو إلا تحقيق للكفاءة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الكفاءة الإنتاجية لتحقيق رفاهية المجتمع.

III.2.3- مبررات ترشيد الإنفاق الحكومي

إن عدم ترشيد الإنفاق العام يؤثر على أهداف النظام المالي بحيث يحول دونه ودون تحقيق ما يتطلب منه من عدالة واستقرار ونمو ويعرض أمن واستقلال وسيادة البلاد لمخاطر مؤكدة، ويقول تقرير التنمية لعام 1988 وترتب على العجز غير المحتمل في الميزانيات أن أثقلت بلدان كثيرة بالقروض الخارجية والتضخم المرتفع واستثمارات القطاع الخاص الراكدة، ولم تتمكن الإيرادات العامة من ملاحقة الإنفاق، وانفقت أموال كبيرة على استثمارات غير حكيمة، ودعم باهظ التكاليف، وتوسع مفرط في التوظف العام، بينما أنفقت أموال أقل مما ينبغي في الاستثمارات اللازمة لدعم التنمية"[2].

كل هذا أوجب على الدولة تبني سياسة الإنفاق الرشيد خاصة برامج الإنفاق العام بعيدا عن الإسراف والتبذير، وعليه يمكن تلخيص أهم المبررات ترشيد الإنفاق العام فيمايلي[3]:

---

[1]-**عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة-تطور الدور الاقتصادي الحكومي-(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، **المرجع السابق**، ص. 116.

[2]-**إبراهيم متولي حسن المغربي**، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، **دار الفكر الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2014، ص. ص 393-394.

[3]-**كردودي صبرينة**، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، **المرجع السابق**، ص.247.

-التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الاموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع؛

-محاربة الاسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛

-الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة، والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛

-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة؛

-تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خاصة منها الدول النامية؛

-تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها؛

-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

III.3.3- أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق مايلي[1]:

- استخدام الموارد والإمكانات المتاحة إما عن طريق تحقيق مستوى من الإنتاج بأقل قدر من المدخلات، أو بزيادة المخرجات بأقل كمية من المدخلات وهذا ما يسمى برفع الكفاءة الاقتصادية؛

-تطوير طرق الإنتاج المنتهجة، وتفعيل أنظمة الرقابة والإدارة، وتطبيق أساليب تنظيم الإنفاق خاصة التقنية منها، والبحث في اتجاهات ومبررات الإنفاق؛

-خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛

-مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛

-دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛

-محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء إستعمال السلطة والمال العام؛

-الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛

[1]-**شعبان فرج**، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، **المرجع السابق**، ص. ص 89-90.

-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة؛

-تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثارها خاصة الدول النامية منها والتي تعاني من مشكلة تسديد الديون التي أسرفتها في الماضي؛

-المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل والتي تجنب مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية؛

-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي من جهة أخرى.

III.4.3- مبادئ ترشيد الإنفاق الحكومي

ويقصد بها ضوابط ترشيد الإنفاق العام وهي مجموعة من الوسائل والمعايير التي على الأجهزة العامة أن تنتهجها، وأن تنفيذها يحقق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق، وأهم هذه المبادئ[1]:

-ضرورة وضع دراسة شاملة ومسح عام من خلال تحديد أولويات الإنفاق وترتيب الأهداف حسب الأهمية الاقتصادية للخدمات المطلوبة عند أفراد المجتمع، وتقدم الخدمات لإشباع الحاجات حسب الأهمية النسبية، كإقامة محطة لتوليد الطاقة أهم من استيراد الأدوات الترفيهية أو بناء مدينة رياضية لأن الفائدة من جراء ذلك قليلة نسبيا مقارنة بالحاجات الأساسية المطلوبة؛

-الابتعاد ما أمكن عن النفقات الضعيفة أو الغير منتجة والمشاريع المظهرية التي لا تشبع حاجات أفراد المجتمع؛

-التركيز على المشاريع التنموية لإحداث تنمية ونمو اقتصادي كتنويع والبحث عن الموارد المتجددة وعدم الاعتماد على مورد النفط فقط لأنه غير متجدد ومهدد بالاندثار في أي وقت؛

-الاستثمار في المورد البشري لتأسيس رأس مال فكري يساهم في إحداث التنمية المشبعة للحاجات ويعتبر مورد غير ناضب تتناقله الأجيال فيما بعد؛

-ضرورة التوزيع العادل للنفقات بين مختلف المدن والمناطق حتى يتم الاستفادة منها بشكل عادل وعام؛

-تقييم الأداء المصاحب للإنفاق العام في مؤسسات الدولة عن طريق استخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء، والتأكد أن قيمة الأداء توازي قيمة النفقات في القطاع العام؛

[1]-**سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، **المرجع السابق**، ص. ص 83-85.

-ضرورة فرض رقابة على الإنفاق للتأكد من صرفها في المجالات المخصصة لها وفي حدود القوانين واللوائح المنصوص لها مع تجنب الإسراف والتبذير؛

-ضرورة التنسيق الناجح من خلال التخطيط الكلي في إنجاز المشاريع وتنظيم الاتصال الإداري بين الجهات العامة وتفعيل نظام التكامل الإداري في انجاز المهام العامة.

كما يتفق معظم المحللين في هذا الصدد على وجود ضابطين أساسيين ينبغي الاقتداء بهما[1]:

الضابط الأول: ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تعظيم النفع العام مما يتطلب أولا: عدم تخصيصها لتحقيق مصالحها الخاصة ببعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذ خاص، أما ثانيهما: توزيع نفقات الدولة على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة أين يتم تحديد أولويات الإنفاق حسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق منها.

الضابط الثاني: ضرورة تجنب كل تبذير أو إسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة على إنفاق غير مجدي. فهذه الضوابط مقبولة عامة لذلك وجب تبيان كيفية وضعها موضع التنفيذ العملي حيث أن المحلل الاقتصادي يضطر دائما لاستبعاد بعض الخدمات العامة نظرا لصعوبة أو إستحالة تقدير منافعها على نحو دقيق كتلك الخدمات المتعلقة بالأمن لأن تقديرها يعتبر من الأمور السياسية، كما أنه ونظرا لصعوبة تطبيق قواعد الترشيد بصورة موحدة على كل أنواع النفقات وجب التمييز بين النفقات حسب أغراضها والمتمثلة في ثلاث مجالات وهي الخدمات العامة، الأشغال العامة، المشروعات العامة التجارية والصناعية ودراسة قواعد الترشيد كل واحدة منها على حدة.

إذن إن ترشيدالإنفاق العام يحتاج إلى وضع خطة متكاملة، تشمل على تحديد أولويات وأهداف المجتمع، ثم القيام بالإنفاق وفقا للخطة الموضوعة، مع ممارسة الرقابة المالية الفاعلة قبل وأثناء وبعد تنفيذ برامج الإنفاق العام لاكتشاف الانحرافات ومعاقبة المقصرين ومحاربة المفسدين.وعليه فالرقابة المالية المستندية تتم عادة عن طريق حصر اعتماد مستندات الصرف على أفراد قلائل في قمة الجهاز الإداري والمؤسسات العامة ولا يتم الصرف المالي إلا بعد التأكد من توقيعهم في حدود الاعتمادات المحددة لهم ويتم عادة من داخل السلطة التنفيذية ويطلق عليها رقابة الرئيس على المرؤوس.

أما النوع الثاني فهي الرقابة أثناء تنفيذ البرنامج الحكومي يمكن أن يقوم بها موظفو وزارة المالية المنتدبون للعمل في الجهاز التنفيذي للدولة في كافة الوزارات والمصالح، أو سلطة خارجة عن السلطة التنفيذية.

[1]-**مجدي محمود شهاب**، الإقتصاد المالي(نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، **المرجع السابق**، ص.ص 74-75.

أما النوع الأخير فهي الرقابة اللاحقة بعد تنفيذ البرنامج الحكومي وتتم من خلال مراجعة الأرقام الواردة في الحساب الختامي للدولة مع الأرقام الواردة في الموازنة العامة، ودراسة أسباب هذه الانحرافات التي ترجع إما لأخطاء في التقدير أو بسبب الفساد من أجل محاربته وبالتالي الرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لبرامج الإنفاق. ويفضل أن يقوم بها جهة خارجة عن السلطة التنفيذية كالسلطة القضائية أو التشريعية[1].

ومن أجل ترشيد الإنفاق وجب توفر نظام رقابة فعال من أجل تقييم طرق الإنجاز وتطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية المستندية[2]، التي تأخذ أشكال جديدة من الموازنة العامة كموازنة الأداء، موازنة التخطيط والبرمجة، الموازنة ذات الأساس الصفري وهي الأكثر تطورا يتم فيها تقييم البرامج الإنفاقية والاحتفاظ بأفضل البرامج من بينالبرامج الإنفاقية البديلة المتاحة في كل فترة زمنية[3].

III.5.3- دعائم ترشيد الإنفاق العام

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام أصبحت تثير مشكل كيفية تحديد الحجم الأمثل للإنفاق التي تتم من خلال قرارات جزئية تتعلق بمشاريع وخدمات معينة ومحددة، أي هناك حاجة ملحة إلى ترشيد قرارات الإنفاق العام عند اتخاذها، وتتوقف صحة القرارات الإنفاقية العامة على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تقرير هذه المشاريع والخدمات، وبالتالي تؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام الذي من المفروض أن يأتي بعد إجراء عملية الترشيد اللازمة[4]، ولعله من أهم العناصر التي يجب الالتزام بها عند القيام بترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر خطوة ضرورية ليست بالسهلة يمكن اختصارها في النقاط التالية:

III.5.3.1-تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

يرى البعض أن الدولة تستمر في زيادة النفقات العامة إل الحد الذي تتساوى عنده التضحية المترتبة على فرض الضرائب مع المنفعة لحدية التي تولدها النفقات العامة، كما ذهب بعض علماء المالية إلى أن الحجم الأمثل من النفقات يتحقق بتوافر شرطين:

الأول: ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في المجالات المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها.

---

[1]-**حامد عبد المجيد دراز وآخرون**، مبادئ الاقتصاد العام-القسم الثاني-، **المرجع السابق**، ص. ص 309-324-326.

[2]-**كردودي صبرينة**، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، **المرجع السابق**، ص.275.

[3]-**حامد عبد المجيد دراز وآخرون**، مبادئ الاقتصاد العام-القسم الثاني-، **المرجع السابق**، ص.326.

[4]-**عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **المرجع السابق**، ص.185.

الثاني: من الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص من جراء قيام الدولة بالنشاط، لكن تعرض هذا الرأي للانتقادات بسبب صعوبة قياس المنافع الحدية الاجتماعية في المجتمع كالنفقات السياسية والعسكرية، ومنه فالحجم الأمثل للنفقات العامة هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[1].

III.3.5.2-إتباع مبدأ الأولوية

تطرق إليها الخبراء والاقتصاديون حول ضرورة تطبيق هذا المبدأ عن طريق بعض الأدوات منها تحليل التكلفة والعائد، أو "إعداد دراسات الجدوى للمشروعات"التي تعد من أهم الأدوات مصداقية وجوهر عملية تقييم المشروعات حيث يؤكد الاقتصاديون أن نجاح عملية التنمية وإمكانات تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها تعتمد على سلامة دراسة المشروعات المكونة لها وبالتالي وجب الاهتمام بدراسة الأنشطة الاقتصادية قبل البدء في الإنفاق واستخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام بهدف الحصول على أعلى عائد والمحافظة على الموارد من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف"[2]، كالتكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، فرص العمل والآثار المحتملة على البيئة، الادخار، إعادة توزيع الدخل والآثار الاجتماعية، هذا ما يتيح ترتيبها والبدء بأحسنها نفعا للمصلحة العامة للمجتمع[3].

III.3.5.3-التحديد الدقيق لوقت النفقة

ويقصد به أن يتم الإنفاق في الوقت المحدد له دون تأخير أو تقديم، بغية الوصول للأهداف المسطر لها في أجلها المحدد، وغير هذا يصبح مخالفا للمبدأ وسلوك غير رشيد .

III.3.5.4-كفاءة الإجراءات المتبعة

ويقصد به الترخيص المسبق من السلطة التشريعية لإنفاق الأموال حسب ما تنص عليه قواعد المالية العامة وضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، حيث يساعد هذا الترخيص على ترشيد

[1]-**محمد حلمى الطوابى**، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، **دار الفكر الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. ص 172-173.

[2]-**عبد العزيز مصطفى عبد الكريم**، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2004، ص. 19.

[3]-**بختة سعيدي**، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه علوم، مرجع سبق ذكره، ص. 57

النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها[1].

III.5.5.3-تجنب الإسراف والتبذير

إن الإسراف والتبذير في النفقات العامة يؤدي إلى تبديد جانب من دخل الأفراد الذي حصلت عليه الدولة بواسطة الضرائب، كما يزيد من إضعاف الثقة في مالية الدولة، وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة خاصة الدول النامية منها نذكر منها ما يلي[2]:

-سوء تنظيم الجهاز الحكومي ويقصد به قيام أكثر من جهة بتأدية نفس الخدمة أو خدمات متقاربة ما ينتج ارتفاع تكاليف تأديتها دون مبرر؛

-تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ أي الاستفادة من مناصبهم في تحقيق مصالحهم وتيسير خدماتهم الخاصة كتعبيد الطرق من وإلى مساكنهم أو إقامة استراحات خاصة بهم؛

-عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية المختلفة ومنه الأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وتعبيد الطرق. فمثلا بعد الانتهاء من تعبيد طريق ما يأتي الجهاز المسؤول عن المياه ليقوم بالحفر في نفس الطريق، ويعاد تعبيد الطريق من جديد....وهكذا؛

-زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي أي زيادة عدد الموظفين عن القدر اللازم لأداء الأعمال وما يترتب عنه من زيادة النفقات وضياع الوقت والتكاسل واللامسوؤلية، إضافة إلى شراء مستلزمات وإيجاد أماكن لتشغيلهم وهذا هدر للمصروفات العامة الجارية؛

-المبالغة في نفقات سفر الوفود والبعثات إلى الخارج: كسفر الوفود السياسية أو ممثلي الدولة وما يصحبهم من وفود، منها ممثلي الإعلام دون حاجة ماسة لذلك، يضاف إلى ذلك السيارات الحكومية الباهظة، المهرجانات، حفلات الاستقبال، نفقات الإعلانات، ...إلخ.

مما سبق فإنه يجب على الدولة أو الجهاز المكلف بذلك باتخاذ العديد من الإجراءات لنجاح ترشيد الإنفاق العام، ومن أهمها إتباع ما يلي[3]:

-ضرورة ألا يتجاوز معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج الإجمالي؛

---

[1]-**دراوسي مسعود**، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005، ص.172.

[2]-**محمد حلمى الطوابى**، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 176-178.

[3]-**إبراهيم متولي حسن المغربي**، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، **المرجع السابق**، ص. 380.

-ضرورة الوصول بشكل تدريجي إلى الوضع الذي يتعادل فيه الصرف في مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، كما يفضل أن تفوق الإيرادات الجارية الإنفاق الجاري؛

-ضرورة وضع برنامج دقيق للإنفاق يساهم في محاربة كل أوجه الإسراف والتبذير خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أين يجب التركيزعلى عدم الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية الخدمية مثل الاقتصاد في استخدام البنزين، الأثاث المكتبي الفاخر، البدلات النقدية للسفر والتمثيل، الاقتصاد في إقامة الحفلات والمآدب، إلغاء الأجهزة الإدارية التي تقوم بأعمال مزدوجة، وقف بناء المباني الحكومية المظهرية؛

-كما يجب أن يشمل علاج مشكلات القطاع العام وتحسين الإنتاجية في أدائه.

يضاف إلى ذلك[1]:

-البحث عن أسباب ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامةوتجاوزها الحد المقرر لها وإيجاد الإجراءات اللازمة للقضاء على ذلك، ورفع كفاءة الأفراد في أسلوب الإدارة ومن أهمها أسلوب "موازنة الأداء"؛

-إتباع الأساليب العلمية الحديثة في تنظيم الجهاز الحكومي بتحديد اختصاصات الوحدات الإدارية منعا للازدواجوالتكرار، وعدم إنشاءها لوحدات جديدة إلا في حالة الحاجة لذلك؛

-الابتعاد عن النفقات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة؛

-محاولة التنسيق بين الأجهزة الحكومية لما له من أثار سلبية تؤدي إلى الإسراف والتبذير في حالة غيابه؛

-اتباع السياسات الرشيدة واتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط التي تسمح بالقضاء على أوجه الإسراف والتبذير عن طريق خفض نفقات الترشيد الخارجي، كيفية الإنفاق لسفر الوفود الرسمية...إلخ.

[1]-**محمد حلمى الطوابى**، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 178-179.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل ملخص لأهم المفاهيم النظرية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي شهد تطورات عديدة بدءا بالمالية العامة المحايدة في الفكر الكلاسيكي والتي كانت معاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتتدخل لتوفير الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع فكانت مجرد أداة اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، ثم الدولة المتدخلة في الفكر الكينزي والذين يرون أن تدخل الدولة أصبح حتمي وأن تواجدها عنصر ضروري خاصة في ظل التدفقات الظرفية حيث اتسع نشاط الدولة في الحياة الاقتصادية وأصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير وأسندت لها مهام لتحريك النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود من خلال سياسة الانفاق العام حيث تم التخلي عن مبدأ الحياد المالي وأصبح عجز الموازنة مقصود، وصولا إلى الدولة المنتجة في الفكر الحديث، ونظرا لتزايد أهميتها في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبح لها دور هام وكبير في الاقتصاد المعاصر، فهي تصحح أخطاء السوق، توزع الدخل، وتمول التامين الاجتماعي ضد أخطار البطالة وتكاليف العلاج الطبي ، كذلك منح التقاعد.

تمثل السياسة المالية أداة رئيسية في المفهوم المالي الحديث كونها أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطر لها من خلال محاولة الوصول إلى مستوى العمالة، استقرار الأسعار، عدالة توزيع الدخل، تحقيق نمو مقبول، فهي إذا مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تتخذها الدولة بأكبر كفاءة خلال فترة زمنية معينة للإشراف على النشاط الاقتصادي باستخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الايرادات العامة سواء المحلية أو الخارجية، الإنفاق العام سواء النفقات الجارية أو الرأسمالية، سياسة عجز الموازنة محاولة معالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية.

ومنه فقد تطرقنا في هذا المبحث الأخير إلى مفهوم النفقة كونها إحدى أهم أدوات السياسة المالية من حيث دورها في تحقيق الأهداف النهائية الاقتصادية التي تسعى إليها، ليست فقط الظرفية القصيرة الأجل، لأنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل سواء لأنها عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي وأداة لتحقيق النمو الأمثل، ما استوجب خضوعها لمجموعة من الضوابط بغية تحقيق أكبر منفعة بأقل قدر من الإنفاق، إضافة إلى أهم صور وأشكال النفقة، وأهم أسباب تزايدها.

ومنه فقد تنوعت تقسيمات النفقات وفق عدة أسس علمية، ما أدى إلى إبراز آثارها الاقتصادية سواء المباشرة أو غير المباشرة، آثارها على الاستهلاك والاستثمار، الناتج الوطني، استقرار الأسعار، توزيع الدخل، إلا أنه يجب اتباع سياسة ترشيد الإنفاق والتي يقصد بها تحقيق أقصى إنتاج ممكن وأكبر نفع لأفراد المجتمع بأقل قدر من الإنفاق والإسراف والتبذير (كفاءة الإنفاق)، وتحقيق التوازن بين النفقات والموارد العادية للدولة، ويتم ذلك عن طريق التدخل الأمثل للدولة ويتوقف نجاحه على اتباع مجموعة من الأساليب وخطوات في كل المجالات والتي تم التطرق إليها في هذا الفصل.

الفصل الثاني
أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تمهيد

يشكل النمو الاقتصادي اهتمام العديد من المفكرين في أبحاثهم خاصة بعد تطور الفكر الاقتصادي حيث كانت معظم أفكارهم تنصب حول تفسير العوامل المحددة للنمو بغية تحقيق الاستقرار على المدى القصير والطويل بسبب ارتباطه بعوامل عديدة إضافة إلى علاقته المباشرة مع الإنتاج.

حيث يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للأفراد، كما أن الحديث عن النمو الاقتصادي يقودنا إلى مصطلح التنمية نظرا لارتباطهما، وعليه سيتم التطرق بعناية إلى هاذين المفهومين كل على حدا من أجل إبراز العلاقة الاقتصادية بينهما والفرق الحاصل بينهما.

عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام جل الباحثين عبر مختلف المدارس الاقتصادية والذي انبثق عنه مجموعة من النظريات والتي تعود إلى المدرسة الكلاسيكية بقيادة "آدم سميث، دافيد ريكاردو، كارل ماركس"، أين حاولوا تفسير أسباب النمو الاقتصادي ثم نظرية شومبيتر، وصولا إلى النماذج الحديثة والتي تمثلت في نماذج" لوكاس، رومر وبارو"، بعد التطرق أيضا إلى النماذج التقليدية والتي تمثلت في نموذج "هارود–دومار" والذي ركز على أهمية الاستثمار في النمو، ثم النماذج النيوكلاسيكية والتي عبر عنها بنموذج "سولو–سوان".

كما ازدادت أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خاصة مع زيادة أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويكمن هدف الإنفاق الحكومي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة، وانطلاقا من ذلك وكتكملة للجزء النظري للموضوع سيتم التطرق إلى علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

–توضيح مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته إضافة إلى التنمية الاقتصادية وإبراز أوجه الفرق بينها.

–نظريات ونماذج النمو الاقتصادي بدءا بالنظريات التقليدية ووصولا للنماذج الحديثة.

–الإنفاق العام والتوازن الاقتصادي.

I- النمو الاقتصادي ومقوماته

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم النمو نظرا لتطوره عبر الزمن أين توسعت أفكاره ومحتوياته حيث أن هدف أي دولة هو تحقيق معدلات مرتفعة منه مهما كان النظام السائد فيها وعلى أساسه يتم تقسيم الدول إلى متقدمة أومتخلفة ومنه سيتم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه قبل الخوض في تعريف التنمية والفرق الحاصل بينها وبين النمو.

I. 1-النمو الاقتصادي وطرق قياسه

النمو من فعل نما ينمو نموا، زاد أو كثر أو اتسع، وبموجب هذه المعاني فالنمو هو الزيادة أو الكثرة أو الإمداد أو التوسع في البيئة المحيطة بالكائن الحي[1].

I.1.1-تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو "التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن"، وهو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، وعليه فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى، ويتم الاعتماد عليه من طرف الدولة للوصول إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر"[2].

هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أي يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، أي يشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما[3]، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما لكن نمو عدد السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي لا يتحقق نمو اقتصادي في هذا البلد وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي _ معدل النمو السكاني

---

[1]-**عطا لله خالد**، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر نموذجا، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018، ص. 84.

[2]-**بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان**، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد، 9، 2013، ص. ص 2-3.

[3]-**محمود حسين الوادي وآخرون**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، ط2، عمان، الأردن، 2013، ص. 343.

ولذا فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف خاصة لدول النامية منها، لذلك وجب عليها العمل على تحسين أوضاعها من خلال الاهتمام بقضية تزايد السكان[1] حيث أن الدول المتقدمة خاصة الصناعية حققت معدلات نمو مرتفعة لأن تعداد السكان فيها أقل من معدل الدخل الفردي[2].

– أي هو زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة طويلة، بحيث يتضمن زيادة في كل من الإنتاج والطاقة الإنتاجية حسبما تتحقق في إطار البنى الهيكلية القائمة التي تتطور ببطء أو حتى لا تتطور، أين تتم هذه الزيادة بصورة عفوية دون تدخل الدولة وبالتالي ترتفع معدلات النمو أو تنخفض حسب الظروف التي يمر بها البلد[3].

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج، فمن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة كنمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل، أو تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار، اكتشاف موارد إضافية والتقدم التكنولوجي[4].

–أي أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها حيث:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، أما إذا ازداد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته[5]، أي:

---

[1]–**محمد عبد العزيز عجمية وآخرون**، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2006،ص.ص. 73-74.

[2]–**محمود حسين الوادي وآخرون**، الأساس في علم الاقتصاد، **اليازوري للنشر والتوزيع**، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007، ص. 331.

[3]–**طارق الحاج**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، ط1، عمان، الأردن، 201، ص. 186.

[4]–**كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي**، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، **المرجع السابق**، ص. 281.

[5]–**عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، اتجاهات حديثة في التنمية، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 12.

معدل نمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

وعليه فإن النمو الاقتصادي يعني:[1]

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية وأن تكون موجبة باستبعاد معدل التضخم.

-أن تكون الزيادة على المدى البعيد أي لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب.

وعليه يمكن القول أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يزيد فيها الدخل الحقيقي زيادة تراكمية مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، وتكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب. كما يركز على الزيادة في كم السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، وهو المقياس الأفضل لأداء الاقتصاد بشكل عام، ومنه فعملية تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة من الزمن دون تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع يدعم قوة الاقتصاد والعملة[2].

من هذه التعاريف يمكن استنتاج أنه توجد ثلاث عناصر رئيسية للنمو الاقتصادي.

I.2.1-عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في:

العنصر الأول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي: ويتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان أي[3]:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} \text{ أكبر من } 1$$

-فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد: فيعني ذلك أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

-أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد: أي أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل القومي.

[1]-**محمد عبد العزيز عجمية وآخرون**، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **المرجع السابق**، ص. 77.

[2]-**محسن حسن المعموري**، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة العربية، **اليازوري للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2014، ص. 241.

[3]-**إيمان عطية ناصف**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 368.

العنصر الثاني: تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: ويقصد بها تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، حيث إن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار(التضخم)، ويتطلب أن يكون[1]:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}} \quad \text{أكبر من 1}$$

-فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد: هذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

-أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد:يعني ذلك أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر. ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل – معدل الزيادة في المستوي العام للأسعار

العنصر الثالث: تحقيق زيادة مستمرة وحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: وتتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة كحصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب الارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كحالة ارتفاع أسعار النفط التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، لكن مع انخفاض أسعار البترول تختفي هذه الزيادة فهذا النمو يعتبر نموا عابرا سرعان ما يزول.

ومنه يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى[2].

3.1.I-قياس النمو الاقتصادي

لمعرفة مستوى النمو الاقتصادي والانجاز الذي وصلت إليه بلدان العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة، لابد من وجود معايير معينة، أين كان الاهتمام بمعايير تتعلق بالدخل (الناتج الوني الإجمالي، الدخل الفردي)، لتتغير مؤشراته إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم، ومعايير اجتماعية وأخرى هيكلية لتتغير هذه المقاييس مع مرور الزمن، وسنلخصها مختصرة فيما يلي:

[1]-**إيمان عطية ناصف**، النظرية الاقتصادية الكلية، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. ص 334-335.

[2]-**أحمد رمضان نعمة الله وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. ص 348-349.

I.1-3.1.1-معايير الدخل: يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة في كل من الناتج الداخلي ونصيب الفرد كمايلي:

I.1.1.3.1.1-الناتج الوطني (GDP):"يقيس صافي الناتج أو القيمة المضافة للاقتصاد عن طريق قياس السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالنقود، وهذا يعني استبعاد الناتج الذي لا يدخل ضمن عمليات البيع والشراء من القياس كالرفاهية والمؤثرات الخارجية مثل التلوث والازدحام"[1]، ويعتمد النمو على هذا المؤشر على المستويين الوطني والفردي، ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر (مثل الموارد البشرية ورؤوس الأموال والتحول التكنولوجي وحصيلة الصادرات والمنح والهبات)، أي بكل ما يسهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد أكثر قبولا كونه يبين نصيب كل فرد من السلع والخدمات في المجتمع، أي يتحقق النمو من خلال ارتفاع مستوى المعيشة[2]، وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات[3]:

-معدل النمو السنوي: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من سنة لأخرى، حيث يستخدم هذا المعدل خلال الفترات القصيرة، وهذا المعدل هو الأصدق لأنه يعبر عن اتجاه التغير الذي يحصل في الدخل سنة بسنة.

-معدل النمو الكلي: يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني. ويكون هذا المعدل لفترة معينة أكثر دلالة عن المعدل السنوي كونه يتضمن جميع التذبذبات السنوية.

-معدل النمو السنوي المتوسط: ويقصد به تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذا في الحسبان تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كمايلي: $a = (\log X_t - \log X_0)/t \log e$

أو كذلك: $a = (\ln X_t - \ln X_0)/t$

حيث: X_0 : كمية سنة الأساس، Xt : كمية سنة المقارنة، t: طول الفترة، a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ومنه يمكن القول إن الناتج الوطني لا يعبر بصدق عن التقلبات الاقتصادية الجارية داخل الاقتصاد ما لم يأخذ في الحسبان طبيعة التغيرات التي تجري به وخاصة تقلبات الأسعار.

---

[1]-**قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني**، الاقتصاد الكلي: النظرية والتحليل، **منشورات ELGA**، مالطا، 2001،ص.472.

[2]-**هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2005، ص. 348.

[3]-**فرحي محمد**، التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: الأسس النظرية، **المرجع السابق**، ص. 71-72.

I.2.1.3.1- الدخل الفردي: كما يمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي عن طريق تحديد معدلات نمو الناتج القومي للفرد الواحد وتستخدم للتعبير عن تطور المستوى المعيشي المادي للفرد في قطر معين، ويقاس معدل الناتج القومي للفرد كمايلي[1]:

$$\text{معدل الناتج القومي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

إن أي تحسن في الناتج القومي للفرد لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان، أو بعبارة أخرى كلما كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان ازداد معدل الناتج القومي للفرد، ويطلق على هذا الفرق بين معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو السكان بالنمو الصافي ويستخدم لتحديد الفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي.

ومن هذا المنطلق يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي ويحسب كما يلي[2]:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي _ معدل تغير في السكان = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي _ معدل النمو في السكان

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي، وعامة يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية:[3]

$$\frac{pib_t - pib_{t-1}}{pib_{t-1}}$$

"كما توجد هناك العديد من التحفظات على استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي كون مؤشر التغير في الدخل الفردي لا يشير إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخل القومي الحقيقي في المجتمع، فقد تذهب الزيادة التي تتحقق في الدخل إلى شرائح الطبقة الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير. كما يركز على النوحي المادية ويتجاهل هذا المؤشر الأبعاد الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وكذلك النواحي البيئية للتنمية"[4].

---

[1]-**عبد الوهاب الأمين**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص.ص 371-372.

[2]-**مصطفى يوسف كافي**، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-، ط1، **مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2014، ص.544.

[3]-**اجري خيرة، بابا عبدالقادر**، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 6، ص. 32.

[4]-**محمود حسن صوان**، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 223.

I.3.1.3.1-معادلة سنجر(*Singer*)للنمو الاقتصادي: وضعت من طرف الأستاذ "سنجر" عام (1952)، وتوصل إليها بمساعدة كل من: "هيكس، هارود-دومار"، عبر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل كمايلي[1]:

$$D = SP - R$$

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد، P: إنتاجية رأس المال، S: معدل الادخار الصافي، R: معدل نمو السكان السنوي، كما افترض قيما عددية لهذه المتغيرات: $S = 6\%$، $P = 0.2\%$، $R = 1.25\%$. غير أن هذه التقديرات تعرضت لانتقادات:

-نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (6%)، تعتبر مقبولة في وقت صياغة سنجر للمعادلة، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية بإمكانها ادخار نسبة أكثر.

-قدر معدل النمو السكاني بـ (1.25%)، وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية والذي يقدر عامة بـ (2.3%).

-أما إنتاجية الاستثمارات والسائدة بـ (0.2%)، فهي نسبة منخفضة وتقل بكثير عن المحققة في معظم الدول النامية.

"وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر غير كامل، فهو لا يأخذ في الحسبان المخرجات السلبية للنمو مثل التلوث، انخفاض التنوع البيولوجي كونها مضرة لمجمل اقتصادنا، كما أنه لا يراعي التحسينات النوعية كالتحسن في الصحة، العلاج، الأمن، التعليم والجهود المبذولة في حماية البيئة، إضافة لذلك فهو لا يقيم إنتاج الخدمات العامة إلا من خلال كلفتها من دون قياس الثروة التي تقدمها للعوامل الاقتصادية (الطرق، المدارس، المستشفيات...)، وبذلك فهو يشوه هاجس الخدمات العامة لإظهاره فقط الجانب المالي من إنتاجها، كما أنه معدل لا يقدم أي إشارة لتوزع الثروة (القيمة المضافة) المتحققة وللاختلالات الاجتماعية، وذلك يبقى مؤشر يفيد استعماله لأغراض التوقعات لمحاولة التوصل للسياسات الاقتصادية لتبرير القرارات الاقتصادية، ولغرض قياس الثروة أضيفت مؤشرات أخرى لإكمال معدل الناتج المحلي مثل "مؤشر التطور الإنساني" بدمج ثلاث عناصر وهي: مستوى المعيشة، معدل طول العمر، نسبة الأمية والتعليم المدرسي، وأيضا مؤشر الرفاهية الاقتصادية"[2].

[1]-**إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. ص 248-249.

[2]-**جيرارد فونوني-فارد**، ترجمة **محمد هيثم أحمد العزاوي**، مقدمة في التحليل الاقتصادي: الاقتصاد للجميع، ط1، **المنظمة العربية للترجمة**، بيروت، لبنان، 2013، ص. ص 62-63.

I.1.3.2-الحاجات الأساسية: وهذا الأسلوب صيغ المدى الذي تشبع فيه حاجات السكان، أين يتضمن إشباع حاجات المستويات الدنيا من الحاجات المادية، كالغذاء والمسكن والصحة والتعليم، كما أنه ينافس من أجل توفير الحاجات الضرورية لأجزاء مهملة أو منسية من السكان كالنساء في المجتمعات التقليدية وكبار السن والمعوقون من الناس، ويهتم هذه الأسلوب بإزالة الفقر المطلق عبر التجهيز المباشر للسلع والخدمات إلى الفقراء لمحاولة تخفيف الفقر فورا، وليس فقط الاعتماد على معيار زيادة الدخل الذي يمكن أن يأخذ وقتا طويلا، كما أنه يرفع من إنتاجية الناس الفقراء من خلال التجهيز أو التوفير المباشر للصحة والتعليم والتسهيلات الأخرى، ويجب أن لا يأخذ هذا الأسلوب ذريعة لتحويل الانتباه أو الموارد عن بناء قدرة وقابلية البلد في رفع مستويات دخل الفقراء وتحقيق أهدافهم[1].

I.1.3.3-معايير اجتماعية: تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم، وتعبر معايير اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، لكن المشكلة فيه تكمن في تركيبة الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان، وسنتناول أهم هذه المؤشرات[2]:

-معايير صحية: من أهم المعايير التي تقيس لنا التقدم الصحي في بلد ما كمايلي:

-عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان؛

-معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح؛

-عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا؛

-نسبة المنفق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي؛

-معايير تعليمية: نظرا لأهمية التعليم في تكوين الاستثمار البشري، والذي يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، والذي أصبح أهم مرتكزات النمو، وضعت مؤشرات لقياسه لمعرفة درجة تطور أو تخلف بلد معين، ومن أكثر المعايير استخداما:

-نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

-نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك الثانوي من أفراد المجتمع.

-نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

---

[1]-**محمد صالح تركي القريشي**، علم اقتصاد التنمية، ط1، **إثراء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. ص 50-52.

[2]-**محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف**، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **قسم الاقتصاد للنشر**، الإسكندرية، مصر 2000، ص. ص 74-78.

-معايير التغذية: يعتبر توفير الغذاء حاجة أساسية للسكان، فنقص أو سوء التغذية يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية ويترتب عنه انخفاض مستويات الدخول، ومن أهم المؤشرات للتعرف على سوء التغذية أو نقصها كمايلي:

-متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

-نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

-مؤشر نوعية الحياة المادية: ويتكون من ثلاث مكونات وهي وفيات الأطفال، توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، القراءة والكتابة عند عمر 15 سنة، كما يقيس مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان، أما **مؤشر التنمية البشرية** الذي جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP*) عام 1990، من خلال تقاريره السنوية عن التنمية البشرية مقياس التنمية البشرية الذي يحاول ترتيب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى، وينتهي بالواحد وهي المرتبة الأعلى، ويستند على ثلاثة أهداف للربط بين معيار نوعية الحياة المادية بمستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد، وعليه فان مقياس التنمية البشرية يأخذ ثلاث مؤشرات وهي توقع الحياة والتعليم ودخل الفرد الحقيقي[1].

I.1.3.1-4-معايير هيكلية: بعدما كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية بأسعار ملائمة لتبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، والذي لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري، لينصب الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات التي فاقت إيراداته الإيرادات الصناعية، كل هذا أحدث تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية لكل من الدول المتقدمة والنامية عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها، مما غير من الأهمية النسبية لمختلق القطاعات الاقتصادية وأثر فيهيكل صادراتها وارداتها، كل هذه المتغيرات اتخذت كمقاييس لقياس درجة التقدم والنمو الاقتصادي كمايلي:

-الأهمية النسبية للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

[1]-**مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، **المرجع السابق**، ص. ص 24-26

-نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسب في الدول فيعني ذلك أنها حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل إنتاجها ويعكس ذلك زيادة درجة التقدم والنمو في الدولة[1].

I.2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا في تحديد وإحداث النمو نلخصها فيما يلي:

I.2-1-تراكم رأس المال: ويقصد به تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية للبلد من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية كتوسيع شبكة الطرقات الداخلية والخارجية وبناء المطارات والموانئ وغيرها، والتي تساهم في إعداد الاقتصاد القومي للإقلاع وإقامة المشروعات الإنتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للبلد، ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على مدى جدية السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعطاء الأولوية إلى الإنفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي[2].

فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار تعتبر أحد العوامل الرئيسية للنمو، فكلما زاد التكوين الرأسمالي زادت الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد مستوى الإنتاج وترتفع إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج ما يؤدي إلى زيادة التخصص يؤدي بدوره إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الذي يفوق معدل النمو السكاني. ولكي يتحقق التكوين الرأسمالي فيجب أن يتحقق الادخار لأنه لا استثمار دون ادخار، ويجب استثمار ما تم ادخاره، وأن لا يكون هناك اكتناز[3].

I.2-2-رأس المال البشري: ويعتبر أهم العوامل المؤثرة على النمو، ولا يعتمد على التعليم والتدريب فقط بل أيضا مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية، ويعتبر السكان ونوعيتهم والهرم السكاني أهم عنصر مكون له، أي زيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي، حيث يشكل مصدر رئيسي للطلب الفعال الذي يساهم في زيادة دورة ونشاط النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن أي زيادة في استثمار رأس المال البشري تساهم في زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه وجب الاهتمام بتدريب وتنمية العنصر البشري التي تميز الدول

[1]-**سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده**، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2014، ص. ص 105-106.

[2]-**عبد الوهاب الأمين**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 375.

[3]-**عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، **المرجع السابق** ، ص. 469.

المتقدمة عن المتخلفة، والتدريب الفني والإداري يعتبر ضروري لتنمية المهارات بدورها تساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو[1].

I.2.3-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج ونمو أي اقتصاد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية ممثلة في درجة خصوبة التربة، وفرة المياه، المعادن،.....الخ، والتي ليست من صنع الإنسان، فالفرد يستغل تلك الموارد لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن الموارد ليست بالضرورة أن تكون ثابتة، كما يمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، أو تحويل جزء من تلك الموارد المتاحة كرأس المال والعمل نحو مجالات الأبحاث، أي يعني ذلك التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير للوصول بالاقتصاد إلى أعلى مستوى من القدرة الإنتاجية في المستقبل وبعبارة أخرى انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى وبالتالي زيادة النمو[2].

I.2.4-التقدم التقني:أين ينتج النمو على المستوى التقني عن عوامل إنتاج مستخدمة وعن إمكانية التوفيق بينها، أي لا يرتبط فقط بكميات العوامل (العدد الإجمالي لساعات العمل ومخزون رأس المال الثابت) وإنما يرتبط أيضا بالعوامل النوعية أي مجموعة من العناصر تتمثل في تحسين المعارف وتأهيل العمال والتقدم العملي المستخدم، بالإضافة إلى فعالية تنظيم العمل والتركيبات الإنتاجية، هذه العوامل المختلفة النوعية تحدد الإنتاجية ونجاعة الإنتاج، وعليه وجب الاهتمام بإنتاجية الأجير والمؤسسة وقطاع النشاط أو باقتصاد البلد، أين نميز ثلاث أنماط من الإنتاجية تساهم في زيادة النمو وهي إنتاجية العمل التي تقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة على عدد ساعات العمل، وتتطلب تحسين التقنيات والماكينات المستخدمة. وإنتاج رأس المال والذي يقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة ومخزون رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج، وتتطلب تأهيلات وكفاءات ونجاعة العمال الذين يشغلونها. وأخيرا النجاعة الشاملة للعوامل وتتأتى من العلاقة بين القيمة المضافة ومجموع عوامل الإنتاج المستخدمة[3].

I.2.5-أعباء النمو الاقتصادي: إن النمو لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات حيث أنه كلما زاد معدل النمو زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، أي التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر لزيادة الإنتاج مستقبلا. كما يؤدي النمو إلى زيادة كل من التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن في

[1]-**عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، **المرجع السابق** ، ص. ص 273-274.

[2]- **حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2014، ص. ص 355-356.

[3]-**موسى زواوي**، مدخل عام للاقتصاد السياسي، ط1، **منشورات الدار الجامعية**، الجزائر، 2015، ص. ص 85-86.

كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، إضافة إلى زيادة التقدم المادي ليطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع[1].

I.2-6-التخصص وتقسيم العمل:وهو ما نادب آدم سميث عام 1776، ويعتبر أهم مبدأ في تحقيق النمو لأنه يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج ويطلق عليه اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل وتحسين الأداء وتنتج تكنولوجيا متقدمة تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي[2].

I.3-التنمية الاقتصادية

اعتبرت التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي الماركسي تنمية اقتصادية في قوتها الدافعة، حيث تقوم على مفهوم "التحول الهيكلي" من خلال محورية القطاع الصناعي والتعميق الصناعي التكنولوجي، وانطلاقا من مفهوم تكرار الإنتاج الموسع، وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال، وتعظيم الادخار، وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة. أما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى فهي التخطيط القومي الشامل ذو الطابع المركزي الذي يستخدم الخطة كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق أهداف التحول الهيكلي التصنيعي، وما يرتبط به من سياق اجتماعي في ظل الملكية العامة على أدوات الإنتاج والمتمثلة في قطاع الدولة، وقطاع الملكية الجماعية والتعاونيات[3].

I.1.3-تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية كلمة مشتقة من النمو وتعني الإنماء، وهي محاولة عمديه، قصديه أو تدخل خارجي إرادي للتسبب في النمو والإسراع فيه لتعميقه وإغنائه بغية الحصول على النماء، وهو اصطلاح يتلاءم وظروف البلدان المتخلفة لأنها بحاجة إلى زيادة معدلات نموها بسرعة واستمرارية لتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة[4].

التنمية مفهوم اقتصادي في الأصل يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية والإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وتحسين نوعية حياة المواطنين كافة، حيث استخدم تعبير النمو الاقتصادي ليشير إلى التنمية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ما جعل هدف التنمية الاقتصادية يقتصر على تغير كمي في الناتج القومي الإجمالي، ويشير **"جوزيف ستجلتز"** إلى أن: "التنمية

---

[1]-**مصطفى يوسف كافي**، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-، ط1، **المرجع السابق**، ص. 548.

[2]-**علي جدوع الشرفات**، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، **دار جليس الزمان للنشر**، الأردن، 2014، ص. 45.

[3]-**محمد عبد الشفيع عيسى**، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008، ص. ص 156-157.

[4]-**عطا لله خالد**، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر نموذجا، ط1، **المرجع السابق**، ص. 87.

عملية تشمل أوجه الحياة في المجتمع كافة يشارك فيها الجميع، الأسواق والدولة والمنظمات الغير حكومية والتعاونيات والمؤسسات غير الربحية"[1].

ومنه فإن كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية نهوض حضاري شاملة، وعليه انقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين[2]:

-التيار الأول: يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز بين النمو والتنمية ويعرفها " العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن".

-التيار الثاني: يمثله اقتصاديو العالم الثالث ويعرفها:" العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول تدريجيا مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض".

إلا أن هذين التيارين يتفقان أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق عدد السكان".

وعليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية الاقتصادية حسب كلاسيكيات الفكر التنموي كمايلي[3]:

-حيث عرفها (*Baldwin Meier*) التنموي الكلاسيكي أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".

-أما الدكتور مدحت العقاد فيعرف التنمية الاقتصادية هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".

-أما الاقتصادي (*Kindleberger*) فيعرفها أنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

---

[1]-**رقية شوشان**، التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول-قراءة في التجربة الماليزية-، **جرش للبحوث والدراسات**، المجلد 17، العدد 2، الأردن، 2016، ص. 14.

[2]-**وليد الجيوسي**، أسس التنمية الاقتصادية، ط1، **دار جليس الزمان للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2009، ص. 3.

[3]-**حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، **المرجع السابق**، ص. 259.

-أما نيكولاس كالدور (*Nicholas Kaldor*): " مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

-تعريف هيئة الأمم المتحدة: "التنمية هي النمو مع التغيير، والتغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي وهو تغيير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية لأن التنمية بوصفها متمايزة عن النمو يجب أن تشتمل ناحيتين معا بشكل تلقائي، فالمشكلة في رأي الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي والزيادة المادية فحسب بل يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي ومعنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي"[1]، أما في **الفكر الإسلامي** فالتنمية "عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعا لكي تقوم بدورها في العالم". إذن تعني الكلمة الزيادة والكثرة والارتفاع والربح، وهي توحي بمعنى فاعلي إرادي يعكس "نمو" الذي تتم زيادته تلقائيا دون أي جهد خارجي مساعد في عملية الزيادة والإشباع.

"ويلاحظ من هذه التعاريف أن مفهوم التنمية لا يركز فقط على الجانب الاقتصادي من تغييرات هيكلية، بل أصبح يشمل البعد السياسي أي الاستقرار والأمان والبعد التنظيمي والإداري الذي يوفر القيادات ذات الكفاءات العالية لقيادة عملية التنمية، ووضع الأطر التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية وزيادة النمو في المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، أي هي عملية الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل"[2].

وعليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، ومنه يمكن تعريف التنمية "بأنها عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"، حيث يسمح هذا المفهوم للتنمية للبلدان النامية طريقا للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل[3].

---

[1]-**بوشامة مصطفى، حواس مولود**، البيئة-التنمية المستدامة من منظور إسلامي، **مجلة دراسات اقتصادية**، دورية اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 16، جويلية، الجزائر، 2010، ص. ص 91-92.

[2]-**عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، **المرجع السابق** ، ص. 473.

[3]-**حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 347-348.

I.2.3-قياس التنمية الاقتصادية

بما أن قياس التنمية أمر معقد ويصعب تحديده، أصدرت منظمة الأمم المتحدة الإنمائية تقرير يسمى تقرير التنمية البشرية سنة 1990 يقيس التنمية من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كالمؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات،[1]. ويشمل ثلاث معايير أساسية ممثلة في[2]:

-دليل العمر المتوقع عند الميلاد: كمؤشر لقياس طول العمر، الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي.

-دليل التحصيل العلمي: كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة، ويقاس بمتوسط والعدد المتوقع لسنوات الدراسة.

-دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي: كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائق، ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

"كما يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل"[3]، وتجدر الإشارة أن التنمية الاقتصادية تركز اهتمامها على الدور الذي يلعبه الاستثمار(التكوين الرأسمالي) في زيادة الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل[4].

I.3.3-عناصر التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة موارد منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، إضافة إلى رأس المال والتكنولوجيا، والتأكد من كفاية جانبي الطلب والعرض وعليه يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية الاقتصادية إلى إلى:[5]

أولا:جميع ما ارتكزت عليه عملية النمو الاقتصادي وتتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل.

---

[1]-**عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، **المرجع السابق**، ص. ص 276-277.

[2]-**أحمد ماجر**، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **إدارة التخطيط ودعم القرار**، الربع الأول لعام 2016، الإمارات العربية المتحدة، ص. ص 2-3.

[3]-**رقية شوشان**، التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول: قراءة في التجربة الماليزية، **المرجع السابق**، ص. 146.

[4]-**محمود حسن صوان**، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص. 218.

[5]-**سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده**، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 83-84.

ثانيا: عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية والمتمثلة في إحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي عن طريق توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي الصناعي، والاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية وإدخال طرق فنية وتحسين مهارات السكان للدولة، إضافة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي بهدف القضاء على البطالة وتحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، وأخيرا الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة أين تعطي أولويات للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة سواء من سلع ضرورية أو خدمات.

I.4.3-الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من النمو، كما أن النمو الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا لإحداث تنمية إلا أن كلاهما يشير إلى الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية طويلة، ويتضح لنا مما سبق أنه يوجد اختلاف واضح وجوهري بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية وعليه لا يجب الخلط بينهما ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف كما يلي:

-التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث تشير التنمية إلى آلية متعددة الأبعاد تحدث تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، كما تؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي وتخفيف درجة عدم العدالة والتخفيف من مشكلة الفقر، كما يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي للأفراد، أما النمو الاقتصادي فهو الزيادة في معدلات الإنتاج والدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن والتي لا تعني بالضرورة زيادتها حدوث تنمية اقتصادية خاصة إذا رافق ذلك تدهور في مشكلة الفقر وزيادة في درجة عدم العدالة، حيث أن النمو الاقتصادي أحد العناصر الرئيسية والأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الاقتصاد على المدى الطويل ولكن الغير كافية لحصول التنمية الاقتصادية[1].

-النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد ولا من سيستفيد من ثمار هذا النمو على عكس التنمية التي تركز على وصول العائد لجميع الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، كما أن النمو يحدث تلقائيا ولا يحتاج إلى تدخل من طرف الدولة في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة تضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة. وعليه يهتم النمو بالكم الذي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء في حين تركز التنمية على الكيف والكم(التغير النوعي والهيكلي) أي تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع[2].

[1]-**طالب محمد عوض**، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، **المرجع السابق**، ص. 179.

[2]-**أحمد رمضان نعمة الله وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **المرجع السابق**، ص. 352.

-النمو الاقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد وهو يحدث في المجتمعات على مرور الزمن ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها، أما التنمية الاقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو فهي تضفي تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، أي دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع المضطرد مستهدفا زيادة تراكمية ودائمة ومستمرة في كل من معدل الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها، كما تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد زيادة الإنتاج[1].

-النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم)، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها خلال فترة معينة، ولكي يكون النمو الاقتصادي حقيقيا يجب أن لا يكون ظرفيا بل نمو مستمر ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية والتي تضمن الاستمرار والفاعلية لمدة أطول، أما التنمية الاقتصادية فهي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، إذن فهي إجراءات تتخذ عن قصد ومن شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان لأن زيادة السكان من شأنها خفض الدخل الحقيقي وما له من آثار سلبية للمجتمع سواء ثقافيا أو صحيا أو اجتماعيا[2].

الجدول رقم(II.02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

[1]-**محمود حسين الوادي وآخرون**، الاقتصاد الإسلامي، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2010، ص. 267.

[2]-**دحماني علي**، أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 17، أكتوبر 2010، الجزائر، ص. 101.

المصدر: **بن رمضان أنيسة**، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية وأثرها على النمو الاقتصادي، **دار هومة للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2014، ص. 89.

II-نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل، وبالتالي تهتم نظرية النمو الاقتصادي بتحليل عملية هذا النمو والعوامل المؤدية إليه وما يصاحبها من تغيرات بنيوية في الطلب والعرض[1]،

II.1-النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي (الكلاسيكي):

يعد الاقتصاديون التقليديون آدم سميث ومالثوس وريكاردو وكارل ماركس من الذين كتبوا عن النمو الاقتصادي في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، حيث من وجهة نظرهم إن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية يجب أن يكون محدودا، وإن الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا لاعتقاده بوجود العمالة الكاملة، وقد حاول آدم سميث إيجاد العناصر المسئولة عن التقدم الاقتصادي والسياسة الملائمة التي يمكن إتباعها من أجل خلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع، كما اعتقد ماركس أن قيمة أي منتوج تكتسب عن طريق كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتوج، وأن فائض القيمة يتحقق عن طريق الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل لإنتاج تلك السلعة. كما ركز ماركس على مسألة التناقض الحتمي لمعدل الأرباح على رأس المال أثناء النمو الاقتصادي، وتنتج هذه الأرباح عن طريق الفائض عن متطلبات حد الكفاف للعمل[2].

وقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على الأسس التالية:[3]

-سياسة دعه يعمل دعه يمر: آمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة توفر السوق الحرة في اقتصاد تنافسي خالي تماما من أي تدخل حكومي، كما ركزوا على آلية "اليد الخفية"، التي تعمل على مضاعف الدخل القومي.

-تراكم رأس المال: حيث اعتبروه مفتاح التطور، وعلى ذلك أكدوا على أهمية الادخارات الكبيرة، أين كانت نظرتهم إلى الرأسماليين وأصحاب الأراضي باعتبارهم الوحيدون القادرون على تحقيق الادخار، لأن الأجور التي يحصلون عليها مساوية إلى مستوى عيش الكفاف.

---

[1]-**خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي**، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. 165.

[2]-**رضا صاحب أبو حمد**، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، ط1، **دار مجدلاوي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص. ص 317-318.

[3]-**ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد: الجزء الأول، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2013، ص. ص 74-76.

-الربح هو الدافع على الاستثمار: اعتبر الكلاسيكيون الربح العامل المشجع على قيام الاستثمار، فعندما يكون الربح كبيرا يكون كذلك تراكم رأس المال والاستثمار.

-اتجاه الربح نحو الانخفاض: أي عدم الاستمرار في زيادة الأرباح، لأنها تميل إلى الانخفاض عندما يزداد تراكم رأس المال. حيث يرجع آدم سميث السبب إلى زيادة الأجور نتيجة التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال على جذب العمال، أما ريكاردو فيرى أن تزايد الأجور والريع يؤدي الى ارتفاع سعر القمح وبالتالي الى انخفاض الأرباح فقد كان اهتمامه بالتوزيع أكثر من النمو أو الزيادة في الثروة، لكنه يتفق معه أن التراكم الرأسمالي يقود عملية التنمية.

-حالة السكون: ركزوا على حتمية عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال، اين تبدأ الأرباح في الانخفاض وتستمر حتى يزول الربح ويصبح مساويا للصفر فيتوقف تراكم رأس المال وتتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف.

1.1.II-تحليل آدم سميث (1776): يرى آدم سميث أن تحقيق الزيادة في النمو يأتي عن طريق مبدأ **تقسيم العمل والتخصص**، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، كما أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد **بالادخار** لأن الزيادة في الادخار ضرورية تؤدي إلى لرفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد. كما يرى سميث أنه يوجد عامل آخر يؤثر على النمو وهو عامل **تراكم رأس المال** ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من **فائض أرباح الطبقة الرأسمالية**، فيتحول بدوره إلى **استثمارات** تعمل على زيادة الطلب على العمال، يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدل النمو السكاني وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى الركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.كما يعتبر أن القطاع الزراعي قطاع أساسي في عملية النمو وليس القطاع الوحيد المنتج، وتتمثل هذه الأهمية في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع[1].

ومن هذا العرض الملخص فإن آراء آدم سميث أن العمل هو معيار الوحيد للقيمة ويعتمد على الأسس التالية[2]: تراكم رأس المال، النمو السكاني وإنتاجية العمل، ومن هذا المنطلق حدد دالة الإنتاج بالصورة الآتية:

[1]-**أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013، ص. ص 70-71.

[2]-**سفيان قمومية**، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، **النشر الجامعي الجديد**، تلمسان، الجزائر، 2017، ص. 121.

$$Y = F(K, L, N)$$

Y: الإنتاج، K: رأس المال ، $Y = F(K, L, N)$: العمل ، N: الأرض.

ويرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إلى ذلك بإجراء عملية تفاضل للمعادلة السابقة بالنسبة للزمن" (t) " كمايلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{dF}{dL}.\frac{dL}{dt} + \frac{dF}{dK}.\frac{dK}{dt} + \frac{dF}{dN}.\frac{dN}{dt}$$

حيث: $\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي، $\frac{dF}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{dF}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{dF}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

الشكل(II.1): توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

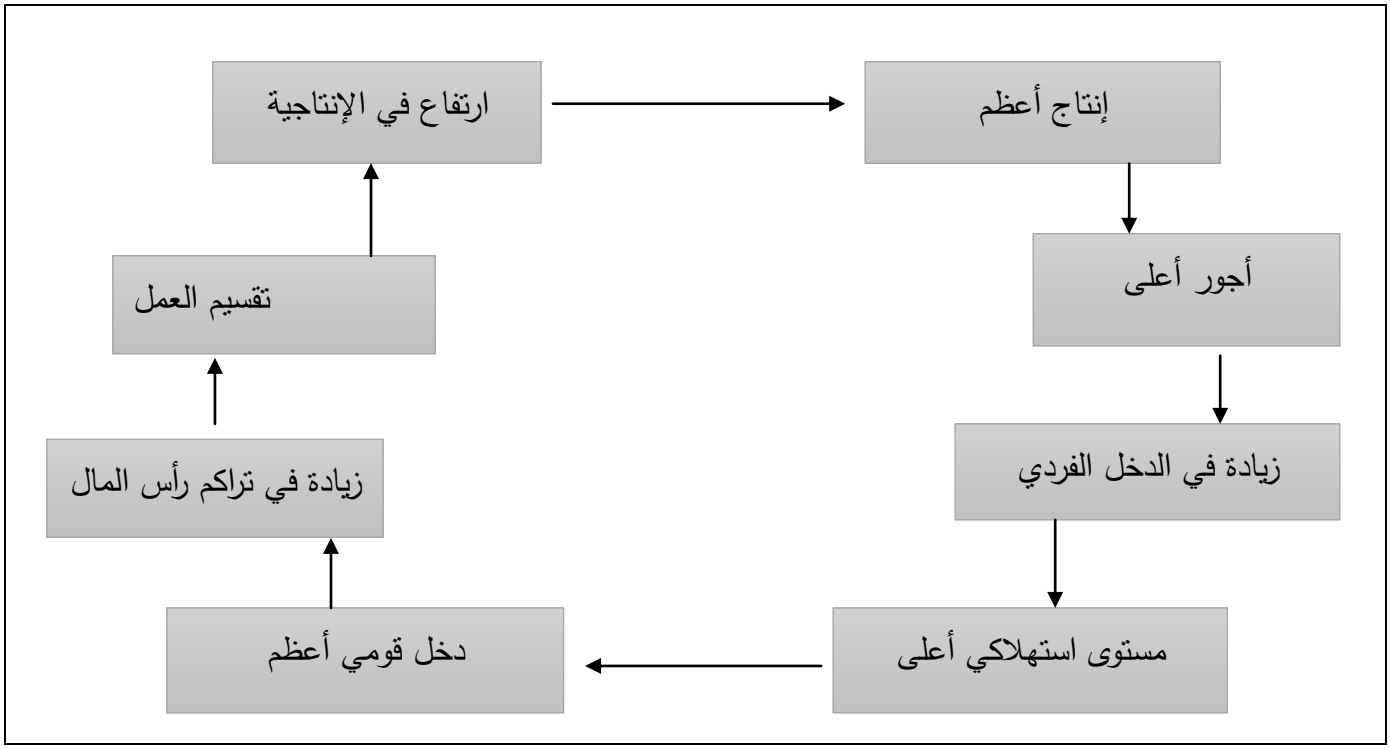

المصدر: **أحمد إبراهيم منصور**، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (سلسلة أطروحات دكتوراه 66)، ط1، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت،لبنان، 2007، ص. 297.

فحسب هذا الشكل يتضح أن مسألة النمو الاقتصادي نتيجة لتقسيم العمل وتراكم رأس المال اللذان يمثلان العاملان الرئيسيان لتشجيع وتحفيز الثروة، وخلص الاقتصادي آدم سميث أن "إشكالية النمو الاقتصادي" هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة الثروة، الذي يعد حافزا لزيادة السكان، أما من جهة العمال فإن زيادة تراكم رأس المال لدى الرأسماليين يؤدي إلى تخصيص حصة أكبر لأجور العمال وبالتالي

رفع أجور العمال مما يحفزهم على العمل وزيادة الإنتاجية[1]، كما خلص أن الادخار يؤدي إلى التراكم اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل يؤدي بدوره إلى توسع السوق ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين[2].

ولكن مع تحسن الأحوال الصحية وتطور العلوم الطبية وتوفر العلاج والرعاية لأفراد المجتمع انخفضت معدلات الوفيات وارتفعت معدل الولادات، ما أدى إلى حصول زيادة كبيرة في معدل النمو السكاني مع تقلص مساحات الأراضي أو المناطق الغير مستكشفة أو غير المأهولة بالسكان وأصبحت نسبة العمل إلى الأرض غير ثابتة، ما أوحى إلى بعض الباحثين صورة تشاؤمية للمستقبل الاقتصادي في العالم وجعل **توماس مالثوس** يقدم نظريته المعروفة باسمه عن مستقبل النمو الاقتصادي.

2.1.II-تحليل توماس روبرت مالتوس (1798)

-مع تزايد السكان بمعدلات عالية وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج ستنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمل بزيادة نسبة العمل للأرض المستخدمة في العملية الإنتاجية إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف (*Subsis tan ce level*) وتمثل الحد الأدنى للمعيشة، أي أن أي زيادة سكانية تحصل بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات الذي ينتج عنه انخفاض معدل النمو السكاني لتعود الأجور إلى مستوى الكفاف مرة أخرى، وتبقى الطبقات العاملة في حالة بؤس وفقر مستمرين[3].

-كان يهدف مالثوس من خلال مقالته المشهورة "مبدأ السكان" إلى التحذير من الانخفاض في مستويات المعيشة في المستقبل، وإلى تبيان قدر الفقر والخراب الناتج عن تأكل وتدهور الموارد الطبيعية في العالم، وتتبلور نظريته في توضيح العلاقة بين حجم السكان والمصادر التي تملكها أين يكون لها ارتباط كبير في تحديد مستقبل الناتج الكلي ودخل الفرد من الناتج ومستوى المعيشة حيث أن معدل نمو السكان في العالم يتجه إلى الزيادة عن معدل نمو الموارد الطبيعية وطاقة الناتج والسكان يتجهون إلى الزيادة كل خمسون عاما بمعدل ثابت على شكل متتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، 46 وهكذا)، ولكن على الجانب الآخر الناتج من الغذاء يزيد في أفضل حالاته بمعدل متتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6 وهكذا)، وهذه المعدلات المختلفة للسكان عبر

[1]-**رفيقة حروش**، الاقتصاد السياسي، ط2، **دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2016، ص.127.

[2]- **مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد**، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، **مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية**، 1999، ص. ص 61-62.

[3]-**نزار سعد الدين العيسى**، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، ط1، **الناشر الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2001، ص. 366.

الزمن تضغط على عرض الغذاء والنتيجة هي عدم كفاية الموارد وبالتالي ينخفض مستوى المعيشة وينتشر الفقر[1].

لكن نظرية قيمة العمل ومالثوس أغفلت دور رأس المال في العملية الإنتاجية والتطور الذي يمكن أن يحصل، أين وقع التقدم التكنولوجي فعلا في القرن التاسع عشر بفضل التركيز على عنصري العمل والأرض كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي، أين أثبت التاريخ الاقتصادي فاعلية تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في تغيير الصورة التشاؤمية لنظرية مالثوس إلى صورة تفاؤلية مليئة بالإنجازات العلمية أدت إلى ارتفاع معدلات النمو إلى مستويات تفوق معدلات النمو السكاني[2]، ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

الشكل(II.2): تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

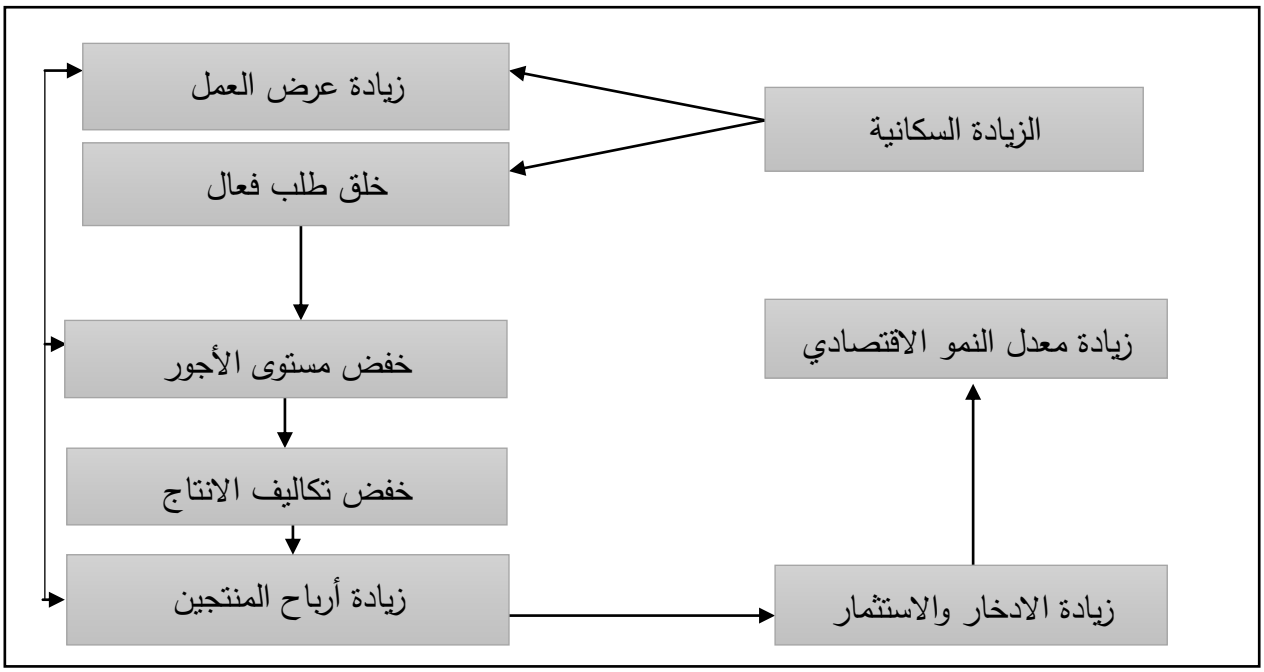

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، **الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر**، القاهرة، مصر، 2000، ص.318.

كما يقترح مالثوس استغلال تنظيم النسل للحد من زيادة السكان، ويعتبره أسلوب غير كافي للحد من المجاعة رغم أن هذه الطريقة الأكثر صرامة للسيطرة على تعداد السكان، كما زعم أيضا أنه خلال إعادة توزيع الثروة على الفقراء من قبل الحكومة فإنها تجعل الأمور أكثر سوءا لأنها تعمل على تشجيع زيادة معدل المواليد ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الغذاء نظرا لتضاعف الطلب. كما كانت آراؤه حول حالات الكساد تحدث بسبب عدم كفاية الطلب وما يتبع ذلك من فترة ازدهار أين يحصل فيها أصحاب رؤوس الأموال على أرباح سريعة طائلة لا يمكنهم استثمارها بسرعة كافية اقتصاديا، وربما لا يرغبون في الاستثمار فعلا

[1]-**محمد ناجي حسن خليفة**، النمو الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص. ص 145-146.

[2]-**نزار سعد الدين العيسى**، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، **المرجع السابق**، ص. 366.

بسبب نقص العمالة وارتفاع الأجور الناتجة عن تلك الحالة وعليه يرى أن الحل لتلك المشكلة يتم في إعادة توزيع الدخل مباشرة باستثناء أصحاب رؤوس الأموال على ملاك الأراضي الذين يحتمل فعلا أنهم سينفقون ما سيحصلون عليه[1].

3.1.II-انتقادات نظرية مالثوس: إن تنبؤات مالثوس لم تثبت صحتها وتعرضت للكثير من الانتقادات، كما أن نظرته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة، ويمكن إيجازها فيما يلي[2]:

– افتراض مالثوس أن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية صحيح من وجهة نظر رياضية، إلا أنه مستحيل في الواقع لأنه لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسيا إلى مالا نهاية، كما أن الغذاء ليس بالضرورة أن يتزايد باستمرار وفق متتالية حسابية،لأن آراء مالثوس ظهرت قبل الثورتين الصناعية والزراعية اللتان أسهمتا كثيرا في إيجاد فائض كبير في الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل، وهذا ما لم يأخذه مالثوس في نظريته.

– لم يضع في اعتباره العوامل الثقافية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء وحصرها في المواقع الأخلاقية والطبيعية فقط، ولم يركز على تطور التكنولوجيا في قانون تناقص الغلة لديه.

–قلة المواليد بسبب استخدام وسائل منع المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.

–أدت زراعة سهول أمريكا الشمالية إلى زيادة الثروة وزيادة عدد السكان بمعدل أقل وهذا يعكس نظريته.

4.1.II-تحليل دافيد ريكاردو (1817)

يعتبر ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وبالتالي يرى أن الزراعة هي القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي، لأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان، كذلك اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ورأى أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة. وقد فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون أكثر إمكانية في القطاع الصناعي عنه في القطاع الزراعي[3].

كما قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات هي: فئة الرأسماليون، العمال، وأصحاب الأراضي، ويرى أن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية الإنماء وذلك عن طريق الادخار من أرباحهم فطالما تفوق معدلات الربح حدودا دنيا معينة يستمر الرأسماليون في الادخار ومن ثم في تراكم رأس المال، لأن النمو يتطلب أن تكون معدل الربح موجبا ما يتمخض عنه تحفيز الرأسماليين إلى ادخار جزء من دخولهم، فيحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال

[1]-**جورج باكلي**، ترجمة: أحمد المغربي، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، **دار الفجر للنشر والتوزيع**، القاهرة، مصر، 2013، ص. 79.

[2]–**عبد القادر قداوي**، النمو السكاني والنفقات العامة –الجزائر نموذجا–: دراسة تحليلية قياسية، **المرجع السابق**، ص. ص 34-35.

[3]–**بن رمضان أنيسة**، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعيةوأثرها على النمو الاقتصادي، **المرجع السابق**، ص. 90.

وبشراء معدات إضافية، أما المجموعة الثانية (العمال) والذين يمثلون الجزء الأكبر ولا يمتلكون أي وسائل إنتاجية غير الوسائل المقدمة من قبل الرأسماليين أي هم الأداة والوسيلة المستخدمة في عملية الإنتاج، وتضم الفئة الثالثة ملاك الأراضي الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة ويستطيعون تقاضي الريع في مقابل استخدامها، كما طور ريكاردو نظرية الريع التي تنص أنه مع تزايد السكان يتزايد استزراع الأراضي الأقل خصوبة (جودة)، ما يؤدي إلى ارتفاع الريع بالنسبة للأراضي الأجود تساهم في زيادة نصيب أصحابها من الإنتاج، كما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال يؤدي بدوره إلى تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور لتصل إلى المستوى الطبيعي، ويستمر الرأسماليون في عملية التراكم الرأسمالي طالما أن معدلات الربح لم تقترب من الصفر وتستمر عملية التزايد السكاني وبالتالي تسود حالة الركود، كما يركز ريكاردو على عامل التجارة الخارجية الذي يمنع أو يؤجل على الأقل الوصول إلى حالة الركود لأن الدول الصناعية التي تتخصص في الصناعات التحويلية تقوم باستيراد الغذاء الرخيص من الدول النامية أين تستطيع ولو لفترة تفادي قيود مواردها الطبيعية المحدودة وما يترتب عنها أين يحصل التوقف وليس الوصول إلى حالة الركود[1].

5.1.II-تحليل ماركس (1867)

انتقد كارل ماركس النظام الرأسمالي سنة 1867 في كتابه "رأس المال"، وتوصل أن القوى الاقتصادية الكامنة قادرة على إيجاد نظام متطور، ومن نتائج الملكية لفردية لوسائل الإنتاج فهي عدم العدالة في توزيع الدخول واستنزاف الثروات، وانتشار الطبقية، فهذه التناقضات ساهمت في انهيار النظام الرأسمالي ليحل مكانه النظام الاشتراكي مستندا إلى منهج كارل ماركس وهذه الافتراضات تتمثل في:

-الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة عدا العمل.

-دافع تحقيق المصلحة العامة كونه المحرك الرئيسي في الأنشطة الاقتصادية.

-إعطاء الدور الأساسي لنظام التخطيط المركزي حيث تحدد الدولة جميع إجراءات الإنتاج وتحديد الأسعار، والتوزيع الذي يتم بمقدار العمل المبذول[2].

فتحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية أنه توجد طبقتان وهما: الرأسماليون الذين يمتلكون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد من معدات وموارد طبيعية، أما الطبقة الثانية فهم العمال لا يمتلكون سوى قوة عملهم الفانية والتي يقومون بعرضها للبيع، كما يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد

[1]-**محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي**، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. ص 62-65.

[2]-**ضيف أحمد**، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم 1989-2012، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، الجزائر3، الجزائر، 2015، ص. 19.

ممكن للحصول على أرصدة استثمارية ينافس بها غيره، ومن أهم الطرق لزيادة أرباحه تتمثل في إدخال اختراعات تتمخض عن خفض نفقات الإنتاج، أين يحصل الرأسمالي مؤقتا على معدلات ربح قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه. كما أن الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الذي عانى منه الكلاسيك، فإن عدم القدرة على مواجهة **التقدم التكنولوجي السريع** كان وراء انهيار النظام الرأسمالي في النموذج الماركسي. حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون مدخرا (منافسا) للعمل، وبذلك تظهر بطالة جديدة حسب ماركس وهي **البطالة التكنولوجية** تساهم في طرد العمال من العمل وتناقص مستويات الأجور وسيادة ما يسمى بأجر الكفاف ما أسماه ماركس **بالجيش الصناعي الاحتياطي**، وترتفع نسبة البطالة وظهور مشاكل اقتصادية[1]. كما أكد ماركس أن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي تتمثل في امتلاك الرأسماليين على عناصر الإنتاج أين يحصلون على فائض قيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، فعلى الرغم من اقتناع ماركس بزيادة الأجور في بعض الأحيان بسبب النمو السريع، إلا أنه ركز أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يساهم في استحواذ الرأسماليين على أكبر قدر من الناتج القومي[2].

كما يرى كارل ماركس أن أساس **نظرية التراكم**(تراكم رأس المال) عند الرأسماليين هو فائض القيمة، وقسمه إلى رأس مال ثابت أو قار متمثل في الآلات والمعدات وغيرها، ورأس مال متغير أو دائر وهو الذي يدفع منه أجور العمال ويعتبر مصدر فائض القيمة. كما أن شجاعة الرأسمالي واستعمالها المنافسة الهدامة والاحتكار يجعل المستثمرين الصغار ينسحبون من السوق بعد تحطيمهم وينضمون إلى جيش العمال ما يؤدي إلى تركيز الأموال والثروة في يد الأقلية من الرأسماليين (**نظرية التركيز**) التي تتحكم في تغيير الأجور الذي يعرف انخفاضا مستمرا مقابل زيادة الأرباح وتراكم رؤوس الأموال ما يؤدي إلى ظاهرة التفقير التي تمس غالبية السكان وظهور الآفات الاجتماعية المختلفة ويطلق عليها **بنظرية التفقير** والتي تجعل السواد الأعظم من العمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة ما يسبب عدم التوازن بين العرض والطلب وظهور الكساد الذي يؤدي إلى غلق المصانع وطرد العمال وتزداد الأزمة تعقيدا وبالتالي ثورة العمال ضد الإطاحة بالنظام الرأسمالي وهذا ما أسماه بنظرية **الأزمات**[3].

6.1.II-الانتقادات الموجهة لنظرية ماركس: لقد حققت الماركسية نجاحات واسعة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حتى أصبحت منافسا للرأسمالية، أين ساعدها المد الاشتراكي على تجاوز الكثير من الصعوبات الاقتصادية وبعث مسار التنمية فيها، غير أن أتباع ماركس لم يحاولوا الاجتهاد من بعده وبالتالي لم

[1]-**محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي**، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، **المرجع السابق**، ص. ص 85-86.

[2]-**زينب توفيق السيد**، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 69-70، 2015، ص. 10.

[3]-**الطيب داودي**، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، **مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. ص 167-168.

تعد صالحة هذه النظرية خاصة مع نهاية القرن العشرين، أين وجهت لها العديد من الانتقادات رغم المتانة والعلمية لهذه الأطروحة نوجزها فيما يلي[1]:

-عجز هذه النظرية عن تفسير الظواهر المختلفة للقيمة، حيث إن معظم قيم السلع والبضائع والخدمات لا يمكن تفسيرها بالعمل المبذول في إنتاج تلك السلع، كما لا تستطيع هذه النظرية تقدير الأنواع المختلفة للعمل وبالتالي للقيمة، كما أن هناك عوامل أخرى تحدد القيمة كالمنفعة والندرة، والعرض والطلب، وتكاليف الإنتاج.

-عجز نظرية قيمة العمل انعكس على نظرية القيمة الزائدة، ويظهر هذا العجز عندما تقيس تلك النظرية تكاليف المحافظة على قوة العمل في كمية من الوقت، وأن القيمة الزائدة تأتي فقط من عمل فائض غير مدفوع أي من رأس المال المتغير وهذا غير صحيح فلو كان كذلك فإن من مصلحة الرأسماليين تطويرهم لرأس المال المتغير بدل الثابت.

-مقولة تراكم رؤوس الأموال في يد الرأسماليين لم يؤكدها الواقع، فعلى العكس تماما أخذ رأس المال يتوزع عن طريق تنظيم شركات المساهمة لعدد كبير من الأفراد، وأن التمركز الذي تحدثت عنه لم يحدث لا في الزراعة ولا في بعض الصناعات حيث لا زلنا نجد المزارع المعامل الصغيرة.

- لم يثبت افتقار البروليتاريا المستمر (طبقة العمال المأجورين)، حيث أن العالم الرأسمالي يساهم حاليا في استغلال شعوب العالم الفقير، كما أن تجمع البروليتاريا في البلدان الرأسمالية زاد من تنظيمها وقوتها فجعل نفوذها كبيرا وبالتالي قادرة أن تلعب دورا في تحديد الأجور التي ترتفع باستمرار.

II.7.1.-الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي

إن آدم سميث أول من أكد أن مصدر الثروة هو العمل، كما يمكن اعتبارها نقطة بدء للأفكار جديدة وقوة دفع لظهور مدارس فكرية جديدة وخاصة النظرية الكينزية التي انطلقت من انتقادات النظرية الكلاسيكية، إلا أنها تعرضت لانتقادات في مختلف الجوانب نلخصها فيما يلي[2]:

-أقر الكلاسيك أن قيم السلع تتحدد على أساس ما بذل فيها من ساعات العمل واعتباره العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يساهم في إنتاج القيم بدون التطرق إلى عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال.

-ركز الكلاسيك على القيمة الزائدة والتي هي من إنتاج العامل لكنها تعود للرأسمالي بدون التركيز عليها، كما أن نظرية التوزيع اعتبرت قاصرة ومحدودة في مفهومها.

[1]-**بن حمود سكينة**، دروس في الاقتصاد السياسي، **دار الحديث للكتاب**، الجزائر، 2014، ص. ص 129-130.

[2]-**رفيقة حروش**، الاقتصاد السياسي، ط2، **المرجع السابق**، ص. ص 133-134.

-أهمل الكلاسيك النقود واعتبروها وسيلة للتبادل فقط، حيث اعتبرها كينز مخزن للقيمة وذات أهمية كبيرة في تحليل الظواهر، كما أن الحرية الاقتصادية التي نادوا بها ودعوتهم لعدم تدخل الدولة أدت إلى تكوين مشاريع ضخمة احتكارية وبالتالي القضاء على المنافسة التامة التي نادوا بها، كما أدت هذه الحرية إلى سوء توزيع الدخل والثروة.

-أما أهم انتقاد وجه للكلاسيك هو بخصوص نظريتهم للتشغيل من طرف كينز، الذي وضح أن ما اعتقده الكلاسيك حول انخفاض الأجور يؤدي إلى القضاء على البطالة خاطئ لأن انخفاض الأجور يعمل على خفض دخل العمال وبالتالي انخفاض طلبهم على السلع يساهم في تخفيض المنتجين لإنتاجهم والتخلص من جزء من العمال فتزيد البطالة، كما أن حالة التشغيل التي أقرها الكلاسيك هي استثنائية، فقد يبقى التشغيل لمدة طويلة دون مستوى التشغيل الكامل.

-ظهور الأزمات الاقتصادية المتتابعة على الأنظمة الرأسمالية دليل على فشل الحرية الاقتصادية التي دعا إليها الكلاسيك، كما كانت نظرتهم للتجارة الخارجية تعتمد على النفقات المطلقة والنسبية بدون النظر إلى تدخل النقود والأسعار خدمت الاقتصاد البريطاني فقط الذي كان اقتصادا صناعيا متطورا.

-"أدى انقسام المجتمع إلى طبقتين وهي طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال الذين لا يملكون شيئا ويعتمدون في كسب القوت على أجرهم فقط، والذي يجب تقبله مهما كان منخفضا والشروط الموضوعة للعمل مهما كانت مجحفة، كما أن انخفاض دخول العمال يؤدي إلى عدم وجود طلب كاف لامتصاص المنتجات وبالتالي تكدسها وعدم صرفها، ما يؤدي إلى طرد العمال وانتشار البطالة أو إلى منافسة العمال العاطلين للعمال الذين يعملون ما يؤدي إلى خفض الأجور ويؤدي إل تفاقم المشاكل وتوالي الأزمات، كل هذا أدى إلى مناداة المفكرين ذو النزعة الاشتراكية إلى تدخل الدولة للقضاء على الوضع السيء للعمال وإعادة توزيع الدخول والثروة"[1].

2.II-النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية تفسير المشاكل الاقتصادية المتعلقة بأسباب النمو إلا أنه عاب عليها سيادة المنافسة التامة رغم استمرارها لعقود من الزمن، إلا أنه بعد أزمة الكساد سنة 1929 أثبتت عجز تلك النظرية في تفسير إيجاد حل للأزمة، ما أدى إلى ظهور نظريات مختلفة عن النظريات التقليدية، حاولت إعطاء تحليل وتفسير للنمو، ومنه سيتم التطرق إلى أهم تلك النظريات.

[1]-**محيي محمد مسعد**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. 56.

II.1.2-النمو الاقتصادي في نظرية جوزيف شومبيتر (1911–1939)

اعتمدت نظرية الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر في النمو في بداية القرن العشرين وفي عام 1911، وتمت ترجمتها إلى الإنجليزية عام 1934 على نظرية المنظم كقوة دافعة للنمو في إطار النظام الرأسمالي، وذلك للقدرة التي يتمتع بها المنظم من إبداع لإحداث قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، وتأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا، كما ركز أيضا على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار[1].

وعليه فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين وهما المنظم، والائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، كما تفترض أن الاقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي أي أنه لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ولا توجد بطالة اختيارية ويصفها " بالتدفق النقدي"، ومن خصائص هذه النظرية:

-**الابتكارات**: وتتمثل في إدخال منتج جديد، أو إجراء تحسينات مستمرة في منتجات موجودة كإدخال منتج جديد، أو تقديم طريقة جديدة للإنتاج، أو إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

-**دور المبتكر**: حيث خصصه للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

"أي أن المنظم هو نوع من الأشخاص يعمل على تحريك الاستثمار ليدفعوا عملية التنمية للأمام، ويتوفر لديه دافع التحفيز قوي جدا في رفع مستوى الدخل والرغبة في خلق شيء جديد والتغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية في حين لا يقدم الشخص ذو الأهداف العادية على الاستثمار، وعليه فإن التنظيم هو المفتاح لعملية النمو، وعليه يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى الاقتصاد في عدة أشكال كتقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية، وإدخال سلع جديدة إلى السوق، واستخدام طرق إنتاج جديدة، والقيام بفتح أسواق جديدة، وتنمية الموارد للإمداد بالمواد الخام، وخلق تنظيمات جديدة، فالمنظم ليس بالضرورة مخترعا أو رأسماليا يقوم بتقديم الأرصدة الاستثمارية وإنما دوره يتمثل في خلق شيء جديد في السوق ويكون له هدف أكبر من رجل الأعمال العادي ولهم قدرة على لعمل في الظروف الغير عادية ويتميزون بمجال واسع من المعرفة يساهم في الابتكار، أي الشخص الذي يوجه استخدام الأرصدة الاستثمارية هو الأهم في التنمية وليس الذي يمده بها، كما يحصل المنظمون على الأرصدة التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تخلق

[1]-**علي جدوع الشرفات**، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 48.

الائتمان في ظل نظام نسب الاحتياطي بخلق نقود جديدة تقوم بإقراضها للمنظمين، وبالتالي زيادة الاستثمار الحقيقي"[1].

-**دور الأرباح**: ففي ظل المنافسة تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج وبالتالي لا توجد أرباح.

-**العملية الدائرية**: إن الاستثمارات تمول من خلال الائتمان المصرفي، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتخلق توسعات تراكمية في الاقتصاد، لأنه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سيفوق المعروض منها وبالتالي ترتفع الأسعار وتزداد الأرباح[2].

"وتأخذ النظرية شكل استنباط سلع أو بذور جديدة في الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو تطوير وسيلة إنتاجية أو إيجاد أسواق جديدة أو استغلال جديد للموارد الطبيعية أو إعادة بنية الاقتصاد القومي بصورة تمكنه من التقدم والنمو بشكل أسرع، حيث اعتمد هذا النموذج على دالة الإنتاج: $O = F(L, K, Q, T)$

ويعتمد الإنتاج الإجمالي (O)على المستوى الفني (T) والموارد الأرضية (K) وحجم العمل (L)، ورأس المال (Q)، كما اعتقد أن الادخار (S) يعتمد على الأجور (W)والأرباح (R) ومعدل الفائدة (r) بالصورة الآتية:

$$S = S(W, R, r)$$

كما أشار إلى أن الاستثمار الإجمالي (I)يقسم إلى استثمار ذاتي (I_A)الذي يعتمد على التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة، واستثمار مشتق (Ii) يعتمد على الأرباح ومعدل الفائدة وتراكم رأس المال. كما أن التقدم الفني (T) واكتشاف الموارد (K) يعتمدان على عرض المنظمين (E) : $T = T(E)$، $K = K(E)$

-كما يعتمد عرض المنظمين على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تمكنهم أو تحفزهم لأداء عملهم، ويفسر هذا الاختصار الشديد للنموذج أهم المتغيرات والآلية التي يعمل بها. كما يفسر هذا النموذج النمو بدءا من حالة الاتزان الساكن وفي إطار من الظروف التنافسية أين تتساوى التكاليف الإنتاجية للمنشآت مع إيراداتها، وأن السعر يساوي متوسط التكاليف الإنتاجية، وتعد الأرباح في هذه الحالة مساوية للصفر، وتبدأ عملية التنمية من خلال إحداث تغيرات نوعية تؤدي إلى خلخلة غير مستمرة لذلك التوازن وذلك من خلال الإبداع، الابتكار أو التجديد المؤدي إلى استثمارات جديدة، وبالتالي ينقل الاقتصاد من مستوى توازني إلى مستوى جديد وهكذا"[3].

---

[1]-**محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي**، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، **المرجع السابق**، ص. ص 93-94.

[2]-**سهيله فريد النباتي**، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، ط1، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015،ص.ص17-18.

[3]-**سالم توفيق النجفي**، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 320-321.

2.2.II-الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر:لقد تعرضت نظرية شومبيتر لانتقادات كباقي النظريات، ومن أهمها نجد[1]:

–تستند عملية النمو على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار حاليا من مهام الصناعات ذاتها والتي تقوم بالاتفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر، فنموذج شومبيتر غير ملائم للواقع الحالي لتغير مهمة المنظم.

–التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة على عكس ما أكده شومبيتر أن التنمية هي نتيجة لعملية دورية وأن التقلبات ليست ضرورية للتنمية.

–في الوقت الذي يؤكد شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

–يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، ولكن في الأجل الطويل ستزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير، أين يعجز الجهاز المصرفي عن تقديم أموال فإنها تلجأ إلى مصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من سوق رأس المال.

–إن التطبيق الحرفي لهذه النظرية أمر صعب رغم ايجابياته وذلك لعدة أسباب كاختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي، والنقص في عنصر المنظمين وتجاهل أثر النمو السكاني على التنمية، والحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات، وعدم التركيز على الادخار في التنمية.

3.2.II-النمو الاقتصادي في نظرية كينز (1883–1946)

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية فقد اهتمت بالدول المتقدمة فقط، فيرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي[2]:

–يحتل الدخل حسب كينز مركز مهم لأن التغيرات التي تطرأ عليه تحكم سلوك الأفراد الاستهلاكي وحجم الادخار، وتحدد في النهاية حجم التوظيف لعناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل فيرى أن التوظيف دالة للدخل أي كلما ازداد دخل المجتمع يزداد التوظيف والعكس صحيح، كما أكد على الاستهلاك في فكره الاقتصادي، وهو ما سماه بالطلب الفعال على السلع والخدمات ويتحدد بعاملين هما: مستوى الدخل النقدي والميل الحدي للاستهلاك ويؤكد أنه أقل من الواحد الصحيح، وأن الطبقات الغنية في المجتمع تتميز بميل حدي للاستهلاك

[1]–**حربي محمد موسى عريقات**، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2014، ص. ص 124-125.

[2]–**عبد الله الطاهر وآخرون**، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط1، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، 2006، ص. ص 187-188.

أقل من الطبقات الفقيرة، ولذلك فإن ازدياد الدخل في المجتمع التي تشكل الطبقة الغنية أغلبيته سيؤدي إلى ازدياد قدرة المجتمع على الادخار، وبالتالي زيادة قدرته على الاستثمار وخلق فرص عمل كبيرة، والعكس صحيح.

-يرتبط الاستثمار حسبه بالكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة فكلما كان الفرق بينهما كبيرا ازداد مستوى الاستثمار في المجتمع، فإن أمكن الاقتراض بسعر فائدة منخفض أصبح بالإمكان زيادة مستوى الاستثمار، ويتحدد سعر الفائدة بعاملين وهما تفضيل السيولة أو الطلب على النقود وعرض النقود المتداولة في المجتمع فعن طريق التحكم في سعر الفائدة في مستوى معين يتم التحكم أيضا في حجم الاستثمار والادخار ويساهم ذلك في جذب التوظيف وزيادة الطلب الفعال الذي يتحقق عن طريق التحكم في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، لأن زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال بشكل مباشر وبالتالي زيادة التوظيف.

-المضاعف: تقوم فكرة المضاعف في التحليل الكينزي على الافتراضات التالية[1]:

-بطالة لا اختيارية، واقتصاد صناعي حيث يرتفع فيه منحنى عرض الإنتاج نحو الأعلى جهة اليمين ولا يصبح عموديا إلا بعد بلوغ مستوى عال من الإنتاج، إضافة إلى القدرة العالية في استهلاك السلع المصنعة، وأخيرا عرض مرن من أدوات رأس المال المستخدمة في زيادة الإنتاج. وعليه يلاحظ أن هذه الشروط غير موجودة في الدول النامية لسببين وأولهما أن البطالة الاختيارية التي يذكرها كينز غير موجودة في الاقتصاديات النامية، أما الثاني وهو أن عرض الإنتاج الزراعي، وليس الإنتاج الغير زراعي يتميز بعدم المرونة نتيجة عوامل معينة خاصة بالاقتصاديات النامية.

-سياسة التمويل بعجز الميزانية: من الصعب نجاح السياسات الاقتصادية الكينزية مع الظروف السائدة في الدول النامية، كما يقول **راو**: "إن الزيادة في الاستثمار من خلال التمويل بعجز الميزانية يؤدي إلى زيادة تضخمية في الأسعار بدل الزيادة في حجم الإنتاج وحجم الاستخدام". أما البروفيسور **دازكوبتا** فيوصي: "اللجوء إلى استخدام السياسة الكينزية في الاستثمار العام من أجل رفع مستوى المعيشة وتوفير زيادة في فرص الاستخدام في الدول النامية، ولكن في حالة عدم وجود ادخارات عامة كافية وتدفق كافي في رأس المال الأجنبي فإنه يوصي باستخدام التمويل بعجز الميزانية مصحوبا بفرض رقابة على نظام الأسعار وإصدارات رأس المال في الفترة الانتقالية كي لا يؤدي إلى ارتفاع تضخمي في الأسعار[2].

[1]-**سهيله فريد النباتي**، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، ط1، **المرجع السابق**، ص. 19.

[2]-**ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد: الجزء الأول، **المرجع السابق**، ص. 86.

وخلاصة كينز "أنه اهتم بأبرز العوامل اللازمة لنمو الاقتصاد القومي وفي مقدمتها الطلب الفعال والذي يشير إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يوزع على الاستهلاك، الاستثمار والتراكم الرأسمالي والذي يقصد به مجموع المبالغ النقدية الغير منتجة والسلبية لأنها لا تساهم بشكل مباشر في تنمية التوظيف، حيث أوجد ثلاث عوامل تحدد حجم الطلب الفعال وهي الطلب على النقود أو تفضيل السيولة كونها العامل الدافع للتراكم الرأسمالي أي الاحتفاظ بالموارد في شكل نقدي، دافع التمويل والاستهلاك والتي تشكل فيما بينها تأثيرات تبادلية وتحدد حجم الطلب الفعال من جهة والتوظيف من جهة أخرى، كما أن المضاعفة الأولية للاستثمار تؤدي إلى الطلب الفعلي لأن جزء من الدخول الإضافية تتحول إلى نفقات قصد الاستهلاك وتؤول بالنهاية إلى الزيادة على الطلب بفعل "**مضاعف الاستثمار**"، وعليه فكينز يشجع على الإنفاق في كل من الاستهلاك والاستثمار، فالتشجيع على الاستهلاك وما يحدثه مضاعف الاستثمار من آثار كفيل بتشجيع الاستثمار الخاص بتخفيض منتظم لمعدلات سعر الفائدة من جهة وتوسيع الائتمان باستمرار من جهة أخرى فتعد عوامل مساعدة لرفع الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي زيادة الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي."[1]

كما حدد العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، وسميت هذه العلاقة بالمضاعف وبين أثر زيادة الاستثمار في الدخل القومي وحددها كما يلي[2]:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث: (M) المضاعف، (MPC) الميل الحدي للاستهلاك، (MPS) الميل الحدي للادخار.

كما ركز التحليل الكينزي أن المضاعف عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك: $MPS = 1 - MPC$

وأن: $$M = \frac{1}{1-MPC}$$

إذن: $$MPC = \frac{1}{M}$$

وعليه فإن الاستثمار في عملية النمو يتحول إلى دخول فردية تنفق أو يحول جزء منها إلى دخول جديدة، ومجموع هذه الدخول الفردية تحدد الدخل القومي، ومنه فإن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذلك يتم ادخار جزء من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل القومي، كما تتطلب هذه الآلية توافر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مستغلة ووجود قوى عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر الفائدة المشجع لحالة الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية والذي يقصد به تحقيق فرق عجز مقارنة بالمعامل الحدي لرأس المال.

[1]-**عبد الله ساقور**، الاقتصاد السياسي، **دار العلوم للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2004، ص. ص 136-138.

[2]-**سالم توفيق النجفي**، أساسيات علم الاقتصاد، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 322-323.

4.2.II-الانتقادات الموجهة لنظرية كينز: كباقي النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة بالرغم من أن بناءها تبلور نتيجة أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم سنة 1929، وعليه فقد بنيت في ظروف مغايرة لباقي النظريات وأهم هذه الانتقادات ما يلي[1]:

-صعوبة تحريك كل من الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، والطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال، واستحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل وجود أزمة.

-سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون إيجابية في بعض الظروف كالكساد، وسلبية في ظروف أخرى كحالة أزمة الركود التضخمي؛

-سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك بسبب عدم رشادة الإنفاق الحكومي، وعدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة، إضافة إلى عدم كمال الأسواق؛

-تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، ما يستدعي أموال كبيرة غير متوفرة في الدول المتخلفة.

5.2.II-النمو الاقتصادي في نظرية روستو

قام البروفيسور والت ريتمان روستو (*W.W.Rostow*) أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج بتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة في نظريته "مراحل النمو الاقتصادي"، التي استنبطها من تاريخ النمو الاقتصادي التي شهدها العالم، فهي ليست سوى نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة وتتلخص هذه المراحل في خمس مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير نلخصها فيما يلي[2]:

-مرحلة المجتمع التقليدي: تتسم هذه المرحلة بالتخلف الشديد، ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، كما تتضمن وسائل بدائية للإنتاج، كما يسود فيها نظام الأسرة والعشيرة والتي تلعب الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي السائد، ومن مظاهرها: تفشي الإقطاع وتمسك المجتمع بالتقاليد، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وانخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج القومي. ومن أهم الدول التي اجتازت هذه المرحلة من النمو الاقتصادي هي الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، وحسب نظره تكون هذه المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

---

[1]-**خبابة عبد الله**، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، **المرجع السابق**، ص. ص 47-48.

[2]-**محمد مروان السمان وآخرون**، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، ط6، **دار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. ص 389-390.

-مرحلة التهيؤ للانطلاق: ما هي إلا مرحلة انتقالية تهيئ ظروف الانطلاق التي لا تنبعث من داخل المجتمع التقليدي ذاته وإنما تتسرب إليه من المجتمعات التي قطعت طريقا كبيرا في التقدم، وأهم خصائصها[1]:

-ظهور تنظيم سياسي واجتماعي عريض القاعدة هو الأمة.

-نمو التجارة الداخلية والخارجية.

-ظهور المؤسسات المالية كالبنوك

-تطور التعليم لصالح بعض الفئات من المجتمع.

-تحول مسار النشاطات الاقتصادية من المجال الزراعي إلى مجالات الصناعة والتجارة والمواصلات.

-إعادة هيكلية أو بنية توزيع الدخول، أين تنتقل النسبة الأكبر منها إلى الفئات التي تستخدمها في الإنتاج.

-التركيز على العمل كمعيار أساسي لتقييم المجتمع لأفراده.

-مرحلة الانطلاق: من أهم المراحل إذ تعتبر هي منبع التقدم في المجتمع، أين يصبح النمو في حالة عادية، وتنتشر قوى التقدم والحداثة على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى التجديد والابتكار في كل المجالات الاقتصادية، ويمكن تلخيص خصائصها في[2]:

-ارتفاع الاستثمار الصافي من 5% إلى 10% من الناتج القومي الإجمالي.

-ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرائدة والرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط لمرحلة الانطلاق باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

-وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

-مرحلة النضوج: فهي المرحلة التي تستكمل نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وتعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا كونها حققت مستوى جيد في إنتاجها المادي، كما تتسم بزيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك، ومن مظاهرها: قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والكيميائية، كما تتمتع كل من الدولة بازدهار كبير في حركة التجارة الخارجية، والمجتمع بالنضوج الفكري الفني. وأهم دولة اجتازت هذه المرحلة هي السويد عام 1920[3].

---

[1]-**مصطفى يوسف كافي**، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-، ط1، **المرجع السابق**، ص. 553-554.

[2]-**سهيله فريد النباتي**، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، ط1، **المرجع السابق**، ص. 21.

[3]-**محمد مروان السمان وآخرون**، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، ط6، **المرجع السابق**، ص. 391.

-مرحلة الاستهلاك الكبير (الوفير): تتميز باتجاه السكان نحو المدن وضواحيها، وانتشار المركبات، واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، كما يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب، إضافة إلى ارتفاع متوسط دخول الأفراد وزيادة معدلات الاستهلاك، وظهور الرفاهية في المجتمع[1].

II.6.2-الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:

تركز معظم الانتقادات حول ما إذا كان تقسيم هذه المراحل مقبولا وحتميا أم لا، أين وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية نلخص أهمها فيما يلي:[2]

-أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة ولا يمكن التفريق بينها كونها غير واضحة لأنه لم يوضح كيف ينتقل الاقتصاد من مرحلة لأخرى، كما أهمل الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذا الانتقال وكيفية التغلب عليها، كما هناك صعوبة لاختبار النظرية في حالة ما إذا تداخلت المراحل؛

-المجتمع التقليدي ليس ضروريا وحتميا للتنمية، فالولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا ولدت حرة ولم تمر بهذه المرحلة؛

-إن معامل رأس المال الناتج ليس ثابت عكس ما افترضه روستو ما يعني حسبه وجود عوائد ثابتة للحجم وهذا ينطبق على الدول المتقدمة وليس النامية، كما يسيطر على هذه النظرية عنصر الغموض؛

-"ركز روستو على الادخار إلا أنه لم يحدد وقت وسبب رفع معدلات الادخار، كما أهمل أثر العوامل غير الاقتصادية مثل التقاليد والمواقف والمؤسسات فيما يتعلق بالادخار والاستثمار مع أنه يعترف بأن العديد من التغيرات الاقتصادية تنتج عن حدوث تغيرات في سلوكيات الإنسان، كما أشار أن العملية التاريخية تسير في خط مستقيم نحو نهاية محددة لأنه يؤمن بوصول كل المجتمعات إلى تلك النقطة إذا سارت على نهجه لكن هذا الوصف يفشل في تفسير سبب بقاء المجتمعات في المرحلة التقليدية، كما فشل في تفسير سبب وصول مجتمعات لمرحلة ما قبل الإقلاع دون تجاوزها، وكيف قضت فترات طويلة في بعض المراحل دون غيرها، كل هذا يحكم على هذه النظرية بعدم الصلاحية خاصة فيما تعلق بتنمية القطاع الزراعي كونها تهمل حقيقتين أساسيتين:

-أن الانتظار حتى تتم عملية تنمية قطاع الزراعة يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل لأن قيام الزراعة باستخدام آلات ونظم حديثة يخفض عدد العاملين فيها، ويساهم في رفع معدلات البطالة وانتشار الفقر؛

---

[1]-**سهيله فريد النباتي**، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، ط1، **المرجع السابق**، ص. 22.

[2]-**جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي**، التنمية الاقتصادية: مفاهيم-نظريات-تطبيقات، ط1، **دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر**، الإسكندرية، مصر، 2012، ص. ص 86-87.

-تمثل الصناعة أهم العوامل المؤثرة في التقدم الزراعي بسبب ما توفره لها من معدات وأنظمة ري حديثة وأسمدة محسنة تساهم في رفع إنتاجية العامل والأرض."[1]

II.7.2-النمو الاقتصادي في نظرية النمو المتوازن:" نيركس-رودان" $(Nurkse-Rodan)$

وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، ويعتبر (روزنشين ورودان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، وتتمثل مبرراتهم في اتباع هذه الإستراتيجية في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية بسبب انخفاض القوة الشرائية، والحل لهذا المشكل يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول. حيث يؤيدون أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، وأن أي زيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وعليه فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[2].

II.8.2-الانتقادات الموجهة لنظرية النمو المتوازن: لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات يمكن تلخيصها في[3]:

- إقامة الصناعات جميعها في آن واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ما يجعلها غير مربحة للتشغيل في ظل غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.
- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد، وهذا غير صحيح في حالة تنفيذ حجم كبير من الاستثمار في آن واحد.
- يرى الاقتصادي $(A.Hirshman)$: أن تنفيذ نظرية النمو المتوازن ينتهي بفرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.

---

[1]-**محمد عبد لعزيز ربيع**، التنمية المجتمعية المستدامة، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015، ص. ص 185-186.

[2]-**علاء فرج الطاهر**، التخطيط الاقتصادي، ط1، **الراية للنشر**، عمان، الأردن، 2011، ص. ص 117-118.

[3]-**جمال حلاوة**، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة العربية الأولى، **دار الشروق للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. ص 45-47.

- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها غير متوفرة في البلدان المتخلفة، وبالتالي تشجع الضغوط التضخمية، كما أنها لم تنجح في حل مشكلة محدودية الموارد خاصة أن عرض الموارد قليل المرونة.
- يؤكد البعض أن تطبيق هذه النظرية ينطبق على البلدان المتقدمة دون المتخلفة، كما أنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي.
- وأخيرا فإن الاقتصادي البريطاني (*Paulstrrten*): يبين أن الندرة والاختناقات تشجع النمو فهي التي وفرت الحافز للاختراعات وطورت إنجلترا، لذلك فإن هذه النظرية غير خاطئة إلا أنها غير ناضجة لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام، كما أنها غير مناسبة لكسر الجمود الذي تعاني من البلدان المتخلفة.

II.9.2-النمو الاقتصادي في نظرية النمو الغير متوازن لهيرشمان (*Hirshman*) :

فإنهم يقولون أن الدول النامية والفقيرة لا تستطيع أصلا أن توفر الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية الشاملة لأنها لا تملك الخبرات الكافية والتكنولوجيا الحديثة لكي تستمر في تطور عدة قطاعات من الاقتصاد في وقت واحد، كما يذكر أحد المؤيدين أنه:" إذا كان بلد ما قادر على الاستثمار في عدة قطاعات في وقت واحد فإن هذا البلد ليس فقيرا أصلا"، لأن البلد النامي يحتاج يركز استثماراته أو إمكانياته المالية على قطاع واحد ويترك باقي القطاعات لوقت لاحق، ويؤكدون أنه لغرض مواجهة طلب هذه الصناعة على العمالة الماهرة فإن هذا البلد يستطيع إما أن يستوردها أو يستورد المواد الأولية، وفي المقابل فإن بإمكانه أن يصدر المنتجات الفائضة عن حاجته إلى الأسواق الخارجية[1].

II.10.2-الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الغير متوازن: يرى بعض الاقتصاديين أن أهم انتقاد يوجه لهذه النظرية:

- افتراضها أنها تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حض المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وهذا لا يتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى النشاط الاقتصادي[2].

[1]-**رياض صالح عودة**، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، **دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2005، ص. 301.

[2]-**محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف**، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **المرجع السابق**، ص. 127.

- تقوم هذه النظرية على أن يكون عدم التوازن حافزا على رفع معدل النمو في قطاع تلو الآخر في حدود إمكانيات الدول النامية، كما أنها تركز على عدد معين من الصناعات التي تتميز بأن لها أثارا أمامية وخلفية على صناعات ومشروعات أخرى.
- تعتمد على نظام الحوافز كفء لترغيب وجذب الاستثمار الخاص والقطاع الخاص نحو المشروعات الأساسية والايجابية وتتوقف على مدى تحسن مناخ الاستثمار وبالتالي تأخذ وقت لأنها تحتاج إلى وضع الأساليب الكفيلة للتغلب على تلك الأوضاع[1].

الجدول(II.03): ملخص لأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

النظرية المفسرة للنمو	مصدر النمو	خصائص النمو
آدم سميث 1776 (*Adam Smith*)	تقسيم العمل.	نمو غير محدود.
روبرت مالثوس 1798 (*Robert Malthus*)	إعادة استثمار الفائض.	نمو محدود بسبب قانون تزايد السكان.
دافيد ريكاردو 1817 (*David Ricardo*)	إعادة استثمار الفائض.	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض.
كارل ماركس 1867 (*Karl Marx*)	تراكم رأس المال.	نمو محدود في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.
جوزيف شومبيتر 1911–1939 (*Joseph Schumpeter*)	سلسلة الابتكارات التكنولوجية.	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات طويلة الأجل.
رودان–نيركس "نظرية النمو المتوازن" (*Robert*) (*Rodan – Nurkse*)	إحداث توازن في نمو جميع القطاعات مع ضرورة الدفعة القوية.	نمو محدود لمحدودية الموارد للنهوض بكل القطاعات اللازمة.
ألبرت هيرشمان "نظرية النمو غير المتوازن"(*Albert – Hirshman*)	إحداث اختلال في نمو القطاعات.	نمو غير مستقر، سبب إشكالية إيجاد الاختلال حجمه ومقداره.

المصدر: **سفيان قمومية**، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، **المرجع السابق**، ص. 129.

[1]–**عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، **المرجع السابق**، ص. 284.

3.II- نماذج النمو الاقتصادي

لا يحتاج النمو إلى نظريات يستدل بها فقط، وإنما إلى أداة تحليلية لأهم المتغيرات في اقتصاد بلد معين حيث تحاول تلك الأداة الربط بين المتغيرات ومدى تأثيرها على الأهداف المسطرة وهذا ما يسمى بالنموذج وينبغي أن يكون واقعيا، كليا، وديناميكيا لتأثره بعامل الزمن، ونظرا لتعدد النماذج الرياضية المفسرة للنمو الاقتصادي في المدى البعيد بسبب تعدد الآراء لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تلك النماذج انطلاقا من نموذج "هارود–دومار" ومرورا بنموذج "سولو–صوان"، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي.

1.3.II-نموذج هارود–دومار:ظهرت نظرية أخرى تندرج تحت نظرية مراحل التنمية الخطية وهي نظرية أو نموذج "هارود–دومار"، الذي تم وضعه من قبل الأمريكي **ايفزي دومار** والبريطاني **روي هارود**. أين يعتمد على توضيح أهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار، وبين أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغاية تعويض رأس المال الثابت أي تعويض قيمة الإهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول بغية المحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الإهتلاك، وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من النمو زيادة نسبة الادخار بما لا يقل عن (15–20%) من دخلها القومي سنويا[1].

1.1.3.II-نموذج هارود (1939): يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي فورباس هارود" $(R.F.Harrod)$من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، وقدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية بين فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، وبين أن معدل زيادة الناتج القومي يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وإنتاجية رأس المال. ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي[2]:

–الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

–إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

[1]-**علي جدوع الشرفات**، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 30.

[2]–**إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية: نظريات–نماذج–استراتيجيات، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 95-96.

-تكون المدخرات دالة على الدخل، ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل مع تساوي العرض والطلب.

لقد انطلق هارود في بناء نموذجه من المعادلة الرئيسية التالية: $GC = S$ وقد طرح في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو حيث[1]:

- معدل النمو الفعلي (G): محدد بنسبة الادخار، ونسبة معامل رأس المال على/ الإنتاج، ويبين هذا المعدل التغيرات الدورية القصيرة الأجل في معدل النمو أي يمكن التعبير عنه بالقيمة: $\Delta Y / Y$ ، S : حجم الادخار الكلي، C : الإضافة الصافية لمعامل رأس المال وتمثل نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل ويعادل: $\frac{S}{Y}$ (S : تمثل حجم الاستثمارات المنفذة و Y : تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي). وبالتعويض في المعادلة الرئيسية: $GC = S$ نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y}\frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \Rightarrow \frac{1}{Y} = \frac{S}{Y} \quad \textbf{أي:} \quad 1 = S$$

- معدل النمو المرغوب (المضمون): (G_W) : ويعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد، إذ يعتبر الطريق الذي تحافظ عنده مستويات العرض والطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن وعند مستوى معطى من الادخار حيث: $G_W C_R = S$. وتمثل (G_W) : معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، أي عبارة عن $\frac{\Delta Y}{Y}$.ويمثل C_R نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون أي يشير إلى معامل رأس المال الذي تمكن من المحافظة على معدل النمو المرغوب، فهو النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الإنتاج أي عبارة عن المقدار $I / \Delta Y$ أو C .أي للمحافظة على معدل مستقر للاقتصاد عند مستوى (G_W) أين يتم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم فلا بد للدخل أن ينمو بمعدل S / C_R في السنة أي: $G_W = S / C_R$. وعليه (G_W) عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه.
- معدل النمو الطبيعي (Gn) : يعتبره هارود" قمة الرفاهية"، وهو معدل النمو المحتمل، أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام، أي عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بمتغيرات كلية كالنمو السكاني، التطور التكنولوجي، الموارد الطبيعية، تجهيزات رأس المال حيث:

$$G_N \cdot G_R = S \quad \textbf{أو} \quad G_N \cdot C_R \neq S$$

[1]-**ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد: الجزء الأول، **المرجع السابق**، ص. ص 93-95.

من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه[1]:

- إذا كان: $G \pi C_w$ أي أن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
- إذا كان: $G_w \phi G$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
- إذا كان: $G_w = G$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
- إذا كان: $G_w \phi G$ و $G_w \pi G_n$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.
- إذا كان: $G_w \phi G$ و $G_n \phi C_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.

"إن عدم الاستقرار في النموذج سببه حالة الجمود في الافتراضات التي وضعها هارود، والتي تشير إلى تحديد كل من دالة الإنتاج، نسبة الادخار، معدل نمو قوة العمل، لذلك حاول الاقتصاديون الإحلال بين العمل ورأس المال في دالة الإنتاج بجعل نسبة الادخار دالة في معدل الربح، ومعدل نمو القوة العاملة متغير في عملية النمو لإزالة ذلك الجمود. كما يبين النموذج أن الادخار إيجابي في حالة وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد، وسلبي في الحالة الانكماشية، وعليه تعمل الدول المتطورة على تغيير الادخار إما نحو الزيادة أو النقصان حسب الحالة الاقتصادية السائدة"[2].

2.1.3.II-نموذج دومار الاقتصادي (1949):

عبارة عن بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسيع الطلب الكلي وطاقة العرض الكلي للاقتصاد على مر الزمن، كما حاول إيجاد المعدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية، لأن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويوسع الدخل. لذلك وضع دومار معادلة جانبها الأيمن معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، ومعدل زيادة الدخل في الجانب الأيسر، وحلها يمثل معدل النمو المطلوب كمايلي[3]:

$$\Delta y = \Delta \mathrm{I}.\frac{1}{\alpha}$$

حيث تمثل $\frac{1}{\alpha}$ المضاعف،ولحل هذه المعادلة نضرب كلا الجانبين في α ونقسم على I،فنحصل على:

$$،\frac{\Delta I}{I} = \alpha\theta$$

حيث تمثل الجهة اليسرى للمعادلة النسبة المئوية لمعدل نمو الاستثمار الذي ينبغي أن يزيد بالمعدل السنوي للحفاظ على العمالة الكاملة مفترضة مع نمو الطاقة الإنتاجية، وعلى الدخل أن ينمو بنفس المعدل السنوي.

---

[1]-**إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 97.

[2]-**ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد: الجزء الأول، **المرجع السابق**، ص. ص 97.

[3]-**بسام الحجاز**، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط1، **دار المنهل اللبناني للنشر**، بيروت، لبنان، 2010، ص. 199.

II.3.1.3-نموذج المشترك هارود–دومار

يعتبر نموذج $(Harrod-Domar)$ [1] توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند على تجربة الدول المتقدمة، ويبحث لها عن متطلبات النمو المستقر، كما توصل النموذج إلى استنتاج أنه للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو. ويستند على مجموعة من الافتراضات أهمها توازن الاستخدام الكامل، الاقتصاد مغلق، الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار، الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج والمستوى العام للأسعار، الأسعار وأسعار الفائدة كلها ثابتة. كما أن الافتراض الأساسي للنموذج أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وأن معدل النمو في الناتج (g) هو الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلي $(\Delta Y/Y)$ ، وكذلك معامل رأس المال /الناتج ورمزها K/Y ، كما يمكن الربط بين الزيادة في الإنتاج إلى خزين رأس المال كمايلي:

(1).....$\Delta Y = \Delta K/k$. وعلما أن $g = \Delta Y/Y$ فإذا قسمنا جانبي المعادلة (1) على (Y) نحصل على:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(\Delta K)}{k}.\frac{1}{Y}$$

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}.\frac{1}{k}.....(2)$$

II.2.3.2-نموذج "سولو– صوان" (1956)

يعرف بنموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي جاء ليحلل نقاط الضعف في نموذج "هارود–دومار"،

II.2.3.1-فرضيات النموذج

يقوم النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي "سولو" على جملة الفرضيات التالية[2]:

- وجود سلعة واحدة منتجة متجانسة وتستهلكها كل الدول (المنتج Y)؛
- الاقتصاد مغلق وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة؛
- العنصر التكنولوجي هو متغير خارجي يزداد بمعدل ثابت؛
- الادخار الصافي (s)، والاستثمار الصافي (I)، يمثلان جزءا ثابتا من الإنتاج (Y)، أي أن معدل الادخار هو متغير خارجي، ومن ثم فالاستهلاك المجمع يأخذ شكل دالة كينز:

[1]- **مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، **المرجع السابق**، ص. ص 74-75.

[2]- **سفيان قمومية**، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، **المرجع السابق**، ص. ص 136-137.

$$\begin{cases} C = cY \\ S = sY \end{cases} \Leftrightarrow \begin{cases} C = (1-S)Y \\ S = (1-c)Y \end{cases}$$

- مستوى التشغيل في الاقتصاد ثابت، أي إذا زاد السكان بمعدل ثابت(n) فان عرض العمل (L)يزيد بنفس النسبة(L)؛
- الإنتاجية الحدية للعوامل متناقصة، كما أنها تؤول للصفر لما العوامل تؤول إلى مالا نهاية والعكس.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال(K) والعمل(L) وهي ما تعرف بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، أو دالة "كوب دوغلاس ".
- كما أن دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" في ظل النظرية النيوكلاسيكية تتميز بالخصائص التالية[1]:

1. **تناقص الإنتاجية الحدية:** $\forall K \rangle 0, L \rangle 0$

$$\begin{cases} F_K^{/} = \dfrac{\delta F}{\delta K} \phi\ 0, \dfrac{\delta^2 F}{\delta^2 K} \pi\ 0 \\ \\ F_L^{/} = \dfrac{\delta F}{\delta L} \phi\ 0, \dfrac{\delta^2 F}{\delta^2 L} \pi\ 0 \end{cases}$$

2. **ثبات غلة الحجم:**

$$\forall \lambda \phi\ 0 \ldots\ldots\ldots F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) = \lambda Y$$

حيث F متجانسة من الدرجة الأولى.

3. **شرط** $\text{Inada}(1963)$:[2]

كذلك من خصائص دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان إلى الصفر إذا ما آل عنصر العمل والمال إلى ما لانهاية على التوالي، وتؤولان إلى ما لا نهاية لما يؤولا عنصر العمل ورأسمال إلى الصفر كالآتي:

$$Lim_{K \to \infty}(F_K) = Lim_{L \to \infty}(F_L) = 0$$
$$Lim_{K \to 0}(F_K) = Lim_{L \to 0}(F_L) = \infty$$

III.2.3.2- عرض نموذج سولو:

[1] - **Vincent Drobinski**, «introduction a l'économie», **Ellipses Edition Marketing, Paris, France, 2015, p. 404.**

[2] - **Murat Yıldızoglu,** «Sources de la croissance économique», **Université Bordeaux**, France, Vol. 3.5, 2011 p.16.

يأخذ هذا النموذج شكلين، فالأول بدون إدراج التقدم التقني، أما الشكل الثاني فيتم إدراج التطور التقني، وسيتم شرح كل واحد على حدة كمايلي:

III.2.3.2-1-عرض نموذج سولو الأساسي بدون إدراج التطور التقني:

لقد تم بناء نموذج سولو الأساسي من معادلتين، تتمثل الأولى في دالة الإنتاج والثانية بتراكم رأس المال كمايلي:

تعتمد دالة "كوب دو غلاس" على غلة الحجم الثابتة، وتأخذ دالة الإنتاج الكلية الشكل التالي[1]:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots \alpha \in (0,1) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ قام سولو ببناء نموذجه مرتكزا على حصة الفرد الواحد من العمل أي فرضية ثبات الغلة، لتصبح دالة الإنتاج الفردية السابقة كمايلي[2]:

$$\frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L}$$

$$y = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{L^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

ومنه نستنتج أن:

$$y = f(k) = k^{\alpha} \ldots\ldots\ldots (2)$$

– والمعادلة الرئيسية الثانية لنموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأسمال كالتالي:

$$K^{*} = \frac{dK}{dL} = I - \delta K$$

ومنه فإن التغير النسبي في مخزون رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال بمعدل ثابت (δ)، وفي ظل اقتصاد مغلق فإن الاستثمار يساوي الادخار كمايلي[3]:

$$\begin{cases} K^{*} = I - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3) \\ I = S = sY \\ K^{*} = sY - \delta K \Rightarrow K^{*} = sF(K,L) - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots (4) \end{cases}$$

---

[1] - **Murat Yıldızoglu,** «Sources de la croissance économique», **op.cit**, p. 17.

[2] - **سفيان قمومية**، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، **المرجع السابق**، ص. 137.

[3] - **ضيف أحمد**، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم 1989-2012، **المرجع السابق**، ص. 31.

كما فرض سولو أن التشغيل (القوى العاملة) متغيرة خارجية يزيد بمعدل نسبي ثابت (n) تصبح معادلة العمل كمايلي:[1]

$$L_t = L_0 e^{nt} \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بمعنى أن عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (0) إلى الفترة (t) ، بمعنى أن سولو استخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

- وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:

$$K^* = sF\left(K, L_0 e^{nt}\right) - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

-ومن جهة أخرى لدينا:

مخزون رأس المال للفرد $\left(k = \frac{K}{L}\right)$، وبالتالي يكون معدل نموه كالآتي:

$$\frac{k^*}{k} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

$$\frac{k^*}{k} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L^*}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

-وبما أن $\left(n = \frac{L^*}{L}\right)$ يمكن تعويض المعادلة (6) في المعادلة (7) فنحصل على[2]:

$$\frac{k^*}{k} = \frac{sF\left(K, L_0 e^{nt}\right) - \delta K}{K} - n$$

$$\frac{k^*}{k} = \frac{sF\left(K, L_0 e^{nt}\right)}{K} - \left(n + \delta\right)$$

$$\frac{k^*}{k} = s\frac{Y}{K} - \left(n + \delta\right)$$

وأخيرا نحصل على معادلة تغير مخزون رأس المال:

$$k^* = sY - \left(n + \delta\right)k \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأسمال الفردي، والذي يكتب على الشكل التالي:

$$k^* = sy - \left(n + \delta\right)k$$

[1] - **Robert M. Solow** , «a contribution to the theory of economic growth», the quarterly journal of economics, vol. 70, n° 1, February 1956, p. p. 67-69.

[2] - **طاوش قندوسي**، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970-2012، **أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص: تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص. 113.

$$k^* = sf(k) - (n+\delta)k \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث: (s) معدل الادخار، (δ) معدل اهتلاك رأس المال، (n) معدل نمو السكان.

هذه تمثل المعادلة الرئيسية لنموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو والتي توضح أن التغير في حصة العامل من رأسمال $\left(\dot{k}\right)$ يتحدد على أساس حصة العامل من الاستثمار $sf(k)$، والذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار $[(\delta+n)k]$، حيث تبين هذه المعادلة أن التغير في مخزون رأس المال تتغير عبر الزمن نتيجة لثلاث عوامل رئيسية[1]:

-زيادة الاستثمار للفرد والتي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال العامل أي علاقة طردية.

-معدل اهتلاك رأس المال للفرد (δK) حيث تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

-معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة النمو السكاني، وتؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

وبالاستعانة بالشكل الموالي يمكن توضيح ذلك:

الشكل رقم (II.03):مخطط التوازن لنموذج سولو

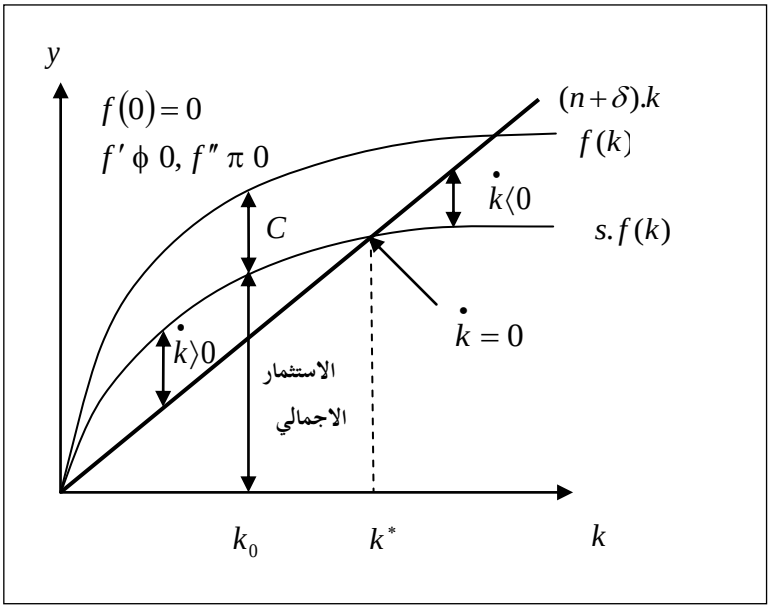

Source: *Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin «Economic Growth», 2nd Edition, The Mit Press, Cambridge, England, 2004, p. 29.*

ما يمكن ملاحظته من الشكل البياني:

[1]- **فطيمة بزعي، زكية بن زروق**، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، **مجلة الاقتصادي الصناعي**، الجزائر، العدد12 (2)، 2017، ص.360.

الحالة الأولى: $sf(k)=(n+\delta)k \Rightarrow k^{*}=0$

أي حالة التوازن وهي الوضعية التي يكون فيها الاقتصاد مستقرا ويحصل بتقاطع المنحنيين $sf(k)$ و $(n+\delta)k$ أي لما يكون تغير مخزون رأس المال يساوي صفر $(k^{*}=0)$ فتصبح $sf(k)=(n+\delta)k$.

الحالة الثانية: $sf(k)\,\phi\,(n+\delta)k \Rightarrow k^{*}\,\phi\,0$

وهي الوضعية التي يكون فيها الاقتصاد في حالة إنعاش أو ما تعرف بتقوية أو تعزيز رأس المال في الاقتصاد، وبالتالي يكون تغيير مخزون رأس المال موجب حيث يسمح بزيادة رأس مال الفرد من اليسار باتجاه التوازن نحو اليمين.

الحالة الثالثة: $sf(k)\,\pi\,(n+\delta)k \Rightarrow k^{*}\,\pi\,0$

وهي الوضعية التي يكون فيها الاقتصاد في حالة الركود، وبالتالي يكون تغيير مخزون رأس المال سالب ما يؤدي إلى تراجع رأس مال الفرد من اليمين باتجاه التوازن نحو اليسار.

ومن أجل توضيح نموذج النموذج النيوكلاسيكي لـ"سولو– صوان" للحالة التوازنية رياضيا، سيتم استخدام دالة الإنتاج من الشكل "كوب دوغلاس"، والمقترحة من طرف سولو حيث (α) هي نصيب رأس المال من الناتج أو مرونة الإنتاج بالنسبة لرأسمال في هذه الحالة فإن المعادلة الرئيسية رقم (10) ستأخذ الشكل التالي[1]:

$$k^{*}=sk^{\alpha}-(n+\delta)k.....(11)$$

ففي حالة التوازن فإن كمية رأس المال تحدد عن طريق الشرط $(k^{*}=0)$، وعليه يمكن الحصول على القيم التوازنية لرأس المال (k^{*}) و (y^{*}) كمايلي:

$$k^{*}=0 \Rightarrow sk^{\alpha}-(\delta+n)k=0 \Rightarrow sk^{\alpha}=(\delta+n)k$$

$$\Rightarrow \frac{sk^{\alpha}}{k}=(\delta+n) \Rightarrow \frac{s}{kk^{-\alpha}}=(\delta+n)$$

$$\Rightarrow \frac{s}{k^{1-\alpha}}=(\delta+n)$$

$$\Rightarrow k^{1-\alpha}=\frac{s}{(s+n)}$$

$$\Rightarrow k^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{1-\alpha}.....(12)$$

بتعويض المعادلة رقم (12) في المعادلة رقم (2) نجد:

[1] - **Murat Yıldızoglu,** «Sources de la croissance économique», **op.cit**, p.p. 20-21.

$$y = k^{\alpha} = f(k)$$
$$y^{*} = f(k^{*})$$
$$y^{*} = (k^{*})^{\alpha}$$
$$y^{*} = \left[\left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{1-\alpha}\right]^{\alpha}$$
$$y^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \text{.....(13)}$$

وتدعى بمعادلة الدخل الفردي في الأجل الطويل، وهي قيمة ثابتة لان كل المعطيات التي على يمين المعادلة ثابتة.

فهذه المعادلة تفسر التفاوت في الدخل بين الأقطار حيث[1]:

أنه مع بقاء كل العوامل الأخرى على حالها فإن معدلات الادخار المرتفعة تعكس المستوى المرتفع للدخل أي أن هذا البلد غنيا نسبيا، أما من الجهة الثانية فزيادة معدل السكان تعكس الدور السلبي في كون البلد فقير، وبالتالي لم يستطع هذا النموذج أن يوضح حقيقة نمو دخل الفرد في المدى الطويل، فعند وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن سيثبت متوسط الدخل للفرد ولا ينمو عند الحالة المستقرة، وعليه تم إدراج عامل التقدم التكنولوجي في النموذج اللاحق.

III.2.3.2-1-عرض نموذج سولو الأساسي مع إدراج التطور التقني:

استنادا إلى ما سبق يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، فما يمكن استنتاجه أن الاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره والذي يؤدي إلى تدعيم الاستهلاك مستقبلا وبالتالي زيادة معدل النمو، فالتراكم الرأسمالي يساهم في إحداث النمو في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فإن معدلات النمو تتجه نحو الاستقرار ومنه لا يمكن الاعتماد على الخصائص الذاتية للاقتصاد[2]، ومنه يرى سولو أن يجب إحداث صدمات خارجية وتمثلت في عامل التكنولوجيا لأنها تؤثر على النمو الاقتصادي، وهي العامل الوحيد الذي يمكن من رفع الإنتاج لأنه يدعم مردودية إنتاجية العامل لتحليل النمو في الأجل الطويل وفي الحالة المستقرة كونه عامل مستقل عن الظواهر الاقتصادية.

---

[1]- **عماد الدين أحمد المصبح**، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، **أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية**، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص. 42.

[2]- **رشيد ساطور**، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية- علاقات وروابط-، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر، العدد03، 2013، ص.95.

ولإبراز أثر العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج ننطلق من الشكل العام لدالة الإنتاج $F(K,L)$، حيث أن التقدم التقني (A) هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والتي تأتي من مختلف تأثيرات التقدم التكنولوجي، وهناك عدة تقسيمات له نلخصها فيما يلي[1]:

-التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العامل، ويدعى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "هارود"، ويأخذ الشكل التالي:

$$.Y = F(K, AL)$$

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويدعى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "سولو"، ويأخذ الشكل التالي:

$$.Y = F(AK, L)$$

- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس"، ويأخذ الشكل التالي: $Y = AF(K,L)$، أي التطور التقني يقوم بزيادة فعالية عنصر العمل ورأس المال معا.

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي[2]:

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

كما افترض سولو أن التقدم التكنولوجي (A) هو متغير خارجي يتزايد بمعدل ثابت كما يلي:

$$\left[g = \frac{A^*}{A} \right]$$

إذن سنقوم بإيجاد معدل النمو المدعوم بالتقدم التقني في نموذج سولو، وأن تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي:

$$K^* = sY - \delta K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتكتب كمايلي:

---

[1]- **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 110.

[2]- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، **الملتقى الدولي حول منتدى الاقتصاديين المغاربة**)، الجزائر، 2008، ص. 11، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:
www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com.../com_8.pdf، تاريخ الاطلاع 2018/11/03.

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$
$$\Rightarrow y = K^{\alpha} A^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

نفترض أن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني $\left[\tilde{y} = \frac{y}{A}\right]$ ، ونسبة رأسمال الفردي للتقدم التقني $\left[\tilde{k} = \frac{k}{A}\right]$

ومنه يمكن تعويض المعادلة (15) لإيجاد المعادلة الأساسية لنمو معدل رأسمال الفردي، وتصبح دالة الإنتاج الفردية تكتب على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^{\alpha} A^{1-\alpha}}{A} = K^{\alpha} A^{1-\alpha-1} = K^{\alpha} A^{-\alpha} = \frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$
$$\tilde{y} = \tilde{K}^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

وعليه فإن معادلة تراكم

رأس المال عبر الزمن تمثل

المعادلة الرئيسية الثانية في هذا النموذج حيث[1]:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$
$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

ولدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L} \cdot \frac{L}{K} = y \cdot \frac{1}{k}$$
$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k}$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A} \cdot \frac{A}{k} \Rightarrow \frac{y}{k} = \tilde{y} \cdot \frac{1}{\frac{k}{A}}$$
$$\frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه نجد:

[1]- **بهاء الدين طويل**، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص: الاقتصاد المالي، باتنة، الجزائر، 2016، ص. ص 118-119.

$$\frac{Y}{K}=\frac{y}{k}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة الرئيسية نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}-(\delta+n+g)$$
$$\dot{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}\tilde{k}-\tilde{k}(\delta+n+g)$$
$$\dot{\tilde{k}}=s\tilde{y}-\tilde{k}(\delta+n+g)$$
$$\dot{\tilde{k}}=s\tilde{k}^{\alpha}-\tilde{k}(\delta+n+g).....$$

حيث يتم تحقيق التوازن عن طريق[1] :

$g=g_k=g_A$ ، مع العلم أن $\tilde{k}=\frac{k}{A}$ ، أي أن $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0$ وهي الحالة المستقرة، وبالتالي يصبح حاصل رأس المال الفردي للتقدم التقني في الحالة التوازنية المستقرة:

$$\dot{\tilde{k}}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

تقدم هذه المعادلة تفسير واضح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني $\tilde{k}$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\dot{\tilde{k}}$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة، ما يعني أن معدل النمو طويل الأجل لا يعتمد على السياسات الاقتصادية[2].

أما قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني تأخذ الشكل التالي:

$$\dot{\tilde{y}}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

فهذه المعادلة تفسر الفرق الواضح بين الدول المتقدمة والفقيرة، حيث أن البلدان التي تتوفر على معدل استثمار لرأس المال مرتفع، معدل نمو ديمغرافي ضعيف فهي تعتبر من الدول الغنية والعكس بالنسبة للدول

[1]- **ضيف أحمد**، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم 1989-2012، **المرجع السابق**، ص. 35.

[2]-- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، **المرجع السابق**، ص. 12.

الفقيرة، ويمكن إرجاع أسباب الفقر في تلك الدول إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة في معدل نمو السكان، أو ضعف التقدم التقني.

من النتائج المهمة التي توصل إليها النموذج هو فرضية التقارب المطلق[1] والتي تعني أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، رغم أن تلك الدول الفقيرة لها اقتصاد في البداية أقل من الدول المتقدمة ومعدل نموها يفوق الدول المتقدمة، إلا أن هذا التقارب لا يعني بالضرورة أن التشتت بين دخول هذه الدول يتقلص مع الزمن، أما التقارب الشرطي[2] فيتمثل في أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.

II.3.3- انتقادات النموذج:

يعاب على هذا النموذج النيوكلاسيكي أنه يتبنى فرضيات غبر واقعية ويهمل بعض القضايا الأساسية رغم أهميته في التحليل لعقدين من الزمن، نوجزها فيما يلي:

-إهمال أثر التقدم التكنولوجي.

-استحالة أن الاقتصاد ينتج بمنتج واحد.

-افترض النموذج أنه يمكن خلق سوق حرة بالمنطقة وهذا مخالف للواقع لأن جل الأسواق المحلية والدولية، المتقدمة والنامية تتميز أسواقها بالمنافسة الاحتكارية، كما تم إهمال مشكل عدم التوزيع المتساوي للدخل.

--إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $\frac{K}{L}$.

II.3.3-النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي :

لقد حاولت نماذج النمو الاقتصادي تحليل الاختلاف في مستوى النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان نموذج "سولو-سوان" من أهم تلك النماذج والذي ركز على عامل التقدم التقني واعتبره متغيرا خارجيا ينمو تلقائيا وأنه هبة يساهم في النمو، ولكن لم يتطرق إلى مصادر هذا العامل على المدى الطويل، كما أنه لم يستطع إيجاد تفسير للتفاوت المرتفع في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى افتراضه تناقص معدل النمو في المدى الطويل نتيجة تناقص الإنتاجية الحدية، كل هذه المشاكل أبرزت عجز هذه النماذج النيوكلاسيكية في إيجاد مصادر النمو على المدى الطويل، وأدى إلى التشكيك في صحتها من طرف

[1]- **خبابة عبد الله**، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، **المرجع السابق**، ص. 52.

[2]- **أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 90.

الاقتصاديين وابتعدوا عن تلك الافتراضات كما حاولوا الاستفادة من تلك النقائص في إيجاد نماذج أكثر تفسيرا للمصدر الأساسي للنمو.

ونظرا لذلك فمع منتصف الثمانينات ظهرت كتابات حديثة تفسر الفرق بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد والتي سميت بـ "النظرية الجديدة للنمو أو نظريات النمو الداخلي"، محاولة إيجاد تفسير للنمو على المدى الطويل كما اعتبرت أن التقدم التقني هو متغير داخلي، وألغت فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج، وعليه فإن الاستثمار يصبح مهما جدا للنمو على المدى الطويل، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا[1].

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي وهو النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من طرف النظام الخاص بعملية الإنتاج، ومن دوافعها هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وعليه فإن مفكري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى "سولو"، والذي يعرف بمتبقي سولو وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، وتعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد[2]، ومن أهم هذه النماذج الحديثة نجد أعمال (*P.Romer*) سنة 1986، و(*R.Lucas*) سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أن محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل مثل السياسة الإقتصادية تشكل العوامل الرئيسية للنمو، وبالتالي يتحدد هذا الأخير بعوامل داخلية ولهذا سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي، كما أوضح (*P.Romer*)أن العوامل المؤثرة في عملية النمو والمتمثلة في رأس المال المادي والبشري أين تدخل الدولة من خلال الاستثمار في البنى التحتية وعمليات البحث والتنمية[3]، كما أن أول اختبار لهذه النماذج الجديدة هو التأكد من أن البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية أو بمفهوم آخر فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج ومعدل دخل الفرد الأولي، ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط الرئيسية التالية[4]:

-لا يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي محدد خارج النمو، لأن التقدم التكنولوجي لأي دولة يتحدد بحجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد الإطارات المتخصصة في مراكز البحث والتطوير.

[1]- **خبابة عبد الله**، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، **المرجع السابق**، ص. 53.

[2]-م **مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، **المرجع السابق**، ص. 79.

[3]- **بن رمضان أنيسة**، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعيةوأثرها على النمو الاقتصادي، **المرجع السابق**، ص. 96.

[4]- **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 398.

-وجود سياسات حكومية فعالة تساهم في زيادة الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد الاختراعات والابتكارات والتي تؤدي إلى الزيادة المستمرة لمعدل النمو الاقتصادي.

-إن تحقيق مستويات أعلى للاستثمار البشري سواء في التعليم والتدريب يرافقه حتما معدلات متزايدة للعوائد.

-إن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل الحافز لنشاطات البحث والتطوير.

II.1.3.3-نموذج AK (1991)

يعتبر من أبسط النماذج وأسهلها، ومن خصائصه غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال أي انعدام تناقص مردودية رأس المال (k) وتكون ثابتة، بسبب رأس المال البشري، ويعطى النموذج العام كمايلي:

$$Y = A.K.....(1)$$

حيث: Y يمثل الإنتاج، و K رأسمال الموسع، A ثابت موجب يعبر عن المستوى التكنولوجي؛

كما أنه افترض أن عنصر العمل يمثل رأسمال سواء اليد العاملة (البشرية)، أو رأسمال العيني (الآلات والمعدات)، وعليه فالإنتاج الفردي نحصل عليه كمايلي: $y = A.k = f(k).....(2)$ حيث k تمثل رأس المال الفردي[1].

كما افترض النموذج أن الإنتاجية الحدية والمتوسطة لرأس المال موجبة وثابتة أي ليست متناقصة وتعادل مستوى التكنولوجيا[2]،

كما أن المشتقة الأولى لـ f ثابتة وتساوي A أي: $\frac{\delta Y}{\delta K} = A$ والمشتقة الثانية لـ f معدومة حيث: $\frac{\delta^2 Y}{\delta^2 K} = 0$، ودالة الإنتاج ذات غلة حجم ثابتة $(\alpha = 1)$، كما أن شرط $Inada$ غير متوفر أي:

$$\begin{cases} Lim_{K\to 0}(F_K) = A \neq \infty \\ Lim_{K\to \infty}(F_K) = A \neq 0 \end{cases}.$$

وبتعويض $\frac{f(k)}{k} = A$ في معادلة سولو $y_k = s.\frac{f(k)}{k} - (\delta + n)$ نجد: $y_k = sA - (\delta + n).....(3)$ [3].

وتعني هذه النتيجة أن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، كما أن معدل النمو يرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، كما أن هذا

[1] - **Wickens Michael**, «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», **Princeton University Press**, USA, 2008, p. 51.

[2] - **Dominique Guellec, Pierre Ralle**, «les nouvelles théories de la croissance», 5e édition, **Éditions La Découverte**, Paris, 2003, p. 42.

[3] - **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 143.

النموذج لا يتنبأ بالتقارب الشرطي أو المطلق وهذا من أجل كل مستويات Y عكس النموذج النيوكلاسيكي[1]، ولتفسير النموذج نقوم برسم الشكل أدناه:

الشكل رقم (II.04):النمو الاقتصادي في نموذج AK

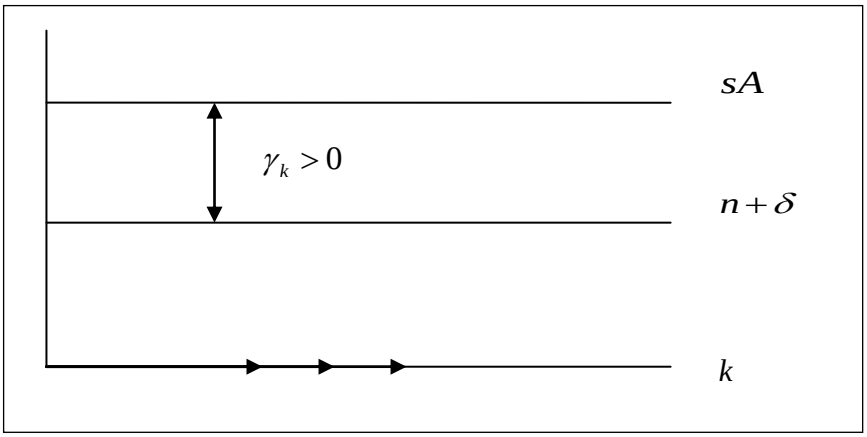

Source: *Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin «Economic Growth», op.cit, p. 64.*

يبين الشكل أعلاه نموذج AK والذي يوضح أن منحنى الادخار (sA)، ومنحنى الاهتلاك $(\delta+n)$ مستقلين تماما عن(k) وأن معدل النمو ثابت وموجب $[\gamma \phi 0 \Rightarrow sA\phi(\delta+n)]$ [2]،ويعني ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل نمو رصيد رأس المال نفسه والذي يعتمد على معطيات خارجية سلوكية كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية كنسبة الناتج لرأس المال ومعدل نمو السكان وتعتبر معطيات خارجة عن نطاق التحكم، كما يرتبط مؤشر أداء النمو في المدى الطويل بحجم تدخل الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية وعوامل أخرى وبفضل الآليات التي تنتهجها[3].

عرف هذا النموذج هو الآخر بعض السلبيات كمشكل تجميع عناصر الإنتاج أي أنه مثل عنصر العمل على أنه رأسمال العامل البشري مضافا إليه رأسمال العيني، وهو ما سمي برأسمال الموسع، إلا أنه لا يمكن اعتباره صحيحا لأن عناصر الإنتاج تتميز كل منها بمرد وديتها الخاصة وعليه يجب التفريق فيما بينها حتى تكون أكثر واقعية. وعليه تم تطويره من طرف رومر بإدخاله عامل التعلم.

II.2.3.3-نموذج *P.Romer* (1986)

- نظرا للانتقادات التي وجهت إلى النماذج السابقة، قدم بول رومر سنة (1986) ورقة بحثية بعنوان "زيادة العائد والنمو طويل الأجل"، أين قدم نموذجا للنمو طويل الأجل يعتمد على التقدم التكنولوجي الداخلي

[1] **أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 95.

[2] - **Michael Wickens**, «Analyse macroéconomique approfondie», 1e édition, **Éditions de boeck université**, Bruxelles, Belgique, 2010, p. 67.

[3] - **عماد الدين أحمد المصبح**، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، **المرجع السابق**، ص. ص 48-49.

معتبرا المعرفة كأحد مدخلات دالة الإنتاج، كما حاول النموذج إيجاد العوامل المحددة للتطور التقني الذي يدعم ذاتيا النمو الاقتصادي كما سعت لبناء نموذج يتجاوز فيه العوائد الحدية المتناقصة لكل من العمل ورأس المال لتضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى البعيد فبالإضافة للمصادر التقليدية فإن النمو يتحدد بعوامل داخلية تمثل محركا لتحفيز التطور التقني والتي تعرف بالإنتاجية الكلية لمجمل عوامل الإنتاج [1].

كما حاول إعطاء نظرة جديدة للنظرية النيوكلاسيكية بإدخال عامل الأفكار الجديدة كمصطلح مرادف للتكنولوجيا كعامل داخلي التأثير مع عنصري العمل ورأس المال، حيث ارتكز على الفرضيات التالية[2]:

-اعتماده في الإنتاج على عاملين أساسيين وهو كمية محدودة من العمل وسلع رأسمالية متنوعة.

-يعتبر نموذج متعدد القطاعات لأنه يحتوي على قطاع البحث والتطوير، قطاع السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطية.

-ينتج قطاع البحث والتطوير تصاميم أو ابتكارات لأنواع جديدة من السلع الرأسمالية كما يتميز بوجود الوفرات المعرفية الإيجابية.

-يستعمل قطاع السلع النهائية تحت المنافسة الكاملة والتي تعتبر سلع متجانسة.

-تمثل الأفكار عامل من عوامل الإنتاج وبالتالي فدالة الإنتاج تصبح ذات عوائد متزايدة.

"وعليه فقد استبدل رومر المتغير الخارجي لعامل التطور التكنولوجي في نموذج "سولو" بمرادف المعرفة واعتبره متغير داخلي كون هذه الأخيرة سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال، وعليه فقد جزء معلمة رأس المال إلى مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه مع ثبات إيرادات المخزونين، وبالتالي يتطور الاقتصاد بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت معتمدا على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار وبزيادة مدخرات الأعوان الاقتصاديين يتحقق المزيد من التراكم الذي يحقق بدوره زيادة في النمو مع إمكانية تحقيق وفورات خارجية لرأس المال المادي ناتجة عن الاستثمار أو عن طريق التكامل بين الأنشطة والمشروعات"[3]، وعليه بنى رومر نموذجه على دالة الإنتاج التالية[4]:

$$Y_i = F(K_i, KL_i)$$

[1]- **حمزة مرادسي**، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، الجزائر، العدد13، ديسمبر 2017، ص.190.

[2]- **فطيمة بزعي، زكية بن زروق**، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، **المرجع السابق**، ص. ص 362-363.

[3]-**صباح فاضل، صبرينة طكوش**، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، الجزائر، المجلد 20، العدد02، نوفمبر 2016، ص.177-178.

[4]- **أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 95-96.

حيث F : تمثل الخصائص النيوكلاسيكية والمتمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفورات الحجم ثابتة، كما أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول كل ن رأس المال والعمل إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية.

علما أن كل من K و L_i ثابتة فإن كل مؤسسة معرضة إلى مرد ودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج "سولو"، ومن أجل قيمة معطاة لـ L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_iو K وبالتالي فمصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية لرأس المال[1]، وبالتالي تتخذ دالة الإنتاج من نوع "كوب دو قلاص"، وبنفس فرضيات نموذج سولو كما يلي[2]:

$$Y_i = A(K_i)^{\alpha}(KL_i)^{1-\alpha}$$

علما أن $0 \pi \alpha \pi 1$

Y_i مستوى الإنتاج في المؤسسة.

L_i, K_i مخزون رأس المال وحجم العمل المشغل.

K مخزون رأس المال الكلي

A متغير يمثل الإنتاجية وهي عامل مشترك بين كل المؤسسات وهو دالة لمخزون رأس المال الكلي، وتمثل المعرفة أو التقدم الفني.

وفي الأخير يمكن القول أن نموذج النمو لرومر[3] هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، أين يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والتي تهدف إلى تعظيم الربح.

ومن نتائجه أيضا[4] أن السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس النمو، كما أنه لا يوجد أثر التقارب (convergence) الذي نادى به النيوكلاسيك بين الدول الغنية والفقيرة والتي لها معدل ادخار ونمو سكان مماثل.

---

[1]- **صواليلي نصر الدين**، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص: إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص. 27.

[2] - **Paul M Romer**, «the origins of endogenous growth», **journal of economic perspectives**, volume 8, number 1, published by American economis association, 1994, p. 04.

[3]- **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 139.

[4]- **ربيع نصر**، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**، ص. ص 08-09..

ومن مخرجات رومر فإن خلق أفكار جديدة تعتبر دالة طردية في رأسمال البشري حيث يأخذ هذا الأخير شكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة، أي أن الاستثمار في رأس المال البشري سيسبب زيادة في رأس المال المادي مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي لأن تراكم رأس المال البشري يسهل استخدام وتطوير التكنولوجيا ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي[1].

II.3.3.3-نموذج (*R.Lucas*) (1988)

لقد قام لوكاس بإضافة جملة من البحوث سنة (1988) إلى نظرية النمو الحديثة، وذلك عن طريق إدخال عامل رأس المال البشري في نموذجه، والذي احتوى على قطاعين أولهما قطاع مخصص لإنتاج السلعة باستخدام رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، وقطاع لتكوين رأس المال البشري باستخدام الجزء الغير موجه للإنتاج من رأس المال البشري، حيث دالة الإنتاج المجتمعة لقطاع إنتاج السلع تكتب كمايلي: $Y_t = K(t)^{\alpha}[(1-\mu)H(t)]^{1-\alpha}$، حيث $K_{(t)}$: مخزون رأس المال المادي وهو مجتمعا بعدد من رأس المال البشري الفردي لكل الأعوان **المماثلة، و** $0 \le \mu \le 1$ و μ متغير يتوفر على وحدة زمنية لكل عون وفي أي فترة، أما النسبة المتبقية $1-\mu$ فتمثل تراكم رأس المال البشري المكرس للإنتاج بفضل التربية والتكوين.[2]

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات[3]:

-الاقتصاد مكون من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.

-كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم (N) .

-إضافة إلى[4]: تراكم رأس المال البشري محدد بالمعادلة الخطية التالية: $\dot{h} = \beta(1-\mu)h$، حيث μ: الوقت المستغرق في العمل، و $1-\mu$: الوقت المستغرق لتراكم المعارف، β مقدار الفعالية (إنتاجية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري)، ومنه يصبح لدينا معدل نمو رأس المال البشري: $\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$.

-دالة الإنتاج من نوع "كوب دو قلاص" وتأخذ الشكل التالي: $Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$، حيث h تمثل رأس المال البشري الفردي.

---

[1]- **مجدي الشوربجي**، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان»، **الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، يوم 27-28 نوفمبر، 2007، ص. 06.

[2] - **jean-olivier hairault**, «Analyse macroéconomique», **Éditions la découverte**, Paris, France, 2000, p. 399.

[3]- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-»، **المرجع السابق**، الجزائر، 2008، ص. 16.

[4]- **Christopher D. Carroll**, «The Lucas Model Growth», March 2013, p. 01.

إذن هذا النموذج هو الأقرب لنموذج "سولو" حيث يفترض أن التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به هارود، كما أن الزيادة المستمرة في الوقت المخصص للتكوين يؤدي إلى زيادة معدل الإنتاج لكل فرد بشكل مستمر، وبالتالي فحسب رأيه أن نمو دخل كل فرد يتوقف في نهاية الأمر على غياب النمو الخارجي للسكان النشطين[1].

كما يلاحظ أن النموذج يعتمد على نمو رأس المال البشري والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري وعلى فعالية تراكمه وحجم التأثيرات الخارجية، ومنه فإن مصدر النمو تراكم غير منتهي لرأس المال البشري والذي يتميز بعوائد هامشية غير متناقصة، كما أن زيادة معدل نمو رأس المال البشري تتوقف على مدى زيادة الوقت المسخر للتكوين والتعليم ويصبح نمو الناتج الفردي أسرع، ويزداد النمو الاقتصادي[2]، ومنه فالاختلاف الحاصل بين الدول الغنية والفقيرة يكمن في الوقت الزمني المخصص للتكوين والتعليم، فدول الجنوب تمتاز بمعدلات نمو ضئيلة لعدم حرصها على تكوين الأفراد، عكس دول الشمال والتي نجد فيها ارتفاع معدلات النمو نظرا لحرصها الكبير وإعطاء الأولوية والمدة الزمنية الملائمة لتكوين الأفراد، وبالتالي وجب على الدول التي تحاول الرفع من معدلات نموها إعطاء الأولوية لعنصر التعليم وإيجاد السياسات التي تزيد من وقت التكوين بشكل مستمر، وتطور المعارف نظرا لما توليه من أهمية وأثر إيجابي في زيادة معدل النمو.

II.4.3.3- الدولة، البنى التحتية والنمو الاقتصادي: نموذج "بارو" (1990)

من أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو أنه لم يهتم بتدخل الدولة في عملية النمو، وركز على التقدم التقني واعتبره عامل خارجي، أما نماذج النمو الداخلي فاعتبرت التقدم التقني مؤشر داخلي يجب الاستثمار فيه للرفع من معدل النمو عن طريق مختلف الآليات .

- وعليه فقد قام بارو بإدخال عنصر رأس المال العام في نموذجه سنة (1991) في مقال بعنوان (*Economic Growth in cross section of countries*)، والذي حاول من خلاله إثبات العلاقة بين رأس المال العام والنمو، حيث أن رأس المال يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتباريين وهم المؤسسات العمومية، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة، ومن خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، أين تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي كونها تهيء للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي

[1] **فطيمة بزعي، زكية بن زروق**، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، **المرجع السابق**، ص. ص. 364.

[2] - **شريفي براهيم**، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، الجزائر، العدد 08، 2012، ص.35.

للاقتصاد ككل[1]، كما يهدف هذا النموذج إلى تحديد الحجم الأمثل لتدخل الدولة، إذ أكد على أن النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي لأن الاستثمارات العامة هي مصدر خارجي موجب، وبالتالي فقد قاموا بإعادة إحياء دور الدولة، فإذا كانت السياسة الاقتصادية غير فعالة في المدى القصير لأنها تتعارض مع التوقعات العقلانية للأفراد، وبالمقابل فقد بين بارو الدور الذي تلعبه النفقات العمومية فسياسات الاستثمار في تطوير الهياكل القاعدية والمتمثلة في النقل، الصحة، التعليم، اتصال، وبالتالي فهو ديناميكية النمو لأنها تحفز وترفع من معدل النمو الحقيقي[2]، إذن ركز بارو على رأس المال العام على النمو الاقتصادي وبالتالي يساهم مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص، وبالتالي يرتبط النمو الاقتصادي مع الإنفاق على البنى التحتية.

ويوضح بارو في نموذجه أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو القروض، أين تحسن من إنتاجية رأس المال والعمالة لكل مؤسسة، وبالتالي فإن الإنفاق العمومي للبنية التحتية لها تأثير خارجي موجب وأن الإنتاج لكل مؤسسة يعتمد على الإنفاق العام، تماما كما يعتمد على مخزون رأس المال المثبت وحجم العمالة المستخدم، إذن رأس المال العمومي عامل إنتاج وهذا منطقي فقط في حالة تمويل الاستثمارات العامة لا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص[3].

II.1.4.3.3.3-فرضيات النموذج:

يهدف نموذج بارو إلى تعظيم دالة المنفعة الكلية ويفترض[4]:

-الدولة تتحكم في عدد من المؤسسات مع افتراض ثبات L و $n=0$.

-تمول الدولة الإنفاق العام من الضرائب المقتطعة من المداخل، فبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة إذن: $G=T=\tau Y$.

-النفقات العامة منتجة وتظهر كمدخلات في دالة الإنتاج كمايلي: $y=Ak^{1-\alpha}G^{\alpha}$ ، حيث $k=\frac{K}{L}$ و $y=\frac{Y}{L}$.

-الاقتصاد ثنائي القطاعات حيث: $I_t=S_t$.

[1]- **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 154.

[2] - **Alain Beitone**, «Economie», **Éditions DALLOZ**, Paris, France, 2001, p. 395.

[3] - **Alexandre Nshue M. Mokime**, «modèles de croissance économique», **Éditions kinsaha**, France, juillet 2012, p. 38.

[4] - **Jean-Paul Tsasa v. Kimbambu**, «derivation du modèle basique du barro», laboratoire d'analyse : recherche en économie quantitative, vol 01, num 005, **laréq**, mars 2012, p. 25.

-المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة أي: $K = \frac{\alpha Y}{K}$.

II.2.4.3.3-التحليل الرياضي

-تم إدخال متغير ثالث في هذا النموذج ممثل في النفقات العمومية (G)، ودالة الإنتاج من الشكل "كوب دوغلاس" أي[1]:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

-بما أن النفقات تمول من الضريبة النسبية بمعدل τ ثابت مع الزمن على كل الدخول فإن: $T = \tau Y$.

-الميزانية متوازنة في أي لحظة كما يلي: $T = G$

-تتحول جزء من الدخول (s) ويتم ادخارها، بحيث ديناميكية تراكم رأس المال المادي تأخذ الصيغة التالية:

$$\dot{K} = s(1-\tau)Y - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

-وعليه فأن دالة الإنتاج تتحدد عن طريق تعويض G بـ τY لتصبح: $Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha}$.

-بما أن الدخل المتاح يساوي $(1-\tau)Y$، ومنه يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} K \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

علما أن: A، L، τ ثوابت، وتعتمد هذه النتيجة بشكل حاسم على أن مرونة المنتج بالنسبة للبنية التحتية هي $1-\alpha$.

-في غياب النمو السكاني، فإن المعادلتين (1) و (2) تسمح باستخراج معدل نمو مخزون رأس المال كمايلي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \delta$$

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \ldots\ldots\ldots(3)$$

ومن خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن هذا المعدل ثابت، إذن فالنمو ذاتي، كما أن معدل النمو يعتمد على الطريقة الغير رتيبة لمعدل الضريبة المحدد من طرف الدولة، حيث يسمح بتحديد مستوى ضريبي أمثل والذي يضمن التوازن العادل بين التأثيرات السلبية لانخفاض الدخل، وإيجابي من خلال التحيز لدعم الإنتاجية الخاصة، أي أن الدولة تؤثر على النمو بطريقتين:[2] تتمثل الأولى عن طريق المساهمة الإيجابية للنفقات العمومية

[1] - **jean-olivier hairault**, «Analyse macroéconomique», **op.cit**, p. p 402-403.

[2] - **أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 98.

وتكون فعالة على الخدمات العمومية والمتمثلة في الحد $\left(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}\right)$ ، والأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة ممثل في الحد $(1-\tau)$.

-ومنه فإن معدل الضريبة الأمثل الذي يعظم النمو وتفرضه الدولة لتمويل النفقات يتحدد بالعلاقة التالية[1]:

$$\frac{\delta\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\delta\tau}=0\Leftrightarrow\left[-\tau^{\frac{(1-\alpha)}{\alpha}}+\frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-\tau)}\tau^{\left(\frac{1-\alpha}{\alpha-1}\right)}\right]sA^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}=0$$

$$\tau=\left[\frac{(1-\alpha)}{\alpha}\right](1-\tau)$$

$$\tau\alpha=(1-\alpha)(1-\tau)$$

$$\tau^{*}=(1-\alpha)$$

وتبين هذه النتيجة أن الحكومة مجبرة أن تنفق جزء من دخلها على الإنفاق في الهياكل القاعدية للبنية التحتية للاقتصاد بغية تعظيم النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^{*}=\tau^{*}=(1-\alpha)$$

من خلال هذا النموذج لبارو والذي كان يهدف إلى تحقيق نمو وطويل الأجل بفضل تدخل الدولة وسياساتها الاقتصادية الناجحة أين حاول دراسة العلاقة بين النفقات على الهياكل القاعدية للبنى التحتية والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن تدخل السلطات يكون عن طريق تثبيت النفقات العامة $\left(\frac{G}{Y}\right)=(1-\alpha)$، وتمويل هذه الأخيرة يكون عن طريق اقتطاع ضريبة أمثلي على المداخل ككل والمعبر عنها بـ (G) لتحقيق معدلات نمو أمثلية، وهذا ما عجز عن تحقيقه القطاع الخاص.

II.4.3-تقييم نظرية النمو الداخلي

من بين سلبيات نظرية النمو الحديثة أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيك وبالتالي فهي تعتبر نماذج مكملة لها وليست بديلة لأنها مازالت في مرحلة التطور، كما أن تلك الفرضيات تعتبر غير محققة في البلدان النامية، كضعف الكفاءة الناجمة عن ضعف البنى الارتكازية ، نقص الهياكل المؤسسية وعدم كفايتها، عدم الملائمة بين أسواق السلع ورأس المال، ونظرا لإهمال هذه النظرية لهذه العوامل فإن إمكانية

[1]- **طاوش قندوسي**، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970-2012، **المرجع السابق**، ص. 131.

تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة، كما أن الدراسة التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلي لم تحصل على تأييد كبير وواسع[1].

كما أن هذه النظرية مازالت في مراحلها التكوينية إلا أنها تساهم في توفير وتوضيح الفرق في النمو طويل الأجل بين البلدان الغنية والفقيرة من خلال البحث عن المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي[2].

هناك العديد من الدول الفقيرة لها معدل نمو ضعيف بالرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها كالتعليم أعلى منه في بعض الدول المتقدمة، كما أنه يصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها بالرغم من أن النظريات تؤكد على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، إلا أن بعض الدراسات اعتبرتها غير ضرورية لإحداث النمو من الداخل طالما يوجد سلع رأسمالية لا يتضمن إنتاجها استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج كالأرض، كما أهملت تلك النماذج بعض العوامل المؤثرة في النمو سوا طويل أو متوسط الأجل كالتنظيم[3].

كما أن تلك النظريات لم تتطرق إلى توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج عندما يكون رأس المال نادرا، كما أن هياكل الحوافز ضعيفة ما يؤدي إلى ضعف نمو الدخل القومي الإجمالي مثل المعدلات المنخفضة للادخار وتراكم رأس المال البشري[4].

كما أن من عيوب هذه النظرية أنها لازالت تتبع اتجاه النظرية الكلاسيكية فهي ليست جديدة وأكدت على مبدأ يعود لآدم سميث والمتمثل في أن عملية التنمية ترتبط برفع الإنتاجية عن طريق زيادة المهارات وتقسيم العمل وقد اعتبره البعض نموا داخليا[5].

III-الإنفاق العام والتوازن الاقتصادي

بعد الأزمة العالمية (1929) وما صاحبها من تدهور في مستويات الطلب الكلي،نتج عنها ظهور مدرسة جديدة والمعروفة بالمدرسة الكينزية من طرف الاقتصادي كينز حاولت تفسير نموذج أكثر تطورا والمعروف بنموذج $(IS-LM)$ الذي عرض لأول مرة سنة (1937)، أين ركز على القطاع الحقيقي وربطه بالقطاع النقدي،من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما من خلال منحنيات التوازن النقدي (LM) والتوازن السلعي (IS)، "ليتم تطوير النموذج في الاقتصاد المغلق يربط بين الجانبين النقدي

[1]- **حربي محمد موسى عريقات**، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 133.

[2]- **مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، **المرجع السابق**، ص. 82.

[3]- **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **المرجع السابق**، ص. 159.

[4]- **محمد صالح تركي القريشي**، علم اقتصاد التنمية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 118.

[5]- **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 398.

والحقيقي (السلع والخدمات) سمي بنموذج "هيكس-هنسن" من أجل تحديد مستوى الدخل التوازني الكلي"[1]، الذي يحدد مستوى الدخل وسعر الفائدة في ظل التوازن الآني في سوق النقد وسوق السلع[2]، ليليه كل من الاقتصاديين مندل وفليمنغ الذين أضافا إلى النموذج التوازن في ميزان المدفوعات سمي بنموذج $(IS-LM-BP)$، ويحدث التوازن عند توازن كل من السوق الحقيقي والسوق النقدي والسوق الخارجي (ميزان المدفوعات)، كما صاغ هذا النموذج تأثير أنظمة الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، وعلى مدى فعالية السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية أو التجارية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات الكفيلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الغير المرغوب فيها "[3].

1.III-التوازن الكلي وفق نموذج $(IS-LM)$

يعني بالتوازن الكلي بالتوازن في سوق السلع والخدمات المتزامن مع التوازن في السوق النقدية، حيث أنه على الرغم من وجود عدة مستويات للدخل(Y) ومعدلات الفائدة (r)التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، إلا أن هناك مستوى واحد للدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين في نفس الوقت[4]، حيث يتحقق التوازن في سوق الإنتاج عند تساوي التسربات (الادخار) مع الإضافات (الاستثمار)[5]، وعليه فإن كل نقطة على منحنى (IS)والتي تمثل مستوى معين للدخل وسعر الفائدة يناظرها توازن القطاع الحقيقي ويتعادل الاستثمار والادخار تحقق نقطة توازن في سوق الإنتاج، بينما يتحقق التوازن في سوق النقد عند تساوي العرض على النقود مع الطلب على النقود (تفضيل السيولة)، فإن كل نقطة على منحنى (LM) تمثل مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة والتي تحقق التوازن في السوق النقدي، ومنه يتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي عندما يحدث التوازن في كلا القطاعين في آن واحد وتصبح لنا نقطة توازن يتعادل عندها المنحنيين، وتحقق التوازن في السوقين معا وهو نموذج $(IS-LM)$[6].

---

[1] - **Rédouane Taouil**, «lecons de macroéconomie», **Presses Universitaires de Grenoble**, France, 2001, p. 274.

[2]-**عامر يوسف العتوم**، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط1، **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، الأردن، 2012، ص. 52.

[3]- **سهام محمد السويدي**،استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، **ط1**، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010، ص. 85.

[4]- **محمد فرحي**،التحليل الاقتصاد الكلي: الأسس النظرية، الجزءالأول، **المرجع السابق**، ص. 260.

[5]-**رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل**،النظرية الاقتصادية الكلية، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2012،ص. 199.

[6]- **وحيد مهدي عامر**، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010، ص. ص. 201-202.

1.1.III-توازن سوق السلع والخدمات

يتضمن سوق الإنتاج أو ما يسمى بسوق السلع والخدمات في المجتمع كل من الطلب الكلي الفعال والذي يعرف أنه الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات في حالة اقتصاد مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي[1]، فإن الطلب الكلي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري المرغوب فيه من قبل المؤسسات والطلب الحكومي على السلع والخدمات[2]، ويفرض النموذج الكينزي أن الاستثمار تابع لسعر الفائدة $I = f(r)$، والادخار مرتبط بحجم الدخل $S = f(Y)$، ونعلم كذلك أن الطلب الكلي (Y^d) يتكون من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية (C) والطلب على السلع والخدمات الاستثمارية (I) حيث: $Y^d = C + I$[3]. أما العرض الكلي (الانتاج الكلي) (Y^S) يوزع في شكل دخول، والدخل الكلي (Y) ينقسم إلى الاستهلاك (C) والادخار (S) كما يلي: $Y^S = Y = C + S$، وعند التوازن يكون لدينا: $Y^S = Y^d = Y = C + S = C + I$، وفي الأخير نتحصل على: $(I = S)$ وهو شرط توازن سوق السلع والخدمات[4]، وهذا التوازن يعبر عنه بمنحنى (IS) الذي يعرف "بأنه مجموعة التراكيب الممكنة منسعر الفائدة والدخل الحقيقي التي عندها يتحقق التساويين الادخار والاستثمار"[5]، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (II.05):طريقة تحديد المنحنى (IS) بيانيا

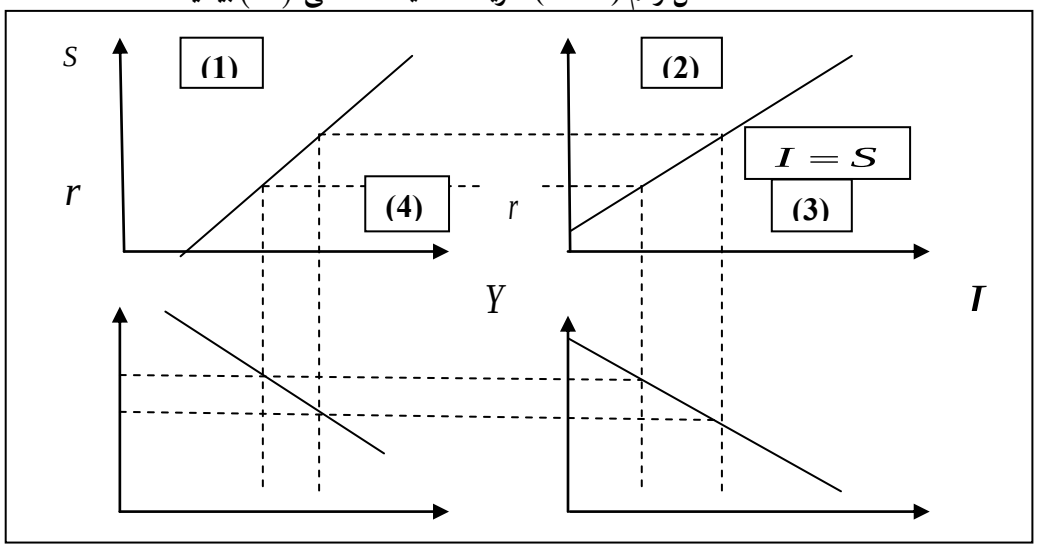

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ط2، **ديوان المطبوعات الجزائرية**، الجزائر، 2013، ص.319.

[1]-**السيد محمد أحمد السريتي**، النظرية الاقتصادية المتقدمة، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2011، ص. 399.

[2]- **أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق، ط1، **مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. ص 96-97.

[3]- **عمر صخري**، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005، ص. 192.

[4]- **محمد الشريف إلمان**،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2003، ص. 206.

[5]- **ضياء مجيد الموسوي**، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2009، ص.209.

يوضح الشكل أعلاه عملية اشتقاق منحنى (IS) بيانيا، حيث يبين الجزء الأول أن دالة الادخار تابعة لمستوى الدخل، أما الجزء الثالث فيمثل منحنى الاستثمار وهو دالة متناقصة لمعدلات الفائدة، وليتحقق في الجزء الثاني شرط توازن كل من الاستثمار والادخار، ولاشتقاق منحنى الاستثمار–الادخار فنلاحظ أنه عند معدل الفائدة (r_0)، يكون حجم الاستثمار المتحقق (I_1) الذي يتطلب مستوى معادل من الادخار (S_1) ليتحقق التوازن ، والذي يحدد بدوره مستوى الدخل اللازم (Y_1)من الجزء الأول، وأخيرا في الجزء الرابع نحصل على نقطة توازن واحدة في سوق الإنتاج، أي أنه في معدل الفائدة لا بد من الدخل الوطني أن يساوي حتى يتحقق التعادل بين الاستثمار والادخار، وإذا وصلنا بين نقاط التوازن هذه نحصل على ما يسمى بمنحنى التوازن في سوق الإنتاج (السلع)، أو منحنى الادخار–الاستثمار، "وهذا المنحنى (IS) ما هو إلا عبارة عن التوافيق التوازنية للدخل والفائدة والتي من شأنها أن تحقق التعادل ما بين الاستثمار والادخار أي التوازن بين الطلب والعرض على السلع والخدمات"[1]. والملاحظ أن منحنى التوازن في سوق الإنتاج منحنى ذو ميل سالب الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين الفائدة والدخل فتخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى التوسع في الاستثمارات ومن ثمَ يزداد الدخل والعكس صحيح[2].ويمكننا أيضا اشتقاق منحنى (IS)جبريا لإيجاد الأزواج المثلى من الدخل والفائدة، وذلك باستخدام أربع معادلات سلوكية ومعادلة توازن واحدة كمايلي[3]:

- **دالة الاستهلاك:** $C = C_0 + c.(Y - T)$، حيث:(C)الاستهلاك، (C_0) الاستهلاك المستقل عن الدخل، (c)الميل الحدي للاستهلاك، (Y)الإنتاج الدخل أوالكلي،(T) الضرائب؛
- **دالة الاستثمار:** $I = I_0 - i.(r)$، حيث(I_0)الاستثمار المستقل،(i)حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة؛
- **دالة الضرائب:**$T = T_0 + t.(Y)$،حيث(T_0)الضريبة المستقلة عن الدخل، (t)معدل الضريبة؛
- **دالة الإنفاق الحكومي:** $G = \overline{G} = G_0$،يتحدد الإنفاق الحكومي بعوامل خارجة عن النموذج كونه متغير خارجي.
- **معادلة التوازن:** $Y = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G}$حيث تعبر هذه المعادلة عن تساوي الدخل مع الإنفاق، أو $I + G = S + T$، والتي تعبر عن تساوي التسرب مع الحقن.وعليهتوضع معادلة التوازن (IS)إما عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية كمايلي:

---

[1] - **Bernard Bernier, Yves Simon,** «initiation à la Macroeconomie», 8 e edition, **Dunod**, Paris, France, 2001, p. 230.

[2] - **عمر صخري**، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، **المرجع السابق**، ص. ص 196- 197.

[3] -**البشير عبد الكريم**، الفعالية النسبية لسياسة المالية والنقدية في الجزائر»، **الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر(الواقع والأفاق)**، جامعة تلمسان، الجزائر، يوم 29-30 ديسمبر، 2004، ص. 8.

$$Y = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} \Rightarrow \mathrm{Y} = \mathrm{C}_0 + c.(Y - T) + I_0 - i.(r) + G_0 \Rightarrow Y = C_0 + c.(Y) - c.(T) + I_0 - i(r) + G_0$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + c.(Y) - c.(T_0 + t.(Y)) + I_0 - i.(r) + G_0 \Rightarrow \left[Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + c.t} - \frac{i}{1 - c + c.t}(r) \right] ...(1)$$

إن المعادلة (1) هي معادلة (IS) ذو خط مستقيم متناقص والذي يوضح العلاقة العكسية من الأزواج الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، حيث يلاحظ إن العوامل المؤثرة في هذه المعادلة والتي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) تتمثل في كل من الميل $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y} = -\frac{1 - c + ct}{i} \pi 0 \right)$ ، وبالتالي يزداد ميل منحنى (IS) كلما انخفض الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للاستثمار ومعدل الضريبة والعكس صحيح[1]، أما فيما يخص الحد الثابت $\left[Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1 - c + c.t} \right]$ يلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل وكذا الإنفاق المستقل على الدخل التوازني، ما يؤدي بيانيا إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى جهة يمين والعكس، آما زيادة للضرائب تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) يسارا إلى الأسفل والعكس صحيح.

2.1.III-توازن سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، وينتج عنه تحديد سعر الفائدة التوازني[2]، فحسب النموذج الكينزي فإن الطلب على النقود يتحدد وفق ثلاث دوافع أساسية:

-دافع المعاملات: وهو يتمثل في طلب الأفراد على النقود لإجراء المعاملات اليومية العادية بين فترة تسلم الدخل وإنفاقه خلال مدة معينة، ويتوقف ذلك على مقدار ما يحتفظ به الأفراد من نقود خلال فترة استلام الدخل، وعليه فإن الطلب على النقود بغرض المبادلات يعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل أي كوسيلة للحصول على السلع والخدمات ويكون دالة طردية في الدخل[3].

-دافع المضاربة: إن الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية جاء بها كينز وأرجع النقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة، ويشترط هذا الدافع توفر أرصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الأرباح، فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية في البنوك انتظارا للفرص التي تحقق لهم أرباح فيما بعد نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات حيث ترتفع او تنخفض قيمتها وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي[4].

---

[1]-**السيد محمد احمد السريتى، علي عبد الوهاب نجا**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق العالمية، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2011، ص. 319.

[2] - **Thierry Tacheix**, «L'essentiel de la Macroeconomie», **Gualino editeur**, Paris, France, 2000, p. 104.

[3]-**علي عبد الوهاب نجا وآخرون**،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص . 254.

[4]-**بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2006، ص. 53.

-دافع الاحتياط: وهو طلب الأفراد على النقود لمواجهة الأحداث الطارئة، ويرى كينز أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بسبب هذا الدافع تتحدد بمستوى الدخل[1].

ومما سبق يمكن التعبير عن دالة الطلب وفقا للدوافع سابقة الذكر رياضيا كما يلي[2]:

- الطلب على النقود لدافع المعاملات أو المبادلات، وهو دالة تابعة للدخل: $M_{D1} = f(Y) = \alpha_1 Y$ ؛
- الطلب على النقود لدافع الاحتياط، وهو دالة تابعة للدخل أيضا: $M_{D2} = f(Y) = \alpha_2 Y$ ؛
- الطلب على النقود لدافع المضاربة، وهو دالة تابعة للفائدة: $M_{D3} = f(r) = -\sigma.r$.

حيث: (α_1)و(α_2)، (σ) ثوابت، ويمكن توضيح منحنى الطلب على النقود في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (II.06):منحنى الطلب الإجمالي على النقود المشتق من منحنيات الطلب على النقود بدافع المعاملة والاحتياط والمضاربة

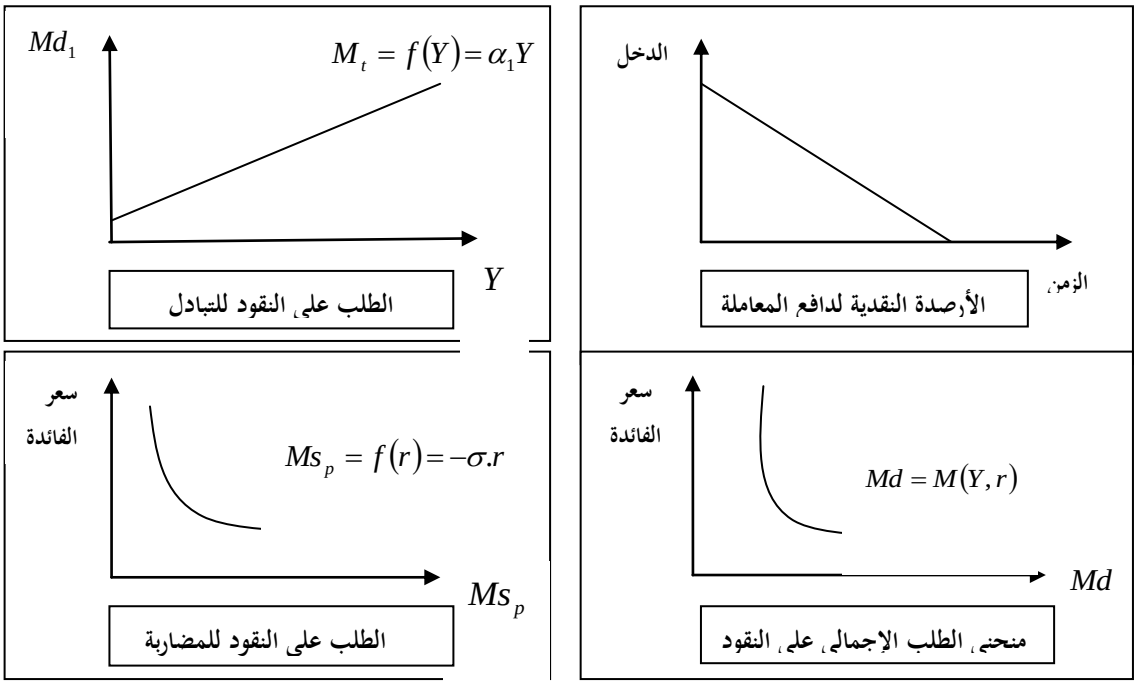

المصدر:محمد فرحي، التحليل الاقتصاد الكلي: الأسس النظرية، **المرجع السابق،** ص. ص231-235.

أما عرض النقود وفقا لـ "كينز"، فيتمثل في تلك الكمية من النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها (النقود الورقية والمساعدة والمصرفية) في فترة معينة، أين يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وقرارها يكون

[1]-**جيمس جوارتيني، ريجارداستروب،** ترجمة: **عبد الفتاح عبدالرحمن وعبد العظيم محمد،** الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص، **دار المريخ للنشر،** الرياض، السعودية، 1999، ص. 383.

[2]- **عمر صخري،** التحليل الاقتصادي الكلي، ط5،**المرجع السابق،** ص. ص239-240.

مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة، أما عرض النقود يعتبر غير مرن لتغيرات سعر الفائدة[1]. ويعبر عنه رياضيا بالشكل التالي: $(M_S = M_0)$ حيث (M_0) يمثل مستوى معين من عرض النقود الحقيقي، و (M_s) متغير خارجي ثابت في الفترة القصيرة وبما أن التوازن في سوق النقد يتم عند الالتقاء بينالطلب على النقود والعرض عليه[2].

$$M_S = M_D \Rightarrow M_0 = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3} \Rightarrow M_0 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - \sigma.r$$

$$\Rightarrow M_0 = \alpha Y - \sigma.r \Rightarrow Y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\sigma}{\alpha}.(r).....(2)$$

إن المعادلة (2) هي معادلة توازن سوق النقد (LM) حيث $(\alpha = \alpha_1 + \alpha_2)$، "والتي تمثل العلاقة التوازنية بين المستويات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقد"[3] من خلال الميل الموجب(العلاقة الطردية) الموضح في المعادلة التالية $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y} = \frac{\sigma}{\alpha}\ \phi\ 0\right)$. حيث يلاحظ إن العوامل المؤثرة في هذه المعادلة والتي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليمين أو اليسار والملاحظ من خلال تغير الحد الثابت للمعادلة $\left(Y = \frac{M_0}{\alpha}\right)$ والممثل في كمية عرض النقود، فعند دخل ثابت الزيادة في مقدار عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليمين، وانخفاض مقدار عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار، أما فيما يخص العوامل المؤثرة في ميل منحنى $\left(\frac{\sigma}{\alpha}\right)(LM)$ تتمثل في كل من حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (σ)، الميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات أو سرعة تحول الدخل إلى نقد (α). فإذا كانت (α) كبيرة مقارنة بـ (σ) فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا وفي حالة العكس يكون أكثر استواء.

[1]-**بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، **المرجع السابق**، ص. ص 49-50.

[2]- **محمد فرحي**،التحليل الاقتصاد الكلي: الأسس النظرية، الجزءالأول، **المرجع السابق**، ص. 246.

[3] - **Jacques Généreux,** «économie politique», 5 e edition, **Hachette Supérieur**, Paris, France, 2008, p. 75.

الشكل رقم (II.07):طريقة تحديد المنحنى (LM) بيانيا

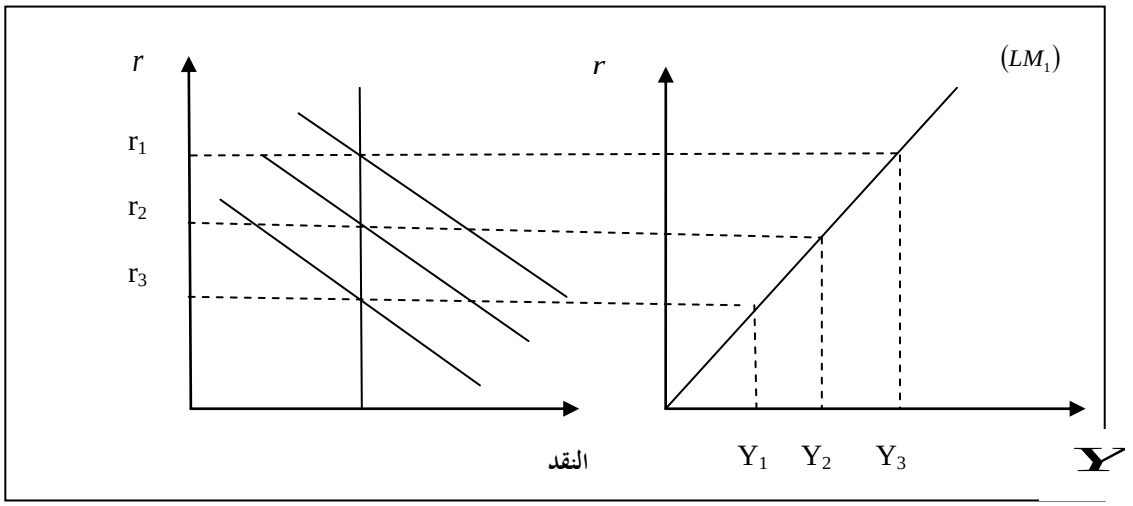

مصدر: أشرف أحمد العدلى،[2006]، «الاقتصاد الكلي–النظرية، التطبيق–»، الطبعة الأولى، **مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع**، المعمورة، ص. ص 154-155.

يلاحظ في الجزء الأول أعلاه، أن ارتفاع مستوى الدخل من (Y_0)إلى(Y_1)ثم إلى (Y_2) يؤدي إلى انتقال منحنيات الطلب على النقود لغرض المعاملات ومن ثم الطلب الكلي على النقود إلى أعلى جهة اليمين، كمايرتفع سعر الفائدة التوازني من (r_0)إلى(r_1)ثم إلى (r_2)، حيث تتقاطع منحنيات الطلب على النقود مع العرض النقدي عند مستوى ثابت والمحدد من طرف السلطات النقدية عند المستوى $(M_S = M_0)$[1]، أما في الجزء الثاني من الشكل والذي يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM)بتوصيل نقاط التوازن المختلفة لكل من سعر الفائدة والدخل عند المستويات المختلفة (Y_0, r_0)و(Y_1, r_1)، (Y_2, r_2)التي تحقق التوازن قي سوق النقد، نحصل على منحنى (LM) الذي يكون موجب الميل، فكلما زاد الدخل من (Y_0)إلى(Y_1) زاد الطلب على النقود بغرض المعاملات ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود في ظل ثبات العرض النقدي سيؤدي إلى وجود طلب نقدي زائد ويتم استعادة التوازن عن طريق آلية فائض الطلب النقدي، حيث ينخفض الطلب النقدي ليتساوى مع العرض النقدي في ظل ارتفاع سعر الفائدة إلى (r_1) بدلا عن (r_0)، وينخفض الطلب على النقود بغرض المضاربة ليتساوى مع الزيادة في الطلب على المعاملات[2].

وبالنسبة للعوامل التي تؤثر في الدخل التوازني والتي تؤدي إلى تحرك منحنى (LM)إلى الأعلى أو الأسفل تتمثل في التغير الذي يطرأ في عرض النقود أو الطلب عليها، فعند دخل ثابت الزيادة في مقدار عرض النقود يؤدي إلى خلق فائض عرض نقدي وبالتالي انتقال منحنى (LM)جهة اليمين، وانخفاض مقدار عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى (LM)جهة اليسار. أما العامل الثاني المؤثر هو الطلب النقدي فالزيادة الطلب على

[1]-**أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص.155.

[2]-**رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل**، النظرية الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ص.233.

الأرصدة النقدية الحقيقية في ظل ثبات مستوى الأسعار والعرض النقدي يؤدي إلى خلق فائض في الطلب النقدي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليسار[1].

III.1.3- التوازن في سوق النقد وسوق الإنتاج معا

يتحقق التوازن الكلي في السوقين معا(السلع والخدمات والنقد) معا من خلال الجمع بين منحنى (IS) مع منحنى(LM)، حيث يتم تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل القومي وسعر الفائدة، إذ أن النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن في سوقي الإنتاج والنقد معا هي نقطة التقاطع بين المنحنيين، أي النقطة (E)، ولن يتحقق هذا التوازن عند أي نقطة أخرى ما يدفع قوى السوق على تحريك الاقتصاد نحو هذه النقطة[2]، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (II.08):التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد

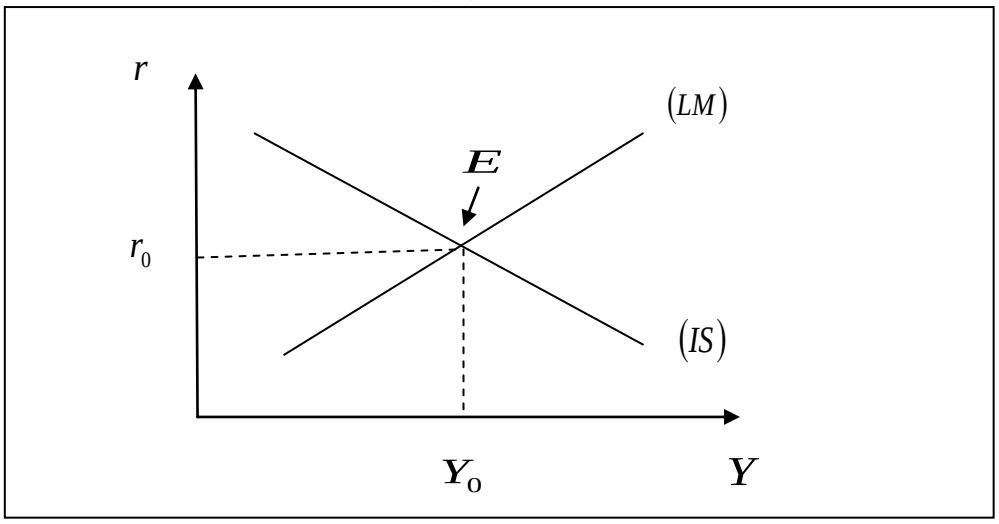

المصدر: عامر الفيتوري المقري، علي قابوسة،تحليل الاقتصاد الكلي: أسلوب رياضي، ط1، **دار حامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018، ص.223.

ويتم الحصول على هذه القيم التوازنية رياضيا من خلال حل المعادلتين (1) و(2)لكل من منحنيات (IS) و(LM):

$$\begin{cases} Y = \dfrac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1-c+c.t} - \dfrac{i}{1-c+c.t}(r) \rightarrow ..(IS).....(1). \\ Y = \dfrac{M_0}{\alpha} + \dfrac{\sigma}{\alpha}.(r)... \rightarrow ...(LM).....(2) \end{cases}$$

[1]- **علي عبد الوهاب نجا وآخرون**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص272-273.

[2]-**السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق العالمية، **المرجع السابق**، ص. 330-331.

وبتطبيق شرط التوازن التالي: $IS = LM \Rightarrow \frac{C_0 - cT_0 + I_0 + G_0}{1-c+c.t} - \frac{i}{1-c+c.t}(r) = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{\sigma}{\alpha}(r)$ نحصل على القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة.

2.III-فعالية السياسة الاتفاقية في ظل نموذج الاقتصاد المغلق $(IS-LM)$

لقد تم التطرق في المطلب السابق إلى دراسة التوازن الكلي من خلال السوق النقدي وكيفية اشتقاق منحنى (LM) وسوق الإنتاج(IS)وكيفية اشتقاقه باستخدام نموذج $(IS-LM)$، ليتم التركيز في هذا المطلب على أثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن لسوقي السلع والخدمات (سوق الإنتاج) والنقد معا، باستخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن مثلما استخدمه الاقتصادي الإنكليزي هيكس لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام $(IS-LM)$في الاقتصاد المغلق1، إذ أن جل الاقتصاديين حاولوا في تحليلهم لهذا لنموذج توضيح محددات فعالية كل من السياسة النقدية والمالية، التي تقاس على أساس قدرتها على توليد تغيرات في

المستوى التوازني للدخل، أي حجم الأثر على الدخل نتيجة تغير معين في متغيرات السياستين، وتتوقف هذه الفعالية على انحدارات كل من منحنى (IS)ومنحنى(LM)، وعليه يمكن إيجاز هذه المحددات فيما يلي:

- مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة: بدراسة تغيرات انحدار منحنى (IS)؛
- مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة: أي بدراسة تغيرات انحدار (LM)[2].

1.2.III- الفعالية النسبية للسياسة الإنفاقية وطرق تمويله

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة السياستين المالية والنقدية يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي إلى تغيرات على مختلف المستويات، وتتعلق بأسعار الفائدة، الدخل، وغيرها، وبما أن الوضعية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى فإن متغيرات السياسة المالية ليس بالضرورة أن تحقق الهدف المرجو منها بصورة كلية، وإنما تختلف درجة التأثير من فترة لأخرى وحسب خصائص كل مرحلة[3]، فتقوم الدولة بإتباع سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي في فترات الكساد أو الركود ، كما تقوم باستخدام سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم في فترات

[1]-**عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. 70.

[2]- **عبد القادر خليل**، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2014، ص. 193.

[3]-**علاش أحمد**، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2012، ص. 117.

التضخم، ويمكن إيضاح أثر السياسة المالية ممثلة في السياسة الانفاقية على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني[1].

III.1.1.2- أثر السياسة الاتفاقية في التأثير على النشاط الاقتصادي

وتتبع الدولة أدوات السياسة المالية ممثلة في تغيير كل من الإنفاق أو الضرائب أو كلاهما معا أي التغيير في الميزانية العامة للدولة، مما يؤثر في الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي ككل، وتنقسم السياسة الإنفاقية وفقا لأهدافها إلى[2]:

– في حالة الكساد أو الركود تتبع الدولة سياسة مالية توسعية، وتستخدم في حالة وجود فجوة انكماشية، حيث يعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات المالية إما بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب في حالة إتباع سياسة ميزانية غير متوازنة، أو سياسة الميزانية المتوازنة والتي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثمَ زيادة مستوى الدخل والإنتاج وكذلك مستوى التوظف وسعر الفائدة، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين من (IS_1) إلى (IS_2)، مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل القومي التوازني وسعر الفائدة.

– أما في حالة التضخم فتتبع الدولة سياسة مالية انكماشية، وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات المالية إما بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب في حالة سياسة ميزانية غير متوازنة، أو تخفيض الإنفاق والضرائب بنفس المقدار في حالة إتباع سياسة ميزانية متوازنة، مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ومستوى الدخل وسعر الفائدة، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى (IS) إلى جهة اليسار من (IS_1) إلى (IS_3). ويمكن تتبع أثر فعالية السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغير الإنفاق أو الضرائب بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين أثر السياسة المالية التوسعية والانكماشية على التوازن في سوقي الإنتاج والنقد.

[1]- **أشرف أحمد العدلى**،الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق،ط**1**،**المرجع السابق**، ص. ص.193-194.

[2]- **رمضان مقلد، أسامة أحمد الفيل**، النظرية الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ، ص ص.254-255.

الشكل رقم (09.II):أثر السياسة المالية على التوازن في سوقي الإنتاج وسوق النقد

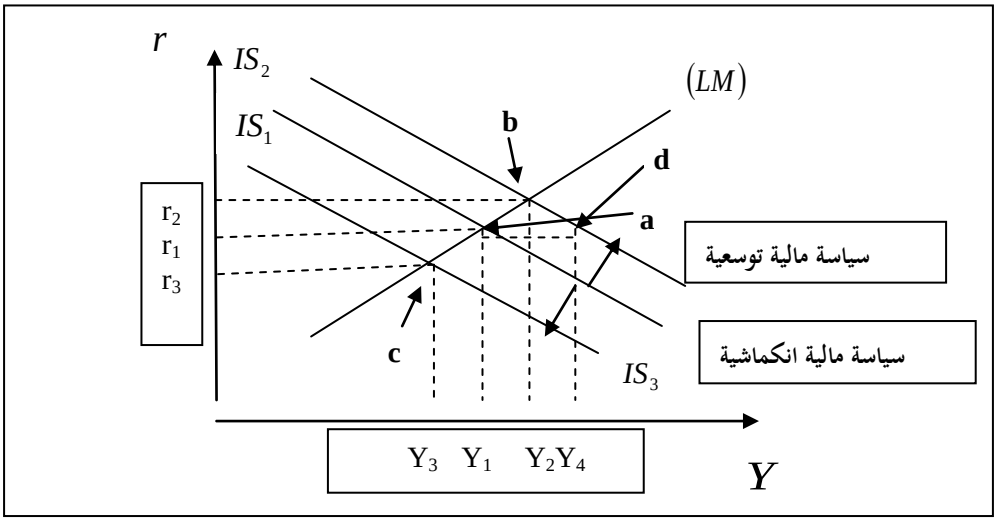

المصدر: علي عبد الوهاب نجا وآخررون،«اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية»، ط1، المرجع السابق، ص. ص 285-286.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أنه عند إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين من (IS_1) إلى (IS_2) ،ويترتب عن ذلك انتقال نقطة توازن من (a) إلى نقطة توازن جديدة (b) وارتفاع الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) عند نفس سعر الفائدة (r_1) ،حيث تكون $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-c+ct}\right)$ أي $\left(\Delta Y=\frac{1}{1-c+ct}\Delta G\right)$ ، ويسمى ذلك بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط كما تؤدي الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي إلى اختلال في سوق النقد أين يزيد الطلب على النقود لغرض المعاملات مع ثبات عرض النقود وبالتالي فائض طلب في سوق النقد، أما في المرحلة الثانية تنتقل نقطة التوازن من (a) إلى نقطة أخرى (d) من منحنى (IS_2) عند نفس سعر الفائدة السابق، والتي تحقق التوازن في سوق الإنتاج فقط لأنها تقع على منحنى (IS_2) إلا أنها لا تحقق التوازن في سوق النقد لأنها تقع أسفل منحنى (LM) ، أي أنها تمثل طلب نقدي زائد، ولاستعادة التوازن في سوق النقد تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ما يدفع بالأفراد إلى بيع بعض السندات التي في حوزتهم ويؤدي ذلك إلى فائض في عرض السندات فتنخفض أسعارها ويرتفع سعر الفائدة من (r_1) إلى (r_2) ، ويترتب عنه انخفاض الاستثمار الخاص وهذا ما يدعى بأثر المزاحمة ولذا ينخفض مستوى الدخل مرة أخرى من (Y_4) إلى (Y_2) حتى يتحقق التوازن في حتى يتحقق التوازن في السوقين معا عند النقطة (b)[1].وعليه فإن الزيادة التي حدثت في الإنفاق الحكومي زاحمت الاستثمار الخاص ما أدت إلى انخفاضه نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل الناشئ عن أثر مضاعف الإنفاق الحكومي، فأثر المزاحمة يتمثل في الانخفاض الذي

[1]-**رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل،** النظرية الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق،** ص. ص 256-257.

حصل للدخل نتيجة انخفاض الاستثمار الناشئ عن ارتفاع سعر الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومي، ويكون ها الأثر جزئي لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي لم تطرد الاستثمار الخاص كليا من سوق الإنتاج ولكنها حلت محله جزئيا أين عملت على تخفيض مستواه[1]. أما عند إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليسار أي انتقال نقطة توازن من (a) إلى نقطة توازن جديدة (c) وانخفاض الدخل من (Y_1) إلى (Y_3) يؤدي إلى اختلال في سوق النقد وعليه يجب أن يرتفع الطلب على النقد لأجل المضاربة بغرض المحافظة على سوق النقد وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من (r_1) إلى (r_3)، وارتفاع الاستثمار الخاص[2].

من خلال هذا التحليل تم التوصل إلى مدى فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على استقرار النشاط الاقتصادي، فقد اعتمد الكينزيون في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد على مدى فعالية هذه السياسة المالية الممثلة في الإنفاق الحكومي بسبب عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن لأن الاقتصاد يقع في مصيدة السيولة في حالة الكساد أين تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود وبالتالي لن يحدث زيادة في الاستثمار ولن يزيد الدخل إلا أنه لم يلغي أهميتها فيرى أنها أقل فعالية وتعتبر سياسة مكملة أو مساعدة للسياسة المالية كونها تؤثر في حجم الائتمان بدوره يؤثر في حجم الإنفاق الكلي، وعليه فالنظرية الكينزية تعتمد على السياسة المالية كأحسن أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتحقيق الاستقرار، ففي حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال أي إذا كان هناك كساد تتبع الدولة سياسة مالية توسعية ممثلة فيG↑ ، T↓،وينتقل المنحنى جهة اليمين، أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي والذي يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار فتنتهج الدولة سياسة مالية انكماشية تتمثل فيG↓ ، T↑أينيتحرك المنحنى جهة اليسار[3]. فأي زيادة في الإنفاق الحكومي Gبمقدار ΔG يترتب عليها زيادة في الدخل التوازني بمقدار المضاعف أي $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-c+ct}\right)$ أي $\left(\Delta Y=\frac{1}{1-c+ct}\Delta G\right)$ معنى ذلك أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يزداد الدخل بمقدار المضاعف[4].

[1]-**أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي: النظرية-التطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 199-200.

[2]-**عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 77.

[3]-**بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، **المرجع السابق**، ص. 101.

[4]-**محمد فرحي**، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول: الأسس النظرية، **المرجع السابق**، ص. ص 267-268.

III.1.2.2- تمويل السياسة المالية وأثرها على فعالية مضاعف الإنفاق الحكومي

إن الحكومة تقوم بتمويل العجز في الموازنة وفي الإنفاق الحكومي عن طريق بيع السندات الحكومية، أو من خلال طبع النقود الجديدة أو فرض الضرائب الجديدة.

2-1 تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب[1]:

إن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب يضعف بشكل ملموس مضاعف الإنفاق الحكومي، لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG تؤدي إلى الزيادة في الدخل $\left(\frac{1}{1-c+ct}\Delta G\right)$، ولما كان الارتفاع في الإنفاق الحكومي ممولا عن طريق الزيادة في الضرائب، فإن هذه الزيادة تولد انخفاضا في الدخل الوطني بمقدار $\left(\frac{c}{1-c+ct}\Delta T\right)$، وبالتالي الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة عن طريق الضرائب لا تمارس أي أثر على الدخل الوطني، وعليه يمكن استخلاص أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة بتغير مماثل في الضرائب تزيد الدخل الوطني بمبلغ الزيادة في الإنفاق الحكومي وليس بزيادة مضاعفة، ولكن لا يمكن تطبيق هذه الفرضية على الدول النامية وذلك بسبب هشاشة الهيكل الضريبي الذي لا يتمتع بالمرونة الكافية لتمويل الإنفاق الحكومي، وأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب يوجه للإنفاق الجاري وليس الاستثماري الذي يساهم في زيادة الناتج.

2-2 تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض (بيع السندات الحكومية)[2]:

إذن إن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق بيع السندات الحكومية يزيد من الإنفاق الحكومي G دون أي زيادة في الضرائب أو في عرض النقد، وله أثر كبير على زيادة الدخل من التمويل بواسطة الضرائب، لأنه يساهم في الحفاظ على مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني، حيث أن بيع السندات للعامة سوف يقلل من عرض النقد بقيمة السندات المباعة، وبالتالي يضمن بقاء الأسعار في مستواها الأصلي، "أما إذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي فإن القاعدة النقدية تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية، أين تكون للزيادة في القاعدة النقدية نفس التأثيرات على عرض النقود"[3]. ومنه فإن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لزيادة حجم نفقاتها عن طريق بيع السندات مع ثبات عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الحكومي على النقود أين يخلق فائض طلب في السوق النقدية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ليرتفع الدخل، نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى ارتفاع

---

[1]-**وليد عبد الحميد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 152.

[2]-**سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010، ص. 281.

[3]- **عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 78.

العائد الحكومي، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى تغطية جزء من الزيادة في الإنفاق العام عن طريق الإيراد الحكومي، وبالتالي يصبح حجم الإنفاق العام أكبر من حجم الاقتراض[1].

كما يمكن أن يمول الإنفاق الحكومي عن طريق التوسع في عرض النقد الذي يساوي التوسع في الإنفاق الحكومي، أين يزيد الدخل بنسبة أكبر من التمويل بواسطة الضرائب، حيث ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة ويمكن أن تؤدي للتضخم إذا كان الاقتصاد في مرحلة التوظيف الكامل[2].

III.2.2- السياسة الإنفاقية انحدارات منحنى (IS) و (LM)

إن فعالية السياسة المالية ترتبط بالعديد من العوامل التي تؤثر على ميل منحنى (IS) و (LM)، لذلك فإن هاته السياسة تكون إما شديدة أو عديمة الفعالية، فعند لجوء الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية توسعية في حالة الركود تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي للتأثير على مستوى الدخل، فنجاح هذا الإجراء يتحدد تبعا لميلي المنحنيين (IS) و (LM) وتصبح السياسة المالية فعالة عندما يكون ميل (IS) مرتفع وشديد الانحدار، وميل خط (LM) منخفض وقليل الانحدار[3].

تتوقف فعالية السياسة الإنفاقية كأحد أدوات السياسة المالية على مدى فعالية منحنى (IS) والمتعلقة بمرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي عند إتباع سياسة مالية توسعية التي تستخدمها الدولة بغرض معالجة الكساد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل دون حدوث زيادة في الأسعار.

وبالتالي تتوقف فاعلية السياسة المالية على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي على[4]:

- قيمة المضاعف الكينزي البسيط(مضاعف الإنفاق الحكومي) $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c+ct}\Delta G\right)$ أو $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)}\Delta G\right)$ أي كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك وانخفضت قيمة الميل الحدي للضرائب تزداد قيمة المضاعف وزاد تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل وبالتالي تزداد فاعلية السياسة المالية والعكس صحيح؛

---

[1]- **بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، **المرجع السابق**، ص. 102.

[2]- **سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية، **المرجع السابق**، ص. 281.

[3]-**وسام ملاك**، النقود والسياسات النقدية، **المرجع السابق**، ص. ص 409-410.

[4]-**رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل**، النظرية الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ص. 258.

- ميل منحنى (LM) فكلما انخفض الميل $\left(\frac{\sigma}{\alpha}\right)$ بسبب زيادة ميل منحنى الطلب النقدي، يؤدي إلى انخفاض مقدار التغير في سعر الفائدة الناجم عن تغير الدخل مما يخفض من أثر المزاحمة ويزيد من هذه الفعالية؛
- ميل منحنى (IS) فكلما انخفض ميل دالة الاستثمار(i) ، أي زاد ميل منحنى (IS) انخفض أثر ارتفاع سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار الخاص، مما يخفض من أثر المزاحمة ويزيد من فاعلية السياسة المالية والعكس صحيح.

"ويعني ذلك أن فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق زيادة في مستوى الدخل تتوقف على المعلمات (i)و(c)، والتي ترتبط بعلاقة عكسية مع فعالية السياسة المالية، وحيث أن ميل منحنى (IS) $\left(-\frac{1-c(1-t)}{i}\right)$، فإن ميل منحنى (IS) يزيد مع انخفاض هذه المعلمات $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y}=-\frac{1-c(1-t)}{i}\right)$ ، وعليه يمكن القول أن فعالية السياسة المالية تزداد كلما زاد ميل منحنى(IS)، أي ترتبط فعالية السياسة المالية بعلاقة طردية مع ميل منحنى(IS) "[1]، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS)إلى اليمين في ظل ثبات منحنى (LM)، فإن لميل منحنى (IS)ثلاث احتمالات مثل ما هو موضح في الشكل رقم (II.7)،

[1]- **أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي-النظرية، التطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 200-201.

يلاحظ من الشكل أعلاه الاختلاف بين الجزأين والذي يتمثل في زيادة ميل زيادة في ميل منحنى (IS) في الجزء الأول مقارنة بالجزء الثاني، ولذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال المنحنى (IS) إلى اليمين في الحالتين بنفس المقدار وبالتالي يترتب عليها زيادة في الدخل بمقدار (ΔY) والتي تكون أكبر في الجزء الأول مقارنة بالجزء الثاني، كما يلاحظ أن منحنى (IS) شديد الانحدار لأنه يمتاز بميل مرتفع و (i) منخفض مما يعني أن فعالية السياسة المالية في إحداث زيادة في الدخل تزيد كلما زاد ميل منحنى (IS) أي تكون أكثر فعالية عندما يكون فيها منحنى (IS) شديد الانحدار أكثر منه في المنحنى قليل الانحدار والذي يمتز بمرونة عالية وميل منحنى منخفض وأثر مزاحمة أكبر[1]. أما فيما يخص الحالة الثالثة والتي تمتاز بانحدار عمودي وعديم المرونة فنلاحظ أنه ميل منحنى أصبح لانهائيا وقيمة $(i=0)$ لأن ميل منحنى (IS) : $\left(\frac{\Delta r}{\Delta Y}=-\frac{1-c(1-t)}{i}\right)=\frac{1-c(1-t)}{0}=\infty$

[1]-**أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي-النظرية، التطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 201-202.

وعليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل مع عدم التأثير على سعر الفائدة عند وينتقل منحنى (IS) إلى اليمين عند نقطة توازن جديدة، وبالتالي لا يتأثر الاستثمار الخاص ومن ثم ينعدم أثر المزاحمة ويزداد الدخل بالأثر الكامل للمضاعف الكينزي البسيط وتكون السياسة المالية كاملة الفاعلية في التأثير على الدخل، وتمثل الزيادة في

الإنفاق الحكومي زيادة صافية في الإضافات ويتحقق ذلك في ظروف الكساد الشديد، وعندها يكون هناك توازن إلا في سوق السلع وتقع أيضا أسفل منحنى (LM) مما يكون هناك فائض في الطلب على النقود، الأمر الذي يترتب عليه زيادة سعر الفائدة كما هو مبين في أسهم الشكل الثالث[1].

كما تتوقف فاعلية السياسة المالية في التأثير على الدخل المترتبة عن تغير الإنفاق الحكومي وفقا لمنحنى (LM) في ظل تبات ميل منحنى (IS) من خلال زيادة الطلب على النقود المتأثر بميل دالة الطلب على النقود، فكلما زاد ميل دالة الطلب على النقود أي انخفاض ميل منحنى (LM) قل مقدار الارتفاع في سعر الفائدة الناشئ عن تغير الدخل[2]. ولتبيين مدى فعالية السياسة المالية بالاعتماد على ميل منحنى (LM) نعتمد عل الشكل البياني التالي:

[1]-**علي عبد الوهاب نجا وآخرون**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 291-292.

[2]- **أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. 200.

يلاحظ من الشكل أعلاه، أثر زيادة الإنفاق الحكومي كأحد مكونات السياسة المالية مع وجود انحدارات مختلفة لمنحنى (LM)، وفي ظل ثبات ميل منحنى (IS) تكون السياسة المالية فعالة وكبيرة عندما يكون منحنى (LM) مستوي نسبيا، وتكون أقل فعالية عندما يكون (LM) نسبيا شديد الانحدار، وعديم الفعالية عندما يكون منحنى (LM) رأسي أي طلب النقود عديم المرونة كليا بالنسبة لسعر الفائدة[1].

عند زيادة الإنفاق الحكومي فإن منحنى (IS) ينتقل إلى اليمين بمقدار $\left(\Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)}\Delta G\right)$ ففي الجزء الأول يكون (LM) ذو انحدار صغير أي مرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة (σ) كبيرة وعالية، والميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (α) صغير،لأن ميل (LM) والذي يساوي $\left(\frac{\Delta r}{\Delta y} = \frac{\alpha}{\sigma}\right)$ منخفض، وبالتالي تكون السياسة المالية شديدة الفعالية، والتي تجعل منحنى (LM) مستوي نسبيا وأكثر مرونة بسبب أن

[1]-**عامر يوسف العتوم**، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، **المرجع السابق**، ص. 216.

التغير في (i) على الاستثمار بسبب زيادة الإنفاق الحكومي (G) تؤدي إلى زيادة الدخل (Y) ويزداد (M^{dT}) ويتحقق التوازن في سوق النقد ونظرا لبقاء (M^{s}) ثابت فإنه يجب رفع (i) وارتفاعه يؤدي إلى زيادة (M^{ds}). أما في الجزء الثاني فيكون أثر السياسة المالية التوسعية على الدخل أقل منه في الجزء الأول بسبب ارتفاع ميل منحنى (LM) بسبب أن مرونة طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (σ) تكون منخفضة، أما سرعة تحول الداخل إلى نقد (α) فتكون مرتفعة، وبالتالي يكون منحنى (LM) شديد الانحدار، كما أن الارتفاع في (i) يكون أكبر من الجزء الأول وذلك لإعادة توازن سوق النقد عند زيادة الدخل،ذلك أن الارتفاع الأكبر في (i) يؤدي إلى تخفيض أكبر للاستثمارات ملغيا بذلك جزءا من الآثار التوسعية الناجمة عن زيادة الإنفاق (G) وبذلك يكون تغير الدخل (Y) أقل مما سبق ويكون أثر المزاحمة أكبر، وعليه تكون السياسة المالية قليلة أو جزئية الفعالية. أما في الجزء الثالث والأخير فيكون منحنى (LM) رأسيا ذو انحدار تام بسبب عدم مرونة منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة، أما (α) فيكون مرتفع[1]، وبالتالي لا يوجد أثر للسياسة المالية التوسعية على الدخل لأنها أدت إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط في حين ظل مستوى الدخل ثابت، ما يعني ذلك أن السياسة المالية عديمة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في حالة التوظف الكامل، بسبب ميل منحنى (LM) والذي يكون لا نهائي أي مرونة (LM) تساوي صفر، أما أثر المزاحمة فيكون كامل لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص أي تعمل السياسة المالية على إحلال الاستثمار الحكومي محل الخاص ويحدث غالبا في فترة الرواج أين يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ويكون الناتج القومي مساويا للعمالة الكاملة لذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين (ΔG) ستؤدي إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص $(-\Delta I)$ بمقدار مماثل لتحل محله، ما يطلق عليها بالحالة المتطرفة[2].

3.III-فعالية السياسة الإنفاقية في ظل نموذج الاقتصاد المفتوح $(IS-LM-BP)$ في ظل سعر الصرف الثابت والمرن

سنتطرق في هذا المطلب في ظل الاقتصاد المفتوح لمحددات سعر الصرف والعوامل المؤثر عليه أين تنعكس على كل من الصادرات والواردات للدولة، لذلك من الضروري التطرق لنموذج "مندل فليمنج" كونه يدرس المكونات الأساسية بين التوازن النقدي وسعر الصرف، وفعالية السياسة النقدية والمالية في ظل نظام كل من سعر الصرف الثابت والمرن (العائم)، وعليه نستهل دراستنا بإعطاء مفاهيم عامة حول سعر الصرف وميزان المدفوعات.

[1]-**عبد القادر خليل**، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، **المرجع السابق**، ص. ص203-205..

[2]- **أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي، النظرية والتطبيق، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 204-205.

1.3.III-أنظمة سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الاسمي"بأنه سعر تبادل العملات بعضها البعض أي هو عبارة عن السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل عدد من الوحدات للعملة المحلية"[1].

كما يعرف أنه:"سعر العملة الأجنبية بقيمة العملة الوطنية، أي ذلك السعر التي تحدده البنوك المركزية كسعر رسمي لها مقابل عملات أخرى"، ولكنه لا يعبر بشكل حقيقي عن عملة ما لتجاهله التضخم الحاصل بين البلدين"[2]، وعليه أسعار الصرف الاسمية بين عملتين تعطى بطريقتين إما سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أو سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية[3].

وعليه ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي والذي يأخذ بعين الاعتبار السعر النسبي للسلع بين الدول، أي أنه سعر الصرف الاسمي e مضروبا في سعر السلع بالعملة المحلية P (مستوى السعر في الولايات المتحدة مقاسا بالدولار) مقسوما على أسعار السلع بالعملة الأجنبية P^* ، أي يقاس سعر الصرف الحقيقي بين دولتين انطلاقا من سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار لأي دولة من الدول المعنية، فإذا كان سعر الصرف الحقيقي مرتفع دل ذلك أن السلع الأجنبية أرخص نسبيا بينما السلع المحلية مرتفعة، أما إذا كان سعر الصرف الحقيقي منخفض فيبين ذلك أن السلع الأجنبية مرتفعة مقارنة بالسلع المحلية والتي تكون منخفضة[4].

وبمفهوم آخر فهو السعر الذي يتم الأخذ بعين الاعتبار الأسعار المحلية مقابل الأسعار العالمية والمبينة في العلاقة الرياضية التالية $\left(R = \frac{1}{e} * \frac{IPC}{IPC_{USA}}\right)$[5].

إذ يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحديد حجم التجارة الخارجية والتي تقوم على أساس مجموعة من الأنظمة كسعر الصرف الثابت الذي يعرف على أنه "التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار سعر العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد"[6]. ويقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين

---

[1]- **خالد واصف الوزني، أحمد حسبن الرفاعي**، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، **دار وائل للنشر، عمان، الأردن**، 2005،ص. 363.

[2]-**سي محمد كمال، صباغ رفيقة**، المالية الدولية والأزمات المالية، ط1، **دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2017، ص. 36.

[3] - **Olivier Blanchard et autre**, «macroéconomie»,6 e Edition**, Pearson**, France, 2016, p. 357.

[4] - **Gregory N. Mankiw**, «macroéconomie»,5 e Edition**, de Boeck Université**, Bruxelles, Belgique, 2010, p. 189.

[5]- **إياد خالد شلاش المجالي**،أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية خلال الفترة 1994- 2009، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد27، العدد4،2011، ص.342.

[6]- **خالد واصف الوزني، أحمد حسبن الرفاعي**،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7، **المرجع السابق**، ص. 369.

كما يساهم في تجنب التأثيرات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي، وفي أغلب الأحيان تؤدي هذه التقلبات إلى دور محبط لحركة رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات[1]. وعليه يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، أي ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب علي احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تحقق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض ولذلك في ظل هذه القاعدة لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا.[2]

فمنذ الحرب العالمية الأولى وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية وبدأت الدول تتخلى عنها، وظهرت قاعدة نقدية جديدة تتحدد فيها أسعار الصرف عن طريق قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية وهذا ما لم تعرفه قاعدة الذهب[3]، كما أنه وبسبب استمرار العجز في الاقتصاد وعدم قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف فسيضطر إلى القيام بتخفيض قيمة العملة المحلية حفاظا على سعر الصرف ويطلق عليه بسعر الصرف العائم أو المرن[4]،حيث نميز بين أنواع مختلفة وأهمها **التعويم النقي** والذي يعني عدم تدخل المصارف المركزية مطلقا في أسواق الصرف لدعم العملة المحلية، أما **التعويم الغير نقي** فهو عندما تتدخل المصارف المركزية لمنع التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، و**التعويم المستقل** ويشير إلى عدم ارتباط سعر صرف العملة الوطنية بارتفاع أو انخفاض العملات الأخرى، وأخيرا **التعويم المشترك** ويقصد به وجود ارتباط بين العملات بحيث ترتفع أو تنخفض أسعار صرف مجموعة من العملات معا[5].

2.3.III ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لأي دولة في المدى القصير، فهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة معينة، إذن يعكس ميزان المدفوعات نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعا ته للخارج خلال فترة زمنية عادة ما تحدد بسنة[6].ومنه يعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان أو تسجل فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تمت بين دولة ودول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"[7]. ويضم ميزان المدفوعات جانبين يتمثل أولهما في الجانب الإيجابي وهو حقوق الدولة ويتم تسديدها عادة بعملتها المحلية وبالتالي فحقوق الدولة تمثل زيادة الطلب على

---

[1]-**هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، **دار جرير للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص. 287.

[2]-**أحمد فريد مصطفى**، الاقتصاد الدولي، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 95.

[3]-**عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب**، أساسيات الاقتصاد الدولي، **منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2003، ص. 185.

[4]-**وحيد مهدي عامر**، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 214.

[5]-**حسين أحمد الحسين الغزو**، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، ط1، **عالم الكتب الحديث، إربد**، الأردن، 2016، ص. ص 121-122.

[6]-**بسام حجار**، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2003، ص. 52.

[7]-**محمد زرقون، أمال رحمان**، النظرية الاقتصادية الكلية، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2017، ص. 202.

عملتها، أما السلبي فيمثل ديونها وتدفع بعملة الدولة المدينة لها أي تعني زيادة في الطلب على العملات الأجنبية، وعادة يتم تقسيمها إلى قسمين وهما حساب العمليات الجارية والذي يعرف بحساب الدخل ويشمل كافة المعاملات الدولية والتي تؤثر على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان وأهم حساب في ميزان المدفوعات ويتضمن أهم مظاهر التبادل التجاري وهو التجارة في السلع والخدمات[1]، وحساب التحويلات والتي يقصد بها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم وقد تكون خاصة وتشمل الهبات والتبرعات والإعانات أو حكومية وتشمل المنح والمعونات

والتعويضات التي تقدمها أو تتسلمها الأفراد والهيئات الحكومية[2]. وثانيهما حساب العمليات الرأسمالية والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين أو بين حكومة وأخرى وتكون في صورة استثمارات أو قروض خاصة أو حكومية وقد تكون لفترات قصيرة أو طويلة الأجل[3].

III.3.3- التوازن الكلي في ظل نموذج اقتصاد مفتوح نموذج منديل فليمينغ

لقد قام كل من الاقتصادي روبرت ماندل 1963 (Robert A. Mundell)، وماركوس فليمينغ1962 (Marcus J. Fleming)، بالبحث في علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي أو معدل الصرف، حيث يعتبر هذا النموذج تطور في الفكر الاقتصادي كونه من الأبحاث الأولى في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح صغير سواء في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو المرن، كما يركز على حساب ودرجة سيولة رأس المال وتعتبر عامل مهم في تحديد مدى فعالية السياسات النقدية والمالية، ومتغير أساسي لتحديد درجة استجابة معدل الصرف لتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذ يؤدي خفض قيمة العملة المحلية بسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية ما يؤدي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية، والعكس صحيح، أما انتهاج سياسة مالية توسعية بسبب عجز الموازنة المقرون بزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وإلى تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، فدرجة سيولة رأس المال هي التي تحدد الأثر النهائي للسياسة المالية على معدل الصرف[4]. فالتوازن الكلي في ظل الاقتصاد المفتوح يتحقق في آن واحد مع التوازن في كل من سوق السلع والخدمات، سوق النقد وميزان المدفوعات، وللتبسيط أكثر ليتحقق التوازن في الاقتصاد الكلي يجب أن تكون

[1]-**مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد**، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2006، ص. ص 95-96.

[2]-**سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، **المرجع السابق**، ص. ص 304-305.

[3]-**رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية، **المكتبة العصرية للنشر والتوزيع**، مصر، 2007، ص. 158.

[4]-**نشأت الوكيل**، التوازن النقدي ومعدل الصرف، ط1، **شركة ناس للطباعة**، القاهرة، مصر، 2006، ص. ص 121-122.

هناك نقطة تقاطع بين ثلاث منحنيات (موازين)، وهي سوق السلع والخدمات (is)، وسوق النقد (LM)، والتوازن في سوق الصرف (BP)، وبعبارة أخرى فإذا لم يمر منحنى (LM) من تلك النقطة سيحدث توازن داخلي وليس التوازن في ميزان المدفوعات الخارجي، وفي ظل هذه الظروف، سيكون التوازن الداخلي غير مستقر للغاية. ومنه فإن عدم التوازن ميزان المدفوعات يؤدي إلى التحركات في احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية أو إلى تعديلات في سعر الصرف[1].

كما يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات أهمها أن أسعار الصادرات تقوم على أساس ثبات سعر الصرف على عكس الواردات التي تتأثر بتغيرات أسعر الصرف، كما يركز على اقتصاد صغير أين يتأثر بالمتغيرات الخارجية، كما أن الناتج المحلي يقوم على أساس الطلب الفعال والذي يحقق التوازن في الأجل القصير، إضافة إلى ثبات الأسعار أما التعديل الذي يتحقق في السوق يكون وفق كمية النقد، كما أنه لا توجد مضاربة على أسعار الصرف[2].

III.1.3.3-ميزان المدفوعات وبناء منحنى (BP): يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والذي يسجل حركات المستوردات والصادرات إلى داخل البلد وخارجه، أي يهتم أساسا بالميزان التجاري والذي يعرف بأنه الفرق بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية. أما حساب رأس المال والذي يقيس مقدار التدفق لرأس المال من أجل شراء الأصول من قبل الأجانب ويتضمن تحويلات الأصول، وعليه فميزان المدفوعات عبارة عن إجمالي الصادرات مطروح منها إجمالي المستوردات وصافي التحويلات الرأسمالية الخاصة وصافي تحويلات العاملين[3].

وعليه فمعادلة رصيد ميزان المدفوعات عبارة عن مجموع معادلتي رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رأس المال، وتكتب كمايلي[4]:

$$BP = BC + K = xY^* - mY + pQ + K\left(r - r^* - E^a\right)$$

ويتحقق رصيد ميزان المدفوعات عندما ينعدم رصيده أي:

$$xY^* - mY + pQ + K\left(r - r^* - E^a\right) = 0$$
$$mY = xY^* + pQ - K\left(r^* + E^a\right) + Kr$$
$$Y = \frac{xY^* + pQ - kr^* - kE^a}{m} + \frac{k}{m}r \quad \text{.....} \quad \text{وهي معادلة منحنى BP}$$

[1] - **Aristomène Varoudakis Manuel,** «la politique macroéconomique», 1 éreEdition **, Dunod**, Paris, 1999, p. 207.

[2]–**سي محمد كمال، صباغ رفيقة**، المالية الدولية والأزمات المالية، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 57-58.

[3]–**سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، **المرجع السابق**، ص. ص 309-310.

[4]–**Jean-Olivier Hairaukt,** Analyse Macroeconomique, **Editions la Decouverte**, Paris, 2000, p. 155.

منحنى ميزان المدفوعات (BP): عبارة عن جميع التوليفات المختلفة من سعر الفائدة والدخل (Y,r) والتي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات للبلد المعنى عند مستوى معين لسعر الصرف، ويكون في حالة توازن إلا إذا توافق حجم عجز الميزان التجاري مع قدر متساو من تدفقات رأس المال إلى الداخل، أو يتوافق حجم فائض الميزان التجاري مع قدر متساو من تدفقات رأس المال إلى الخارج، أو يصبح الميزان التجاري مساوي للصفر مع تساوي التدفقات الرأسمالية إلى الداخل مع الخارج[1].

الشكل رقم (II.12):التوازن الآني في سوق الإنتاج وسوق النقد وميزان المدفوعات

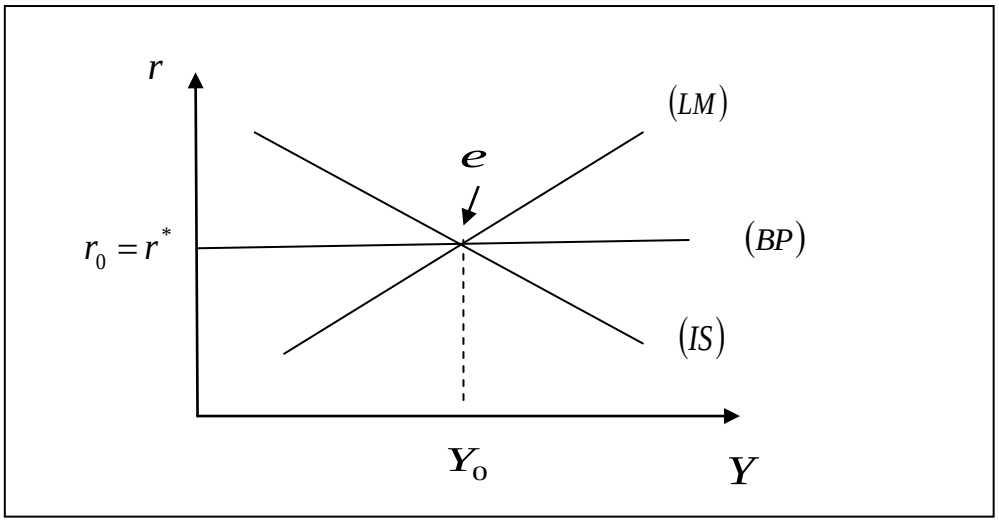

المصدر: محمود حامد محمود عبد الرزاق،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،ط1، **المرجع السابق**، ص. 148.

III.2.3.3-الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف الثابت:

في نظام سعر الصرف الثابت، يؤدي العجز الخارجي إلى فقدان العملة الوطنية قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية، وبما أن الحكومة ألزمت نفسها بالمحافظة على سعر الصرف الثابت، وجب على البنك المركزي أن يدافع عن قيمة عملته الوطنية في سوق الصرف من خلال زيادة الطلب على العملة الوطنية بالنسبة للعملة الصعبة محدثا ارتفاعا في قيمتها، يظهر ذلك من خلال انتقال منحنى LM إلى اليسار وإلى الأعلى بالانخفاض، ومنه انخفاض الواردات، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة ما يشجع دخول رؤوس الأموال، ومنه زيادة ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن العام، ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات[2].

وتتجلى فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل ثبات سعر الصرف بانتهاج سياسة توسعية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل وتدهور الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات، كما تساهم في الرفع من سعر الفائدة ومن ثم

[1]-**محمود حامد محمود عبد الرزاق**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2013، ص. 145.

[2]-**محمد زرقون، أمال رحمان**، النظرية الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ص. 212.

تحسن حساب رأس المال، انطلاقا من درجات سيولة مختلفة لرأس المال بهدف السيطرة على النشاط الاقتصادي، أما في حالة تخفيض الإنفاق العام وإتباع سياسة انكماشية ستؤدي إلى خفض كل من الدخل وسعر الفائدة[1]، حيث نكون أمام حالتين كما يلي:

III.3.3.2-1-الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:

يرتكز على مجموعة من الفرضيات وهي الحركية المطلقة للرأسمال أي إمكانية تحركه بحرية تامة بين الدول، وثبات نظام الصرف أين ترتبط في ظله العملات بأسعار صرف ثابتة، كما يتم التوازن الفعلي في ميزان المدفوعات بتوفر الشرط $i = if$ أي معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني مساوي لنظيره الأجنبي[2]، وعليه تنتهج الحكومة سياسة مالية توسعية يترتب عنها زيادة في النفقات الحكومية وبالتالي تغير الناتج ومعدل الفائدة[3]، ومن الملاحظ في الرسم البياني أن النقطة E هي التوازن الأصلي والتي تتحدد بتقاطع منحنيا(IS) و(LM) ، كما تؤدي زيادة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محليا إلى فائض طلب عليها، فعند استخدام السياسة المالية يزداد الإنفاق الحكومي فينتقل المنحنى(IS) إلى الأعلى جهة اليمين إلى الوضعية "(IS)، و يكون هناك تأثير مضاعف على الدخل والمدخرات والاستيراد والضرائب ولكن بنسبة أقل من زيادة الإنفاق الحكومي[4]، مترتبا عن ذلك تغير التوازن الجديد بين السوق النقدي والسلعي عند النقطة "E، أين تصبح معدلات الفائدة المحلية أعلى من معدلاتها العالمية، وينتج عنه تدفق لرؤوس الأموال إلى الداخل، وإلى فائض في ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وتنخفض تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية[5]، كما أن الفائض في ميزان حركة رؤوس الأموال ينتج عنه ضغط في سوق الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف الثابت فعلى البنك المركزي أن يمتص ذلك الفائض عن طريق تعزيزه لاحتياطاته من العملة الأجنبية مانحا المستثمرين الأجانب مقابل من العملة الوطنية فيتوسع عرض النقود، ويتحول دخول رؤوس الأموال إلى سياسة نقدية توسعية تلقائية وبالتالي انسحاب منحنى LM إلى "LM ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل وينخفض معدل الفائدة[6]، ونصل إلى التوازن عندما يرتفع مخزون النقود ليجعل سعر الفائدة يعود إلى مستواه الأصلي $i = if$.

III.3.3.2-2-الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الأموال[7]:

---

[1]- **وحيد مهدي عامر**، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. ص 224-225.

[2]- **بسام حجار**، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 80.

[3]-**محمد بوخاري**، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، **دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2014، ص. 158.

[4]-**سمير فخري نعمة**، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011، ص. 100.

[5]- **بسام حجار**، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 84.

[6]- **محمد بوخاري**، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، **المرجع السابق**، ص. 159.

[7]-**تومي صالح**، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، **المرجع السابق**، ص. 225.

في ظل سعر الصرف الثابت والحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الأموال يؤدي إلى إتباع سياسة مالية ممثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي انتقال منحنى(is) إلى"(is) أين يزداد الدخل الحقيقي مقارنة مع Y_0 (الدخل التوازني)، كما يرتفع معدل الفائدة الناتج عن تقاطع منحنى (LM)و "(is)حيث يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدهور في الحساب الجاري، وبغية تفادي هذا الانخفاض والمحافظة على الدخل عند Y_1 فإن "البنك المركزي يتدخل لتمويل العجز عن طريق بيعه للعملات الأجنبية وشراء فائض العملة المحلية للمحافظة على سعر الصرف وينتج عنه انخفاض عرض النقود الوطنية في الأجل القصير"[1]، لكن نتيجة لتراجع احتياطات البنك المركزي في الأجل الطويل من العملة الأجنبية أصبح على مخزون النقود أن يتراجع ممثل بانتقال منحنى(LM) إلى اليسار "(LM) ممثل بالجزء (a) ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي، وإلى تدفقات رؤوس الأموال كبيرة لتلغي الزيادة في الصادرات، أما في الجزء (b) وفي ظل التجاوب الكبير لحركة رؤوس الأموال وتغيرات سعر الفائدة فإن السياسة المالية التوسعية تؤدي أيضا إلى انتقال منحنى (IS)إلى "(IS)، ويرتفع الدخل التوازني ومعدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي E_1 (تقاطع "(IS) مع (LM) فقط) ما يحقق فائض في في ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلى النقطة Y_1، أما في الأجل الطويل يلاحظ أنه لازال عجز في ميزان المدفوعات يلزم زيادة التخفيض من عرض النقود إلى غاية انخفاض سعر الفائدة ما يترجم بانتقال منحنى(LM) إلى "(LM) ،ليعيد التوازن الكلي لميزان المدفوعات عند Y_2 وبالتالي يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة، هذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (II.13):فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

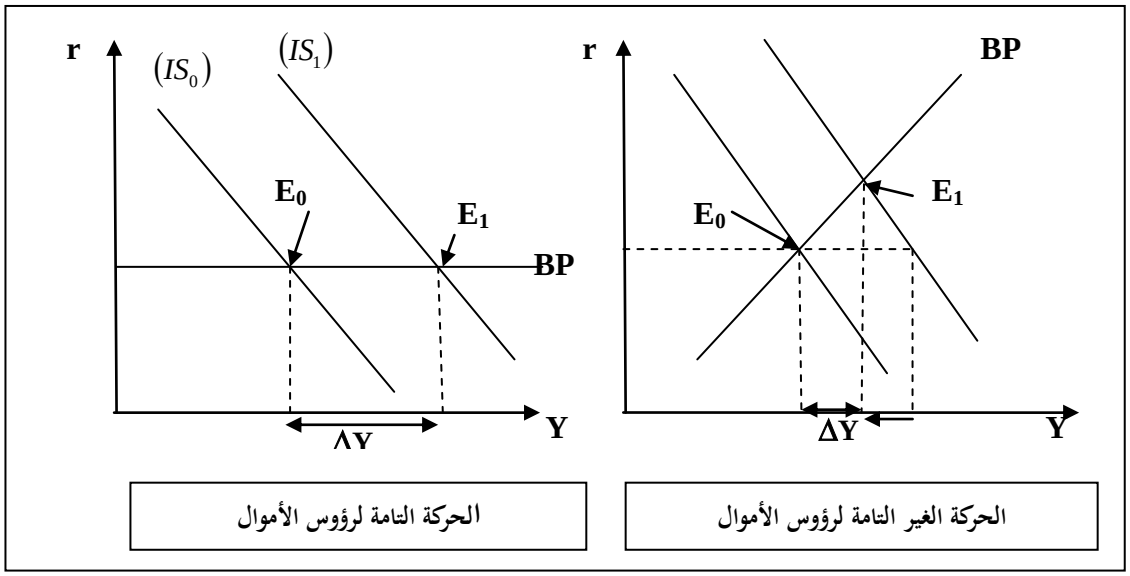

المصدر:وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، ط1، **دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر**، بيروت، لبنان، 2001، ص. 335.

[1]-**أمحمد الأشقر**، الاقتصاد الكلي، ط1، **الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2002، ص.356.

III.3.3.3- الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف المرن

يقصد بنظام الصرف المرن أنه يتحدد يوميا في سوق الصرف دون أي تدخل حكومي في آليات عمل السوق، أين تحافظ مرونة سعر الصرف على توازن الميزان التجاري[1]، وعليه تهدف الدولة من خلال إتباع سياسة مالية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب)، في ظل سعر الصرف المرن إلى إعادة التوازن إلى الاقتصاد ومعالجة الاختلال سواء في فترات الكساد أو التضخم دون تدخل السلطات العامة، "حيث إعادة التوازن يتم من خلال إحداث تغيير في سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أو رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وينعكس ذلك على أسعار السلع المحلية والأجنبية، ففي حالة وجود العجز في ميزان المدفوعات تقود الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وترتفع السلع الأجنبية، فتقل الواردات وتزداد الصادرات ويحصل فائض إيجابي يعوض ذلك العجز ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات"[2]، وعليه سيتم التطرق إلى فعالية الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف المرن من خلال التطرق إلى حركة رؤوس الأموال أين نميز حالتين:

III.3.3.3.1- الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:

يؤدي إتباع سياسة مالية توسعية ممثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الضرائب إلى ازدياد الطلب على السلع والخدمات المحلية، ويصبح معدل الفائدة المحلي أعلى من المعدل العالمي فتبدأ رؤوس الأموال تتحرك باتجاه الداخل،

كما يؤدي الطلب المتزايد على العملة الوطنية إلى ميل سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية إلى الارتفاع، وبما أن الحكومة تتبع سياسة سعر الصرف المرن فإنها لا تتدخل في تحديد سعر صرف العملة، ويؤدي زيادة سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى خفض الطلب على الصادرات في الخارج وزيادة الطلب المحلي على الواردات من الخارج ويظهر فائض في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وينخفض الطلب الكلي، ما يؤدي إلى انتقال منحنى 'IS ومنحنى *BP* باتجاه اليسار والأسفل، كما يؤدي هبوط الأسعار مع تثبيت عرض النقود إلى ارتفاع مستوى العرض النقدي الحقيقي وانتقال منحنى *LM* جهة اليمين وبالتالي يتحقق التوازن الجديد عند النقطة E_1 بتقاطع المنحنى "*IS* و *LM* و'BP[3].

---

[1]-**وحيد مهدي عامر**، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 225.

[2]-**مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد**، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **المرجع السابق**، ص. 120.

[3]- **أمحمد الأشقر**، الاقتصاد الكلي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 357.

III.2.3.3.3- الإنفاق الحكومي في ظل سعر الصرف المرن والحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الأموال:

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن إتباع سياسة مالية توسعية ممثلة في التوسع في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج ومعدل الفائدة ما يؤدي إلى انتقال منحن (IS) إلى "IS'"[1]، وانتقال التوازن من E_0 إلى A، "إلا أنه في المدى الطويل فإن هذه السياسة لا تحقق التوازن أين يظهر عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسبب زيادة الناتج، "أي يعني أن الطلب المحلي على السلع الأجنبية يفوق الطلب الأجنبي على السلع المحلية (زيادة الواردات)، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة عرض العملة الوطنية في سوق الصرف، وبما أن البنك المركزي ليس باستطاعته التدخل سينعكس هذا الوضع على انخفاض قيمة العملة المحلية وينجر عنه تدهور قيم السلع المحلية والصادرات بانخفاض أسعارها"[2]، كما يؤدي هذا الانخفاض إلى تحسن المركز التنافسي للسلع المحلية في الأسواق الخارجية ما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وميزان المدفوعات[3]، فينتقل كل من منحنى "IS' و BP جهة اليمين، "وعليه يزداد الطلب على العملة الوطنية بسبب اتساع رغبة الأجانب في استهلاك السلع المحلية فتزداد الصادرات،وينخفض العجز بالتبعية[4]، ويتحقق التوازن في السوق من جديد عند النقطة E_1 بتقاطع المنحنيات الثلاث ("IS و LM و BP').

الشكل رقم (II.14):فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن

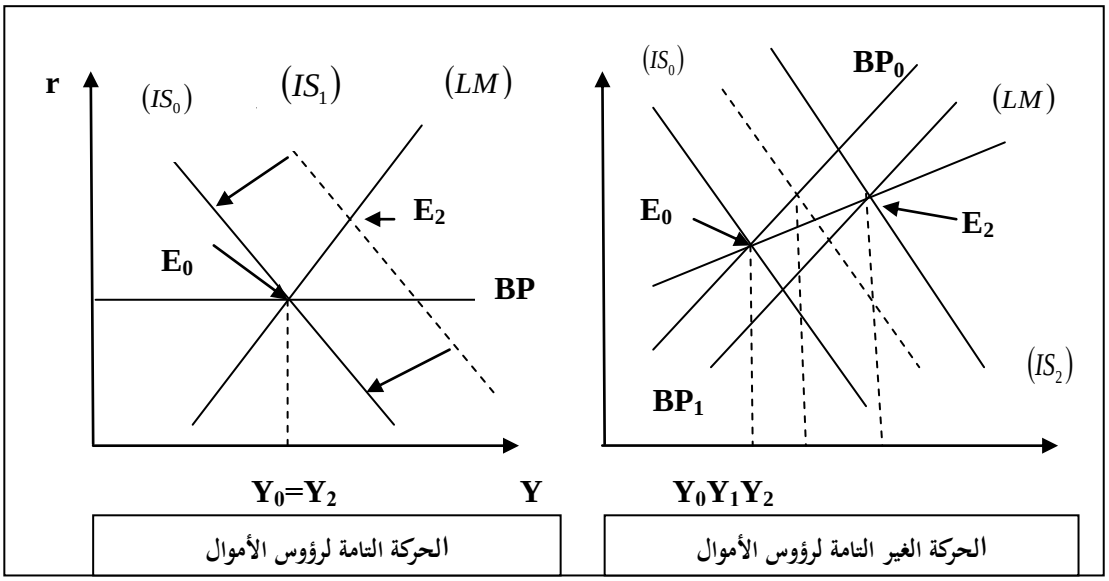

المصدر: صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، **المرجع السابق**، ص. 230.

[1]- **محمد كمال الحمزاوي**، سوق الصرف الأجنبي، **منشاة المعارف للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. 119.

[2]-**رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية، **المرجع السابق**، ص. 169.

[3]-**عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، **المرجع السابق**، ص. 128.

[4]-**رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية، **المرجع السابق**، ص. 169.

وفي الأخير يمكن تلخيص تلك النتائج كمايلي:

الجدول رقم(II.04): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والمرن حسب حركة انتقال رؤوس الأموال

أنظمة الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الإنفاق العام	
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة صغيرة
نظام الصرف المرن	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة

المصدر: **وليد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، **المرجع السابق**، ص. 197.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية والذي يعني كلاهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما تم إبراز أوجه الاختلاف بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى درجة تقدم الدولة أو تخلفها، كونه يقيس كمية الناتج أو إجمالي الدخل الوطني من سنة لأخرى والذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهو مصطلح أوسع من النمو الاقتصادي لأنها تشمل جميع المجالات وتهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، كما تهدف إلى تسريع النمو ومحاولة التقليل من درجة عدم العدالة والتقليل من مشكلة الفقر والذي ينعكس على زيادة الرفاه لأفراد المجتمع، وتم تبيان مكونات النمو والمتمثلة في العمل، رأس المال، التكنولوجيا، وغيرها إضافة إلى التعرف على أساليب قياس النمو وتمثلت في عدة معايير أدرجت في المبحث الأول من هذا الفصل.

أثبتت مختلف التيارات الاقتصادية التي قامت بتحليل النمو الاقتصادي على أهميته خاصة في المدى الطويل وذلك انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث ونظرته المتفائلة حيث يتحقق النمو عن طريق تقسيم العمل وتوسيع الأسواق كما ركزت على عملية التراكم الرأسمالي، وسار على طريقه كل من مالتوس وريكاردو، لتليها المدرسة الكينزية ممثلة في كينز أين يتحدد النمو عنده عن طريق الطلب الفعال إلا أن نظريته لم تتعرض للدول النامية واهتم تحليله بالدول الرأسمالية، لتليها نظرية "شومبيتر" التي تندرج ضمن نظرية النمو النيوكلاسيكية والذي يركز على دور المنظم في عملية النمو عن طريق تقديمه لابتكارات جديدة، لتختتم بنظريات النمو المتوازن لـ"نيركس-رودان"، ونظرية النمو الغير متوازن لـ"ألبرت هيرشمان".

كما تم التطرق إلى النماذج الرياضية لتحليل النمو لأنه ذو طبيعة كمية، فكان البداية مع "هارود-دومار" حيث اعتمد على الأدوات الكينزية لبناء نموذجه والذي كان يهدف إلى تحليل معطيات النمو المستقر في الاقتصاد المتطور، وكز على أهمية الاستثمار والادخار كمحددات رئيسية للنمو، وبسبب عدم إمكانية تطبيقه على الدول النامية لأن محدداته تتلاءم مع الدول المتقدمة ذات معدل ادخار عالي، فقد لقي مجموعة من الانتقادات والتي نتج عنها أخذ النمو الاقتصادي بعدا آخر تمثل في النماذج النيوكلاسيكية مع رائدها "سولو-صوان" والذي ركز على أهمية زيادة تراكم رأس المال أو/ وانخفاض النمو السكاني في الرفع من مستوى النمو، إضافة إلى فرضية التقارب بين الدول، وبسبب الأداء الضعيف لنماذج النيوكلاسيكية في تفسير النمو طويل المدى أدى إلى عدم قبولها وظهور نماذج أخرى حاولت تفسير النمو طويل الأجل وتمثلت في نماذج النمو الداخلي وتم إدراج عامل المتغير التقني كمتغير داخلي، كما أكدوا على أهمية تدخل الدولة في الرفع من معدل النمو من خلال سياستها والممثلة في الإنفاق العام بقيادة بارو وذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ليختتم هذا الفصل بدراسة آلية تأثير الإنفاق العام على النمو كونه أحد مكونات الطلب الكلي الفعال من خلال كيفية تأثير الإنفاق على حجم الناتج وعلى حالة التوازن في المدى الطويل.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لوضعية الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفصلين السابقين، سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل أداء الإنفاق الحكومي ودراسة أثره على النمو الاقتصادي كونه يمثل أهمية بالغة ويشكل موضوع جدل بين العديد من الاقتصاديين وصناع القرار؛

فقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات اختلالا ما أدى بها إلى رسم خطط تنموية طويلة الأجل ابتداء من 1967، أين ارتكزت على الصناعات الثقيلة والتصنيعية تميزت بتسيير الدولة للاقتصاد الوطني، خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وما انجر عنها من تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتم اللجوء إلى المؤسسات الدولية بغية الحصول على قروض مقابل تطبيق إجراءات مشددة بين 1989 إلى غاية نهاية التسعينات.

وعليه فقد نتج عن تلك الإصلاحات الإقتصادية مع مطلع الألفية نتائج إيجابية وتحقيقيها لجملة من الأهداف المسطرة، حيث تم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي ممثلة في التوسع في النفقات بعد السياسة التقشفية التي تم انتهاجها في السنوات السابقة، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى 29 دولار للبرميل انعكس ذلك على زيادة إيرادات الدولة أين حاولت الرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي، لأن فعالية الإنفاق الحكومي تساهم في الرفع من معدل النمو على اعتبار انه محدد رئيسي من محددات الطلب الكلي.

إن هذه التغيرات والإختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري دفعتنا لدراسة أداء الاقتصاد الجزائري من خلال تتبع مسار الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، مع إبراز دور النمو الاقتصادي لدفع عجلة التنمية، وعلى ضوء هذه التغيرات التي مست اقتصاد الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

-سيتم التعرض إلى الإصلاحات الاقتصادية من خلال استعراض أهم المخططات التنموية منذ الاستقلال وإلى غاية تنفيذ الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المبرمجة مع مطلع الألفية؛

-تحليل تطور نفقات الدولة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، مع الوقوف على أهم الأسباب التي عرقلت هذا التوسع؛

-وأخيرا سيتم تحليل مدى استجابة الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي مع مطلع الألفية وفي ظل انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة وتطبيق الدولة لسياسة صارمة متمثلة في التقشف أين تم توقيف بعض المشاريع والتي تعتبر أساس مساهمة القطاعات في النشاط الاقتصادي للدولة أين سنتطرق إلى دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كتحليل النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المكونة له، إضافة إلى مؤشرات التوازن الداخلي كالبطالة والتضخم، أو المؤشرات الخارجية كميزان المدفوعات والمديونية.

I–الخلفية الاقتصادية لبرامج الإصلاح 1967 إلى غاية تنفيذ برامج الاستثمارات الموسعة 2001 – 2017

حاولت الجزائر بعد الاستقلال وضع خطط تنموية طويلة الأجل ترتكز على التصنيع بغية الخروج من التخلف، ما أدى إلى تبني النظام الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي وتجسد ذلك في عدة مخططات تنموية تمثلت في المخطط الثلاثي(1967– 1969)، المخطط الرباعي الأول (1970– 1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974– 1977)، والمخطط التكميلي (1978– 1979)، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الاستثمارات، ومع مطلع الثمانينات قامت الدولة بتغيير نمط الإستراتيجية المتبع وقامت بانتهاج سلسلة من الإصلاحات تمثلت في تطبيق مخططين خماسيين، وهما المخطط الخماسي الأول (1980– 1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985– 1989)، بغية تحقيق اللامركزية في التسيير، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في الأهداف المسطرة من طرف الدولة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول، وتخبطها في دوامة من المشاكل أدت إلى اللجوء إلى الهيئات والمنظمات الدولية وعقدها لمجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كاتفاقية الاستعداد الائتماني، برنامج التثبيت الاقتصادي، برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن نتائج المؤشرات الاقتصادية كانت ضعيفة بسبب محدودية الإصلاحات والتي ركزت على الجانب النقدي والمالي متناسية الهدف الحقيقي وهو دفع النمو نحو الأمام وتحقيق معدلات مقبولة، وبعد خروج الجزائر من الأزمة مع مطلع الألفية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والذي انعكس على زيادة إيرادات الدولة ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة الإنعاش ممثلة في التوسع في النفقات بغية توسيع المجال التنموي وتجلى ذلك في برامج تنموية ضخمة بهدف الوصول للنمو من خلال العمل على رفع المستوى المعيشي، والتقليل من البطالة وتمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)، والبرنامج التكميلي للنمو (2005 – 2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010 – 2014)، والبرنامج الخماسي للتنمية (2015 – 2019).

I. 1- لمحة عن الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية قبل سنة 1990

شهد خلالها الاقتصاد الجزائري تحولا من الوجهة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق بسبب الاختلالات التي عرفها التخطيط المركزي الذي ركز على القطاع الصناعي واعتمد عليه وتم إهمال باقي القطاعات الأخرى كالفلاحة والبنى التحتية، إضافة إلى سوء التسيير في العمل، ونقص إيرادات الدولة لارتباطها بأسعار البترول والتي كانت تمثل أهم مورد لميزانية الدولة حيث تعتمد عليها لتمويل باقي الاستثمارات الاقتصادية، أدت هذه المشاكل إلى إيجاد إصلاحات تمثلت في مخططين خماسيين، وهما المخطط الخماسي الأول (1980– 1984)، ليليه المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989)، وسنحاول إيجاز ما تضمنته هذه المخططات كمايلي:

I.1.1- مخططات مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد (1967–1979)

شكلت هذه المرحلة بداية التطبيق الفعلي لنظام التخطيط المركزي والتصنيع للاقتصاد بعد سلسلة من المراحل السلبية للمخططات السابقة، وسوء التسيير، وبالتالي التوجه نحو اقتصاد يعتمد أولا على سياسة التخطيط لدفع عجلة التنمية وذلك من خلال مجموعة من البرامج التنمية المطبقة سخرت لها مبالغ ضخمة وهي المخطط الثلاثي (1967–1969)، المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)، المرحلة التكميلية (1978–1979)، أين حاولت هذه المخططات الدفع بالتنمية الاقتصادية من خلال تحسين القطاعات الاقتصادية المساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية، وبالتالي أصبح اقتصاد إداري خاضع لسياسة التصحيح الهيكلي نوجزها فيما يلي:

I.1.1.1-المخطط الثلاثي للتنمية (1967–1969)

تميزت هذه المرحلة بالتوجه إلى نظام الاقتصاد المخطط ويعتبر أول مخطط اقتصادي لها، إضافة إلى التركيز على اليد العاملة، واستحوذت الاستثمارات الصناعية الكبرى على الأولوية المطلقة حيث بلغت حوالي 51.95% من إجمالي الاستثمارات لأن الإنتاج الصناعي كفيل بضمان الاندماج الاقتصادي بين القطاعات وتوفير فرص العمل، كما بلغ المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي حوالي 1.6مليار دج، وانعكست تلك الاستثمارات العمومية على ارتفاع نسبة التشغيل حيث بلغت حوالي 1748000 مع بداية هذا المخطط[1]، إلا أنه تم إهمال باقي القطاعات كالزراعة.

I.1.1.2-المخطط الرباعي الأول للتنمية (1970–1973)

يعتبر الانطلاقة الحقيقية لتبني أسلوب التخطيط، أين ركز على نظريات الصناعات المصنعة المتمثلة في إنشاء أقطاب صناعية ثقيلة كقطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، مواد البناء، الصناعة البتروكيماوية، وتم التركيز على عنصري العمل ورأس المال بغية الحد والتقليل من رأس المال الأجنبي.

I.1.1.3-المخطط الرباعي الثاني للتنمية (1974–1977)

يعتبر مخطط مكمل للمخطط السابق، حيث انصب اهتمامه الكبير بتنمية القطاع الصناعي، كما ركز على التصنيع والصناعات الثقيلة حيث شكلت ما يعادل 61% من حجم الاستثمارات الحقيقية، إضافة

[1]-**دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان،** «دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008»، **مجلة الباحث**، ورقلة، العدد 10، 2012، ص. ص 179-180.

لاهتمامه لأول مرة بالظروف الاجتماعية وتنمية قطاع الخدمات من خلال محاولة الوصول للأهداف التالية: تحسين وترقية الظروف المعيشية، تطوير الإطار الاستهلاكي للسكان، محاولة التقليل من البطالة[1].

I.4.1.1-المرحلة التكميلية (1978-1979)

تعتبر مرحلة انتقالية لنهاية المخططات الرباعية، وبداية المخططات الخماسية سنة 1980، وقد حاولت إيجاد حل للمشاكل والتأخر المسجل للمشاريع السابقة سببه مجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي[2]:

-سوء التخطيط وما صاحبه من زيادة الوقت في فترة إنجاز المشاريع وبالتالي زيادة التكاليف؛

-ضعف خبرة الشركات الوطنية المسؤولة عن الإنجاز لارتباط بعض المشاريع بمناطق جغرافية؛

-ارتفاع تكاليف المواد المستوردة وانعكس ذلك على تأخر تشغيل الوحدات الإنتاجية؛

-بلغت قيمة الاستثمارات الغير منجزة حوالي 210 مليار دج، أما الاستثمارات المعاد تقييمها حوالي 5.63 مليار دج وهذا ما يبين انخفاض مستوى الاقتصاد الوطني سنة 1978، كما أطلق عليها بمرحلة الإصلاح، أين تم إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع ألفلاحي الاشتراكي والذي عرف تحسنا بعد إصلاح 1978 حيث بلغت قدرة تمويله الذاتي حوالي 60%، بعدما كانت 32% في المخطط الرباعي الأول، و38% في مخطط الرباعي الثاني، كما بلغت إنجازاتها المالية في نهاية 1979 حوالي 54.78 مليار دج بعدما كان مرخصا لها بـ 64.77 مليار دج، كما ارتفعت حصيلة الاستثمارات في نهاية المرحلة بسبب نمو معدلات هياكل الاستثمار لتصل نسبة الإنتاج الداخلي الخام من 26.4% في المخطط الثلاثي الأول لتصبح 33.5% في المخطط الرباعي الأول، و64.8% في المخطط الرباعي الثاني، و 54.7% مع نهاية سنة 1978.

وفيما يلي سيتم تلخيص الاستثمارات الموزعة على المخططات الوطنية من خلال الجدول أدناه حيث سيتم توضيح حجم الاستثمارات سواء للقطاع المنتج، قطاع الخدمات، وقطاع البنى الأساسية نلخصها كمايلي:

---

[1]-**أحمد ضيف، نسيمة بن يحي**، «تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، الجزائر، العدد 7، المجلد 2، 2017، ص. 163.

[2]- **هيشر أحمد التيجاني**، «مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012»، **أطروحة دكتوراه**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص. ص 43-46.

الجدول (1.III): توزيع الاستثمارات حسب مخططات التنمية (1967–1979) الوحدة: (مليار دج)

المخططات / القطاعات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7.02	77.48	17.43	62.48	64.72	58.71
قطاع الخدمات	0.46	5.07	1.87	6.73	10.5	9.52
قطاع البنى الأساسية	1.58	17.43	8.54	30.77	35	31.75
المجموع	**9.06**	**100**	**27.75**	**100**	**110.22**	**100**

المصدر: -**أحمد ضيف، نسيمة بن يحي**، «تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، **المرجع السابق**، ص. 164.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع المنتج استحوذ على الحصة الأكبر خلال مخططات التنمية، أين خصص له مبلغ 7.02 مليار دج أي ما يعادل نسبة 77.48 من قيمة مبلغ المخطط، وفي المخطط الرباعي الأول حظي بحوالي 62.48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، على حساب القطاعات الأخرى، كما يلاحظ ارتفاع مبلغ الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني حيث بلغ 110.22 مليار دج بسبب ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة المداخل، فيتضح أن الدولة أعطت أهمية للقطاع الصناعي بما فيها المحروقات في كل المخططات وأخذت حصة الأسد وبالتالي ونتج عنه إهمال باقي القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات والذي حصل على 0.46 مليار دج في المخطط الثلاثي ليرتفع قليلا ويبلغ حوالي 10.5 مليار دج في المخطط الرباعي الثاني، أما قطاع البنى الأساسية فحصل على حوالي 17.43% من إجمالي المخطط، ليهتم به في المخطط الرباعي الثاني ويخصص له مبلغ 35 مليار أي بنسبة 31.75% ، ما يبين انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة إضافة إلى تركيز كل الخطط التنموية نحو قطاع معين وهو الصناعة الثقيلة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2.III): عرض الاستثمارات المتوقعة والمنفذة حسب مخططات التنمية (1967–1979)

المخططات / القطاعات	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %	التوقع %	التنفيذ %
محروقات	**41.9**	**50.9**	**36.9**	**47.1**	**40.6**	**48.6**
مجموع الصناعة	**48.7**	**55.3**	**44.7**	**57**	**43.6**	**62**
الزراعة	**16.9**	**16.4**	**14.9**	**13**	**13.2**	**4.7**
قطاع البنى الأساسية	**34.4**	**28.3**	**40.4**	**30**	**43.2**	**33.3**

المصدر: - **داودي محمد**، «السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة الجزائر »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 ، ص. 199.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة حظي بالأولوية خلال المخطط الثلاثي الأول بنسبة 55.3% ليليه قطاع المحروقات بنسبة 41.9%، ما يبين تركيز الدولة آنذاك على القطاع الصناعي، ليتوسع في المخطط الرباعي الأول ويستحوذ على حوالي 57% لتبلغ أعلى قيمة لها في المخطط الرباعي الثاني بنسبة 62%، إلا أنه تم إهمال باقي القطاعات فكانت نسبتها منخفضة، أي أن الاستثمارات الصناعية شكلت بين 57% و 77% من مجموع الاستثمارات المنفذة بين 1967-1979 لتتجاوز التوقعات وتتحصل على الحصة الأكبر من الموارد على حساب باقي القطاعات، إذ أن الاستثمارات المتراكمة في الصناعة والمحروقات قد وصلت إلى 200 مليار دج أي أكثر من 48 مليار دولار بين 1967-1979، وقد كان لتفضيل الصناعة ب71% من مجموع الاستثمارات الصناعية خارج قطاع النفط دورها على شكل الهيكل الصناعي للدولة كونها أساس معدات التجهيز ولكثرة الطلب عليها من قبل باقي القطاعات، ومدخل أساسي لازم لتنمية قطاع النفط[1].

ليتم الاهتمام بقطاع البني الأساسية أين انتقل من 28.3% في المخطط الثلاثي إلى 33.3% في المخطط الرباعي الثاني، نتيجة ارتفاع سعر البترول، أما قطاع الزراعة فقد تم إهماله كليا واحتل المرتبة الأخيرة في كل المخططات هذا ما يبين أن الدولة لم تعطي أهمية لهذا المورد الحيوي، حيث يلاحظ أنه حصل على نسبة 16.4% في المخطط الثلاثي لينخفض في المخططات الرباعية ويبلغ أدناه خلال المخطط الرباعي الثاني بنسبة 4.7%، إذ بلغ متوسط[2] اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططات ب 10.6%، أدى ذلك إلى خلق مشاكل عديدة تمثلت في التبعية للخارج خاصة في مجال السلع الغذائية، وبما أن القطاع الصناعي يشكل أساس تراكم رأس المال كلف الجزائر مبالغ هائلة في ظل عدم توفر الموارد الداخلية اللازمة لتمويل ذلك العجز الحاصل، أدى ذلك إلى الوقوع في مصيدة المديونية والاستدانة من الخارج لتبلغ 17 مليار دولار سنة 1980 بعدما كانت 0.95 مليار دولار سنة 1970

I.2.1- مخططات مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)

عرف الاقتصاد الجزائري تحولا من الوجهة الاشتراكية لنظام اقتصاد السوق بسبب المشاكل التي عرفتها جل المؤسسات خلال المراحل السابقة ومحاولة معالجة النقائص عن طريق تقييم المشاريع ومراقبة التأخر الناجم في الإنجاز ، وبالتالي بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص لما له من أهمية في تحريك ودفع التنمية الاقتصادية نحو الأمام

[1]- **عايشي كمال**، «دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، الجزائر، العدد 14، جوان 2006، ص. ص 170-171.

[2]- **داودي محمد**، «السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة الجزائر »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 ، ص. ص 199 -200.

وتجلى ذلك في برنامجين تنمويين وهما المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، نوجزها فيما يلي[1]:

I.1.2.1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

جاء هذا المخطط لمعالجة وتصحيح المشاكل الناجمة في المراحل السابقة، خاصة فيما تعلق بالصناعة، ما أدى بالقيام إلى إصلاحات وتعديلات هيكلية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني تماشيا وضعية الاقتصاد الدولي والظروف الاجتماعية للبلاد، وكان الهدف من هذا المخطط التنموي الوصول إلى النمو وخلق التكامل الاقتصادي بين كل القطاعات، كما يطلق عليها بمرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف الوصول إلى التنمية، وتجلت أهم أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

-تغطية كافة الاحتياجات مع مطلع 1990 نتيجة الجهود المبذولة والسياسات المخطط لها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بهدف الوصول للتنمية في كافة القطاعات؛

-بناء سوق وطنية بهدف توسيع الإنتاج الوطني وتكييفه مع الاحتياجات العامة، ويكون قادر على تعزيز الاستغلال الاقتصادي وتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق التقليل من المشاكل المترتبة عن المراحل السابقة؛

-محاولة إيجاد الحلول للعراقيل الاقتصادية التي تواجه النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وتكون مناسبة لتوسيع الطلب الداخلي وتنويعه؛

-محاولة الرفع من أداء الاقتصاد عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها للرفع من إنتاجيتها وجعلها قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة محاولة خلق مصدر التراكم للاستثمارات الممولة ذاتيا، إضافة إلى خلق قدرة تنافسية بتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات لتأخذ مكانتها في السوق الوطنية والدولية، وبالتالي توفير النقد الأجنبي، وخلق فرص الشغل، والرفع من القيمة المضافة الوطنية ما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وخوصصته مستقبلا ودمجه في الاقتصاد العالمي وبالتالي التوجه نحو اللامركزية في التسيير لتحقيق الأهداف المخطط لها؛ وبالتالي ظهر المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، أي بتفكيك هياكل القطاع العام للوحدات الاقتصادية الضخمة وتقسيمها حسب التخصص إلى وحدات أصغر، ونتج عنه رفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 480 مؤسسة سنة 1984، ليمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية، و 1079 مؤسسة بلدية[2].

[1]- **دراوسي مسعود**، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004»، **المرجع السابق**، ص. ص 350-355.

[2]- **كمال عايشي**، «أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية»، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، العدد 10 ص. ص 338-340.

-تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى، إضافة إلى حسن استغلال التجهيزات الصناعية المتوفرة؛ واستمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم خلال المخططات السابقة؛

-الاهتمام بالقطاع الخاص لما له من دور فعال في دفع عجلة التنمية؛

I.2.2.1-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

أما بالنسبة لهذا المخطط فيشكل مرحلة هامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يهدف لتطوير الاقتصاد الوطني عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، مع مواصلة النمو في مجال الإنتاج والاستثمارات، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، إضافة لسعيه المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد.

كما يحاول هذا البرنامج الرفع من فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة عن طريق توزيع أعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين، كما يفرض وضع الآليات الملائمة ذات الطابع الاقتصادي كتخفيض التكاليف والتحديد الصارم لآجال انجاز المشاريع الاستثمارية لكافة القطاعات، قصد تجنب الاختلال في التوازن خاصة في مجال التوازن الخارجي.

الجدول رقم (3.III): تطور حجم الاستثمارات في الجزائر خلال مخططات التنمية للفترة (1980-1989) الوحدة:(مليار دج)

السنوات	القطاعات	حجم الاستثمارات		المجموع
		القديمة	الجديدة	
1984-1980	-استثمارات صناعية	79.5	132.2	211.7
	-محروقات	28.4	49.3	77.7
	-فلاحة	17.8	41.6	59.4
	-هياكل قاعدية اقتصادية	19.9	36.2	56.1
	-هياكل قاعدية اجتماعية	6.7	14.3	21.0
	مجموع الاستثمارات	**196.9**	**363.6**	**560.5**
1989-1985	-استثمارات صناعية	52.90	198.70	251.6
	-محروقات	15.00	26.50	41.50
	-فلاحة	34.34	81.08	115.42
	-هياكل قاعدية اقتصادية	35.20	27.76	62.96
	-هياكل قاعدية اجتماعية	116.05	130.28	246.33
	مجموع الاستثمارات	**306.77**	**521.38**	**828.38**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:-تقرير المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 50

-تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص. 173.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كلا المخططين تضمنا برنامجين من الاستثمارات، أولهما البرنامج المنجز في المرحلة السابقة، والثاني قيد الإنجاز، فقد كانت مجموع باقي تنفيذ البرنامج من المرحلة السابقة يقدر ب196.9 مليار دج، استحوذت فيها الصناعة على 79.7 مليار دج من أصل الاستثمارات الباقية، وعليه وجب على الدولة الوقوف وتتبع مسار تلك البرامج من خلال إلغائها أو إعادة وضع الآليات والميكانزمات لمعالجتها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك مع احترام الأولويات في تنفيذ قطاعات البرنامج، أما البرنامج الجديد الذي تضمنه المخطط الخماسي الأول 1980-1984، فقد بلغت مجموع الاستثمارات حوالي 363.6 مليار دج، أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بقيمة 132.2 مليار دج، ليليها قطاع المحروقات والفلاحة بنسبة 41.6 مليار دج بعدما كانت نسبة إنجازها حوالي 17.8 مليار دج وهذا ما يبين سعي الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي والذي كان مهملا وتنميته جنبا إلى جنب مع باقي القطاعات، لتتوسع الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني وترتفع لتبلغ حوالي 521.38 مليار دج "بسبب ظاهرة التصنيع وما تتطلبه من الرفع في حجم الاستثمارات الصناعية والتي ترتبط بالزيادة في الإنفاق العمومي والتي انتقلت من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى 43% سنة 1986، كما ارتفعت نسبته في الموازنة العامة سنة 1986 إلى 47.65% بعدما كان 25.98% سنة 1967 بسبب التدخل القوي للقطاع العام في الحياة الاقتصادية، وتبني الدولة لنموذج الصناعات المصنعة كونه المحرك الرئيسي للتنمية وهذا ما تبين من خلال التركيز على الاستثمارات الصناعية في قطاع المحروقات والذي تطلب استثمارات ضخمة ساهمت في خفض البطالة إلى 13.28% سنة 1983"[1]، بعدما نفذت منها 306.77 مليار دج من البرنامج السابق للاستثمار، وكما هو ملاحظ فإن القطاع الصناعي يحتل الصدارة من إجمالي الاستثمارات الجديدة بحوالي 198.70 مليار دج، بالرغم من محاولة الدولة الاهتمام بباقي القطاعات الأخرى لتحتل فيه الفلاحة على حصة معتبرة من إجمالي الاستثمارات والمقدرة ب81.08 مليار دج، أما المنشآت الاجتماعية فقد حصلت على حوالي 130.28 مليار دج وذلك بهدف النهوض بقطاع الخدمات كقطاع الصحة من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان.

I.1. 3-تقييم مرحلة الإصلاحات في ظل المخططات التنموية قبل سنة 1990

إن المتتبع لواقع الإصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال وتطبيقها لعدة مخططات تنموية بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، خاصة بعد أزمة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط أين دخل الاقتصاد الجزائري في سلسلة من المشاكل والاختلال خصوصا جانب التمويل، إضافة إلى اعتمادها على مصدر أحادي للدخل وهو النفط أي اقتصاد ريعي آنذاك، إضافة إلى الاهتمام بالتصنيع

[1]- **مراس محمد وآخرون**، «ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي–حالة الجزائر–"دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية** ، جامعة المدية، العدد ، 04 ، 2015، ص. ص 97-98.

وإهمال باقي القطاعات الأخرى المكملة للاقتصاد، وعليه سنقوم بتلخيص أهم النتائج المحققة خلال تلك الفترة:

-عرفت سياسة التشغيل خلال فترة التخطيط المركزي 1967-1979 تطورا ملحوظا، أين قدرت اليد العاملة المشغلة حوالي 1720000 شخص، ليرتفع سنة 1978 إلى 2830000 عامل، بمقدار 1110000 منصب خلال 12 سنة أي بنسبة 64.5% خلال المخططات الثلاث، ويمكن القول أن مختلف القطاعات الاقتصادية كان لها دور فعال في امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل كالصناعة بالدرجة الأولى، البناء والأشغال العمومية، وقطاع الإدارة بنسبة ثلاث أرباع من إجمالي المناصب أي بنسبة 64% خارج الصحة والتعليم، أما مساهمة القطاع الزراعي كانت حوالي 30% سنة 1977م مقارنة بسنة 1966م والتي بلغت 50%[1] ؛

-كان للصدمة البترولية والناتجة عن تدهور أسعار النفط سنة 1986م والذي بلغ حوالي 10 دولار للبرميل وبالتالي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الأثر السلبي على الاقتصاد، بسبب تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وبعجز مالي قدر ب0.8% أدى بها إلى فتح الشراكة أمام الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال القانون رقم 14/86 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها أين سمح للشريك الأجنبي باستغلال القنوات المتعلقة بنقل المحروقات مع تحديد شروط التمويل، إضافة إلى تجنب الازدواج الضريبي، كما أثر ذلك على الصادرات والتي عرفت أدنى قيمة لها خلال الفترة 1986-1989 بحوالي 8968 مليون دولار لارتباط الصادرات الجزائرية على حوالي 93% من الصادرات النفطية[2]، أدى كل هذا إلى تفاقم المشاكل في الميزان الداخلي والخارجي للدولة، ساهم كل ذلك في تراكم الديون والتي قدرت حوالي 20.63 مليار دج وعدم قدرة الدولة على تسديدها، كما عرف الميزان التجاري عجزا بقيمة 2.23 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام بحوالي النصف بين 1985-1986، صاحبها انخفاض الصادرات الإجمالية بنسبة 38%، كل هذه العوائق حالت دون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى طلب الاستدانة والتمويل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي فرض تعديل هيكلي للاقتصاد الذي اعتمد على البترول، كما كان للقروض دور سلبي لاختلال ميزان المدفوعات بسبب غياب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال وسعر الصرف، وضعف التبادلات الخارجية[3]، ومنه يمكن تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تبين النتائج المحققة خلال هذه الفترة كمايلي:

---

[1]- **سعدية قصاب**، «مسار التشغيل في الجزائر: الجهود والنتائج 1962-2012»، **الملتقى الوطني: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم** ، جامعة الجزائر، ماي 2013، ص. 29.

[2]- **ناصري مروة، ساطور رشيد**، «دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: حالة الجزائر 1970-2014»، **مجلة الأبحاث الاقتصادية** ، جامعة البليدة، العدد ، 18 ، 2018، ص. ص 235-239.

[3]- **عزازي فريدة**، «أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية اقتصادية 1970-2006»، **مجلة الأبحاث الاقتصادية** ، جامعة البليدة، العدد ، 04 ، 2010، ص. ص 54-55.

الجدول رقم ((III.4): تطور أهم المؤشرات الإقتصادية للفترة (1980–1989) الوحدة (%)

السنة / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البطالة	14.19	13.99	13.64	13.1	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22
التضخم	9.2	14.7	6.2	6.0	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9
المديونية	47.06	42.63	40.19	34.40	30.43	32.40	36.38	37.49	45.73
النمو الاقتصادي الحقيقي	0.79	3	6.40	5.4	5.6	3.7	0.4	-0.7	-1
نمو النفقات	31.33	30.98	25.55	17.08	7.98	8.99	1.97	2.12	15.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: -بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

-تقارير بنك الجزائر .

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه يمكن تقسيم تطور المؤشرات إلى مرحلتين نوضحها فيما يلي:

-الفترة 1980-1984: يلاحظ تحسن مؤشرات الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، حيث قدر معدل النمو الاقتصادي في المتوسط بحوالي 5%، إذ ارتفع من 0.79 سنة 1980 إلى 5.6 سنة 1984 ويبلغ أقصاه سنة 1982 ويرجع ذلك إلى مساهمة كل القطاعات كالصناعة والأشغال، إضافة إلى انخفاض نسبة البطالة رغم ارتفاعها حيث انتقلت من 14.19% سنة 1980 إلى 13.29% سنة 1984، كما حاولت برامج الإصلاحات استهداف التضخم حيث بلغت أعلى نسبة له سنة 1981 ب14.7% لينخفض سنة 1984 إلى 6%.

أما المديونية فعرفت تحسنا رغم ارتفاعها بسبب[1] اعتماد الاقتصاد الجزائري على إنتاج المحروقات وتصديرها بنسبة 93% من مجموع الصادرات، دون إيجاد موارد أخرى ما ضخم من عجز الجهاز الإنتاجي الوطني، إضافة إلى انخفاض سعر الصرف الدولار مع العملات الأخرى، ما نتج عنه تقليص إيرادات الصادرات وتضخيم حجم المديونية، ويفسر ذلك أن نسبة كبيرة من مديونية الجزائر الخارجية هي بغير عملة الدولار، بينما الجزء الأكبر من صادرات الجزائر هو بالدولار، وبالتالي فإن أي انخفاض في قيمة الدولار أمام العملات الأخرى يؤثر سلبا في ديون الجزائر ويؤدي إلى تضخيمها، حيث انتقلت المديونية من 47.06% سنة 1980 إلى 30.43% سنة 1984.

[1]- **الداوي الشيخ**، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 25، العدد 02 ، 2009، ص. ص 258-259.

الشكل رقم (1.III): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-1984)

الوحدة (%)

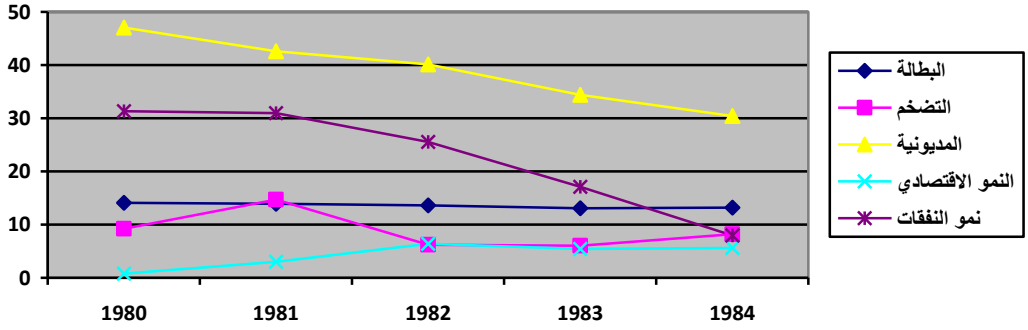

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4.III).

- الفترة 1985-1989: كان للأزمة البترولية سنة 1986 وما أظهرته من ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري لارتباطه بأسعار النفط، وما انجر عنها من تدني لعملة الدولار وانتهاج الدولة لسياسة التقشف وتخفيض الإنفاق، والذي أثر على التوازن الداخلي والخارجي، لينخفض النمو من 3.7% سنة 1985 ويحدث عجز وبمعدلات سالبة خلال سنوات 1987 و 1988 بنسبة 0.7-% و 1-% على التوالي ما دفع بالسلطات النقدية[1] إلى عملية الإصدار النقدي لتغطية عجز الميزانية والذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، أين سجلت سنة 1986 أعلى معدل للتضخم بنسبة 12.3%، كما يلاحظ ارتفاع معدل البطالة لتبلغ أعلى مستوياتها والتي فاقت 21%، رغم مجهودات الدولة ويعود السبب[2] في هذا الارتفاع إلى التراجع الكبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط ما أدى إلى ظهور اختلالات في سوق الشغل، أين تقلصت فرص العمل المتاحة بشكل سريع وما قابلها من إقبال كبير لطالبي العمل. إضافة إلى ارتفاع معدل السكان وتراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة إبتداءا من سنة 1986، أما المديونية فبعد استقرارها لحوالي 32% سنة 1985 لتعاود الارتفاع من جديد وتبلغ ابتداء من سنة 1988 حوالي 45.73%، وهذا نتيجة[3] تخفيض قيمة العملة المنتهجة والتي أثرت بسرعة كبيرة على أسعار المنتجات المستوردة، أين أثقلت أسعار البيع، ورفعت من تكاليف الإنتاج.

---

[1]- **بن حمود سكينة**، «مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق»، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني**: "السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم"، الجزائر، 13 ماي 2013، ص. 14.

[2]- **بوالكور نورالدين**، «محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL»، **حوليات جامعة الجزائر** 1، العدد 32، الجزائر، جوان 2018، ص. ص 444.

[3]- **جازية بن بوزيان، عبدالرحيم شيبي**، «دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980-2016»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005، ص. 498.

ما أدى بالجزائر إلى عقد اتفاقيات مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة الديون والحصول على قروض ومساعدات نتيجة المؤشرات المتدهورة كارتفاع معدل البطالة والتضخم وتدهور معدل النمو والعجز الذي آلت إليه الموازنة العامة وعدم القدرة على تسديد ذلك العجز رغم محاولتها التقليل من النفقات وترشيدها.

الشكل رقم (2.III): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1985-1989 الوحدة (%)

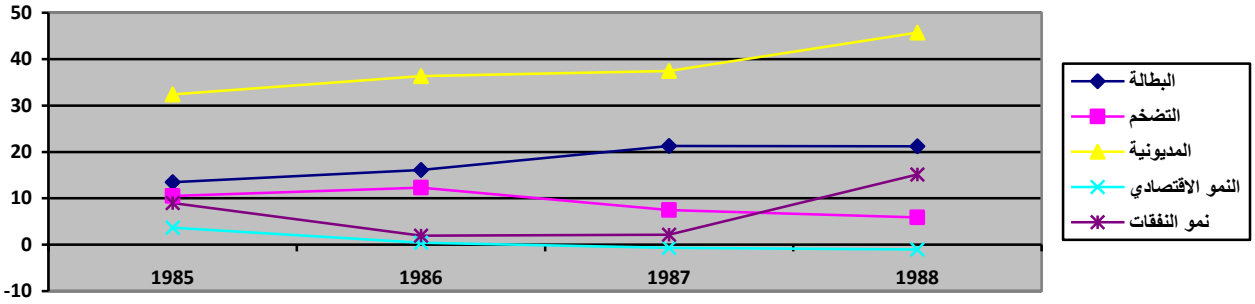

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4.III).

I. 2- تحليل الإنفاق الحكومي في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (بعد 1990)

لقد كشفت الأزمة البترولية لسنة 1986 الواقع الاقتصادي للجزائر، وتمثل في تدهور النمو الاقتصادي واتضح ذلك جليا بعد انخفاض أسعار النفط، والتي أظهرت هشاشة النظام الاقتصادي خاصة فيما تعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما أظهرت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي[1]، خاصة بعد عجز الجزائر عن تسديد ديونها، ولجوئها للمساعدة من المؤسسات الدولية وبالتالي الرضوخ للشروط المبرمة من طرف صندوق النقد أو البنك الدولي، وفي ظل هذه المشاكل والوضع المزري الذي آل إليه الاقتصاد، أوجب عليها القيام بسياسات التصحيح الذاتي للاقتصاد، أي انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتخلي عن النظام الموجه والتوجه نحو اقتصاد السوق، وتمثل في عقد اتفاقيات التثبيت الاقتصادي 1989-1995 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 نلخصها كالآتي:

I.1.2-برنامج التثبيت الاقتصادي 1989-1995

نتيجة لانخفاض عوائد العملة الصعبة، وعدم فعالية الخطط التنموية المتبعة، إضافة إلى عدم الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، لجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 من أجل تقديم إعانة بحوالي 209.157 مليون دولار في إطار اتفاقية stand by حيث تم إصدار القوانين والمراسيم الجديدة في ظل

[1]-- **سعد الله داود**، «الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر»، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2013، ص. 176

الإصلاحات الجديدة كصدور قانون 02/90 الذي منح حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة خارج المحروقات بين 10% و 100% حسب طبيعة السلعة المصدرة بهدف تنويع الصادرات، كما صدر قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي ينص على حرية الاستثمار الأجنبي المشجع لمختلف أنواع الشراكة، إضافة إلى إبرام العقود بين المؤسسات الزراعية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يساهم في تخفيض نسب الفائدة على القروض وإنشاء صناديق مخصصة للدعم، كما صدر قانون رقم 12/93 في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار والذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من خلال حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب[1]، كما أن الاتفاقية مع المؤسسات الدولية ألزمتها الرضوخ لقواعدها الصارمة بغية استقرار الاقتصاد الوطني ومنه عملت على إجراء إصلاحات هيكلية موجهة بالأخص لتحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو كما يحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي خوصصة القطاع العام وترقية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتم التوقيع مجددا مع صندوق النقد الدولي على اتفاق قصير المدى (التثبيت الهيكلي)، يدوم من ماي 1994 إلى أفريل 1995 ويهدف إلى تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، الحد المؤقت من الواردات، تحرير الأسعار المحلية، تخفيض العجز في كل من الميزانية وخدمات المديونية الخارجية، كما تضمنت المرحلة الثانية من التعديل الهيكلي بإبرام عقد مع صندوق النقد في 22 ماي 1995 تحصل من خلاله على قرض بمبلغ 1.8 مليار دولار مخصص لدعم البرنامج الحكومي للإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، إضافة إلى التزام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة والتحرير الكلي للأسعار والتجارة الخارجية[2].

وعليه فنتيجة تراكم الديون إلى أعلى مستوياتها وبعد وصولها لمشاكل مالية نتيجة انخفاض سعر البترول، وعدم فاعلية البرامج والإصلاحات التي قامت بها، لجأت إلى المؤسسات الدولية بهدف الحصول على التمويل اللازم، حيث أبرمت عدة اتفاقيات في ظل برامج التثبيت وأبرمت عقدين للائتمان:

I.1.1.2-الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني (Stand By 1)

تم عقد هذا الاتفاق في 30 نيسان 1989 وتحصلت بموجبه على قرض ب157.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار التمويل التعويضي لتخفيف حجم المديونية، وكان ذلك تحت الشروط التالية[3]:

---

[1]- **هيشر أحمد التيجاني**، «مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012»، أطروحة دكتوراه، المرجع السابق ص. ص 56-57.

[2]- **ناجي بن حسين**، «دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر»، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص. ص 90-91.

[3]- **بلوافي محمد**، «أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر– 1970-2011 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 ، ص. 220.

-مراقبة توسيع الكتلة النقدية باعتبارها مصدر للطلب عن طريق الحد من التدفق النقدي والقضاء على عجز الموازنة العامة؛

-العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

I.2.1.2-الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (جوان 1991)

نظرا لعدم تحقيق الأهداف المرجوة في الاتفاق الأول، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الولي مرة ثانية لطلب المساعدة كنية صادقة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، أين تم إبرام الاتفاق الثاني مدته 10 أشهر (3 جوان 1991-30 مارس 1992)، تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 300 مليون وحدة سحب خاصة أي 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط وفقا للشروط التالية[1]:

-التحرير التام للتجارة الخارجية عن طريق قابلية تحويل الدينار، تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، رفع معدلات الفائدة على القروض البنكية، تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض حجم النفقات العمومية، خوصصة المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار لأكثر من 75% من الأسعار المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالمواد الغذائية، إصلاح النظام الضريبي والجمركي. إلا أن هذا الاتفاق صعب تنفيذه بسبب الأزمة الداخلية المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية أين تتطلب السلم الاجتماعي والذي يتعارض مع رفع الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية وتخفيض قيمة العملة، أما الظروف الخارجية والمتمثلة في حرب الخليج وانهيار المسكر الاجتماعي، وإن عدم احترام بنود الاتفاقية المدرجة سيمنعها من الحصول على القرض مرة أخرى.

I.2. 2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

رغم لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ورضوخها لكافة الشروط، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها خلال المرحلة السابقة، ما دفع بها إلى إجراء تعديلات عميقة على الاقتصاد الوطني ككل في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق محاولة المحافظة على استقرار الاقتصاد عن طريق إلغاء الدعم عن الأسعار بغية الوصول إلى التحرير الكامل لكل أسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة، منح الاستقلالية للبنوك التجارية، محاولة القضاء على عجز الميزانية، تنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات، توسيع الإيرادات العامة من جراء توسيع الوعاء الضريبي، كما تهدف أيضا إلى إصلاح جل المؤسسات العمومية عن طريق فتح رأسمال اجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين سواء الأجانب أو المحليين، التخلي

[1]- **ضيف أحمد،** «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر- 1989-2012 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015 ، ص. 219.

عن القيود الإدارية والمالية من أجل تحرير التجارة الخارجية وجعلها أكثر انفتاح، تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات[1].

ونظرا لضعف النتائج وتدهور مؤشرات الاقتصاد وتراكم المديونية، كل هذا دفع بالحكومة الجزائرية إلى محاولة إصلاح الهيكل الاقتصادي من خلال تطبيق برامج التعديل وإعادة جدولة الديون، ما دفع باللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي من خلال اتفاقيتين وتمثلت أولها في تطبيق برنامج الاستقرار كاتفاق مسبق لبرنامج التعديل، وكانت بنوده كمايلي:

I.1.2.2-الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 مارس 1995)

حيث تبنت الجزائر هذا البرنامج المدعم من طرف المؤسسات الدولية لمدة سنة، أين تم اتخاذ التدابير بهدف تصحيح الاختلالات التي شهدها الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط، ونقص التمويل الخارجي جراء تزعزع الثقة للشركاء الأجانب بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد، أين أفرزت نتائج سلبية ممثلة في ارتفاع المديونية، التضخم، تدهور ميزان المدفوعات، أين تم اللجوء إلى برنامج التثبيت من خلال تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية ورفع الدعم عن السلع الأساسية، كما تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 50%، وتعديل قيمة الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى، إضافة إلى وضع آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق كإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، الخوصصة، إضافة إلى تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام، كما تم وضع قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05[2]. كما تم الاتفاق على الحصول على مبلغ بقيمة 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995 بعد الخطاب النوايا المرسل من طرف الحكومة، نص على محتوى الإستراتيجية الاقتصادية بغية استرجاع التوازن الداخلي والخارجي للبلاد عن طريق التحكم في الطلب والضغط عليه[3].

I.2.2.2-التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)

نظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر كارتفاع الديون وبالعملة الصعبة، أجبرها على إتباع بنود اتفاقية التصحيح الهيكلي لمواصلة الإصلاحات حيث تضمن حصول الجزائر على دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي لإعادة جدولة الديون والمقدرة ب 15 مليار دولار، وبالتالي تم اللجوء مجددا إلى المؤسسات الدولية

---

[1]- **زيرمي نعيمة**، «التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم»، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016، ص. 274.

[2]-**كربالي بغداد**، «نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005، ص. 10.

[3]- **داودي محمد**، «السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة الجزائر »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، **المرجع السابق**، ص. 210.

أين وافق الصندوق على تقديم قرض موسع للجزائر وبالتالي طلب إعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس بحوالي 7 مليار دولار، و 3.2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن وفقا للشروط الآتية[1]:

-مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأي زيادة تكون لغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب قلة المعروض المحلي الوطني؛

-إلغاء القيود المفروضة على الأسعار بتخفيض الدعم من 5% إلى 0.6% سنة 1998 من الناتج الداخلي الخام، بغية تحقيق فائض في الموازنة ب 0.6% سنة 1997؛

-تخفيض معدل التضخم إلى حوالي 10% سنة 1996، مع نمو للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5% خارج قطاع المحروقات؛

-تخفيض سعر صرف الدينار تمهيدا لإنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة؛

-إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص، لإتمام إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات السابقة، بسبب خصخصة أكثر من 800 مؤسسة عمومية خاصة قطاع الخدمات مع حلول سنة 1998.

I.3.2-تقييم مرحلة الإصلاحات في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق (بعد 1990)

من أجل تقييم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة ونتائجها على استقرار الاقتصاد الجزائري، وفي ظل دخول الجزائر مرحلة الانفتاح الاقتصادي بداية من سنة 1990 أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت حوالي 23.76 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب عليه، ساهم ذلك في رفع الإنفاق الحكومي كما هو ملاحظ في الجدول رقم (III.1)، أما مع تطبيقها لمخطط التعديل الهيكلي بين سنتي 1994 و 1998 أدى إلى تراجع ملحوظ في الإنفاق الحكومي سنة 1994 بسبب انخفاض سعر البترول إلى 15.86 دولار للبرميل جراء اندلاع حرب الخليج بين الكويت والعراق، وفي سنة 1998 بسبب الأزمة الاقتصادية جنوب شرق آسيا أين وصل سعر النفط إلى 12 دولار للبرميل[2]، كل هذا أدى إلى نتائج إما سلبية أو إيجابية سواء في ميزان المدفوعات، المديونية، انخفاض التشغيل، النمو الاقتصادي سنحاول تلخيصها فيما يلي:

---

[1]- **كبداني سيدي أحمد،** «أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد،** جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 ، ص. ص 230-231.

[2]- **جابري فاطمة زهرة، الياس الهناني فراح،** «أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج خلال الفترة 1987-2013»، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال،** الجزائر، مارس **2018**، ص. ص 409-411.

الجدول رقم ((III.5): تطور حجم المديونية في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999، الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنة / البيان	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.58	25.88	25.02	28.85	31.31	33.23	31.06	30.26
ديون قصيرة الأجل	1.79	0.79	0.70	0.63	0.25	0.42	0.16	0.21
المجموع	28.37	26.67	25.72	29.48	31.56	33.65	31.22	30.47

المصدر: **مدني بن شهرة**، «الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية»، ط1، **دار حامد للنشر والتوزيع**، الأردن، ص. 144.

حيث يتضح من الجدول أعلاه، تراكم المديونية لتسجل خلال الفترة 1990-1999 بحوالي 25 مليار دولار مع تسجيله لمستوى تعدى 33 مليار دولار سنة 1996 بمعدل خدمة وصل إلى 76% من الصادرات سنة 1992 لتتراجع ب 30% نتيجة إعادة جدولة الديون، لتزداد الديون بسبب أعباء الدين والمقدرة بالدولار الأمريكي وما يعرفه هذا الأخير من لاستقرار وتذبذب، إضافة إلى تسديد الديون تتوقف على الإيرادات النفطية بنسبة 95% ولانخفاض هذه الأخيرة ساهمت في تراكم الديون[1]، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 28.37 مليار لتنخفض سنة 1993 حوالي 25.72 مليار بما فيها الديون طويلة وقصيرة الأجل، بسبب تراجع أسعار المحروقات والتي بلغت حوالي 17.75 دولار للبرميل بعدما كانت حوالي 22.20 دولار سنة 1990، ما نتج عنه ارتفاع الديون سنة 1994 لتبلغ 29.48 مليار، ما تسبب في انخفاض معدلات النمو، وارتفاع التضخم وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوز خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، ما أدى إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي سنة 1991 على حوالي 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من أجل تسديد ديونها وتحقيق الاستقرار، خاصة بعد الظروف التي عاشتها الجزائر آنذاك والتي تجلت في انخفاض اقتصادها وتخبطها في مشاكل سواء داخليا أو خارجيا، لكن مع بداية 1994 حاولت الجزائر القيام بإصلاحات في إطار برنامج التصحيح الهيكلي أين حصلت على قرض ب260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، إضافة إلى اتفاق إعادة الجدولة والذي عقدته مع نادي باريس في ماي أدى إلى خفض الديون[2]، وبالتالي اتبعت سياسة مالية انكماشية ناجحة لتقليص العجز من خلال ترشيد النفقات العامة خاصة نفقات الدعم الاجتماعي بسبب ارتفاع خدمة المديونية أين بلغت 82.2% من حجم الصادرات[3]، لتعاود المديونية الارتفاع من جديد وتصل إلى حدها الأقصى ب 33.65 مليار سنة 1996، أما

[1]-- **عبد المجيد قدي**، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية »، **Cahiers du CREAD**، الجزائر، العدد 61، 2002، ص. 03.

[2]- **شاعة عبد القادر**، «المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2010، ص. 184.

[3]- **أحمد سلامي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015، ص. 56.

سنة 1997 بدأ معدل الدين ينخفض بفضل المجهودات المبذولة من طرف السلطات خاصة ما تعلق بالجانب السياسي منها.

الشكل رقم (III.03): تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999 الوحدة (مليار دولار أمريكي)

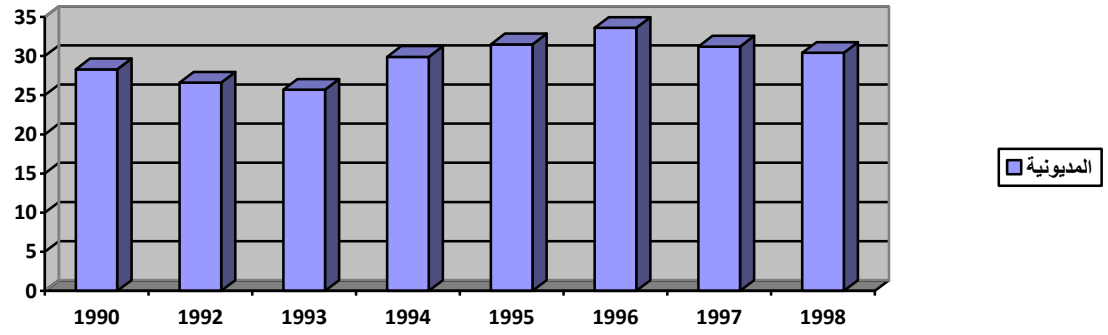

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III.5).

الجدول رقم ((III.6): تطور حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999 الوحدة (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة%	19.76	20.26	23.8	23.15	24.36	28.10	27.09	26.41	28.02	29.29
معدل نمو النفقات	9.63	55.38	98.08	13.44	18.82	34.12	-4.6	16.64	3.61	9.81

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن البطالة عرفت ارتفاعا مستمرا، فقد انتقلت من 19.76% سنة 1990 إلى 28.10 %عام 1995، بسبب المشاكل التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول وما ترتب عنها من نتائج واختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، فالضائقة المالية التي مرت بها البلاد بسبب تراجع مداخيل الجباية البترولية، وانخفاض معظم المخططات التنموية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد وبالتالي عدم قدرتها على إحداث مناصب شغل جديدة[1]، كما أن الإصلاحات الهيكلية ضمن المخططات سالفة الذكر، والتي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي انجر عنها تسريح عدد العمال نتيجة عجز المؤسسات العمومية وإفلاس جل المصانع ما أدى إلى إغلاقها أو خصخصتها بسبب خفض قيمة الدينار الجزائري أو لعدم إيجاد مصادر التمويل اللازمة، أو نتيجة لإعادة هيكلة وإصلاح تلك المؤسسات، لها الدور الكبير في ارتفاع نسبة البطالة، فشرط تخفيض النفقات حسب ما أملاه صندوق النقد من أجل تقليص عجز الموازنة لها دور سلبي على معدل التشغيل لما للنفقات من دور فعال في خلق مناصب العمل لأنها ترفع من

[1]- **فوزي شوق، السعدي رجال**، «قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015 »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص. 45.

معدلات الطلب الكلي[1]، لتبلغ أقصاها سنة 1999، بسبب عامل النمو الديمغرافي، كما أن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة ممثلة في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 أدت[2] إلى إتباع الجزائر سياسة التقشف الصارمة ممثلة في خفض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تقليص حجم الإنفاق عن طريق الحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة إلى جانب سياسة تخفيض العملة ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال[3] تسريح عمال المؤسسات العمومية أين بلغت حوالي 300000 عامل مسرح للفترة 1994-1996، رغم الإجراءات المتخذة كإنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل كالوكالة الوطنية لدعة تشغيل الشباب من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي منح تعويضات للعمال المسرحين وإعادة إدماجهم وفق مقتضيات السوق، إلا أنها لم تخفض من نسبة البطالة إذ ارتفعت من 24.4% سنة 1994 إلى 29.2 % سنة 1999.

الشكل رقم (III.04): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999 الوحدة (%)

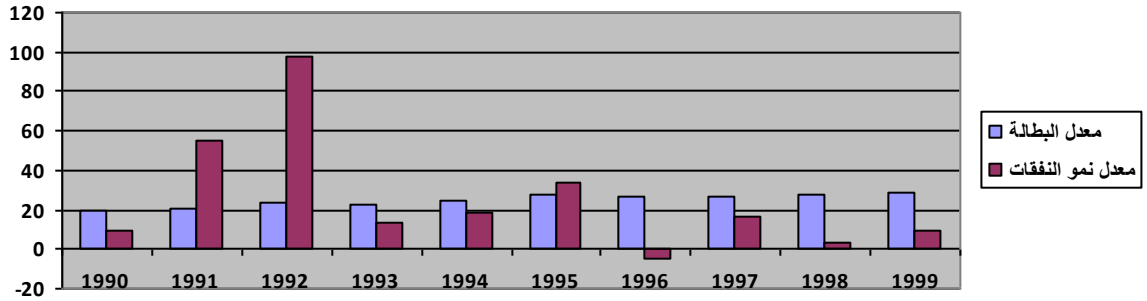

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III.6).

الجدول رقم ((III.7): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999 الوحدة (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم%	17.9	25.9	32	20.5	29	29.8	18.7	5.6	5.0	2.6
معدل نمو النفقات	9.63	55.38	98.08	13.44	18.82	34.12	-4.6	16.64	3.61	9.81

المصدر: -بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

-تقارير بنك الجزائر .

[1]- **بوالكور نورالدين**، «محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL»، **المرجع السابق**، ص. ص 444-445.

[2]- **فارس هباش**، «دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف: دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)»، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، العدد 14، 2014، ص. 233.

[3]- **نبيل بوفليح**، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر2012، ص. 248-249.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التضخم في تزايد مستمر إلى أن يبلغ أقصاه منذ الاستقلال بحوالي 32% سنة 1992، وسنة 1995 ب29.8%، ويعود هذا الارتفاع إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7%، وإلى ارتفاع أسعار البترول وما انجر عنه من زيادة في الإصدار النقدي، إضافة إلى ضغط خدمة المديونية[1]، كما يمكن إرجاع هذا الارتفاع أيضا إلى محتوى برنامج الاستقرار الاقتصادي وتثبيت كتلة أجور العمال لأن زيادة الأجور دون زيادة في الإنتاج الحقيقي أدت إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض وبالتالي زيادة التضخم، كذلك عجز الميزانية والذي كان يمول عن طريق زيادة الإصدار النقدي والذي لا يقابله إنتاج حقيقي، إضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار بين 1989 و 1996 خاصة بعد رفع الدعم الحكومي على جل السلع الأساسية المستفيدة من دعم الخزينة أين سجلت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاع قياسي، كما أن سياسة تخفيض العملة سنتي 1994 و 1995 لها الدور الأساسي في ارتفاع التضخم، كما أن الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي أين كانت السياسات المالية والنقدية فيه مشددة،بهدف تخفيض مستوى التضخم وأصبحت تغير الأسعار أكبر من تغير العرض النقدي[2]، كما أن زيادة واردات الجزائر خاصة الاستهلاكية، التجهيزية والمواد الأولية بسبب توجه الاقتصاد نحو التصنيع جعل من بنية الواردات قليل المرونة، أين ارتفعت الواردات بشدة عام 1994 نتيجة تحرير التجارة وظلت مرتفعة إلى غاية 1997، ما أدى إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية والتي شهدت ارتفاعا في الأسعار إلى السوق المحلية[3]، وبفضل ترشيد النفقات والتحكم في العرض النقدي تمكنت الجزائر من تخفيض التضخم إلى 2.6% عام 1999 و أدنى مستوياته عام 2000 ب0.34%[4]. وهذا بعد تحرير الأسعار نهاية عام 1997، ويمكن إرجاع أسباب هذا التراجع في معدل التضخم إلى انتهاج سياسة مالية تقشفية والإجراءات الصارمة لتطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني[5].

كما أن ظاهرة تزايد الأجور لها دور في ارتفاع معدل التضخم حيث انتقل الأجر القاعدي من 1000 دج سنة 1990 إلى 4000 دج سنة 1994، أي بنسبة زيادة فاقت 300% وبالتالي قامت الجزائر في

---

[1]- **نزالي سامية**، «فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر– »، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر، العدد 02، ص. 226.

[2]- **عبدالله قوري يحيى**، «محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012 »، **مجلة الباحث**، ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص. ص 84-86.

[3]- **بن يوسف نوة**، «أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2015»، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر، العدد 16، 2016، ص. 90.

[4]- **لموتي محمد**، «قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر 1970-2016 »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة، الجزائر، العدد 18، جوان 2018، ص. 320.

[5]- **نزالي سامية**، «فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر– »، **المرجع السابق**، ص. 226.

نهاية 1994 بتجميد الأجور كإجراء وقائي لكبح الطلب المحلي المتنامي لمدة 3 سنوات إلى غاية 1997 ليصل الأجر القاعدي إلى 6000دج سنة 1998، ساهم ذلك في زيادة نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ب13% في حين كانت لا تتعدى 10% قبل تطبيق الإصلاحات بسبب اتساع الفجوة بين الأجور والأسعار نتيجة إلغاء الدعم[1].

الشكل رقم (05.III): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الوحدة (%)

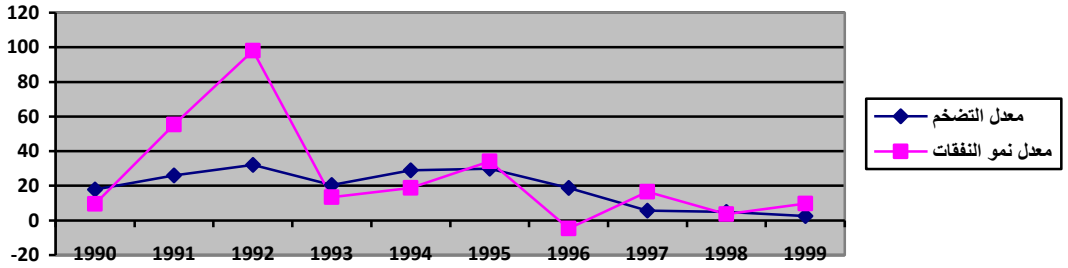

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (7.III).

الجدول رقم ((8.III): تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	-0.09	0.53	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38
احتياطات الصرف	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4
سعر الصرف(دينار/دولار)	12.1	17.7	21.8	22.5	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، التقارير السنوية لصندوق النقد العربي وبنك الجزائر.

عرف ميزان المدفوعات تحسنا سنة 1991 ب 0.53 مليار دولار بعد أن سجل عجزا سنة 1990 بحوالي 0.09 مليار دولار ، ليستمر في العجز إلى غاية 1999 حيث قدر ب 2.38 مليار دولار ما عدا سنة 1997 والتي عرفت فائض بقيمة 1.16 مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى العجز الحاصل في الميزان التجاري والذي يتوقف على أسعار المحروقات ودوره الكبير في تغير الرصيد وميزان الخدمات وميزان حساب رأس المال[2]، فالميزان التجاري سجل رصيد موجب متناقص بداية من التسعينات إلى غاية 1994 حيث سجل عجز بمقدار 260 مليون دولار بسبب تخفيض قيمة الدينار ب40.17% والتي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار،

[1]- **جزيرة معيزي**، «الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2010 »، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، الجزائر، العدد 38، جوان 2014، ص.ص 72-73.

[2]- **علوان الضاوي**، «انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010 »، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016، ص. 246.

إضافة إلى إعادة الجدولة، ليستمر العجز في السنة الموالية بسبب عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض، لينتعش الميزان التجاري في السنوات اللاحقة أين حقق فائض سنتي 1996 و1997 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن قيم الدولار، وحصول الجزائر على قروض في ظل اتفاق القرض الموسع بينها وبين صندوق النقد الدولي[1]. كما ساهم انخفاض حساب رأس المال في تدني ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1999 بسبب انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل بينما ارتفاع التدفقات الرأسمالية نحو الخارج والتي بلغت 6.4 مليار دولار سنة 1994 وذلك تزامنا مع بداية التعديل الهيكلي أين تم حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق على إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن، إضافة إلى ارتفاع المديونية وضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي[2].

كما أن احتياطات الصرف سجلت هي الأخرى انتعاشا غير مسبوق إبتداءا من 1990 وبلغت 0.77 مليار دولار بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية أين تجاوز 19 دولار للبرميل سنة 1992، و21.6 دولار سنة 1996 ، وإعادة الجدولة، أدى ذلك إلى رفع حصيلة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة احتياطات الصرف حيث انتقلت من 2.7 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.4 مليار دولار سنة 1996 وبلغت ذروتها عام 1997 ب 8 مليار دولار، لتتراجع سنتي 1998-1999 حيث بلغت 6.8 مليار دولار و4.4 مليار دولار بسبب تراجع أسعار المحروقات وارتفاع خدمة الدين[3].

كما عرف ميزان المدفوعات تحسنا سنة 1997 أين بلغ 1.16 مليار دولار لتحسن أسعار الجباية، لتنخفض بداية من 1998 وتسجل عجز بقيمة 1.74 مليار والذي انعكس على احتياطات الصرف أين بلغت 6.8 مليار دولار و4.4 مليار دولار سنة 1999، بسبب انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها سنة 1998 ب 12 دولار للبرميل، كما أن انخفاض قيمة الدينار له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم ((9.III): تطور سعر الصرف دينار / دولار في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف دينار/دولار	12.1	17.7	21.8	22.5	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، التقارير السنوية لصندوق النقد العربي وبنك الجزائر.

[1]- **غبود عبد المجيد**، «أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2015 »، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2017، ص. 181.

[2]-**موراد تهتان، رضوان بن عروس** «الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013 »، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، الجزائر، العدد 02، ص. ص 244-245.

[3]- **بطاهر علي**، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر »، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، لجزائر، العدد 01، 2004، ص. 203.

والذي يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة الممتدة بين 1990-1999، إذ يلاحظ انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال هذه المدة، أين انتقل من 12.1 دج/دولار سنة 1990 ليسجل أعلى ارتفاع ب66.6 سنة 1999، ويرجع هذا التخفيض للعملة في ظل الإصلاحات النقدية بموجب الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية في إطار اتفاقية[1]: مخطط "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي للفترتين (1994-1996) و(1996-1998)، والتي فرضت شرط تخفيض قيمة عملة الدينار في إطار الإجراءات المتخذة في ظل سياسة سعر الصرف، حيث بلغ أكبر تخفيض سنة 1994 بنسبة 60%، لينخفض إلى 32% سنة 1995 و 14.9% سنة 1996، بسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجع الاحتياطات والذي ساهم في اختلال سعر صرف الدينار بسبب أن صادرات الجزائر تتمثل بحوالي 98% من المحروقات وبالدولار الأمريكي، وبالتالي فالصادرات النفطية أساس ارتفاع عوائد الصادرات السلعية، في ظل محدودية باقي الصادرات كالتمور، البقوليات والحديد، نتج عنه[2] اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض رغم السماح بقابلية تحويل الدينار والشروع في تحرير التجارة الخارجية، وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع الاحتياطات وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة، ما نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات، كما أن تحرير الأسعار الداخلية أثر على القدرة الشرائية.

الشكل رقم (06.III): رصيد ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 1999

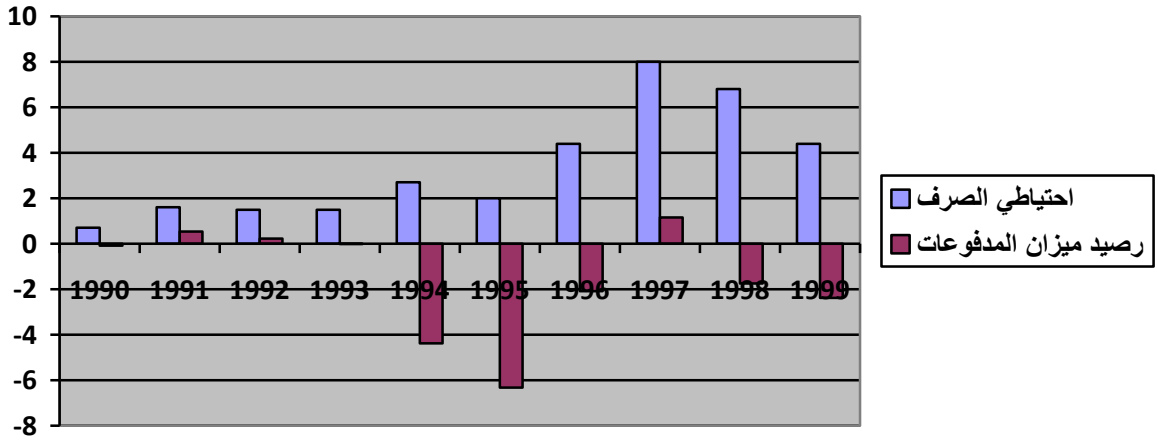

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (8.III).

[1]- **صالح اويابة، عبد الرزاق خليل**، «أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016 »، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، الأغواط، الجزائر، العدد 02، جوان 2018، ص. 173.

[2]- **بطاهر علي**، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر »، **المرجع السابق**، ص. 204.

الجدول رقم ((10.III): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1990– 1999 الوحدة (دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البرميل	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	12.86	17.91

المصدر: **بلوافي محمد،** «أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر– 1970-2011 »، **المرجع السابق**، ص. 227.

I. 3- لمحة عن الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (من 2000 إلى يومنا هذا)

بعد مرحلة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والتي امتدت من 1989 إلى غاية 1999، وخروجها من الأزمة، حاولت استكمال مسيرة الإصلاح بهدف تحسين الاقتصاد الوطني والعمل على رفع النمو الاقتصادي، خاصة بعد الانفراج المالي الذي حققته نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 28.5 دولار مع مطلع سنة 2000، وبالتالي ارتفاع مداخل الدولة انعكس ذلك في التوسع في الإنفاق العام والتي انتهجتها الجزائر كسياسة اقتصادية جديدة وأداة مهمة لها لتنفيذ استثماراتها، أين تم إقرار مخططات تنموية موسعة خلال الفترة 2001-2019 تهدف إلى دعم وتنشيط الطلب الكلي، وتؤثر هذه البرامج على معدلات النمو الاقتصادي والذي ينعكس على تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التسيير الجيد لها وبالتالي تحقيق الاستقرار وتحسين المستوى المعيشي، ومحاولة الرفع من معدل التشغيل.

I. 1.3-برنامج الإنعاش الاقتصادي *PSRE* (2001 – 2004)

نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة 1995-2000 حوالي 3.2% وهو معدل ضعيف لا يلبي المتطلبات الأساسية السكان، كما بلغت كل من معدلات البطالة 29.8% ، والفقر ب12.1% سنة 2000 خاصة لدى سكان الأرياف بسبب سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وخوصصة المؤسسات، كل هذه المشاكل وإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية والتي كانت السبب الرئيسي لتطبيق مخطط الإنعاش والذي وخصصت له مبالغ طائلة قدرت حوالي 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وتقييم مشاريع سابقة ارتفعت قيمة الغلاف لتصل إلى 1216 مليار دج أي ما يقارب 16 مليار دولار، وتتضمن حوالي 15974 مشروع، في مختلف القطاعات[1].

[1]- **معيزي قويدر**، «دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة2، الجزائر، العدد 18، جوان2018، ص. 273-274.

إذ يعتبر هذا المخطط الانطلاقة الحقيقية لسياسة التوسع في الإنفاق العام التي انتهجتها الدولة، بغية إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب الداخلي وإعادة تحريكه، ويهدف إلى تحقيق مايلي[1]:

-معالجة أشكال الفقر والتهميش التي عاني منها المجتمع إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي؛

-العمل على توفير مناصب شغل خاصة فيما تعلق بالبنى التحتية، ومواصلة المجهودات المبذولة في مجال المناطق الصناعية؛

-إعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية عن طريق إطلاق مجموعة من البرامج المدعمة لعودة السكان إلى الريف. والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم ((11.III): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة (مليار دج)

السنوات / المشاريع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(C.N.E.S)** ، «تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر »، **السداسي الثاني**، 2001، ص. 87.

يتضح من الجدول أعلاه أن البرنامج ركز على قطاع الأشغال العمومية بنسبة 40.1% من مجموع مبلغ البرنامج، ما يبين حرص الدولة على تفعيل حالة الركود وتدارك العجز والتأخر الحاصل بسبب التقشف وتقليص حجم الإنفاق الموجه للاستثمار أين توقفت جل المشاريع، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة عن طريق توسيع نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة تساهم في تقليص البطالة، حيث أن الاستثمار في الهياكل القاعدية يساهم في

[1]- **بلعايش ميادة، زير ريان**، «تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014 »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، الجزائر، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص. 99.

توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية[1]، كما تم الاهتمام أيضا بالتنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لتدعيم التعليم والصحة وإنشاء المعاهد الثقافية على المستوى الوطني دون استثناء لما لها من دور في تحسين الظروف المعيشية للسكان وإحداث تنمية اقتصادية شاملة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فحظي باهتمام قليل وبنسبة 12.4% أي ما يعادل 65.4 مليار دج، ويعود ذلك أن هذا القطاع استفاد[2] من برنامج خاص إبتداءا من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "**PNDA**"، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فهذا المخصص يعتبر سوى دعم للبرنامج السابق رغم أهميته في التنمية كونه من القطاعات المنتجة التي يجب التركيز عليها، ليحتل مشروع دعم الإصلاحات المرتبة الأخيرة ب8.6% بهدف تطوير وعصرنه الإدارات والمؤسسات العامة، والملاحظ كذلك من الجدول أنه في السنتين الأوليتين كانت الأعلى نسبة من التوزيع السنوي للبرنامج حيث جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بقيمة 205.4 مليار دج أي بنسبة 39.13% لتليها سنة 2002 بنسبة 35.40%، وهذا رغبة من الدولة[3] في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت لأفراد الشعب، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية، في ظل الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد، وما لحقها من إصلاحات خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي انعكست سلبيا على المستوى المعيشي للسكان.

I. 3-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو *PCSC* 2005 – 2009

ويطلق عليه ببرنامج الخماسي الأول، جاء هذا البرنامج لمواصلة سلسلة الإصلاحات التي تم إقرارها في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث يعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية من حيث قيمته من جراء الانفراج المالي الذي عرفته البلاد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي سجلت مستويات قياسية وما انجر عنه من استعادة التوازنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير[4]، وقدر قيمة المخطط في شكله الأصلي 4203 مليار دج(55 مليار دولار)، ليضاف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار

---

[1]- **نبيل بوفليح**، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المرجع السابق، ص. 253.

[2]- **نبيل بوفليح** «دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر»، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي**: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، 24/23 نوفمبر2014، ص.5.

[3]- **نبيل بوفليح**، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، العدد 09، 2013، ص. 47.

[4]- **أحمد سلامي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المرجع السابق، ص. 56.

دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليصبح المجموع النهائي لقيمته حوالي 8705 مليار دج[1]، وكان أهدافه تتمحور حول[2]:

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وإلى استكمال نشاط القطاع الخاص بغية الرفع من الاقتصاد الوطني وتطويره؛

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال تحسين مؤشرات الخدمات الصحية، الأمنية والتعليمية؛

-تطوير الموارد البشرية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد بالاستعانة بالتكنولوجيا من الدول الأعلى كفاءة علمية، إضافة إلى تطوير موارد البنى التحتية لأهميتها في تطوير النشاط الإنتاجي خاصة للقطاع الخاص من خلال تيسير عملية انتقال المواصلات، السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، فهاذين العاملين يشكلان أهمية في الوقت الراهن بغية تطوير النشاط الاقتصادي؛

-رفع معدل النمو الاقتصادي: إذ يعتبر الهدف الرئيسي والأساسي للبرنامج التكميلي والذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.

الجدول رقم ((12.III): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة (مليار دج)

القطاعات	المبلغ	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: **البرنامج التكميلي لدعم النمو** للفترة 2005-2009، أفريل 2005، **مجلس الأمة**، ص. ص 6-7.

يتضح من الجدول أعلاه أنه تم تقسيم هذا البرنامج والمقدر ب4202.7 مليار دج إلى خمس قطاعات فرعية، ليتصدر قطاع تحسين ظروف المعيشة على النسبة الأكبر من البرنامج بحوالي 45.5% كانت الحصة

[1]- **صالحي ناجية، مخناش فتيحة** «أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم»، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي**: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص. 06.

[2]- **بختة سعيدي،** «أثر دور الدولة على برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم**، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013 ، ص. 158.

الأعظم لبناء السكن بقيمة 555 مليار دج، قصد إنجاز مليون وعشرة آلاف سكن بما فيها سكنات اجتماعية إيجارية، سكنات البيع بالإيجار، سكنات اجتماعية تساهمية بالإضافة إلى السكن الترقوي والسكن الريفي، كما خصص لبرامج البلدية للتنمية قيمة 200 مليار دج قصد إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير إضافة إلى انجاز الطرق البلدية لفك العزلة وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشآت الثقافية والرياضية وتحسين المحيط الحضري، إضافة إلى 141 مليار دج للقطاع الجامعي لإنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و185000 سرير، وإنجاز 26 مطعم جامعي[1].

أما قطاع تطوير الهياكل القاعدية على مبلغ 1703.1 مليار دج أي بنسبة 40.5% من إجمالي البرنامج، حيث خصص لقطاع الأشغال العمومية والنقل مبلغ 1300 مليار دج، يليها قطاع المياه ب393 مليار دج، أما قطاع التهيئة العمرانية فحصل سوى على 10.15 مليار دج؛ أما باقي الاستثمارات فقد وزعت على قطاع التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دج بحوالي 8% من إجمالي البرنامج كانت النسبة الأكبر منها إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بقيمة 312 مليار دج، إضافة إلى ترقية الاستثمار والصناعة والسياحة بنسب قليلة، ليليها قطاع تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4.8% بهدف[2] إصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية والعدالة والمالية وباقي الإدارات العمومية. كما شكل برنامج تطوير الخدمة التكنولوجيات الحديثة على 1.1 مليار دج من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

I. 3-3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي *PCCE* 2010-2014

يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات منذ 2001 على قدر الموارد المتوفرة آنذاك، لتستكمل ببرنامج 2005-2009 والذي خصص لبرامج الهضاب العليا وولايات الجنوب، ليليها برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، والذي خص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وشمل هذا المخطط على شقين اثنين[3]:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل حوالي 130 مليار دولار؛

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يقارب 156 مليار دج؛

---

[1]- **ضيف أحمد،** «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر- 1989-2012 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، المرجع السابق**، ص. 255.

[2]- **نبيل بوفليح**، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **المرجع السابق**، ص. 47.

[3]- **بن عزة هناء**،« أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 »، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، جامعة أم البواقي، لجزائر، المجلد الرابع، العدد 01، جوان 2017، ص. 134.

كما يطلق عليه أيضا بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014، والذي خصص له مبلغ إجمالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق بقيمة 9680 مليار دج، لتبلغ القيمة الأولية الإجمالية للمخطط ب11534 مليار دج أي 155 مليار دج[1].

I.3.3.1-أهداف البرنامج

يهدف برنامج التنمية الخماسي تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي[2]:

-القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملاين منصب شغل؛

-دعم التنمية البشرية عن طريق توفير الموارد البشرية المؤهلة، وترقية المنظومة التعليمية ودعم البحث العلمي بهدف تطوير اقتصاد المعرفة؛

-تحسين إطار الاستثمار ومحيطه عن طريق تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة؛

-مواصلة الدعم ألفلاحي وتحسين الأمن الغذائي بهدف تحسين الظروف المعيشية خاصة في العالم الريفي؛

-تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية، إضافة إلى تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية

I.3.3.2-مضمون البرنامج

وجاء هذا البرنامج الضخم الذي لم يسبق لبلد في طريق النمو أن خصصه من أجل تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم تنمية اقتصادية و اجتماعية،و حسب ما أشار إليه ملاحظون أن المبالغ التي تستثمر لهذا البرنامج تساوي تقريبا نصف ما أقره الزعماء الأوربيون من أجل إنقاذ اليونان من الإفلاس و الوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز وهذا رغبة من السلطات العمومية المحافظة على جميع قطاعات النشاطات، وحسب ملحق البرنامج الخماسي للتنمية فقد تم تقسيم مخصصات البرنامج كمايلي:

الجدول رقم (III.13): مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014 الوحدة (مليار دج)

القطاعات	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **برنامج التنمية الخماسي**، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

[1]- **محمد مسعى**،« سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو »، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، لجزائر، العدد 10، 2012، ص. 147.

[2]- **بن عزة محمد**، «ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015 ، ص. ص 218-219.

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مخصصات البرنامج ركزت على قطاع التنمية البشرية بحوالي نصف قيمة البرنامج بحوالي 10122 مليار دج، بهدف الرفع من النمو، أين تضمن كل عناصر التنمية البشرية بما فيها التربية، التعليم، الصحة، ومحاربة البطالة....إلخ، ليليه قطاع المنشآت الأساسية بنسبة 31.59% من إجمالي البرنامج، من أجل استكمال انجاز الطرقات والموانئ، يحاول فك العزلة عن السكان وتعزيز المنشآت الأساسية، ثم قطاع تحسين الخدمة العمومية بغية إنشاء المحاكم والمدارس التكوينية والمجالس القضائية بنسبة 8.16%، أما باقي القطاعات فكانت بنسب متفاوتة وضعيفة ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-دعم التنمية البشرية: وتحتل مكانة متزايدة الأهمية حيث حصل على نصف المبلغ الإجمالي من البرنامج بقيمة 10122مليار دج، ووزع على عدة قطاعات فكان نصيب **قطاع السكن** الجزء الأكبر بقيمة 3700 مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسج الحضري وإنجاز مليوني مسكن منها 500000 إيجاري و500000 ترقوي و300000 لامتصاص السكن الهش و700000 سكن ريفي، يليه **قطاع المياه** بحوالي 2000 مليار دج قصد إنجاز 35 سد و25 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية، وتزويد أكثر من 3000 عملية بالماء الشروب ،ثم **قطاع الشبيبة و الرياضة** ب1130 مليار دج من اجل إنجاز 80 ملعب، 750 مركبات رياضية، 160 قاعة متعددة الرياضات 150 مركز للتسلية، **يليه قطاع التعليم العالي** بقيمة 868 مليار دج من أجل إنجاز 600000 مقعدا بيداغوجيا و400000 سرير و44 مطعم جامعي، ثم **قطاع التربية الوطنية**[2] بقيمة 852 مليار دج من أجل إنجاز 3000مدرسة ابتدائية، 1000 إكمالية، وحوالي 850 ثانوية، وأكثر من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات، كذلك **قطاع الصحة** حاز على 619 مليار دج لإنجاز 172 مستشفى إضافة إلى 45 مركبات صحية متخصصة و377 عيادة و1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، كذلك رصد 350 مليار دج **لمجال الطاقة** من أجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220000 بيتا ريفي بشبكة الكهرباء، بالإضافة إلى 178 مليار دج **لقطاع التكوين والتعليم المهني** من أجل إنجاز 220 معهد و82 مراكز للتكوين و58 داخلية، إضافة المشاريع تنموية أخرى بنسب متفاوتة كقطاع الاتصال، الثقافة، المجاهدين، والشؤون الدينية، كإنجاز مسجد الجزائر الأعظم وإنجاز مراكز ثقافية إسلامية، تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية، و إنجاز 70 مؤسسة لفائدة المعوقين، إنجاز 17 متحف و مركب تاريخي.

---

[1]- **بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم** «24 ماي 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

[2]- **بلعاطل عياش، نوي سميحة** «آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014 »، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي**: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص. 15.

– تحسين المنشآت الأساسية: حيث حصل قطاع الأشغال العمومية على 3100 مليار دج من أجل إتمام الطريق السيار شرق –غرب واستكمال ربطها ب830 كم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كم، وإنجاز أكثر من 2500 من الطرق الجديدة، وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كم من الطرق وإنجاز 20 ميناء و3 مطارات، ثم قطاع النقل ب2816 مليار دج، من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتجهيز 14 مدينة بالترامواي، و500 مليار لتهيئة الإقليم.

–تحسين الخدمة العمومية: خصص له قرابة 1666 مليار دج تم توزيعها على البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال قصد تعميم وسائل الإعلام الآلي، كما تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة لإنشاء 110 مجلس قضاء و مدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنه العمل بقطاع العدالة، أما قطاع الداخلية لغرض تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، وقطاع المالية لتطوير الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب، وأخيرا قطاع التجارة بغية تحسين السوق التجارية وإمكانيات وإدارات ضبط التجارة كإنجاز مقرات تفتيش نوعية.

–دعم التنمية الاقتصادية: لم يحظى بالاهتمام حيث خصص له مبلغ 1566 مليار دج، تم التركيز فيها على قطاع الفلاحة.

– البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: خصص له غلاف مالي بقيمة 250 مليار دج، منها 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، و50 مليار لتعميم الإعلام الآلي، و100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.

–مكافحة البطالة: خصص له مبلغ 360 مليار دج لتمويل[1] آليات خلق مناصب شغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفر البيئة اللازمة لإنشاء المؤسسات المصغرة، وينتظر منه إحداث ثلاث ملاين منصب شغل بمعدل 600000 منصب سنويا، منها 200000 منصب شغل في السنة للوكالة الوطنية للتشغيل، أما جهز المساعدة على الإدماج المهني فيحصل على 300000 منصب شغل في السنة، و 100000 منصب شغل لأجهزة إحداث النشاطات بما فيها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

I. 3-4-برنامج المخطط الخماسي 2015 – 2019

نظرا للانخفاض الذي شهدته أسعار البترول بداية من 2014 أين فقدت 40% من قيمتها في أقل من ستة أشهر،حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولار عام 2011 إلى أقل من 55 دولار أواخر

[1]- **بلعاطل عياش، نوي سميحة** «آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014 »، **المرجع السابق**، ص.14.

ديسمبر 2014، وعليه فمن المتوقع أن تخصص الحكومة ميزانية قدرها 23000 مليار دج أي ما يعادل 264 مليار دولار لتمويل البرنامج الخاص للفترة 2015-2019 حيث سيبلغ متوسط تنفيذ تلك المخططات بين 60% إلى 70%، وخصصت أساسا للاستثمارات الهيكلية كالهياكل الأساسية والسكن، وعليه وفي ظل تراجع إيرادات المحروقات، والارتفاع في النفقات العامة التي أثقلت المالية العامة، أصبح النسق الجيد للنمو في 2015 يتحقق على حساب العجز الكبير في الميزانية العامة والذي بلغ (-33% من الناتج المحلي الإجمالي)، أما عن أهم المؤشرات التي حققت نمو سنة 2015 تمثلت في نمو كل من قطاع الزراعة (7.6%)، النقل (6%)، التجارة (6%)، البناء والأشغال العمومية (5.3%)، أما قطاع الصناعة فكان ضعيفا (4.6%)، ونتيجة ذلك ففي المدى القصير سيكون انخفاض أسعار النفط على النمو محدود بسبب الدينامية الداخلية للقطاع الخاص والاستثمار الذي يظل مرتفعا في القطاع العام، إضافة إلى التحويلات الاجتماعية الكبيرة والتي بلغت 10.4% عام 2015، أما على المدى المتوسط فلتجميد برامج الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية أثر سلبي على النمو في ظل غياب إصلاحات لتنويع موارد الميزانية والاقتصاد[1].

فالمخطط الخماسي للتنمية هو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية ب52.4 مليار دج مع إعطاء الأولوية لقطاع تحسين المعيشة في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، يهدف إلى تحقيق مايلي[2]:

-العمل على الرفع من النمو في الناتج الداخلي الخام؛

-تنويع موارد الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

-العمل على إنشاء مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة؛

-محاولة الوصول إلى النمو الاقتصادي بنسبة 7%، مع حرص الدولة على إتباع السياسة الاجتماعية عن طريق ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

-الاهتمام بالمورد البشرية عن طريق تكوين الأطر واليد العاملة؛

-تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير القروض والعقار؛

-عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية؛

-العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

---

[1]- **موجز قطري**، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016، ص. 8.

[2]-**حيدوشي عاشور، وعيل ميلود**،« أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، جامعة ميلة، لجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص. 338.

كما يهدف أيضا إلى[1] تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمتابعة للاستثمار الخاص والشراكة لزيادة العرض الوطني، وبالتالي الرفع من الصادرات، إضافة إلى المحافظة على جهود توسيع القاعدة الإنتاجية، وتكثيف المنتجات الفلاحية عن طريق تكييف سياسة الدعم والتمويل، الرفع من آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني، تكوين الإطارات البشرية والدعم التقني والبحث ونشر التقدم التقني.

من خلال الأهداف السابقة الذكر، يلاحظ أن المخطط الخماسي للحكومة يحاول الاستثمار في قطاع الهياكل القاعدية والتنمية الاجتماعية ذات الأولوية القصوى، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 والذي صنفها في المرتبة 83 عالميا بمؤشر تنمية بشرية قدر ب0.7 نظرا لجهودها المبذولة في مجال الصحة والتعليم والتربية حيث سيخصص لها[2] مبلغ 26 مليار دولار مع التخلي عن المشاريع الأخرى والمقدرة ب29 مليار دولار، حيث قدرت الاعتمادات المالية للاستثمارات العمومية ب52.4 مليار دولار لبرنامج 2015-2019 أي ما يقارب عجز ميزانية 2015 وبالتالي اضطرت الحكومة لاقتطاع 2886 مليار دج[3] من صندوق ضبط الإيرادات والذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط والذي يبلغ حوالي 37 دولار إلا أنه تمت مراجعته وتغييره إلى 50 دولار في قانون المالية لسنة 2017، لتمويل العجز في الميزانية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض أسعار البترول،كما عملت على خفض ميزانية النفقات الرأسمالية والتي انخفضت بنسبة 20% عام 2016.

[1]- **الهروشي خطاب، نسمن فطيمة،**« أثر الواردات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر 2001-2014 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL »، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، جامعة مستغانم، لجزائر، العدد 05، أفريل 2017، ص. 34.

[2]- **حيدوشي عاشور، وعيل ميلود،**« أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري »، **المرجع السابق**، ص. ص 338-339..

[3]- **موجز قطري،** اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **المرجع السابق**، ص. ص. 11-12.

II –تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 1986– 2017

شهد الإنفاق العام الحكومي تطورا ملحوظا في الجزائر خلال هذه الفترة، نتيجة الانفراج المالي الذي عرفته البلاد في ظل ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية والتي انعكست على ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة، وانعكس ذلك في البرامج التنموية للإنفاق العام التي انتهجتها الدولة كأداة لتحقيق الأهداف المسطرة لها، إلا أنه في سنة 1986 اتبعت الدولة سياسة تقشفية ممثلة في تقليص حجم الإنفاق العام، بسبب الاتفاقيات التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي وفرضها لتلك الشروط في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وما انجر عنه من نتائج سلبية كتقليص المشاريع الخوصصة والمديونية، أما مع مطلع الألفية ونتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات تبنت الدولة سياسة التوسع في الإنفاق العام انعكست في البرامج التنموية الضخمة والتي تم التطرق إليها في المبحث السابق، بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الإنفاق الحكومي وهيكله كمكون رئيسي للميزانية العامة.

II. 1-تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986– 2017

تتأثر السياسة الإنفاقية في الجزائر بالجباية البترولية والتي تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات ميزانية الدولة، وهذا ما لوحظ أثناء ارتفاع سعر البترول بداية من سنة 2000، أما أثناء انخفاضه في الآونة الأخيرة بداية من 2013 إلى ما دون 50 دولار للبرميل، أدى بالحكومة إلى إتباع سياسة التقشف وتجميد بعض المشاريع. لذلك سنحاول تحليل التطور العام للنفقات خلال الفترة 1986-2017 وعلاقته بالجباية البترولية، كما سيتم التطرق إلى تقسيماته خلال نفس الفترة.

1.1.II-تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986– 2017

عرف الإنفاق العام تطورا ملحوظا بسبب السياسة الإنفاقية المنتهجة خلال الفترة وطبيعة الإصلاحات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول: (14.III): **تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986– 2017 ، الوحدة (مليون دج)**

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1986	101817	2002	1550646
1987	103977	2003	1639300
1988	119700	2004	1888900
1989	124500	2005	2052000
1990	136500	2006	2453000
1991	212100	2007	3108700
1992	420131	2008	4191100
1993	476627	2009	4246300
1994	566329	2010	4466900
1995	759617	2011	5731400
1996	724609	2012	7169900
1997	845196	2013	6024100
1998	875739	2014	6980200
1999	961682	2015	7656387
2000	1178122	2016	7383600
2001	1321000	*2017	6883200

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الإنفاق العام من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة من سنة 1986 إلى غاية 2017، ومصدره تحسن أسعار النفط وبالتالي زيادة مدا خيل الإيرادات النفطية، والتي تعتبر الممول الرئيسي للإنفاق العام كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أي حوالي 95% من إيرادات الموازنة مرتبطة به، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (III.07): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1986-2017

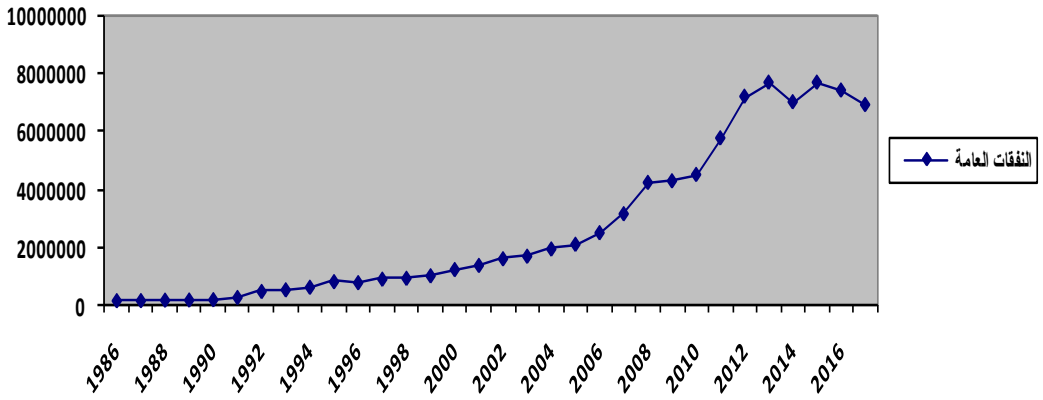

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III.14).

من خلال الشكل أعلاه يظهر بوضوح التزايد المستمر للإنفاق حيث سجلت أدنى قيمة سنة 1986 أين بلغت 101817 مليون دج بسبب أزمة البترول. والتي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني، أما سنة 1998 وبسبب تحسن أسعار النفط ورواج السوق العالمية انتقلت النفقات من 136500 مليون دج سنة 1990 إلى حوالي 961682 مليون دج سنة 1999، بفضل[1] الإصلاح المالي الذي قامت به الدولة وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية، وسياسات التحرير، أين تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة للتطهير المالي لمؤسسات، زيادة على الإصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تم الاهتمام[2] بالتوسع في الإنفاق على الشبكة الاجتماعية في ظل الانتقال نحو نظام اقتصاد السوق، بعد عملية التحرير الجزئي للأسعار أين تم رفع الرواتب والأجور وبالتالي ارتفاع النفقات التحويلية، بسبب الظرف السياسي آنذاك والمتمثل في الانتخابات التشريعية لسنة 1991. إضافة إلى[3] زيادة حجم الاستهلاك العمومي بسبب الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1992-1993 والتي بلغت 5% من الناتج

---

[1]--**براق عيسى، بركان أنيسة**،« ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها »، **مجلة الإبداع**، لجزائر، العدد 08، ديسمبر 2017، ص. 116.

[2]- **بوسالم رفيقة، بونوة شعيب**،« الفجوة التضخمية في الجزائر 1988-2006 دراسة تحليلية »، revue d'études sur les institutions et le développement، جامعة تلمسان، لجزائر، العدد 01، سبتمبر 2014، ص. 90.

[3]- **إيمان بوعكاز**،« قانون وانجر ونمو النفقات العامة في الجزائر: تحليل اقتصادي قياسي »، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، لجزائر، العدد 05، ديسمبر 2013، ص. ص 85-86..

المحلي، وتكاليف عملية التطهير المالي لبعض المؤسسات العاجزة حيث قدرت سنة 1996 حوالي 124.4 مليار دج، مصحوبة بتكاليف عملية الخوصصة، كما تم تخصيص الدولة لمبلغ مالي قدر ب17.5 مليار دج للفئات المتضررة من مسار الانفتاح الاقتصادي خاصة البطالين حيث تم تقديم دعما نقديا مباشرا، ومنح مساعدات وقروض بهدف إنشاء تعاونيات.

ليدخل بعدها الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية انطلاقة جديدة لتوسيع وتنويع الاقتصاد نتيجة ضخامة الإنفاق العام بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة احتياطات الصرف ونتج عنه إقرار أربع مخططات تنموية ضخمة ساهمت في زيادة الاستقرار، حيث انتقلت نسبة الإنفاق من 1178122 مليون دج سنة 2000، إلى2052000 مليون دج سنة 2005، بسبب ارتفاع مدا خيل النفط، أما سنة 2009 فيلاحظ تذبذب في ارتفاع النفقات أين بلغت 4246300 مليون دج بعدما كانت 4191100 مليون دج السنة السابقة، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العقارية الأمريكية لتصبح أزمة عالمية وما انجر عليها من انخفاض لسعر البترول وقيمة الدولار الأمريكي، لترتفع النفقات مع مطلع سنة 2010 بسبب تحسن الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع سعر البترول وبالتالي زيادة الطلب عليه، وتجلى ذلك في تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، حيث ارتفع الإنفاق العمومي سنة 2012 ويبلغ حوالي 7169900 مليون دج، بسبب[1] استرجاع الحكومة لدورها الاقتصادي بعد الانتهاء من الإصلاحات الهيكلية المشترطة من المؤسسات الدولية، ومحاولتها الرفع من الأداء الاقتصادي عن طريق تحسين البنى التحتية إضافة إلى ارتفاع النفقات التسييرية كزيادة الأجور، والنفقات الدفاعية بسبب التوترات السائدة في الحدود ما استوجب زيادة النفقات والتي بلغت 4.4% من الناتج الإجمالي سنة 2011.

لكن مع بداية سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بشكل طفيف حيث بلغت 6024100 مليون دج، بسبب انخفاض سعر البترول والذي بلغ 105.87 دولار بعدما كان حوالي109.4 دولار سنة 2012، لتعود للارتفاع مجددا سنة 2015 حيث بلغت 7656387 مليون دج، وتعاود الانخفاض بداية من 2016 لتبلغ 7383600 مليون دج، بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي تقلص الموارد الأجنبية المتأتية من الجباية البترولية، ويمكن إرجاع ذلك[2] أنه بداية من 2015 وصل سعر البرميل للنفط إلى 51.81 دولار بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الأمريكي وإصرار المملكة العربية السعودية على الاحتفاظ بحصتها في السوق وانخفاض الطلب في آسيا على النفط، ليتواصل ذلك الانهيار إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 بسبب الفائض

[1]- **إيمان بوعكاز**،« قانون وانجر ونمو النفقات العامة في الجزائر: تحليل اقتصادي قياسي »، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، المرجع السابق، ص. 86.

[2]- **مسيعد مريم**،« انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2000-2016 »، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر، المجلد 6، العدد 01، جوان 2018، ص. 321.

النفطي الموجود في جميع المراكز النفطية من المخزون التجاري الاستراتيجي واستمرار الدول المصدرة للنفط في مواصلة زيادة إنتاجها.

II. 2-تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1986-2017

سنتطرق إلى تطور نفقات التسيير والتجهيز إضافة إلى تحليل تطور معدل نموهما خلال الفترة 1986-2017، لذلك سيتم الاستعانة بالشكل أدناه:

الشكل رقم (III.08): تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1986-2017

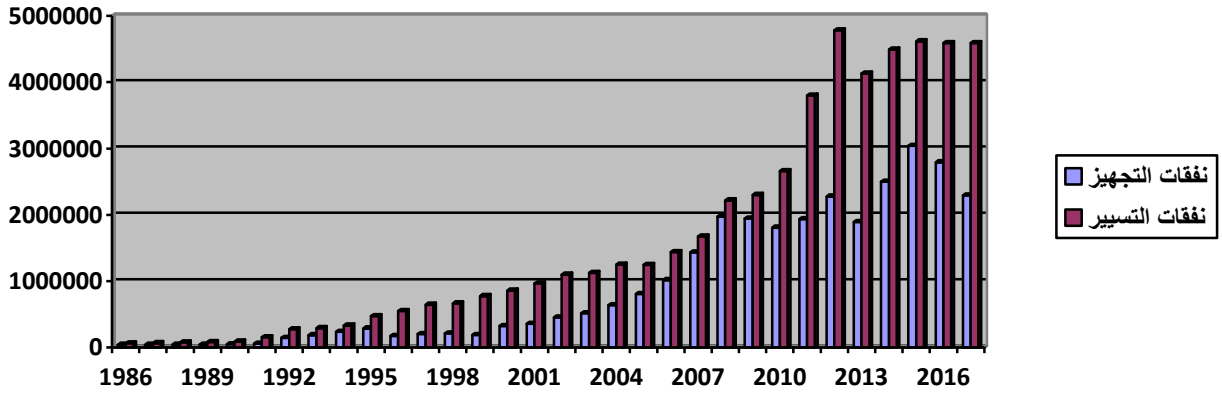

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 1.

يلاحظ من الشكل أعلاه التزايد المستمر لكل من نفقات التسيير والتجهيز ابتداء من 1986 ولكن بشكل طفيف ومتقارب، إلى غاية نهاية التسعينات والتي بدأت تعرف ارتفاعا محسوسا، كما يلاحظ ارتفاع نفقات التسيير عن التجهيز خاصة مع مطلع سنوات 2010. ما يبين دور الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي والمفسر بالإنفاق الضخم في إطار المخططات المنتهجة.

ابتداء من الفترة 1986-1998 انتقلت نفقات التسيير من 61154 مليون دج إلى 153800 مليون دج سنة 1991 حيث فاق معدل نموها 73%، ثم قفزت إلى 663855 مليون دج سنة 1998 بمعدل نمو 3.2%، ما يبين هيمنة نفقات التسيير على إجمالي النفقات خلال هذه الفترة بسبب[1] لجوء الحكومة خلال فترة التسعينات لتقليص نفقات التجهيز بغية استعادة التوازنات المالية ويرجع هذا الارتفاع في نمو نفقات التسيير أساسا إلى ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وأعباء الدين العام، إضافة إلى واردات أخرى كالمواد الغذائية والأدوية وإلى ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات كالصندوق الوطني للسكن.

[1]- **جوادي علي**،« دراسة قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر »، **مجلة معارف**، الجزائر، السنة 10، العدد 20، جوان 2016، ص. 257

أما مع مطلع سنة 2000-2017 فبلغت نفقات التسيير 1097716 مليون دج، لتنخفض سنة 2005 وتبلغ حوالي 1245132مليون دج بعدما كانت 1250894 سنة 2004، بنمو سالب قدر بـــــ (-0.46%)، وتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2015 وتبلغ حوالي 4591925 مليون دج، ما عدا تذبذب سنة 2013 والذي قدر ب 4131536 مليون دج أي بانخفاض قدره 13.61%، مقابل ارتفاع 25.94% سنة 2012 ويعود سبب هذا الانخفاض في هذه السنة إلى[1] انخفاض التحويلات الجارية (-447.2 مليار دج)، بسبب الانخفاض في نفقات بند التحويلات الأخرى ب359.5 مليار دج تخص أساسا الجماعات المحلية والتحويلات، وانخفاض في نفقات الخدمات الادارية ب 87.6 مليار دج، كانخفاض نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، إضافة إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دج)، بسبب أن المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور.

وسنة 2016 ب4591400 مليون دج، ويمكن تفسير هذا التزايد في نفقات التسيير إلى[2] المبالغ الكبيرة التي تم ضخها نتيجة الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال بسبب الإضرابات والاحتجاجات التي قامت بها مختلف نقابات العمال، أين بلغت كتلة الأجور لصالح العمال والموظفين سنة 2012 ب2850 مليار دج ما يبين أن أجور الموظفين تشكل لوحدها نسبة 61.8% من نفقات التسيير.

أما نسبة نمو نفقات التجهيز فقد عرفت تزايدا من سنة 1986 إلى 1994 حيث انتقلت من -1.09% سنة 1987 إلى 27% سنة 1994 وانعكس ذلك على ارتفاع نفقات التجهيز حيث انتقلت من 43500 مليون دج سنة 1988 أي حوالي نصف نفقات التسيير خلال تلك السنة إلى أقصى قيمة سنة 1995 والمقدرة ب285923 مليون دج، بفضل جهود الدولة وتواصل إنفاقها الضخم على القطاعات الإنمائية، لتنخفض من جديد سنة 1996 إلى 174013 مليون دج وبمعدل نمو سالب لنفقاتها خلال نفس السنة ب(-39.14%) ثم إلى (-11.75%) سنة 1999 بسبب شروط برنامج التعديل الهيكلي،

لتعاود الارتفاع من جديد مع مطلع الألفية بسبب السياسة التوسعية للإنفاق بشقيها حسب الشكل السابق حيث انتقلت من 321929 مليون دج سنة 2000 بمعدل نمو فاق 70% لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2008 ب1973278 مليون دج، بسبب تطبيق البرامج التنموية الضخمة للإنعاش الاقتصادي وتعاود الانخفاض ابتداء من 2009 وتبلغ 1946311 مليون دج بمعدل نمو سالب (-1.37%) ثم إلى (-7.11%)

[1]- **العمرية لعجال، محمد يعقوبي**،« تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر »، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، الجزائر، العدد 05، ديسمبر 2016، ص. 205.

[2]- **حراق مصباح**،« كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد-دراسة حالة الجزائر- »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، جامعة ميلة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2016، ص. 47.

سنة 2010، ويعود الزيادة المستمرة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2009 إلى[1] استفادة قطاع الأشغال العمومية خلال البرنامج التكميلي من قطاع مالي قدر ب2550 مليار دج لإنجاز 5000 مشروع، وإنجاز ما يقارب 67369 كم من أشغال الطرقات عبر كامل التراب الوطني، إضافة إلى التجهيزات الموجهة لاستكمال الطريق السيار شرق–غرب وتسييره بأحدث الوسائل بما فيها أشغال الأنفاق والجسور بمبلغ 131.29 مليار دج، والمشاريع المهيكلة بقيمة 210 مليار دج، وصيانة الطرق حوالي 22.5 مليار دج ، تطوير الطرق بحوالي 146.3 مليار دج بما فيها عصرنة وإنشاء طرق جديدة وطرق ازدواجية، وتطوير 89 منشأة، 79 دراسة للإنجاز، وتطوير شبكة الطرقات بحوالي 180039 كم (وطنية، ولائية، بلدية، حضرية).

لتعاود الارتفاع من جديد وتبلغ أعلى قيمة سنة 2012 ب2275539 مليون دج وتنخفض في السنة الموالية وتبلغ 1892595 مليون دج بمعدل نمو سالب (16.82-%)، لترتفع من جديد وتبلغ سنة 2015 مقدار 3154289مليون دج، وعموما يعود السبب في ارتفاع هذه النفقات إبتداءا من سنة 2000 إلى[2] بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي أين تم رصد مبالغ ضخمة للاهتمام بقطاعات الهياكل القاعدية كالسكن والري، والذي يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للاستثمار خاصة مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف المعيشة، إضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو ليتم مواصلة إعادة الإعمار الوطني التي بدأت في 2001 مركزة على الجانب الاقتصادي للبنى التحتية والإداري والنقل والمواصلات عن طريق إنجاز مشاريع جديدة تخص الطرق والنقل بالسكك الحديدية، إدخال الكهرباء إلى الريف والتزويد بالمياه من جراء ارتفاع الإيرادات الجبائية مستغلة تحسن أسعار النفط.

لتعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين بمعدل نمو سالب قدره 11.47- ثم إلى 17.93- سنة 2017، نتيجة ارتباط ميزانية التجهيز بإيرادات الجباية البترولية وبالتالي انخفض سعر النفط إلى 37 دولار للبرميل نهاية 2015 ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة تقشفية ممثلة في تجميد بعض المشاريع وإنهاء فقط المشاريع الضرورية والتي تم الشروع فيها، إضافة إلى الخوصصة.

ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي والذي يوضح أكثر نمو نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1986-2017

[1]- **وزارة الأشغال العمومية،** « خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية: تقرير ملخص»، نوفمبر 2009، ص. ص 06-15.

[2]- **اقايدي خميسي**،« تطور نفقات الاستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية للفترة 1989-2011 »، revue économie et de statistique appliquée développement، لجزائر، العدد 21، جوان 2014، ص. ص 192-194.

الشكل رقم (09.III): تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 1986-2017

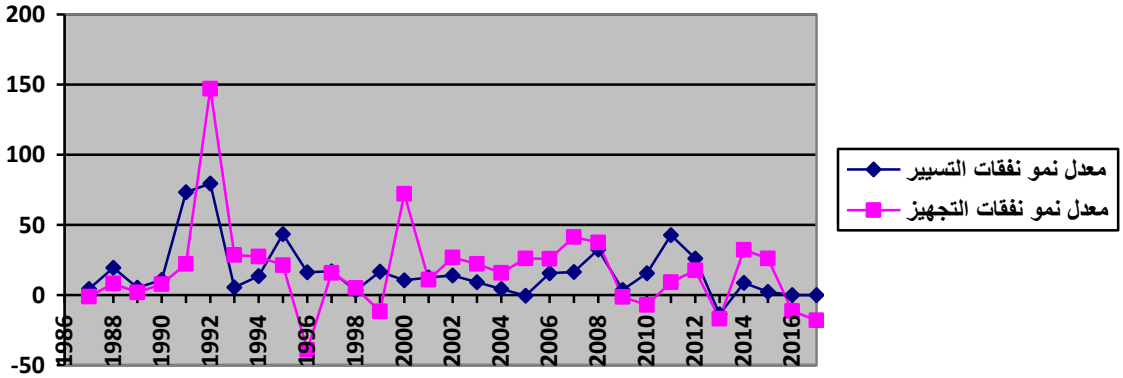

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 1

1.2.II-تطور هيكل نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

سيتم التطرق إلى مكونات كل من نفقات التسيير والتجهيز للفترة 2000-2017 أي فترة انتهاج الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي

1.1.2.I-توزيع نفقات التسيير

تقسم نفقات التسيير في الجزائر حسب طبيعتها إلى خمس أقسام رئيسية ممثلة في نفقات المستخدمين، منح المجاهدين، مواد ولوازم، التحويلات الجارية، فوائد الدين العام، نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول (15.III): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الوحدة (مليون دج)

السنوات	نفقات المستخدمين		منح المجاهدين		مواد ولوازم		التحويلات الجارية		فوائد الدين العام		مجموع نفقات
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	التسيير
2000	289.6	**33.82**	57.7	**6.73**	54.6	**6.38**	292	**34.10**	162.3	**18.96**	856193
2001	324	**33.62**	54.4	**5.64**	46.3	**4.80**	391.4	**40.62**	147.5	**15.31**	963633
2002	301.1	**27.42**	74	**6.74**	69.8	**6.36**	387.7	**35.32**	143	**13.03**	1097716
2003	329.9	**29.38**	63.2	**5.27**	58.5	**4.88**	556.9	**46.45**	114	**9.51**	1122761
2004	391.4	**31.28**	69.2	**5.53**	71.7	**5.73**	633.6	**50.64**	85.2	**6.81**	1250894
2005	418.5	**33.61**	79.8	**6.41**	76	**6.10**	597.6	**48**	73.2	**5.88**	1245132
2006	447.8	**31.14**	92.5	**6.43**	95.7	**6.66**	733.3	**51**	68.6	**4.77**	1437870
2007	616.2	**36.80**	101.6	**6.07**	93.8	**5.60**	781.8	**46.71**	80.5	**4.81**	1674031
2008	838.7	**37.81**	103	**4.64**	111.7	**5.04**	1102.9	**49.73**	61.4	**2.77**	2217755
2009	910.9	**39.6**	130.7	**5.68**	112.5	**4.89**	1108.5	**48.20**	37.4	**1.63**	2300023
2010	1212.6	**45.02**	151.3	**5.69**	121.7	**4.58**	1140.2	**42.87**	33.2	**1.25**	2659078
2011	1757.7	**46.28**	199.3	**5.24**	90.2	**2.37**	1712.4	**45.09**	37.6	**0.99**	3797252
2012	1988.4	**41.57**	185.3	**3.87**	135.2	**2.82**	2431.7	**50.84**	42	**0.87**	4782634
2013	1855.3	**44.90**	226.5	**5.48**	149.1	**3.60**	1856.4	**44.93**	44.2	**1.06**	4131536
2014	2007.2	**44.66**	218.4	**4.85**	161.9	**3.60**	2069	**46.03**	37.8	**0.08**	4494327
2015	2170.9	**47.27**	223	**4.85**	179.7	**3.91**	2000.8	**43.57**	42.6	**0.92**	4591925
2016	2279.5	**49.64**	198	**4.31**	137.8	**3.00**	1929.3	**42.01**	46.8	**1.01**	4591400

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الاختلاف الواضح بين مكونات نفقات التسيير، إذ تستحوذ نفقات التحويلات الجارية على 45.06 % من ميزانية التسيير وهي في ارتفاع مستمر ما عدا سنة 2013 أين انخفضت إلى 1856.4 مليون دج، أما سنة 2014 فقدرت حوالي 2069 مليون دج بسبب إعانات التي تقدمها الدولة كالمنح الدراسية ومنح التقاعد، لترتفع سنة 2015 بنسبة 47.27%، بسبب الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية من جراء توفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للإدماج المهني، وأثر مبالغ التقدم في المسار المهني، إضافة إلى إعادة النظر في الأجر القاعدي، ثم تنخفض تدريجيا لتبلغ سنة 2016 ما يقدر بحوالي 1929.3 مليون دج، لتليها نفقات المستخدمين بنسبة 38.46 % وهي في تزايد مستمر كونها تضم الرواتب والعلاوات المعاشات وحوادث العمل، حيث تمثل النفقات السابقة حوالي نصف نفقات ميزانية التسيير ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ثم نفقات منح الجاهدين بنسبة 5.49%، وفي المرتبة الأخيرة نفقات فوائد الدين العام ونفقات المواد واللوازم بنسبة 5.27% و4.51% على التوالي. كما يلاحظ انخفاض نفقات فوائد الدين العام حيث بلغت سنة 2000 نسبة 18.96% من إجمالي نفقات التسيير لتنخفض تدريجيا لتبلغ سنتي 2011 و2012 نسبة 0.97% و0.87 %على التوالي، أما في سنة 2014 فقد بلغت أدنى نسبة ب0.08% بقيمة 37.8 مليون دج نتيجة التسديد المسبق للديون.

2.1.2.I-توزيع نفقات التجهيز

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المبحث السابق، اتضح أنه لنفقات التجهيز مبالغ ضخمة من إجمالي النفقات وكانت في تطور مستمر خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والممثلة في البرامج التنموية الموسعة بهدف إحداث تنمية شاملة لكافة القطاعات رغم اختلاف المبالغ الموجهة لكل مكون من نفقات التجهيز أين تتكون من عشرة قطاعات موزعة على حسب الأهمية وحاجة السكان، والمتمثلة في الصناعة، الزراعة والصيد البحري، القطاعات المنتجة، البنى التحتية الاقتصادية و والإدارية، التربية والتعليم، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية، السكن، مخططات البلدية للتنمية، وقطاع نفقات رأس المال.

والجدول الموالي يوضح توزيع نسب مكونات نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

الجدول (III.16): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 ، الوحدة (مليون دج)

السنوات	الصناعة	الفلاحة والصيد البحري	القطاعات المنتجة	البنى التحتية الاقتصادية والادارية	التربية والتعليم	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	غير ذلك	مخططات البلدية للتنمية	نفقات رأس المال
2000	2.26	13.38	0.62	19.81	12.05	3.82	21.58	6.98	9.59	8.92
2001	1.79	16.67	2.09	23.67	14.96	4.44	21.82	7.58	10.10	18.28
2002	1.67	22.60	1.89	20.79	12.36	6.04	19.51	4.98	9.07	11.92
2003	1.14	16.16	2.40	19.80	11.61	6.09	14.50	5.30	8.34	24.49
2004	0.03	15.28	1.55	15.86	9.68	4.82	10.32	6.14	4.37	28.89
2005	0.01	17.16	1.49	22.95	10.47	4.41	8.36	8.27	4.61	30.36
2006	0.01	17.88	1.14	26	8.28	3.24	8.83	7.83	5.03	29.24
2007	0.01	13.87	1.04	30.30	8.79	2.91	12.87	6.73	5.52	26.10
2008	-	1.25	1.18	31.39	6.87	2.78	9.36	4.72	4.01	23.16
2009	0.01	14.50	0.88	24.87	7.44	3.51	11.85	6.16	3.98	26.66
2010	0.01	16.28	0.84	27.40	8.49	3.93	16.23	6.61	3.61	22.84
2011	0.01	10.55	1.40	36.42	7.12	4.61	14.03	16.62	3.33	7.95
2012	0.02	8.13	1.06	27.62	6.45	4.92	26.98	20.02	2.71	2.04
2013										
2014	0.16	11.62	1.60	32.69	7.67	4.51	17.12	16.27	3.51	0.33
2015	0.14	9.68	1.29	32.72	7.22	4.29	19.51	12.57	3.15	2.11
2016	0.15	8.48	1.76	40.34	6.92	5.55	16.03	12.47	3.30	1.11
المتوسط	0.9	13.34	1.38	27.03	9.14	4.36	15.55	9.32	5.05	15.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 3.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية حصل على حصة الأسد أين بلغ متوسط الإنفاق خلال الفترة 2000-2017 ما يقارب 27% من إجمالي نفقات التجهيز، يدل ذلك على أنها تمثل القطاع الرئيسي والاهتمام الأول للدولة في إطار الأهداف المرجوة من برامج الإنعاش بسبب المشاريع الضخمة في إطار أنجاز الطرقات والموانئ والسكك الحديدية، ليليه قطاع النفقات الرأسمالية بحوالي 15% تتعلق بدعم النشاط الاقتصادي والبرنامج التكميلي لفائدة الولايات، والتمويلات الطارئة، ليستهلك قطاع السكن نسبة 15.55% من كمجموع نفقات التجهيز، ما يبين اهتمام الدولة بهذا القطاع وباحتياجات السكان بهدف تحسين التنمية و ومعيشة أفراد السكان، ليليه قطاع الفلاحة والصيد البحري ب13.34% حيث بدأ الاهتمام بهذا القطاع كبديل لقطاع المحروقات مع بداية البرامج التنموية خاصة في الآونة الأخيرة في ظل انخفاض أسعار البترول، أين خصص له سنة 2000 حوالي 43100 مليون دج، ليرتفع سنة 2015 إلى 305369 مليون دج، ما يبين اهتمام الدولة به في الآونة الأخيرة ، ثم باقي القطاعات بنسب منخفضة، كما خصصت الدولة خلال نفس الفترة لقطاع قطاع التربية نسبة 9.14% من إجمالي نفقات التجهيز، كما نلاحظ انخفاض كل من مخططات البلدية للتنمية ونفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية ب 5.05% و4.36% على التوالي خلال نفس الفترة، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب القطاعات المنتجة و قطاع الصناعة والذي لم يحظى بالاهتمام أين بلغ متوسط إنفاقهما بالتقريب 1%.

حظي هيكل نفقات التجهيز بالاهتمام والأولوية لقطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية إضافة إلى قطاع السكن، في ظل السياسة المنتهجة في الجزائر والبرامج التنموية الضخمة، والتي تهدف إلى تلبية حاجات السكان الأساسية، كالسكن، الطرقات، التعليم، تطوير المرافق كل هذا بهدف تفعيل التنمية الاقتصادية في جل القطاعات تماشيا مع التطورات العالمية.

II. 3-علاقة النفقات بالإيرادات العامة في الجزائر

تتكون الموازنة العامة للدولة من النفقات العامة والإيرادات العامة، إذ تتأثر السياسة الإنفاقية جليا بحالة الاقتصاد السائدة، كما تهتم بتنويع وتفعيل مصادر الإيرادات العامة، بهدف تمويل تلك النفقات والتي تعتمد أساسا على الجباية البترولية وبالتالي تشكل أهم مورد للإيرادات العامة للموازنة، كما ينتج عن ارتفاع النفقات عن الإيرادات العامة ما يسمى بالعجز الموازني، سواء يكون مقصود ومفتعل من طرف الدولة بزيادة الإنفاق وتقليص الإيرادات، أو غير مقصود نتيجة قلة التحصيل لإيرادي، وعليه فالعجز الموازني هو "عدم كفاية الإيرادات العامة بما فيها الضرائب والرسوم، إيرادات أملاك الدولة، الإعانات والتبرعات لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة كرواتب الموظفين، النفقات التطويرية كالتعليم، أو بسبب انخفاض الإيرادات العامة والذي يحصل بسبب انخفاض حصيلة الضرائب أو حالة الركود الاقتصادي، أو هبوط في أسعار النفط للدول المصدرة والتي تعتمد عليه كمصدر وحيد لإيراداتها"[1].

إذ عرفت الإيرادات العامة للدولة تطورا ملحوظا، ويمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (III.10): تطور الإيرادات العامة، النفقات العامة، ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1986– 2017 الوحدة(مليون دج)

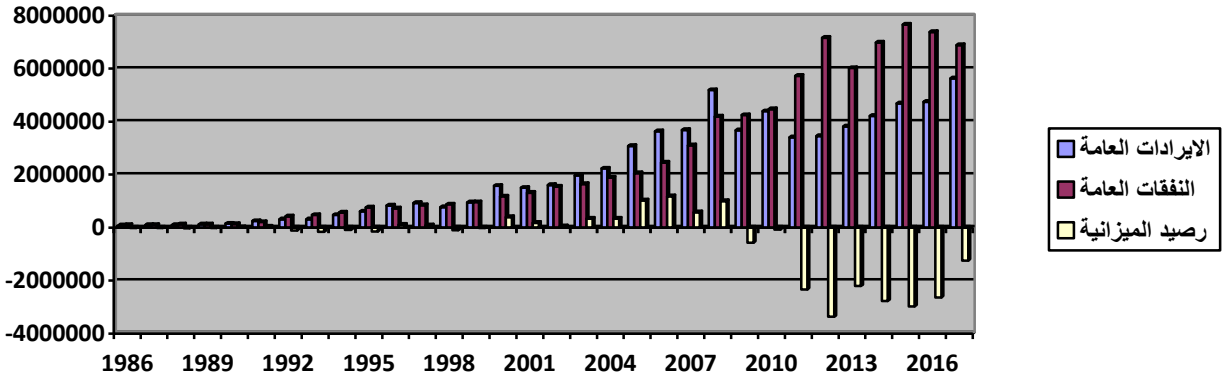

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (4).

[1]- **هجيرة حلاسي، ريمة عمري**،« دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج آثار الأزمة النفطية بالجزائر »، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص. 195.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الإيرادات العامة عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1986-2017، إلا أنه بفعل الأزمة البترولية والانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1986 ، أدى إلى انخفاض الجباية البترولية والتي تعتبر أهم مصدر لميزانية الدولة وانعكس ذلك على انخفاض الإيرادات العامة إلى 89690 مليون دج، بعدما كانت سنة 1985 تقدر ب105850 مليون دج، كما سجل رصيد الميزانية عجزا ب 12127- مليون دج خلال تلك السنة، وبلغ أقصاه سنة 1988 ووصل إلى 26200 مليون دج، ليتقلص العجز سنة 1989 إلى 8100 مليون دج، ويعود ذلك العجز إلى ارتفاع معدل زيادة النفقات العامة عن معدل زيادة الإيرادات العامة وبالتالي عدم قدرة هذه الأخيرة على تغطية ذلك الارتفاع، لتتخذ الدولة بعدها جملة التعديلات والإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1989 من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، بغية التوجه نحو اقتصاد السوق عن طريق سياسة تقشفية محاولة ترشيد النفقات العامة، ونتج عن ذلك تحول العجز إلى فائض حيث تحسن رصيد الميزانية سنتي 1990 و1991 وسجل فائض بقيمة 16000 مليون دج و36800 مليون دج على التوالي، وهذا راجع إلى زيادة إجمالي الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع مدا خيل الجباية البترولية بفعل تحسن وارتفاع أسعار البترول إلى 22 دولار للبرميل خلال تلك السنة.

ولكن في سنة 1992، تحول رصيد الميزانية من حالة فائض إلى عجزا بمقدار 108267، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع نمو النفقات العامة عن الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الجباية البترولية بسبب الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات إلى 19.93 دولار للبرميل خلال هذه السنة. ليستمر ذلك العجز ويتفاقم حيث بلغ 162678 سنة 1993 بسبب تراجع أسعار النفط والتي بلغت 17.75 دولار للبرميل مقابل 22.20 سنة 1990. لينخفض عجز رصيد الميزانية إلى 89148 مليون دج سنة 1994 بسبب الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة في ظل الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، بالرغم من انخفاض أسعار المحروقات إلى 16 دولار للبرميل، ليعاود هذا العجز الارتفاع من جديد سنة 1995 ويبلغ أشده ب 147890 مليون دج بسبب ارتفاع نمو النفقات العامة عن الإيرادات العامة وعدم القدرة على تمويل ذلك الارتفاع أين ظهرت الحاجة إلى التمويل.

ليتحول رصيد الميزانية إلى فائض سنة 1996 ب112387 مليون دج بسبب ارتفاع الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 21 دولار للبرميل وبالتالي ارتفاع الايرادات العامة والتي بلغت حوالي 836996 مليون دج إلا أن هذا الفائض لم يستمر طويلا، ليظهر العجز مرة أخرى سنة 1998 بمقدار 101228-مليون دج، بسبب تدهور أسعار النفط والتي بلغت حوالي 12.86 دولار للبرميل انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات الجباية البترولية، واستمر ذك العجز إلى غاية سنة 1999 أين بلغ 11186 مليون دج، بفعل ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة.

لكن مع بداية الألفية ونتيجة تحسن واستقرار الوضعية المالية، عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا كما تم تسجيل فائض في الميزانية، فبعدما كانت الإيرادات سنة 1999 تبلغ 950496 مليون دج، انتقلت

إلى 1578161 مليون دج سنة 2000 نتيجة ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، إضافة إلى انخفاض النفقات العامة ليستمر تسجيل فوائض في الميزانية حيث بلغت سنة 2003 حوالي 1974466مليون دج، لترتفع سنة 2005 بمقدار 3082828 مليون دج، ثم 3687900 مليون دج سنة 2007، ونتيجة لهذا الانفراج المالي فقد قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الموارد يهدف إلى[1] تحقيق التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عن تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني الغير متوقعة الحدوث، فهو يدخر جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 والمؤرخ في 27 جوان 2000 ويهدف إلى امتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية والتي تفوق حاجز 37 دولار للبرميل في السوق الدولية والسعر المرجعي للنفط الذي تبنى على أساسه الميزانية السنوية، لسد وتمويل العجز في الميزانية العامة مستقبلا في حالة انخفاض الإيرادات، إضافة إلى تسديد أو تخفيض قيمة المديونية، وتسديد تسبيقات على الدين الخارجي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إلا أنه بفعل الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث أدت إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية بلغ سنة 2009 حوالي 970938 مليون دج نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية والتي بلغت 62.2 دولار للبرميل بعدما كانت تبلغ سنة 2008 حوالي 99 دولار والذي ترجم في انخفاض الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت سنة 2009 حوالي 3275362 مليون دج، بسبب ارتفاع نمو النفقات عن معدل نمو الإيرادات كارتفاع الأجور، وإلى نفقات لم تكن مدرجة بسبب تقييم بعض المشاريع العالقة، وبالتالي[2] زيادة بعض النفقات كالبرامج التي رصدت لصالح ولايات الهضاب والجنوب بداية من 2005 وإلى غاية 2009، وإلى تبني برنامج التنمية المستدامة بداية من 2010، أي أن نمو الإيرادات أقل من نمو النفقات، ليستمر ذلك العجز ويبلغ سنة 2010 حوالي 1392256 مليون دج، ويعود ذلك إلى[3] سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي ترتكز أساسا على التوسع في الإنفاق، وانخفاض إيرادات المحروقات خلال تلك السنة، وتناقص قروض الخزينة الممنوحة لبنك الجزائر.

ليستمر العجز في رصيد الميزانية إلى يومنا هذا حيث بلغ سنة 2010 حوالي 1392256 مليون دج،كما بلغ سعر البرميل للبترول سنة 2013 حوالي 108.64 دولار ثم 99.02 دولار سنة 2014 ، كما

[1]- **سعد الله داود**، «الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر»، **المرجع السابق**، ص. ص 194-205.

[2]- **حكيم بوجطو**،« انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2005-2014»، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر، العدد 02، 2015، ص. ص 247-248.

[3]- **جاب الله مصطفى**،« الدور الحكومي في اصلاح الاقتصاد خارج قطاع النفط من خلال السياسة الجبائية حالة الجزائر»، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد 17، العدد 02، 2016، ص. 661.

أنه بداية من 2014 كان اهتمام الدولة[1] يرمي إلى رفع مستوى التحصيل الجبائي العادي بسبب تدهور أسعار المحروقات، لارتباط الإيرادات الكلية بحوالي 80% من الإيرادات النفطية والتي تتأثر بأسعار وتقلبات النفط أين تم اللجوء إلى احتياطات صندوق ضبط الموارد لتغطية ذلك العجز سنتي 2014 و2015.

ليبلغ أكبر عجز للميزانية سنة 2015 والذي قدر حوالي 2971737 مليون دج بسبب انخفاض أسعار المحروقات إلى 52.8 دولار للبرميل أدى إلى[2] تراجع الاستهلاك العالمي للنفط بسبب ارتفاع قيمة الدولار مقابل باقي العملات أدى إلى تقلص الطلب على النفط بالأسواق العالمية، إضافة إلى انخفاض النمو بدول أوروبا وآسيا، كما أن إنتاج النفط الصخري بأمريكا جعلها تتخلى عن استيراد النفط من الخارج، وتعتمد على إنتاجها المحلي، أدى إلى ارتفاع الأزمة كونها أكبر مستهلك للنفط في العالم، ما أدى إلى عجز رصيد الميزانية الدولة بنسبة 20%، وبالتالي عدم القدرة على تغطية النفقات الحكومية التي ارتفعت بسبب تزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعة لتطوير البنى التحتية والتي لم تتوفر خلال هذه السنة.

تتعلق ارتفاع ونمو الإيرادات الكلية بمستوى أسعار المحروقات فبارتفاعه في السوق العالمية ترتفع إيرادات الجباية والذي يترجم إلى الفائض في ميزانية الدولة وبالتالي زيادة الإيرادات، أما انخفاضه فيؤدي إلى العجز المرتبط إما بارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات، أو حاصل الجباية البترولية والتي تتأثر بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، أو بسبب قلة مداخل الجباية العادية، أو ارتفاع قيمة المديونية وما ينجر عنها من عبء في ميزانية الدولة.

وعليه سنتطرق إلى مكونات الإيرادات العامة في الجزائر نظرا لتعددها فمنها الإيرادات العادية وإيرادات الجباية البترولية، ونسبة تغطيتها للنفقات العامة.

1.3.II-تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد حاجياتها ونفقاتها، فتنقسم الإيرادات الكلية في الجزائر حسب طرق تحصيلها، فقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة وذلك حسب الشكل الموالي التالي:

[1]- **مبروكي رمضان**،« أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر:2001-2015»، **مجلة المعيار**، الجزائر، المجلد 9، العدد 02، 2018، ص. ص 500-502.

[2]- **هجيرة حلاسي، ريمة عمري**،« دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج آثار الأزمة النفطية بالجزائر »، **المرجع السابق**، ص. ص. 191-196.

الشكل رقم (III.11): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992–2017

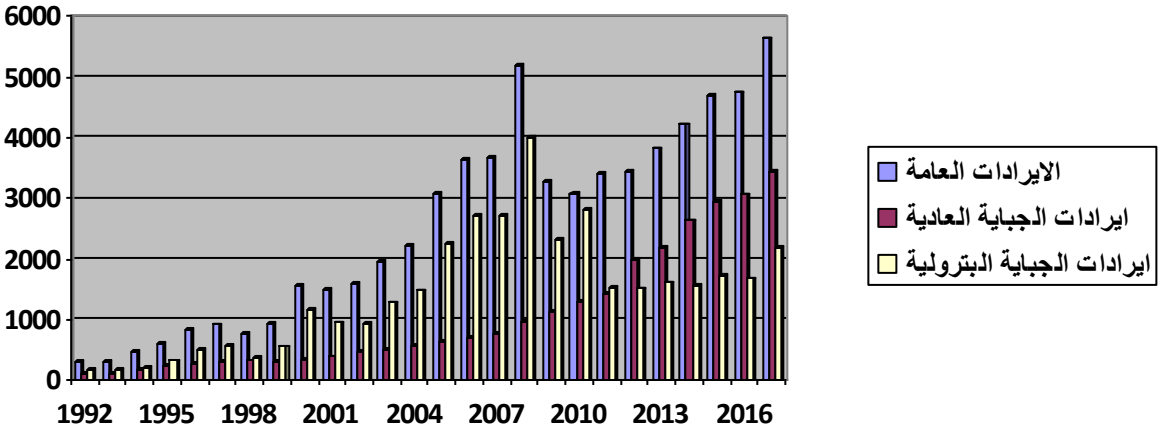

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (5).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع الإيرادات الجبائية حيث انتقلت من 302.6 مليار دج سنة 1992 إلى 5635.4 مليار دج سنة 2017، وبما أن الجباية البترولية تتصف باللإستقرار لتأثرها بالعوامل الخارجية كأسعار البترول في السوق الدولية، إضافة إلى تأثرها بتذبذب سعر صرف الدولار حيث شكلت نسبتها حوالي 62.4% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1992 لترتفع إلى 77.12% سنة 2008، وتنخفض إبتداءا من سنة 2010 لتبلغ أدنى مساهمة لها سنة 2017 وقدرت ب39.04%، فرغم الإصلاحات التي تبنتها الدولة لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بغية زيادة مداخل الإيرادات الضريبية إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبها وتذبذبها حيث تراجعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 34.77% سنة 1992 إلى 18.59% سنة 2008، لترتفع ابتداء من 2009 وتبلغ أقصاها سنة 2016 حوالي 64.55 %، ومنه يتضح لنا مدى هيمنة الجباية البترولية على تمويل إيرادات الميزانية وبالتالي تمثل المورد الأساسي لخزينة الدولة، ما يؤكد لنا فشل سعي السلطات الجزائرية في إحلال الجباية العادية محل البترولية بالرغم من الاصلاحات الجبائية التي قامت بها إلا أن نسب مساهمتها كانت منخفضة وضئيلة، لأن نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات عرفت تذبذبا ولاتزان بسبب عدم استقرار النظام الضريبي وعدم قدرة الدولة على السيطرة في هذا المورد إلا في السنوات الأخيرة، وأن النسبة الأكبر هي للجباية البترولية التي أصلا تتحكم فيها عوامل خارجية.

وللتوضيح أكثر فالشكل التالي يبين لنا مدى تابعية الإيرادات الكلية للإيرادات الجبائية البترولية.

الشكل رقم (12.III): تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992–2017

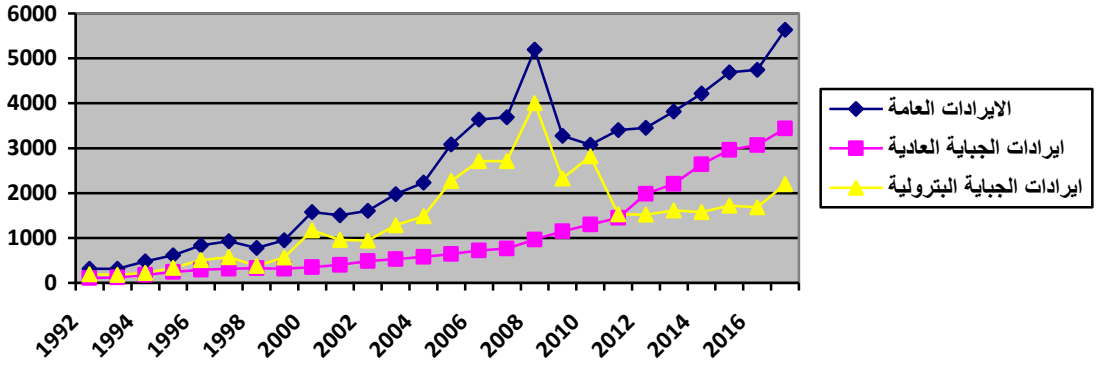

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (5).

2.3.II-مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة الدولة

يلاحظ من الشكل أعلاه تطور إيرادات الجباية البترولية ابتداء من سنة 1992 أين بلغت 193.8 مليار دج لترتفع إلى 1173.2 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول في السوق الدولية ما عدا سنتي 1998 و 1999 بفعل انخفاض هذا الأخير، لتتراجع سنة 2002 وتبلغ 942.2 مليار دج، ثم ترتفع سنة 2003 بحوالي 1284.9 مليار دج ، ويمكن تفسير ذلك[1] الانخفاض إلى التدني في أسعار تصدير المحروقات الغازية بسبب تراجع أسعار النفط الخام، أما ذلك الارتفاع فيمكن إرجاعه إلى التحفيزات والتشجيعات للشراكة الأجنبية، نتيجة ارتفاع سعر النفط التي ساهمت في رفع احتياطات الصرف وبالتالي زيادة مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، وبالتالي بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 حوالي 4003.5 مليار دج بنسبة مساهمة فاقت 77% من إجمالي الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة مداخل الجباية البترولية، ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية وما انجر عنها من انخفاض سعر النفط سنة 2009 إلى 61 دولار مقارنة بالسنة الفارطة والذي كان يقدر ب96 دولار، تراجعت مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة سنتي 2010 و 2011 بنسبة 48.84 % و44.94% على التوالي واستمرت في هذا الانخفاض حيث بلغت سنة 2014 حوالي 37.40% بسبب[2] حالة اللااستقرار لأسعار النفط إضافة إلى الإجراءات الحكومية الرامية إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الغير نفطية من خلال تبني خيار الجباية العادية كمصدر تمويلي بديل للجباية البترولية، ليستمر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وتنهار سنة 2015 وتبلغ 47 دولار للبرميل، لتصل إلى 30 دولار للبرميل بداية من جانفي 2016 لترتفع إلى 40 دولار في سبتمبر من

[1]- **رابحي بوعبدالله**،« دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 -2016»، **مجلة المعيار**، الجزائر، العدد 18، جوان 2017، ص.306.

[2]- **مليكاوي مولود**،« متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، جامعة المدية، الجزائر، العدد 07، جانفي 2017، ص.25.

نفس السنة وهذا الانخفاض راجع إلى[1] زيادة العرض على الطلب بعد منتصف 2014، إضافة إلى زيادة الإنتاج الأمريكي بمقدار 4 ملاين برميل منذ 2008 بسبب استغلال الغاز الصخري فقط، وضعف النمو في الاقتصاد العالمي من 4.35% سنة 2010 إلى 2.46% سنة 2015 ، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض مداخل الجباية البترولية لتبلغ سنة 2016 حوالي 1682.5 مليار دج.

3.3.II-مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الدولة:

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه إبتداءا من سنة 1991 حظيت الجباية العادية في الجزائر باهتمام بالغ من طرف السلطات العامة حيث قامت بإصلاحات لنظامها الضريبي بغية تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية نظرا لأهميته كمورد ضروري لإيرادات ميزانية الدولة لأنها تتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بالجباية البترولية التي تتحكم فيها عوامل خارجة عن نطاق الدولة، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه شرع التطبيق فعليا بداية من سنة 1992 ويمكن إرجاع أهم أسباب الإصلاح الجبائي إلى[2] التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والانتقال نحو اقتصاد السوق، كما أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جعلت النظام الضريبي لا يتوافق مع تلك التطورات إضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تنوع وتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، أين بلغت الضريبة على أرباح الشركات سنة 1988 نسبة 55% وبالتالي عدم ملائمة النظام الجبائي لفترة الإصلاحات لسنة 1988، كما أن انخفاض أسعار البترول والذي نتج عنه انخفاض كبير في ايرادات الجباية البترولية والتي بلغت28.56% سنة 1986 حيث كان الهدف إحلال الجباية العادية محل البترولية.

حيث نلاحظ تزايد المردودية المالية للجباية العادية ولكن بنسبة مساهمة منخفضة في إجمالي الإيرادات العامة لا تتعدى 40% خلال الفترة 1992-1997، إذ انتقلت من 35.97% سنة 1992 إلى 42.58% سنة 1998، ثم تعرف تذبذبا خلال الفترة 2000-2008 بنسبة متوسطة تقدر ب29.10% في إيرادات الدولة، إذ بلغت نسبتها سنة 2000 حوالي 22.14% لترتفع سنة 2002 بنسبة 31.13%، ثم تنخفض بداية من 2003 وتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2008 ب18.95% ، ويمكن إرجاع هذا التدهور إلى[3] مشكلة تحصيل الضرائب بسبب غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بها، إضافة إلى التهرب والغش الضريبي، أدى ذلك إلى محدودية قاعدة الجباية العادية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث بلغت

[1]- **مبروكي رمضان**،« أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر2001-2015»، **مجلة المعيار**، المرجع السابق، ص. 497.

[2]- **خير فضيلة**،« دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة أبعاد اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2017، ص.456.

[3]- **رابحي بوعبدالله**،« دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 -2016»، **المرجع السابق**، ص.305.

إيرادات الجباية البترولية سنة 2008 حوالي 4003.5 مليار دج، مقارنة بالجباية العادية والتي بلغت 965.2 مليار دج، وعليه لم تعطي الجزائر اهتمام للجباية العادية حيث كان الاعتماد عليها شبه معدوم.

أما مع بداية 2010 كانت مساهمة الجباية العادية جيدة حيث بلغت 42.21% لترتفع سنة 2012 ب54.81% وتستمر في الزيادة إلى أن تبلغ أقصى قيمة سنة 2016 ب 64.55% من الإيرادات العامة للدولة، ويمكن إرجاع ذلك الارتفاع إلى التدفقات العالية لمكونات الجباية العادية، لذلك سنحاول الوقوف على بنية هيكل إيرادات الجباية العادية في الجزائر وذلك لمعرفة أكثر الضرائب المساهمة في الإيرادات العادية.

تطور إيرادات هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992–2017

لقد كان هدف الاصلاح الضريبي في الجزائر الرفع من مردودية الجباية العادية وإحلالها مكان الجباية البترولية التي تسيطر على ميزانية الدولة، ومن أجل تحقيق ذلك، سنحاول عرض مكوناتها ضمن إيرادات ميزانية الدولة، من خلال التطرق إلى عرض تطور الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (III.13): تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992–2017

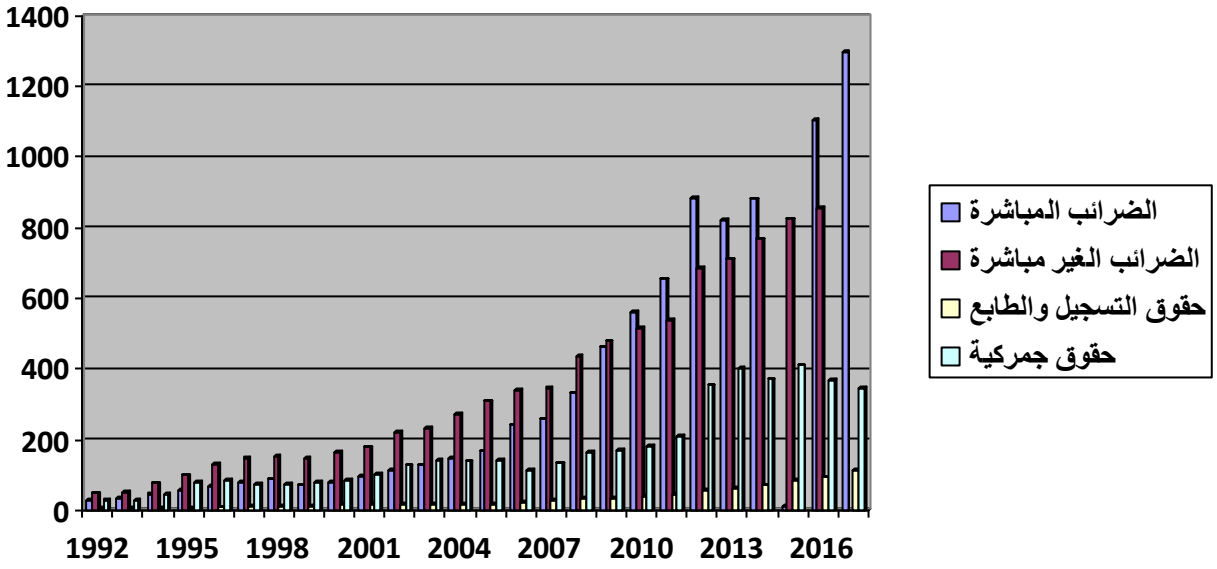

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (6).

يوضح الشكل أعلاه تطور هيكل الجباية العادية خلال الفترة 1992-2017، حيث يلاحظ تباين في مكوناتها إذ أن نسبة الضرائب الغير المباشرة أكبر من نسبة الضرائب المباشرة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض لهذا النوع من الضرائب فقط في الدول النامية ذات الدخل المنخفض إلى:

-كما يلاحظ ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة ممثلة في الضرائب على الدخل والأرباح من سنة لأخرى وبلغت أقصى قيمة لها سنتي 2015 و 2017، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الأجور والمرتبات، وكذا ارتفاع عدد

المكلفين بها واستحالة التهرب منها، بالإضافة إلى زيادة حصيلة أرباح الشركات بسبب ارتفاع عدد المكلفين في ظل برامج التنموية الضخمة مؤخرا وما صاحبها من إنشاء مؤسسات جديدة.

-ارتفاع أيضا حصيلة الضرائب الغير المباشرة والتي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة الضريبية ممثلة في الضرائب على السلع والخدمات بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تأتي في المرتبة الأولى ضمن هذه الضريبة، حيث ارتفعت من 49.13 مليار دج سنة 1992 إلى 824.3 مليار دج سنة 2015، ويرجع هذا الارتفاع إلى[1] الزيادة الكبيرة المسجلة في حجم الاستهلاك في ظل ارتفاع الإنفاق سواء العمومي أو الخاص من خلال البرامج التنموية، ما سبب في زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن ثم ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة على الواردات، والشكل التالي يبين مدى مساهمة تحصيل الرسم على القيمة المضافة في تمويل إيرادات الجباية العادية:

الشكل رقم (III.14): مساهمة الرسم على القيمة المضافة في تمويل إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

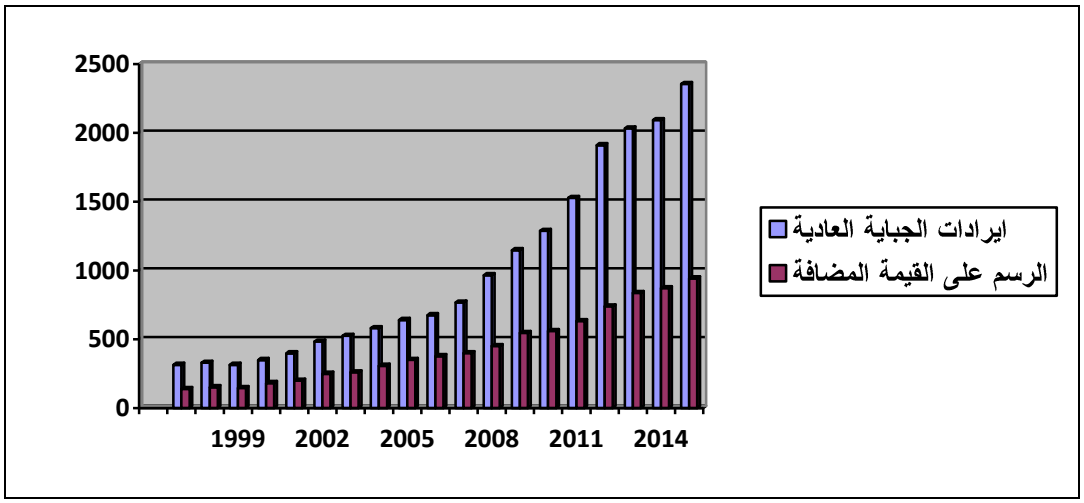

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات: الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي بنك الجزائر 2002-2006-2010-2015.

ـ نلاحظ تأرجح في حصيلة الرسوم الجمركية فهي تتميز تارة بالارتفاع وتارة بالانخفاض، ويرجع انخفاض في حصيلة هذه الأخيرة بسبب عملية التفكيك الجمركي، ومثل هذا التفكيك يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجمركية بالنظر إلى الحجم الكبير للتعامل الجزائري مع الاتحاد الأوربي من التجارة الخارجية للجزائر، أما سبب ارتفاع هذه الحصيلة ترجع بالدرجة الأولى إلى مدى ارتباط السوق الجزائري بالأسواق الدولية وارتفاع حصيلة الواردات.

[1]- **بابا عبد القادر، مكي عمارية، إجري خيرة**، «دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2017»، **المؤتمر العلمي الأول: الإبداع والابتكار** ، الكلية الإماراتية الكندية الجامعية، الإمارات، جانفي 2018، ص. 15.

ـ رغم التطور الحاصل في حصيلة الطوابع والتسجيل من سنة لأخرى إلا أنها تبقى ضعيفة من حيث مساهمتها في الجباية العادية.

III – مدى استجابة النمو الاقتصادي لبرامج الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

كما سبق في المباحث السابقة التطرق إلى أسباب اختلال المؤشرات الاقتصادية الكلية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرف الاقتصاد الجزائري انخفاضا في سعر البترول أين وصل إلى 13 دولار للبرميل والذي نتج عنه أزمة نفطية سنة 1986، لتدخل بعدها الجزائر في تطبيق سلسلة من الإصلاحات المشددة والتقشفية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية بغية الحصول على قروض، إلا أنه بعد سنة 2000، عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر توسعا بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى حوالي 29 دولار للبرميل، انعكس ذلك في البرامج التنموية الضخمة، حيث نتج عنه تحسن مكونات النمو الاقتصادي، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تأثير تلك البرامج الإنفاقية الضخمة على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل لأهم مؤشرات النمو الاقتصادي سواء الداخلية أو الخارجية خلال الفترة 2000-2017.

III. 1-تحليل النمو الاقتصادي والقطاعات المكونة له في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

لقد انتهجت الدولة مع مطلع الألفية برامج تنموية ضخمة تطبيقا للطرح الكينزي والذي مفاده أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى تنشيط وتفعيل الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد، بغية تحقيق الأهداف المرجوة، ورغبة منها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول، لذلك سيتم الوقوف على أثر تلك البرامج على معدل نمو الناتج المحلي وهل تم تحقيق الأهداف المسطرة لها إلى، وكذا عرض نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، والجدول الموالي يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

III. 1.1- أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001 – 2004

لقد باشرت الدولة مع مطلع الألفية في تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي بغية منها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في كل القطاعات والتي شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة مقارنة بالبرامج السابقة نتيجة تحسن أسعار البترول، وعليه سيتم تبيان تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004 كمايلي:

الجدول رقم (17.III): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004 الوحدة (%)

السنوات / المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	1.2	5.0	5.3	6.0	6.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

يبين الجدول أعلاه تحسن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي حيث بلغ متوسط معدله خلال الفترة (2000-2004) حوالي 4.34 %، حيث انتقل من 2.2% كأدنى مستوى سنة 2000 إلى 6.9% سنة 2003 وهو أعلى معدل خلال هذه الفترة، إلا أن هذا المعدل بالنسبة لاحتياجات الجزائر يبقى بعيدا لأن المعدل الواجب تحقيقه حسب تقديرات الخبراء من جراء الإصلاحات فعليه أن يحقق نموا سنويا يتراوح بين 7 إلى 10 % لرفع التحدي والإقلاع الاقتصادي[1]، ويرجع ذلك إلى التحسن في معدل نمو قطاع المحروقات خلال تلك السنة حيث بلغ 8.8%، كما عرف معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسن متواصل إذ انتقل من 1.2% سنة 2000 إلى 6.2% سنة 2004، هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (15.III): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2004

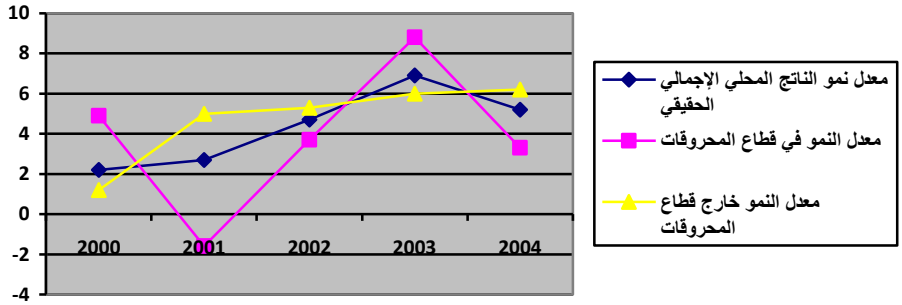

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17.III).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتخذ نفس الاتجاه مع منحنى معدل النمو في قطاع المحروقات، هذا ما يبين هيمنة قطاع النفط على الناتج الداخلي الإجمالي أدى ذلك إلى زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج حيث سمحت بتفعيل الطلب الداخلي عن طريق تسجيل مشاريع إنمائية تحت سياسة اقتصادية جديدة ممثلة في التوسع في النفقات العامة والتي رفعت من معدل النمو

[1]- **عبد الرحمان تومي**،« العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي »، **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر، العدد 06، جويلية 2005، ص. ص32-36.

الاقتصادي، أما منحنى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات فعرف تحسنا مستمرا، وهذا النمو الإيجابي أثناء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي راجع إلى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزع أهم تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (18.III): تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004 الوحدة (%)

السنوات / القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	المتوسط
محروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	**3.82**
فلاحة	-5.0	13.5	-1.3	19.7	3.2	**6.02**
صناعة (خارج المحروقات)	1.3	5.0	5.2	5.9	6.2	**4.72**
بناء وأشغال عمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	**5.92**
خدمات(خارج الإدارة العامة)	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	**5.22**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

إن معدل النمو الذي عرفه هذا البرنامج أثر على معدلات النمو في القطاعات الفرعية المكونة له، ليحتل القطاع ألفلاحي الصدارة بمعدل نمو بلغ متوسطه 6.02 %، فقد سجل نسبة نمو متدنية بلغت (-5%) سنة 2000 نظرا للظروف المناخية الغير متحكم فيها، لتبلغ أقصى قيمة له سنة 2003 ب19.7% وهذا راجع إلى جهود الدولة للتحسين من مردوديته حيث قامت بتطبيق برنامج وطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وقدرت تكلفته ب65.4 مليار دج، يهدف إلى تحسين وتطوير القطاع ألفلاحي بغية تحسين مستوى الأمن الغذائي، ومحاولة الرفع من الإنتاج الوطني لتغطية الاستهلاك المحلي، إضافة إلى تحسن كمية تساقط الأمطار، حيث لم يعرف استجابة بقدر المبلغ المخصص له لأن مردوديته تبقى ظرفية لارتباط القطاع ألفلاحي بالظروف المناخية، ليليه قطاع البناء والأشغال العمومية وبلغ متوسط نموه خلال الفترة حوالي 5.92% بسبب الاستثمار في مجال المنشآت الأساسية والهياكل القاعدية كقطاع السكن والبني التحتية، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الخدمات والذي عرف تحسنا بسبب جهود الدولة الرامية إلى تحسين الخدمات في مجال النقل والاتصالات والسياحة، ليليه قطاع الصناعة خارج المحروقات حيث كان معدل نموه متذبذب رغم أهميته بلغ في المتوسط 4.72% حيث انتقل من 1.3% سنة 2000 إلى 6.2 % سنة 2004 ما يبين ضعف أداء القطاع الصناعي ومحدوديته في تشكيل القيمة المضافة، وأخيرا قطاع المحروقات والتي بلغت معدل نموه خلال الفترة حوالي 3.82% وهو معدل ضعيف إذا ما تمت مقارنته بباقي القطاعات بالرغم من أنه المحدد الرئيسي للنمو والقطاع المساهم بشكل اكبر في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 97%، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار المحروقات.

الشكل رقم (16.III): تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004 الوحدة (%)

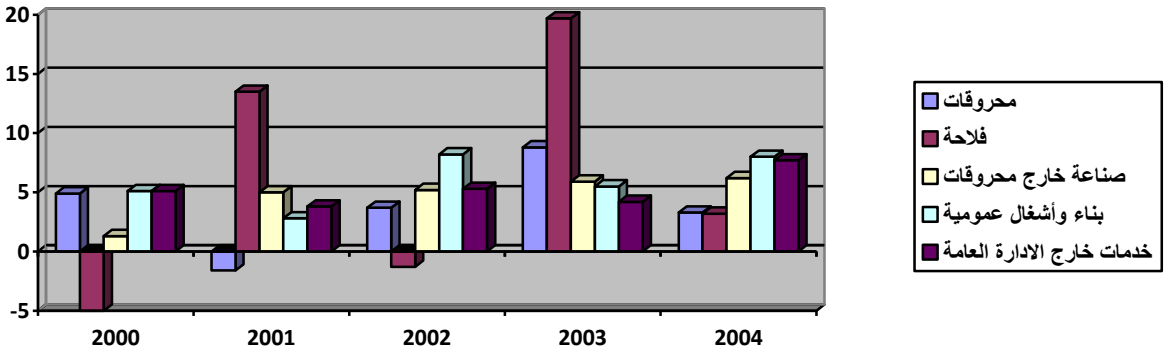

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18.III).

III. 1-2- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005-2009

سيتم تحليل أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على النمو الاقتصادي والتي انخفضت معدلات نموه مقارنة بالبرنامج السابق نتيجة الأزمة العالمية وما تبعها من انخفاض الطلب على المحروقات لارتباط النمو بارتفاع أسعار هذا الأخير، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من مواصلة إنفاقها على المشاريع الضخمة حاصة في مجال الأشغال والهياكل القاعدية محاولة منها الرفع من معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو خارج قطاع المحروقات والذي شهد تحسنا خلال الفترة محل الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (19.III): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 الوحدة (%)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

بالمقارنة مع الفترة السابقة (2000-2004) عرف الناتج المحلي الحقيقي نمو ضعيف حيث لم يتجاوز متوسط معدله خلال الفترة (2005-2009) حوالي 2.78 %، حيث انتقل من 5.1 % كأقصى مستوى سنة 2005 إلى 1.4 % سنة 2009، ويرجع ذلك إلى التذبذب في معدل نمو قطاع المحروقات خلال تلك الفترة حيث سجل سنة 2006 معدل نمو سالب بلغ (-2.5%)، ليتواصل في ذلك الانخفاض وهذا نتيجة تراجع أسعار المحروقات بفعل الأزمة العالمية وما انجر عنها من تراجع الطلب على النفط، كما عرف معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسن متواصل حيث بلغ متوسط معدل نموه حوالي 6.4 %، إذ انتقل من 4.7

% سنة 2005 إلى 9.3 % سنة 2009، بسبب الإصلاحات التي شهدها هذا البرنامج، هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17.III): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

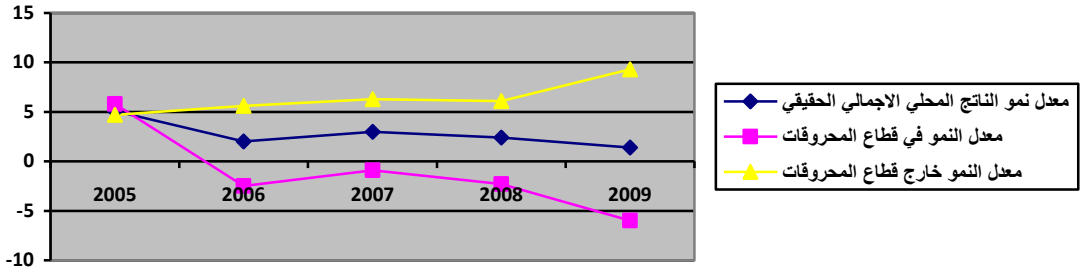

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19.III).

أما عن معدلات النمو القطاعية خلال فترة تطبيق برنامج التكميلي للنمو (2005-2009) فكانت كالآتي:

الجدول رقم (20.III): تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009 **الوحدة (%)**

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
محروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0	**-1.18**
فلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.4	**5.52**
صناعة (خارج المحروقات)	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1	**3.32**
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7	**9.4**
خدمات(خارج الإدارة العامة)	5.6	6.5	6.8	7.8	8.8	**7.1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

-قطاع المحروقات: بالرغم من أنه يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب42.02% في المتوسط، وأدنى مساهمة كانت سنة 2009 ب31%، إلا أنه عرف معدل نمو سالب خلال سنوات 2006 إلى غاية 2009، وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط وقوى الطلب والعرض عليه، وعليه فإن المحدد الرئيسي لزيادة معدل النمو في الجزائر هو تحسن أسعار المحروقات وزيادة الطلب عليها، وأي تغيير عليه يؤثر على إجمالي الناتج المحلي.

-قطاع الفلاحة: لقد عرف هذا القطاع اهتماما من طرف الدولة حيث خصص له غلاف مالي قارب 312 مليار دج، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 7.78% في المتوسط، وهو نسبة ضعيفة مقارنة

بحجم الغلاف المالي الذي رصد له، إلا أن معدل نموه في تحسن مستمر أين بلغ متوسط معدل نموه 5.52%، حيث انتقل من 1.9% سنة 2005 إلى 21.9% سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن الظروف المناخية وزيادة إنتاج المحاصيل الحبوب استثنائيا سنة 2009 والتوسع القوي للفلاحة حيث بلغ منتوج الحبوب 6.1 مليون طن خلال تلك السنة حسب وزارة الفلاحة، ما عدا سنة 2008 والتي عرفت نمو سالب قدر ب5.3% نتيجة قلة تساقط الأمطار.

-قطاع الصناعة خارج المحروقات: سجل هذا القطاع نسبة نمو ضعيفة بلغت حوالي 3.32% في المتوسط، وهو معدل غير كافي مقارنة بالتسهيلات التي حظي بها هذا القطاع، حيث بلغ أعلى معدل نمو خلال الفترة سنة 2009 بـ 6.1 %، يعكس هذا النمو المتدهور في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى[1] الضعف الشديد في القدرة التنافسية لمنتجاتها من جهة، واكتساح الواردات للسوق الوطنية، ومنه وجب على الدولة تسخير الأموال للإستثمار في إعادة بناء نسيج صناعي مبني على أساس المزايا النسبية.

-قطاع البناء والأشغال العمومية: ما يمكن ملاحظته أن هذا القطاع احتل المرتبة الأولى من حيث معدل نموه حيث بلغ 9.4% في المتوسط وهذا بسبب جهود الدولة الرامية إلى النهوض به خاصة في مجال البنى التحتية، الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ بغية الرفع من معدل النمو وتحقيق التنمية.

-أما قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية: حظي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الأشغال العمومية أين سجل هو الآخر معدل نمو قدر ب7.1% في المتوسط نتيجة الاستثمار في جميع فروعه خاصة السياحة والاتصال.

الشكل رقم (III.18): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

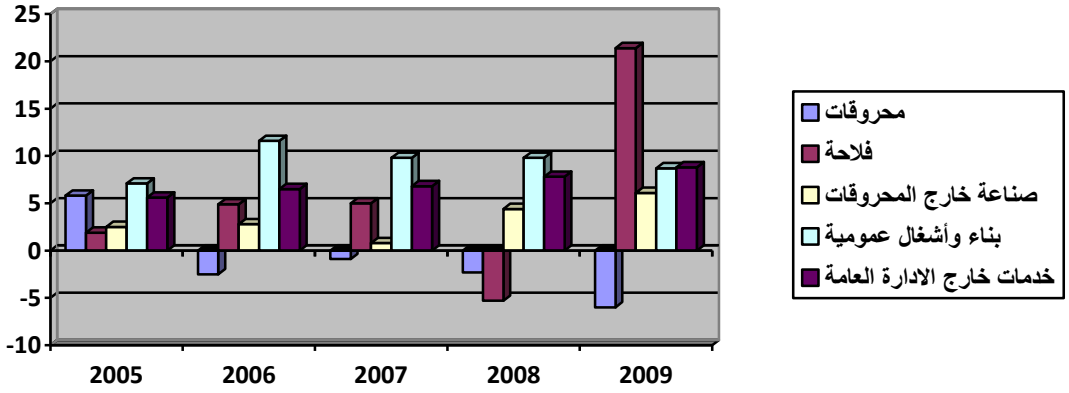

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (III.20).

[1]- **عبد الرحمان تومي**،« قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية- نماذج سنوات: 09، 10، 11 »، **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر، العدد 17، أكتوبر 2010، ص.145.

III. 3.1- أثر المخططين توطيد النمو والبرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي 2010-2016

خلال فترة تطبيق البرنامجين، شهدت معدلات النمو انخفاض بسبب الظروف التي عرفتها الدولة كانخفاض أسعار البترول، وظهور الغاز الصخري، تقلص الإيرادات وارتفاع النفقات، كما عرف نمو قطاع المحروقات تذبذبا، إلا أن القطاعات خارج المحروقات عرفت تحسنا في أدائها كما هو موضح في الفروع اللاحقة:

الجدول رقم (III.21): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2016 الوحدة (%)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.4	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	-3.0	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.2	7.7
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.2	6.2	7.2	7.3	5.6	5.0	2.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

يبين الجدول أعلاه تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي حيث بلغ متوسط معدله خلال الفترة (2010-2016) حوالي 3.32 %، حيث انتقل من 3.4% سنة 2010 إلى 3.3% سنة 2016 أي أنه لم يتجاوز معدل 3 % خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات حيث شهدت تراجعا ما يبين ضعف نمو قطاع المحروقات أين قدر متوسط نموه (-8.4%) في الفترة (2010-2016) بسبب تراجع أسعار المحروقات، وبالمقابل فإن معدل النمو خارج قطاع المحروقات عرف تحسن متواصل إذ انتقل من 6.2% سنة 2010 إلى 7.3% سنة 2013 كأقصى معدل له خلال الفترة، وظل قويا طيلة أربعة عشر سنة بمتوسط سنوي يفوق 6 %، إلا أنه شهد تراجعا واضحا وبلغ أدنى قيمة له سنة 2016 ب2.3% هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (III.19): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

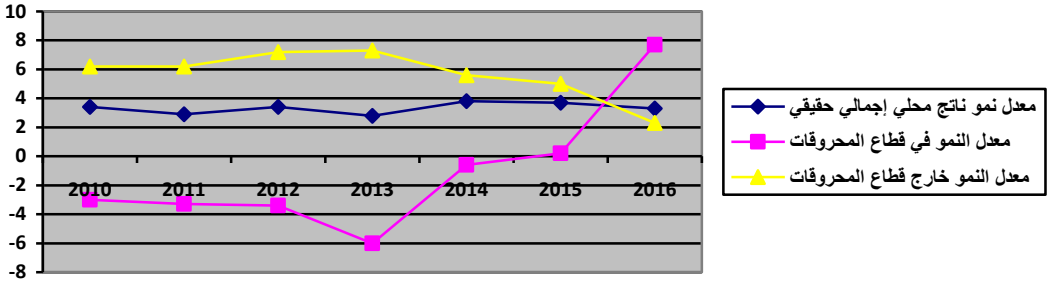

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (III.21).

أما عن معدلات النمو القطاعية خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو والبرنامج الخماسي للنمو (2010-2016) فكانت كالآتي:

الجدول رقم (III.22): تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2016 الوحدة (%)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
محروقات	-3.0	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.4	7.7
فلاحة	4.6	11.6	7.2	8.2	2.5	6.0	1.8
صناعة (خارج المحروقات)	2.5	4.2	5.1	4.0	3.8	4.8	3.8
بناء وأشغال عمومية	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7	5.0
خدمات(خارج الإدارة العامة)	6.9	7.3	6.4	8.5	8.1	5.3	2.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

-قطاع المحروقات: ويواصل قطاع المحروقات انخفاضه ما يمكن اعتباره تدهور حقيقي للقطاع نظرا لفقدان القطاع عن ربع قيمته المضافة (29.5%) خلال ثمانية سنوات، ويبلغ أقصى انخفاض لقيمته المضافة خلال العشرية ب5.5% سنة 2013 بعد 3.4% سنة 2012، ولم تساهم سوى ب29.9% من تدفق إجمالي الناتج الداخلي[1] وهذا ناتج عن ظهور عروض جديدة تمثلت في استغلال الغاز الصخري وأثره على الطلب والأسعار[2]، لترتفع القيمة المضافة للقطاع وينتقل معدل النمو من (-0.6%) سنة 2014 إلى (0.4%) سنة 2015، حيث لم تعد تولد المحروقات سوى 18.9% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 27% سنة 2014، لتصبح مساهمة القطاع الأضعف من بين مجمل القطاعات حيث يساهم بحوالي 2.9 % مقابل (-4.7%) سنة 2014[3]، ليعود التحسن لقطاع المحروقات وتنمو مساهمته سنة 2016 ب7.7% رغم انخفاض القيمة المضافة للقطاع إلى 3025.6 مليار دج مقابل 3134.2 مليار دج سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 45 دولار للبرميل، حيث لم تساهم سوى ب17.4% من تدفق إجمالي الناتج الداخلي.

-قطاع الفلاحة: نتيجة اهتمام الدولة بالقطاع ألفلاحي فقد دعم بمبلغ مالي يقدر ب1000 مليار دج، ضمن برنامج توطيد النمو 2010-2014، حيث ساهم بشكل كبير في تطور معدلات النمو أين زادت القيمة المضافة ب 11.6% سنة 2011، و7.2 % سنة 2012 بسبب الكمية المعتبرة في تساقط الأمطار، وتكثيف

[1]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013»، نوفمبر 2014، ص. 31.

[2]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2012»، نوفمبر 2013، ص. 39.

[3]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2015»، نوفمبر 2016، ص. 36.

بعض المضاربات (البستنة في البيوت البلاستيكية)، وتواصل الطلب في السوق الداخلية، والأسعار الدنيا المضمونة للمنتجات الإستراتيجية (الحبوب والحليب)، ارتفاع معدلات نمو محاصيل كل المنتجات الفلاحية خاصة في إنتاج الشوفان مع تسجيل تذبذبات في بعض المنتجات بين الفترة والأخرى ليبلغ إنتاج الحبوب 4.91 مليون طن سنة 2012[1]، كما تراجعت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة لتبلغ 1.8 % سنة 2016 مقابل 6 % سنة 2015 وتبلغ 2140.3 مليار دج تدفق للثروة المنتجة (1936.4 مليار دج سنة 2015)، ومثلت حوالي 16.4 % من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي (15.6 % سنة 2015) بمساهمة قدرها 6.3 % في نمو إجمالي الناتج الداخلي (16.7 % سنة 2015) و بواقع 6.5 % في نموها (22.9 % سنة 2015)، ويحتل القطاع الرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، وخص الانخفاض المحاصيل الزراعية عدا الإنتاجات البستانية لينخفض محصول الحبوب إلى 34.3 مليون طن قنطار سنة 2016 (37.6 مليون قنطار سنة 2015) خاصة القمح الصلب اللين والشعير، الحمضيات، إنتاج الحليب[2].

-قطاع الصناعة خارج المحروقات: سجل قطاع الصناعة سواء العام أو الخاص متوسط نمو قدر 4.02 % خلال الفترة 2010-2016 وهو أحسن من الفترة السابقة بالرغم من مساهمته الضعيفة مقارنة عن باقي القطاعات، فبعدما عرفت القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاضا سنة 2010 حوالي 2.5%، شكلت الصناعة القطاع الأضعف في تدفق الثروات بسبب[3] التخلي عن التصنيع في البلاد وتوقيف بعض المؤسسات لنشاطها خاصة فرع الصناعة المعملية، لترتفع وتبلغ أقصى معدل نمو خلال الفترة سنة 2012 ب5.1 % ثم عاودت الانخفاض سنة 2013 نتيجة[4] الركود في فرع الصناعات المتنوعة والذي انخفضت قيمته المضافة إلى 7.8 %، وفرع صناعة الجلود والأحذية إلى 0.5 %، أما خلال سنة 2016 فقد حقق القطاع الصناعي نمو في قيمته المضافة الصناعية الجارية ب975.7 مليار دج(900.9 مليار دج سنة 2015) حيث ساهم بحوالي 6.2 % من تدفق ثروة إجمالي الناتج الداخلي إلا أنها تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات المساهمة خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ توسع النشاط الصناعي لهذا القطاع 3.8 % (4.8% سنة 2015)، ويرجع ذلك التحسن إلى[5] نمو ثلاث فروع تمثلت في فرع الصناعة الغذائية ب39.9%، الماء والطاقة 18.5%، مواد البناء 10.4 %، إضافة إلى نمو فرع الخشب والفلين والورق استثناءا منذ 2003 ب11.9%، ونظرا لهذا النمو المنخفض للقطاع الصناعي وجب على الدولة اتخاذ تدابير صارمة لإنعاش قطاع الصناعة تهدف إلى تدعيم المؤسسات المتواجدة وتكثيف النسيج الصناعي للرفع من العرض الداخلي.

[1]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2010»، جويلية 2011، ص. 24.

[2]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2016»، سبتمبر 2017، ص. ص 22-23.

[3]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2010»، **المرجع السابق**، ص.26.

[4]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013»، **المرجع السابق**، ص. ص 29-30.

[5]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2016»، **المرجع السابق**، ص. ص 37-39.

-قطاع البناء والأشغال العمومية: جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات، وقدر متوسط نموه خلال الفترة 6.51 %، لتتراجع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي سنة 2012 وتستقر عند 9.3 %، لكن بقيت حصتها مرتفعة في القيمة المضافة خارج المحروقات ب13.9 % مقابل 14.4% سنة 2011[1]، ويعود ذلك الانخفاض إلى ارتباط معدل نمو القطاع بحجم الاستثمارات والتي تقلصت نتيجة إنهاء المشاريع الكبرى للبنى التحتية والسكن حيث تراجعت عدد السكنات المسلمة سنة 2010 إلى 190900 سكن مقارنة بسنة 2009 والتي بلغت 217800 سكن[2]، ليتقلص نمو القطاع ويبلغ أدنى معدل سنة 2015 ب4.7 %، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، ويعوض ذلك الانكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات، رغم انخفاضها أين قدرت ب328100 سكن في انخفاض ب7.7 % مقابل 355300 سنة 2014، ويعود ارتفاع النمو سنة 2014 بسبب إنتاج السكنات المدعمة والبناء الفردي ب34.6% و13.2 % على التوالي وتنخفض في السنة الموالية ب22 % و17.2 % على التوالي[3]، لتبلغ القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2016 حوالي 2069.3 مليار دج، ما يمثل 15.9 % من القيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد، و11.9 % من إجمالي الناتج، حيث شكل 17.4 % من النمو الإجمالي الحقيقي للناتج الداخلي بفضل زيادة عدد السكنات المسلمة إلى 338300 وحدة بزيادة تقدر ب3.1 %[4].

-قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية: احتل المرتبة الأولى في الإنتاج خارج المحروقات ومن حيث المساهمة في الثروة، ويعتبر المحرك للاقتصاد الوطني، وبلغ متوسط معدل نموه 6.54 %، لكن تقلصت مساهمته مقارنة بالفترة السابقة، أين سجل نمو متواضع وصل إلى 6.9 % سنة 2010 إلا أنه يبقى ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات المنتجة سنويا بعد قطاع المحروقات، لينخفض لأول مرة منذ سنة 2007 إلى 6.4 % سنة 2012 نتيجة تراجع فروع التجارة والنقل إلى نمو أقل من 7%، لتسجل سنة 2013 أعلى نسبة نمو ب8.5 % بقيمة مضافة قدرت ب3827.4 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى[5] النمو القوي للإنتاج ألفلاحي وارتفاع الواردات إلى 13.9% الذي حفزا قطاعي فرع التجارة الذي ارتفع إلى 10.4 والنقل إلى 5%.

ليتقلص نشاط الخدمات خارج الإدارة العامة سنة 2016 إلى 2.9% مقابل 5.3 % سنة 2015 وشكلت القيمة المضافة الجارية لهذا القطاع 4837.8 مليار دج أي بنسبة 27.8 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 27.2 % سنة 2015، وساهم في نمو 23.9 % من تدفق الثروة المنتجة، ويرجع السبب في هذا التراجع إلى تقلص النشاط في فرعي "التجارة" و"النقل والاتصالات" من 5.1 % إلى 1.8 % ومن

[1]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2012»، **المرجع السابق**، ص. 36.

[2]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2010»، **المرجع السابق**، ص.25.

[3]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2015»، نوفمبر 2016، ص. 33-34.

[4]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2016»، **المرجع السابق**، ص. 24.

[5]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013»، **المرجع السابق**، ص. 29.

6.15 إلى 4.3% على التوالي[1]، مقارنة بسنة 2015 والتي تباطئت وتيرة نمو فرع التجارة إلى 5.1 %، أي انخفض إلى نصف نمو السنة السابقة والمقدر ب10.5 %، وانخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات إلى 3.2 % وتراجع نمو واردات السلع إلى 6.6 %.

الشكل رقم (20.III): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

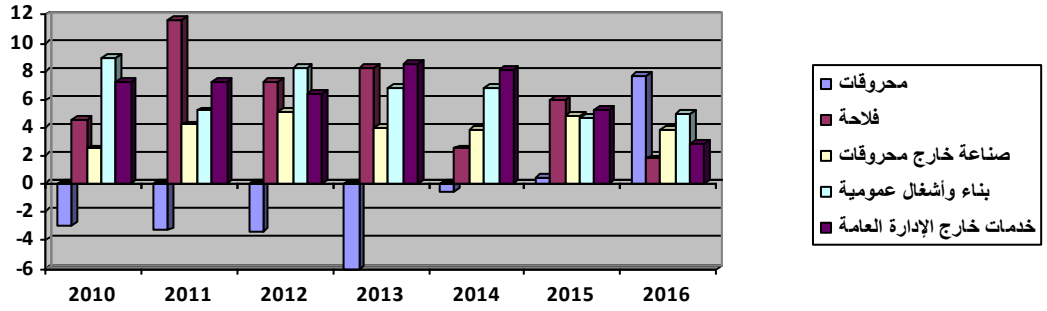

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **(22.III)**.

III. 2- تحليل مكونات التوازن الداخلي

خلال هذا المطلب سيتم تحليل مكونات الاستقرار الاقتصادي من خلال التطرق إلى عناصر التضخم، البطالة، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

III. 1.2- وضعية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

سيتم تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال التركيز على تحليل التغيرات التي تحصل في مستوى الأسعار، إذ عرفت هذه الأخيرة عراقيل بسبب السياسات الاقتصادية المنتهجة والمتمثلة في الانتقال من الاقتصاد الموجه أين كانت معدلات التضخم مكبوتة وشهدت استقرارا بسب سياسة الدعم وتدخل الدولة في تحديد أسعار السلع بغية المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، متجها إلى اقتصاد السوق والذي نتج عنه زيادة في الأسعار، أما بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وتدهور أسعار البترول دون 13 دولار للبرميل، والتي أدت إلى انهيار قيمة الدولار، لم تتمكن الدولة من مواصلة تبني سياسة الدعم وبدأت في التخلي عنها تدريجيا مع بداية التسعينات والتي شهدت ارتفاع في مستوى التضخم نتيجة قيام الدولة بتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها ونتيجة القيود المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كل هذه الأحداث أثرت على مستويات التضخم، أما مع بداية الألفية فقد لجأت الدولة إلى

[1]- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2016»، **المرجع السابق**، ص. 26.

السيطرة على التضخم واستقراره عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات منها[1]: سياسة التقشف المالي وتطبيق السياسة المالية المقيدة ومحاولة الحد من الأجور الحقيقية، ليبدأ في الارتفاع نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية أين وصل سنة 2012 إلى 9.8% مقابل 0.3% سنة 2000، والشكل الموالي يوضح جليا تطور معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم (21.III): **تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة** 2000 – 2017

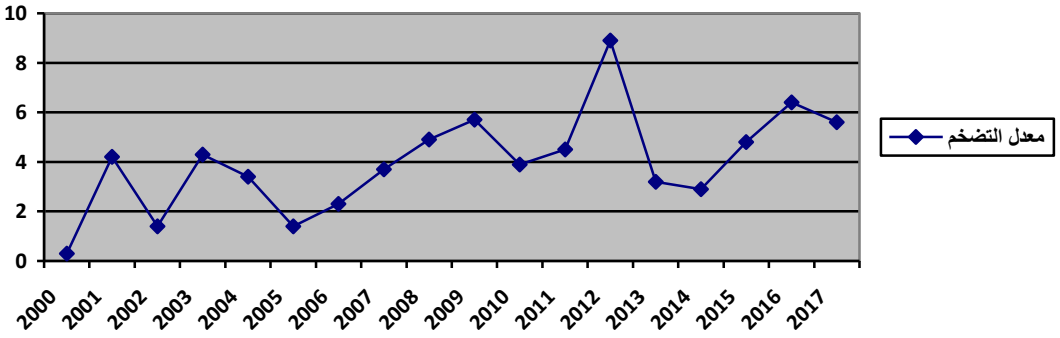

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (7).

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل التضخم وصل إلى ادني مستوياته بحوالي 0.3% سنة 2000، وهو معدل شبه منعدم، ويرجع هذا الانخفاض إلى[2] المجهودات المبذولة من قبل السلطات النقدية بغية التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي تزامنا مع سياسة إلغاء الدعم الحكومي للأسعار، لكن سرعان ما ارتفعت إلى 5.7% سنة 2009، ولم تتخطى معدل 5% خلال الفترة الممتدة من 2000-2008، لتصل أعلى معدل لها والذي بلغ 8.9% سنة 2012 ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والذي ساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، والانطلاق في تنفيذ البرامج الضخمة بداية من سنة 2000، كما أن زيادة نمو الكتلة النقدية يعود إلى ارتفاع الأجور نتيجة[3] تحول الأجر القاعدي من 8000 دج إلى 10000دج، ثم 12000 ليصل إلى 15000دج ثم 18000دج بحلول سنة 2012، إضافة إلى الزيادة في أجور طبقة العمال المتقاعدين وصلت إلى 30% سنة 2012. كما أن المعهد الوطني للإحصاء فقد أرجع

[1]- **محمد طلحة**،« نمذجة مؤشر التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins »، **مجلة مجاميع المعرفة**، الجزائر، العدد 05، أكتوبر 2017، ص.10.

[2]- **شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط**،« العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموج عتبة التضخم tr: دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2016 »، **مجلة اقتصاديات المال والاعمال**، الجزائر، العدد 03، 2017، ص.11.

[3]- **يوسف حميدي، عمر هارون، وردة موساوي**،« نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010 »، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، الجزائر، العدد 29، المجلد 2، 2014، ص.17.

ذلك الارتفاع إلى[1] الزيادة الكبيرة نسبيا في أسعار السلع الغذائية ب12.22% خاصة المنتجات الزراعية الطازجة (21.37 %)، والمنتجات الغذائية الصناعية (4.37 %)، والذي أثر على زيادة معدل التضخم.

أما بعد سنة 2012 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وأقل حدة في معدل التضخم، إذ انتقل من 3.26% سنة 2013 إلى 5.6% سنة 2017، ويمكن إرجاع ذلك إلى[2] المحددات الكلاسيكية للتضخم والمتمثلة في تطور الكتلة النقدية والتي عرفت شبه استقرار في سنتي 2015 و2016 لترتفع قليلا سنة 2017، تغير معدل الصرف، زيادة الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، انخفاض في سعر الصرف الدينار، إضافة إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات. كما يلاحظ أيضا أن معدل التضخم كان موجبا ولم يسجل أي قيم سالبة، ويترجم ذلك بعدم انخفاض الأسعار في أي سنة وهي في ارتفاع مستمر، أي أن المؤشر الاستدلالي للأسعار في زيادة متتالية خلال الفترة 2000-2017 عند المستهلك، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (22.III): **تطور الرقم القياسي للأسعار** (**IPC**)**في الجزائر خلال الفترة** 2000 – 2017

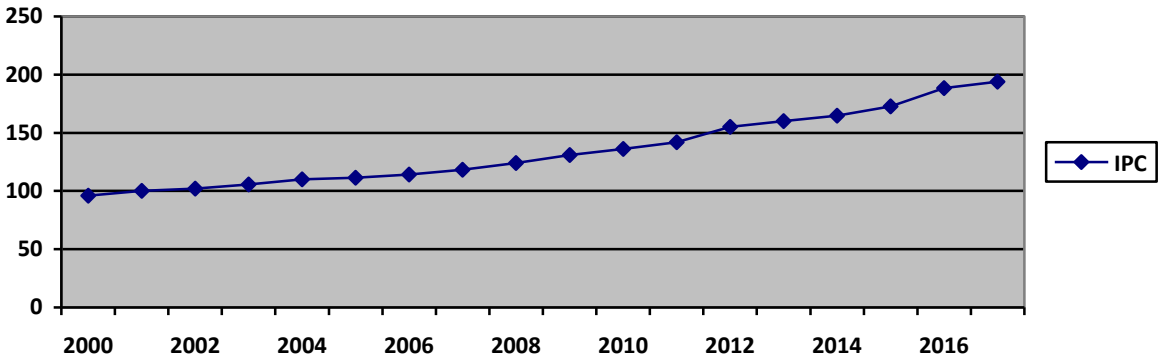

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (7).

III. 2.2- وضعية معدل البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017

تعتبر ظاهرة البطالة أحد العراقيل التي عانت منها الجزائر لما لها من نتائج سلبية على الاقتصاد خاصة أثناء فترات الإصلاح الاقتصادي في نهاية الثمانينات، لذلك تسعى الحكومة جاهدة من أجل التقليل من حدتها خاصة مع مطلع الألفية عن طريق تبني آليات وميكانزمات حسب إمكانيتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ عرفها المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه وذلك خلال فترة الإسناد". وعليه سيتم التطرق إلى كيفية حساب معدلها

[1]- **جازية بن بوزيان، عبدالرحيم شيبي**، «دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980-2016»، **المرجع السابق**، ص.489.

[2]- **محافظ بنك الجزائر**،« حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، **بنك الجزائر**، فيفري 2018، ص.19.

والقواعد الأساسية التي ترتكز عليها، إذ تحسب معدلات البطالة وفق الديوان الوطني للإحصائيات عن طريق القاعدة التالية[1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

حيث يمكن تحديد مفهوم المصطلحات السابقة الذكر كمايلي:

القوة العاملة[2]: يطلق عليها بالفئة النشيطة (PA)، وتتكون من الأفراد المصرحين بالعمل والذين يمارسون نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، والأفراد الذين يتراوح سنهم بين 16-65 سنة والمصرحين أنهم قد مارسوا نشاط مأجور $(STR1)$، إضافة إلى الأفراد الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول فرصة للعمل$(STR2)$.أي المجتمع النشيط هو مجموع المشتغلين والبطالين.

البطالين: حسب الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر فإنه يعرف مصطلح البطالة على كل شخص تتوفر فيه الشروط والخصائص الآتية[3]:

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و60 سنة.

-لا يملك عملا عند إجراء التحقيق حول نسبة البطالين في الجزائر، كما أن الفرد الذي لم يمارس أي عمل ولو لساعة واحدة خلال فترة التحقيق فيدخل ضمن الأشخاص الذين لا يملكون عملا.

-كما أن الفرد الذي يبحث عن العمل عن طريق القيام بالإجراءات الخاصة لإيجاد منصب عمل ولكن لم يتمكن من العثور عليه، وأن يكون مستعدا للعمل ومؤهل لذلك.

معدل التشغيل (TO): فهو نسبة مئوية والذي يمثل مستوى المجتمع المشتغل/القوى العاملة النشيطة.

معدل البطالة (TC): وتقاس بما يسمى بمعدل البطالة والذي يمثل نسبة مئوية نسبة العاطلين عن العمل $(STR1+STR2)$ إلى الفئة النشيطة، وسنستعين بالجدول الموالي من أجل تحليل معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة:

---

[1]- **بن مسعود عطاءالله، طارق رقاب**،« تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية من 1970-2014 »، **مجلة البديل الاقتصادي**، الجزائر، العدد 05، 2014، ص.273.

[2]- **قوزي شوق، السعدي رجال**،« قياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015 »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص.44.

[3]- **الطاهر جليط**،« دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 »، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016، ص.204.

الجدول (23.III): تطور مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 ، الوحدة (مليون نسمة)

السنوات	مستوى التشغيل	القوى العاملة النشيطة	معدل التشغيل(%)
2000	4.977	8.850	56.23
2001	5.198	9.074	57.28
2002	5.462	9.303	58.71
2003	5.741	9.540	60.17
2004	5.976	9.780	61.10
2005	6.222	10.027	62.05
2006	6.517	10.267	63.47
2007	6.771	10.514	64.39
2008	7.002	10.801	64.82
2009	9.472	10.544	89.83
2010	9.736	10.812	90.04
2011	9.599	10.661	90.03
2012	10.170	11.423	89.03
2013	10.788	11.964	90.17
2014	10.239	11.453	89.40
2015	10.594	11.932	88.78
2016	10.845	12.117	89.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

Rapport annuel 2016, Evolution Economique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, septembre 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل التشغيل من 56.23% سنة 2000 إلى 89.50% سنة 2016 وبلغ أقصاه سنة 2013 بحوالي 90.17%، والذي انعكس بدوره على تطور القوة العاملة النشيطة خلال الفترة 2000-2017، إذ انتقلت من 8.85 مليون عامل سنة 2000 إلى 11.96 مليون عامل سنة 2013 ، لتنخفض إلى 11.54 مليون عامل سنة 2014 وتعاود الارتفاع من جديد وتبلغ 12.11 مليون عامل سنة 2016. وهذا التحسن في توفير مناصب شغل إنما راجع إلى الرواج الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بعد تحسن وارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، أين فتح المجال أمام المؤسسات العمومية في خلق مناصب شغل وهذا راجع إلى[1] ارتفاع النشاطات التنموية نتيجة زيادة الاستثمار من خلال المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خلق حوالي 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004 والبرنامج التكميلي الذي وفر حجم عمالة خلال الفترة 2005-2009 يقدر ب 12.5% ، وبرنامج توطيد النمو والذي يهدف إلى إنشاء ثلاث ملاين منصب عمل إلا أنه حقق سوى مليون منصب عمل أي ثلث الأهداف المعلن عنها في بداية البرنامج وبالتالي كانت نسبة مساهمته ضئيلة مقارنة بالبرامج السابقة، والهدف من تلك المخططات تكوين قاعدة إنتاجية تزيد من الدخل الوطني، والذي عرف مع مطلع هذه الفترة تحسنا

[1]- **الطاهر جليط**،« دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 »، **المرجع السابق**، ص. 209.

بسبب تحسن الظروف الأمنية لما لها من دور في خلق الاستقرار وديمومته وإنعاش الاقتصاد الوطني. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي التالي:

الشكل رقم (III.23): تطور حجم القوى العاملة النشيطة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

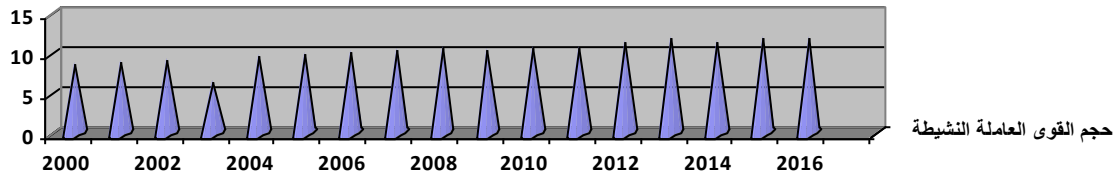

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (III.23).

إن هذا التزايد في حجم القوى العاملة يرجع إلى التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب شغل سواء والتي هي مزج بين المناصب الدائمة والمؤقتة، ومن أهم القطاعات التي ساهمت في ذلك فنجد قطاع الخدمات والذي حظي بالمرتبة الأولى من حيث ارتفاع معدل نموه في خلق مناصب الشغل في الإدارات العمومية واستجابة لسياسة الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ تم توظيف ما يقارب 2.51 مليون عامل سنة 2000 وارتفع إلى 6.62 مليون عامل سنة 2016 ما عدا سنة 2014 والذي انخفض فيها إلى 6.22 مليون عامل. ليليه قطاع الأشغال العمومية والبناء إذ سمح هذا القطاع الحيوي بتوفير فرص عمل قدرت حوالي 1.89 مليون عامل سنة 2016 بعدما كان يوفر فقط 0.78 مليون عامل سنة 2000. بسبب الاستثمارات الضخمة التي باشرتها الدولة في مجال البنى التحتية كإنجاز مشاريع الطريق السيار، الموانئ والسكنات محاولة خفض معدل البطالة والرفع من معدل التشغيل والنمو الاقتصادي.

أما قطاع الفلاحة فقد شهد تحسن في خلق مناصب شغل إذ انتقل من 1.18 مليون عامل سنة 2000 وارتفع إلى 1.84 مليون عامل سنة 2008 ويرجع ذلك إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والذي يوفر فرص عمل سنويا، وتعاود الانخفاض من جديد وبلغت حوالي 0.86 مليون عامل سنة 2016 ما عدا سنة 2014 والذي بلغت حوالي 1.14 مليون عامل وذلك بسبب[1] إدخال المعدات الحديثة والمكننة لتطوير القطاع والتي قللت من استقطاب اليد العاملة، والظروف الطبيعية الغير متحكم فيها كقلة الأمطار واهتمام الحكومة بقطاعات أخرى ترفع من القيمة المضافة .

[1]- **معيزي قويدر**،« دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2**، الجزائر، العدد 18، جوان 2018، ص. ص .278-281.

أما في المرتبة الأخيرة فنجد القطاع الصناعي وهو القطاع الوحيد الذي عرف ضعف في خلق مناصب شغل وعدم استجابة للسياسة التنموية الضخمة، إذ تم توظيف حوالي 0.49 مليون عامل سنة 2000 لينتقل إلى 1.46 مليون عامل سنة 2016، والشكل الموالي يبين مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في التشغيل:

الشكل رقم (24.III): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2017 – 2000

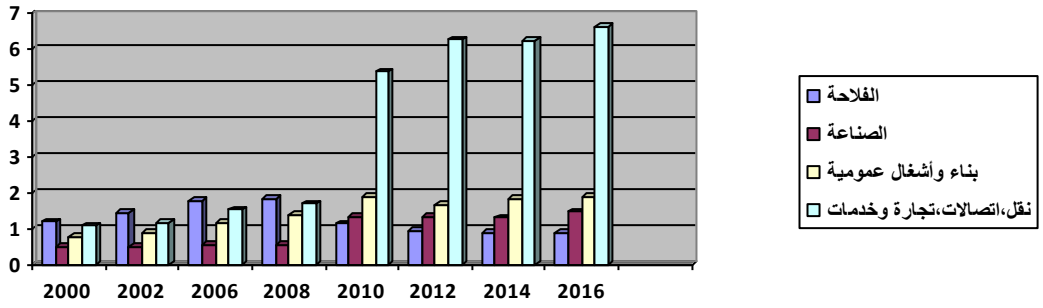

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وفي نفس السياق فقد عرفت معدلات البطالة انخفاض محسوسا خلال هذه الفترة، وهذا ما يؤكد على توفير الدولة لمناصب شغل من خلال انتهاجها لخطط تنموية وسياسات اقتصادية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (25.III): تطور معدلات البطالة في لجزائر خلال الفترة 2017 – 2000

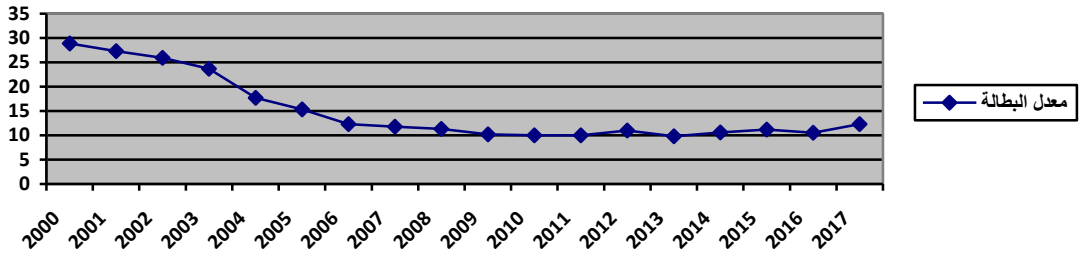

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (8).

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل البطالة قد بلغ أدنى قيمة له حوالي 9.8% سنة 2013، بعدما كان 29.5% سنة 2000، وهذا التحسن راجع إلى تبني الدولة سياسة انفاقية توسعية بسبب الرخاء المالي الناتج عن زيادة إيرادات الجباية البترولية وارتفاع أسعار النفط حيث تم إطلاق برامج تنموية ضخمة، والهدف منها امتصاص معدل البطالة بتوفير مناصب جديدة للشغل، إضافة إلى[1] تحسن الوضعية الاقتصادية بسبب

[1]- **سليماني محمد، بايزيد علي**،« دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 »، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، الجزائر، العدد 03، أفريل 2015، ص.55.

ارتفاع الاستثمارات خاصة في سنة 2004، والنمو الإيجابي لميزان المدفوعات والذي بلغ 12 مليار دولار، إضافة إلى تقلص حجم المديونية أين سمح للدولة بالتدخل في سوق العمل وتنفيذ تلك البرامج، كما قامت الحكومة بتوفير الدعم للبطالين المتضررين، لكن رغم هذا الانخفاض في نسبة البطالة إلا أنها تبقى مرتفعة بسبب[1] طول الفترة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، عدم وجود تحفيز للاستثمار الخاص، قلة الاستثمارات، عدم توفر البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة الفئة المتعلمة والمتخرجة من الجامعة خاصة في نهاية 2012. لتصل سنة 2014 10.6%، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة، وبلغت معدلات البطالة سنة 2015 حوالي 11.2% وهذا راجع إلى تجميد الدولة للتوظيف نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار المحروقات والاستمرار في الانخفاض.

III. 3- تحليل مكونات التوازن الخارجي:

يقصد بمكونات التوازن الخارجي وهو التوازن في ميزان المدفوعات والذي يعتبر مؤشر مهم في التحليل الاقتصادي، فهو يبين المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، والذي عرف لاستقرار كونه مازال يتأثر بتغيرات الوضع الدولي ما جعل السياسة الاقتصادية للدولة غير قادرة على الحفاظ على استقراره نتيجة[2] الصدمات الخارجية التي أثرت عليه والمتمثلة في تذبذبات أسعار البترول سواء بالانخفاض أو الارتفاع، وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى مؤشر المديونية والذي عرف انخفاضا خلال الفترة محل الدراسة بسبب عدم لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي بعد تقليص جزء من المديونية وإيجاد بدائل جديدة المتمثلة في[3] تمويل المشاريع الطموحة والتجارة الدولية بالاعتماد على المخزون المحلي، واللجوء إلى القروض في حالات استثنائية.

III. 3. 1- وضعية المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

إن تحليل المتغيرات السابقة بينت لنا انخفاض هذا المؤشر وتحسن وضعيته في الجزائر، وعليه سنتطرق إلى تطور قيمة المديونية خلال الفترة الممتدة من 2000-2017، والجدول الموالي يبين ذلك:

[1]- **قوزي شوق، السعدي رجال**،« قياس وتحليل العلاقة الديناميكية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015 »، **المرجع السابق**، ص. 46.

[2]- **ملال شرف الدين**،« الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا– دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة تاريخ العلوم**، الجزائر، العدد 07، مارس 2017، ص.170.

[3]- **عبد الرحمان تومي**،« العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي »، **المرجع السابق**، ص. 36.

الجدول: (24.III): تطور مؤشر المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017 ، الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ديون م. و ط الأجل	22.3	22.5	23.2	21.41	16.48	5.06	4.88	4.28
ديون قصيرة الأجل	0.26	0.10	0.15	0.41	0.70	0.55	0.71	1.30
مجموع الدين الخارجي	**22.56**	**22.6**	**23.35**	**21.82**	**17.19**	**5.61**	**5.60**	**5.58**
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
ديون م. و ط الأجل	3.92	3.75	3.26	2.48	2.06	1.76	1.19	1.86
ديون قصيرة الأجل	1.49	1.77	1.14	1.20	1.32	1.97	1.82	1.98
مجموع الدين الخارجي	**5.41**	**5.53**	**4.41**	**3.69**	**3.39**	**3.73**	**3.02**	**3.84**

***Source** : Banque D'Algérie, «évolution économique monétaire en Algérie», Rapport Annuel, [2003, 2008, 2011, 2014,2016], www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 16/09/2018.*

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض رصيد المديونية الخارجية حيث وصل إلى 3.02 مليار دولار كحد أدنى سنة 2015 بعدما كانت 23.35 مليار دج سنة 2003، وهذا الانخفاض في حجم الديون الغير مسددة كان سببه ارتفاع أسعار المحروقات مع مطلع الألفية، أين بلغ 28.5 دولار للبرميل، ونتاجا لهذا الانفراج المالي أصبحت مديونية الجزائر الأكثر انخفاض بنسبة 21.2% عام 2005 بسبب استخدامها لجزء من عوائد الصادرات النفطية في التسديد المبكر قبل موعد الاستحقاق للقسم الأكبر من ديونها الخارجية والتقليص من حجمها سنة 2006 إلى 5.6 مليار بعدما كانت 17.2 مليار دولار عام 2007 وهي عبارة عن ديون تجارية لدى نادي لندن[1]، وبالتالي كانت قيمة الدين الخارجي خلال تلك السنة استثنائية جراء قيام الجزائر للمرة الثالثة على التوالي بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية الذي تطلب سداد هذه الديون دفعة واحدة بعد أن قامت بالتفاوض مع نادي باريس ولندن وبذلك فإن خدمة الدين الخارجي تراجعت للجزائر من 13.3 مليار دولار عام 2006 إلى 1.4 مليار دولار عام 2007، و3.1% عام 2009 ليصل 5.4 مليار دولار[2]. واستمر هذا الانخفاض في الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 22.5% ليبلغ 4.4 مليار دولار عام 2011 بسبب[3] إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأ تطبيقها عام 2004 هذا ما يعكس مدى فعالية السياسة الناجحة التي طبقتها الحكومة في إتباع تخفيض الاعتماد على المديونية

[1]- **بن عزة هناء**،« أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 »، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 01، جوان 2017، ص.204.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص. ص. 194-195، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/08/17.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، ص. ص. 197، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/08/17.

العامة الخارجية في إطار سيادة إدارة الدين العام مستندة إلى الوفرة المالية المتراكمة من عوائد صادراتها البترولية حيث انخفضت هذه المديونية بنسبة 8.1% عام 2013 ليبلغ حوالي 3.4 مليار دولار، كما تراجعت خدمة المديونية العامة أين بلغت[1] 38.4% وتصل إلى 520 مليون دولار، وتستمر الجزائر في سياستها بتخفيض حجم مديونيتها العامة الخارجية حيث تراجعت بنسبة[2] 11.4% لتبلغ حوالي 3.73 مليار دولار عام 2014 يقابلها تراجع خدمة الدين العام الخارجي بنسبة 7.1% لتصل إلى 483 مليون دولار في نفس العام، كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى نهاية 2014 نجم عن التطورات في أسعار الصرف انخفاض مديونيتها بسبب تقييمها بالدولار الأمريكي.

لكن بفعل الانخفاض القياسي في أسعار النفط عام 2015، تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية فقد ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال 2015 أدى ذلك إلى[3] ارتفاع الديون المقومة بالدولار والتي انعكست على تخفيض حجم مديونيتها العامة حيث تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 0.1% لتبلغ حوالي 3 مليار دولار عام 2015 كما أن انخفاض أسعار النفط خلال نفس العام حد من قدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض الدين الخارجي القائم بنسبة كبيرة كما فعلت نهاية 2014.

ومع نهاية سنة 2017 أصبحت الجزائر من بين الدول الأقل مديونية فقد احتلت المرتبة الخامسة عربيا والعاشرة عالميا حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي بلغ حوالي 20.4% من الناتج الداخلي الخام، رغم الأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار البترول إلى دون 30 دولار للبرميل مع مطلع 2014، لكن رغم ذلك فإن الحكومة الجزائرية ممثلة في رئيسها قررت عدم اللجوء إلى الإقراض الخارجي وإيجاد بدائل أخرى لسد العجز الموازني وتعويض ذلك بالتمويل غير التقليدي والذي صادق عليه البرلمان مؤخرا ونتيجة لذلك أصبح البنك المركزي ممولا للحكومة رغم ما يخلفه من نتائج سلبية على الاقتصاد كارتفاع التضخم وتدهور قيمة الدينار، ورغم رفض صندوق النقد الدولي لهذا الحل وكل ذلك لتفادي الوقوع في مستنقع الاستدانة الخارجية بعد الخروج منها.

وللتوضيح بشكل أدق تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة سنعتمد على الشكل البياني الموالي

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2014، ص. ص. 202-203، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/08/17.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2015، ص. ص. 241-242، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/08/17.

[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، ص. ص. 267، الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع: 2018/08/17.

والذي يوضح انخفاض نسبة الدين الخارجي للفترة 2000-2017.

الشكل رقم (26.III): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

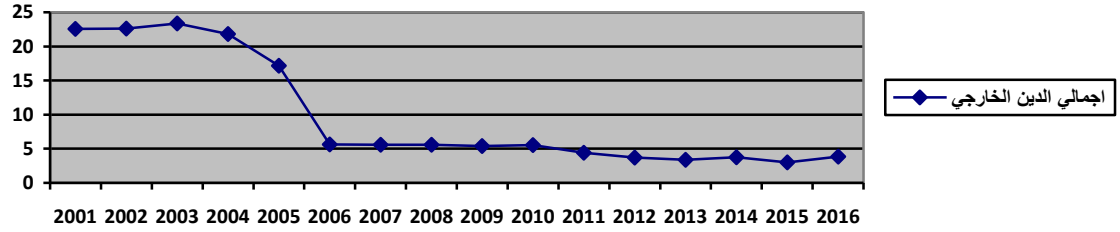

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23.III)

يلاحظ من خلال الشكل أن حجم المديونية في انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2000 ويمكن إرجاع ذلك إلى:

-السياسة الرشيدة التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال التسديد المسبق للديون للوفرة المالية جراء ارتفاع أسعار البترول؛

-سياسة التقليص من الاقتراض الخارجي وإيجاد بدائل أخرى كالتمويل الغير التقليدي؛

-ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى وبالتالي انخفاض المديونية المقومة بالدولار.

III. 2.3-وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

يعتبر ميزان المدفوعات من بين مؤشرات التوازن الخارجي المهمة، وكما سبق التطرق إليه في الفصل الثاني من هذه الأطروحة فهو يتشكل من حساب العمليات الجارية والتي تضم الميزان التجاري، الخدمات والتحويلات، إضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية والذي يتشكل من الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل، لذلك سنتطرق إلى تحليل وضعيته ومكوناته خلال الفترة 2000-2017 من خلال المنحنى الموالي:

الشكل رقم (III.27): تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

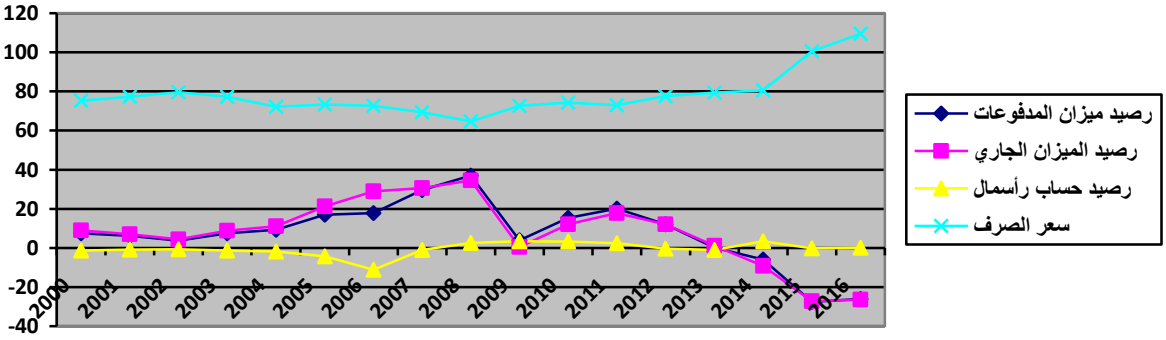

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (9).

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه تطور منحنى ميزان المدفوعات جنبا إلى جنب مع الميزان الجاري، أما منحنى العمليات الرأسمالية فهو في الانخفاض وبالاتجاه التنازلي، وعليه سيتم تحليل رصيد الميزان خلال الفترة محل الدراسة إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى: 2000-2012: حيث عرف رصيد ميزان المدفوعات تذبذبا نتيجة الصدمات التي تعرض لها اقتصاده جراء الارتفاع والانخفاض في كل من سعر النفط والصرف، إلا أنه كان موجبا إذ انتقل من 7.57 مليار دولار عام 2000 ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2008 حوالي 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى التحسن في رصيد الميزان الجاري والذي انتقل من 8.93 مليار دولار سنة 2000 إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008، كما أن الفائض المتحقق في رصيد الميزان الجاري سببه التطور الحاصل في رصيد الميزان التجاري، حيث انتقل من 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى ذروته سنة 2008 بحوالي 40.6 مليار دولار، بسبب[1] تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية وتدعيمها بقوانين وتشريعات في مجال عمليات الاستيراد والتصدير وتطوير نظام الجمارك، ارتفاع أسعار صرف الدولار، ارتفاع أسعار المحروقات والتي نتج عنها[2] ارتفاع نمو عوائد الصادرات النفطية حيث بلغت 78.59 مليار دولار سنة 2008، بسبب الزيادة في أسعار المحروقات والغاز الطبيعي والتي فاقت سقف 145 دولار للبرميل، أما واردات السلع والخدمات زاد الطلب عليها خاصة سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة بسبب ضخامة البرامج الاستثمارية حيث قدرت فاتورتها ب37.99 مليار دولار، ونتيجة لذلك فقد قامت السلطات النقدية نهاية ديسمبر 2008 بتخفيض[3] قيمة الدينار الجزائري

[1]- **فايزة بلعابد**،« محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات: دراسة حالة الجزائر 1990-2014 »، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، 2017، ص.87.

[2]- **علوان الضاوي**، «انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010 »، **المرجع السابق**، ص. ص 246-247.

[3]- **صالح اويابة، عبد الرزاق خليل**، «أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016»، **المرجع السابق**، ص. 175.

بحوالي 20% لكبح الارتفاع في الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية إثر انخفاض أسعارها بسبب أزمة 2008 بغية المحافظة على احتياطي الصرف الجزائري حيث أن الجزء الأكبر منه مستثمر في شكل أذونات خزانة أمريكية ما يعرض قيمتها للتدهور مع تراجع قيمة الدولار والذي انخفضت قيمته مقارنه بالاورو خلال فترة الأزمة؛

-أما رصيد العمليات الرأسمالية فقد اتصف بعجز متواصل مع بداية الألفية سجل ذروته سنة 2006 ب11.22 مليار دولار بسبب[1] نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مقارنة بالتدفقات الكبيرة للأموال نحو الخارج بسبب المديونية وخدمة الدين، حيث لجأت الدولة إلى التسديد المسبق للديون ودفعة واحدة سنة 2006 بفعل إعادة جدولة الديون مع نادي باريس وتصفية الديون مع نادي لندن، وعموما يمكن إرجاع هذا الرصيد السالب لرأسمال إلى[2] كون الجزائر بلد مستورد لرؤوس الأموال بسبب لجوءها إلى الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية بغية تمويل سياساتها الاقتصادية، تفاقم الديون الخارجية وأعباء الدين المترتبة عليها، توجيه إيرادات الصادرات خاصة النفطية بنسبة 97% لتسديد المديونية الخارجية وخدمة الدين، ضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي، ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بسبب الفساد الإداري وطول مدة الإجراءات الإدارية ؛

كما شهد ميزان المدفوعات انخفاضا ملحوظا فقط سنة 2009 بلغ 3.86 مليار دولار نتيجة الانخفاض الرهيب في حساب الميزان الجاري حيث بلغ 0.41 مليار دولار خلال نفس السنة، والذي انعكس على رصيد الميزان التجاري أين بلغ أدنى قيمة له خلال هذه الفترة ب 7.75 مليار دولار بعدما كانت 40.45 مليار دولار سنة 2008 بسبب[3] تداعيات الأزمة العالمية خلال تلك السنة، أين تراجع الطلب على المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، والتي بلغت 62.2 دولار للبرميل سنة 2009 بعدما كانت 99.9 دولار سنة 2008، وبالتالي اانخفضت صادرات الجزائر النفطية إلى 44.41 مليار دولار[4]، وابتداء من 2010 استعاد ميزان المدفوعات عافيته بعد تلاشي الأزمة يقابلها عودة تحسن الميزان التجاري حيث انتقل الفائض من 18.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.18 مليار دولار سنة 2012، أما رصيد حساب رأسمال فقد عرف نمو موجب لأول مرة خلال سنوات 2008، 2009، 2010، 2011 بلغت 2.54، 3.45، 3.17، 2.37

[1]- **عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل**،« أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014 »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات** الجزائر، العدد 05، 2017، ص.408.

[2]- **موراد تهتان، رضوان بن عروس** «الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013 »، **المرجع السابق**، ص. 245.

[3]- **محمد الأمين شربي، عبد العزيز برنه**،« تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاساته على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2014 »، **مجلة دراسات**، الجزائر، العدد 29، مارس 2017، ص.53.

[4]- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, 2011, p. 174.

مليار دولار على التوالي فمن جهة راجع إلى[1] تقلص مديونية الجزائر نتيجة التسديدات المسبقة للدين سنة 2006، وتحت تأثير تحسن توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى بسبب تحسن الوضع الأمني، وصدور قوانين تنص على حرية الاستثمار إلا أنها تبقى ضعيفة، والتي بلغت 2.49، 2.55، 3.48، 2.04 مليار دولار خلال سنوات 2008 إلى غاية 2011 على التوالي[2]، أغلبها موجهة للاستثمار في قطاع الصناعة وبالضبط صناعة المحروقات حيث قدر متوسط صافي التدفقات النقدية للفترة (1980-2009) حوالي 0.6% يؤكد ذلك قلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقارنة بدول أخرى نظرا لضعف تكاملها مع الأسواق الدولية[3]، إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت ب1.77مليار دولار سنة 2010 [4].

المرحلة الثانية: 2013-2016: حيث شهدت نمو ضعيف وسالب لرصيد لميزان المدفوعات وسجل أدنى قيمة موجبة سنة 2013 بحوالي 0.13 مليار دولار، ليليه عجز لأول مرة في السنة الموالية قدر ب5.88 مليار دولار ويعود ذلك إلى الزيادة في حجم النفقات العامة نتيجة ضخامة البرامج الاستثمارية التي شرعت في تطبيقها الدولة صاحبها زيادة الاستيراد، وانخفاض الإيرادات بسبب التراجع التدريجي لأسعار المحروقات والذي أدى إلى حدوث عجز في رصيد الميزانية بسبب انخفاض عوائد الصادرات، واستمر ذلك العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ حوالي 26.03 مليار دولار، ويعود ذلك إلى العجز الذي عرفه الميزان الجاري خلال سنوات 2014، 2015، 2016 أين بلغ 9.27، 27.28، 26.4، مليار دولار على التوالي، وهذا بعد أكثر من خمسة عشرة سنة من الفوائض نتيجة عجز رصيد الميزان التجاري الذي بلغ 18.08 مليار دولار أمريكي سنة 2015 مقابل فائض 0.45 مليار دولار المسجل خلال سنة 2014، وارتفاع فاتورة الواردات عن مداخيل الصادرات، ويفسر ذلك[5] أن قدرة الإنتاج الداخلي لا تلبي الطلب المحلي للسكان، وبالتالي تم اللجوء إلى الاستيراد رغم سياسة التقشف وترشيد النفقات المنتهجة إبتداءا من تلك السنة، حيث ارتفعت تكلفته وارداته لتتضاعف إلى حوالي 6 مرات سنة 2014 وتبلغ فاتورته 59.67 مليار دولار مقابل سنة 2000 ثم 49.37 مليار دولار سنة 2016، بسبب[6] انفتاح الجزائر على السوق الدولية ونتج عنه زيادة مستويات الطلب

---

[1]- **عبود عبد المجيد**،« أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015 »، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، الجزائر، العدد 04، 2017، ص.182.

[2] - Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, 2016, p. 127.

[3]- **محمد الطيب دويس**،« أثر تحرير حساب رأس المال على الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2014 »، **مجلة دراسات– العدد الاقتصادي–**، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2016، ص.90.

[4]- **محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال، عبد الحميد بوخاري**،« أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة الباحث**، الجزائر، العدد 16، 2016، ص.277.

[5]- **ابراهيم عبد الحفيظي**،« أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016 »، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، 2018، ص. ص.545-546.

[6]- **عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل**،« أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014 »، **المرجع السابق**، ص.407.

الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية لتلبية حاجة الاستهلاك المحلي، وتغطية ضخامة حجم الاستثمارات القائمة، وبما أن اعتماد صادرات الجزائر على متغير سعر النفط فإن انخفاضه في السنوات الأخيرة دون 30 دولار للبرميل سنة 2014، أدى إلى تقلص عوائد صادرات البترول خلال سنوات 2014، 2015، 2016 إلى 58.46، 33.08، 27.91 مليار دولار على التوالي، رغم تحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة لا تتجاوز 3%، وهذا الاختلال يفسر[1] بعدم قدرة تغطية الصادرات للواردات حيث قدرت نسبة التغطية ب 68% سنة 2015 مقابل 104.8% سنة 2014، ومنه قامت الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القروض الاستهلاكية لكبح الاستيراد، وبالفعل فقد انخفضت واردات الجزائر من السلع سنة 2016 للسنة الثانية على التوالي بعد أكثر من 18 سنة من التصاعد باستثناء سنة 2009، حيث تراجعت من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015 لتنخفض إلى 49.44 مليار دولار سنة 2016، أي بانخفاض قدر ب3.21 مليار بين سنتي 2015 و2016 وشمل جميع السلع لاسيما منتجات التجهيز الصناعية، الغذائية خاصة الحبوب والحليب والطاقة، إضافة إلى واردات خدمات النقل والتأمين، كإجراء متخذ نتيجة انخفاض صادرات النفط.

إلا أن رصيد حساب التحويلات عرف فائض خلال سنة 2014 وقدر ب3.21 مليار دولار ليتراجع في السنوات اللاحقة حيث وصل إلى 2.82 مليار دولار سنة 2016 ويتكون إلى حد كبير من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الاورو خاصة فرنسا.

أما حساب رأسمال فقد عرف رصيد سالب خلال سنوات 2013 و2015، قدر ب 1.02، 0.24 مليار دج على التوالي نتيجة تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من طرف غير المقيمين عن حصصهم في رأس مال إحدى شركات الهواتف النقالة الجوالة للمقيمين في شركة خاضعة للقانون الجزائري، كما سجلت الاستثمارات المباشرة عجز لأول مرة سنة 2015 قدر ب0.68 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول لأن جل الاستثمارات هي في مجال قطاع المحروقات، وشهد رصيد موجب خلال سنة 2014 يقدر ب3.39 مليار دج، و2016 ب 0.18 مليار دج، نتيجة عدم اللجوء إلى المديونية، وتحسن الاستثمارات المباشرة بين هاتين السنتين أين بلغت 1.52 و1.58 مليار دولار على التوالي وارتفاع قروض قصيرة الأجل إلى 1.35 مليار دولار سنة 2014 ثم 0.89 مليار دولار سنة 2015 وتسجل عجز في السنة الموالية ب2.04 مليار دولار. أدى كل ذلك إلى استنزاف احتياطي الصرف رغم تناقص المديونية وخدمة الدين وتحسن الاستثمارات حيث بلغ[2] 97.3 مليار دولار نهاية 2017 مقابل 185 مليار دولار سنة 2014، وجهت لتغطية ارتفاع فاتورة الواردات

[1]- **مختاري فتيحة، بلحاجي فراجي**،« أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL للفترة 1990-2015 »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، 2017، ص.10.

[2]- **ابراهيم عبد الحفيظي**،« أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016 »، **المرجع السابق**، ص. 547.

نتيجة تناقص مداخل الصادرات جراء تراجع إنتاج المحروقات بسبب وشك الحقول على النضوب وانخفاض أسعاره في السوق العالمية، ولتمويل النفقات الجارية.

ومنه يمكن القول أن ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بشكل وثيق مع أسعار البترول في الخارج وقوى الطلب والعرض عليه، حيث لا يمكن للدولة التأثير عليه.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لدراسة تطور النفقات الحكومية وأداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث تم التطرق إلى الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي، انطلاقا من تبني النظام الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي وتسيير الدولة لجميع القطاعات، حيث شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة ليتم التوجه نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينيات بغية تصحيح أخطاء المخططات السابقة عن طريق إجراء إصلاحات هيكلية وعلى جميع الأصعدة بمراقبة المؤسسات الدولية والإجراءات الصارمة المتمثلة في خفض الإنفاق واستهداف التضخم، إلا أنها لم تحقق هي الأخرى النتائج المسطرة خاصة بعد أزمة 1986، والتي بينت هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده على مصدر أحادي للدخل وهو عائدات النفط من خلال ما شهدته مؤشرات الاقتصاد الكلي بين الارتفاع والانخفاض.

لتأتي مرحلة الإنعاش الاقتصادي نتيجة تحسن أسعار المحروقات وزيادة إيرادات الدولة والتي انعكست على تغير السياسة الاقتصادية للدولة من تقشفية إلى تبني مخططات إنفاق حكومي ضخمة تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو، والبرنامج الخماسي للنمو، كان الهدف منها الرفع من معدل النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع الأصعدة.

ليتم في الجزء الثاني من هذا الفصل تحليل مكونات النفقات سواء نفقات التسيير والتجهيز والتي هي في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 1986-2017، وتم التوصل إلى أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات مقارنة بنفقات التجهيز.

ليتم في الشق الأخير من الفصل تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017 تزامنا مع الانفراج المالي الذي عرفته الدولة والذي انعكس على تحسن معدلات النمو الاقتصادي ونمو القطاعات الاقتصادية وبالأخص الفلاحة والأشغال العمومية، أما مع انخفاض أسعار البترول مع بداية 2014 عرفت جل القطاعات انخفاضا في معدل نموها، ما بين هيمنة قطاع المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي، وعجز سياسة الإنفاق عن تنشيط الجهاز الإنتاجي لعدم مرونته، فخلال تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي تميزت بتحسن كل المؤشرات الاقتصادية، أما خلال تطبيق برنامج التكميلي الاقتصادي فإن معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفا بلغ سنة 2009 حوالي 1.4%، أما باقي المؤشرات فكانت مقبولة حيث استقر معدل التضخم خلال الفترة عند 3.6%، ومعدل البطالة انخفض إلى 10.2% سنة 2009، ورصيد ميزان المدفوعات كان موجبا وصل ذروته سنة 2008 إلى 36.99 مليار دولار.

أما خلال الفترة 2010-2016 فمعدلات النمو لم تتجاوز 3%، كما شهدت باقي المؤشرات مستويات ضعيفة، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 12.3% سنة 2017، وارتفع التضخم إلى 5.6% سنة 2017 بعدما كان 3.9% سنة 2010، أما رصيد ميزان المدفوعات فقد انخفض مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ سنة 2010 حوالي 15.32 مليار دولار لينخفض ويحقق عجز إبتداءا من 2014 وصل إلى 5.88 مليار دولار ويتواصل إلى غاية 2016 بقيمة 26.03 مليار دولار، بفعل انخفاض أسعار البترول وتراجع الصادرات وتآكل احتياطي الصرف، أما المديونية فقد سجلت انخفاضا وصل إلى 3.84 مليار دولار سنة 2016 بسبب عدم لجوء الدولة للاقتراض الخارجي وتعويض ذلك بالتمويل الغير تقليدي رغم آثاره السلبية على الاقتصاد وخاصة التضخم والذي شهد ارتفاعا إبتداءا من تطبيقه وصل إلى 6.4% سنة 2016.

الفصل الرابع
دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

تمهيد

بعد القيام بالدراسة التحليلية في الفصل السابق، سنقوم في الفصل الرابع والاخير من هذه الأطروحة بمحاولة إسقاط تلك الدراسة على حالة الجزائر في الأجلين القصير والطويل وقد أجريت العديد من الدراسات القياسية حول تأثير مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث تختلف الدراسات القياسية فمنها ما يعتمد على بيانات مقطعية، وبعضها على السلاسل الزمنية، ومنه سيتم استخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام سلاسل زمنية للفترة الممتدة بين 1986-2017 لتحديد العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبما أن دقة القياس تكون باستعمال المتغيرات الحقيقية من أجل الوصول إلى معدلات نمو حقيقية تعكس مدى التطور الفعلي عوضا عن التطور بالأسعار الجارية والذي يحتوي على عنصر التضخم ويرافق تلك المتغيرات والذي يعكس صورة غير حقيقية للنمو المتحقق، لذلك استخدمنا معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لتحويل المتغيرات السابقة إلى قيمها الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم، وتم اعتماد سنة 2000 كسنة أساس، ونظرا للطبيعة الغير الساكنة للمتغيرات لأنها تتغير وتنمو مع الزمن تعتبر إذن نماذج الانحدار زائفة والنتائج غير صادقة، ولذلك سنقوم ببناء نموذج قياسي يوضح العلاقة الرياضية بين النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه من خلال مكونات الإنفاق الحكومي وتشمل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، إذ تختلف الدراسات القياسية فمنها ما يعتمد على بيانات مقطعية، وبعضها على السلاسل الزمنية، وبما أن الدراسة التي سنقوم بها تعتمد على بيانات سنوية سيتم الاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية عن طريق إجراء اختبار الاستقرارية وتحديد درجة السكون وإذا كانت متكاملة من نفس الدرجة يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لإثبات أن المتغيرات لها علاقة في المدى الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ والذي يبين تحليل سلوك المتغيرات في الأجل القصير ويتم تصحيح جزء من الخطأ أو تعديله للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، ثم سنقوم بمحاولة تحليل النتائج وذلك بغية معرفة التأثير الذي تمارسه نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في تحفيز النمو الاقتصادي وديمومته، ونتبع في ذلك الخطوات التالية:

- الأساليب القياسية المستخدمة حيث سنقوم بتحليل الخطوات المتبعة في الدراسة؛

-تحليل المتغيرات الوصفية للدراسة؛

-بناء النموذج القياسي للدراسة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986-2017.

I.الأساليب القياسية المستخدمة

بغية تحليل أي ظاهرة اقتصادية لابد من تحويل النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي يعكس مختلف خصائص تلك الظاهرة، ومنه ظهرت العديد من المنهجيات القياسية تحاول تقويم العلاقة الديناميكية للظاهرة مستخدمة عدة طرق لتقدير معلمات النماذج، ويعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل البدء في تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقراريتها ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، والذي يتعامل مع طريق المربعات الصغرى العادية، ويفترض سكون تلك المتغيرات والذي قليلا ما يحصل في السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتكون بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابت مع الزمن أي[1]:

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$.
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن $\text{var}(Y_t)=E(Y_t-\mu)^2=\delta^2$.
- ✓ أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $\gamma_k=E[(Y_t-\mu)(Y_{t+k}-\mu)]$.

حيث: μ تمثل الوسط الحسابي، σ^2 تمثل التباين، γ_k تمثل معامل التغاير، وهي ثابتة.

وفي حالة كون السلسلة غير مستقرة تظهر لنا مشكلة الانحدار الزائف ومن المؤشرات التي يستدل بها فهي وجود معامل التحديد كبير والذي لا يعكس حقيقة العلاقة الاقتصادية، وإنما يدل على ارتباط الاتجاهات العامة للمتغيرات، وصغر احصائية "داربن واتسون" والتي تبين وجود بواقي غير ساكنة، ويتم معالجة ذلك عن طريق الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية تلك المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ومن أكثر الاختبارات دقة نجد اختبار "ديكي فولر" والذي يساعد على إيجاد العلاقة التي تربط المتغيرات في المدى الطويل، وعليه يمكن تلخيص خطوات تحليل السلاسل الزمنية باستعمال أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

I.1- اختبار الاستقرارية (Unit Root Test)

في حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ولمعالجة ذلك يتم الاستعانة باختبار "جذر الوحدة" uni، للتأكد من سكون السلسلة وتحديد درجة تكاملها، وتتصف السلسلة الساكنة بأنها متكاملة من الدرجة صفر عند المستوى ويرمز لذلك بـ $I(0)$، وفي حال اللجوء إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك

[1] - **علال بن ثابت، جلال سويح**، «اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015 »، **مجلة دراسات**، العدد 29، مارس2017، الجزائر، ص. 34.

توصف السلسلة بأنها متكاملة من الدرجة الأولى وترمز لها بـ $I(1)$، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه يتم الاعتماد على اختبارين، وهما اختبار "ديكي فولر الموسع"، واختبار "فيليب بيرون"، لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة،

I.1.1-إختبار ديكي فولر: يعتمد اختبار "ديكي فولر" Dickey-Fulle في دراسة استقرارية السلسلة على ثلاث نماذج مختلفة ويتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى كمايلي[1]:

- النموذج الأول: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$، لا تحتوي لا على حد ثابت لا على اتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0, \quad \rho = 0 \\ H_1 : \lambda \pi 0, \quad \rho \pi 1 \end{cases} \text{.....(01)}$$

- النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$، تحتوي على ثابت ولكن بدون اتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0, \quad \rho = 1, \ \alpha = 0 \\ H_1 : \lambda \pi 0, \quad \rho \pi 1, \ \alpha \neq 0 \end{cases} \text{.....(02)}$$

- النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \alpha + \beta_t \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$، تحتوي على ثابت واتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0, \quad \rho = 1, \ \alpha = 0, \ \beta = 0 \\ H_1 : \lambda \pi 0, \quad \rho \pi 1, \ \alpha \neq 0, \ \beta \neq 0 \end{cases} \text{.....(03)}$$

إن حدود الخطأ في النماذج الثلاث هي حدود الخطأ والتي تتصف بالضوضاء البيضاء وتتميز بالخواص المرغوبة، فإذا كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة (متأخرة زمنيا) وتصبح معادلة الانحدار لهذا الاختبار على النحو التالي[2]:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \delta y_{t-1} + \sum_{t=1}^{k} \alpha \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] - **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، «الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2005، ص. 648.

[2] - **نوارس الشمري، كريم الغالبي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي »، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، المجلد 17، العدد 02، 2016، الأردن، ص. ص 570-571.

وهذا الاختبار يدعى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller، ويصبح حد الخطأ غير مرتبط ذاتيا ويتميز بالخصائص المرغوبة (White Noise)، أما لتحديد طول الفجوات الزمنية (k) المناسبة يتم الاستعانة عادة بمعايير مثل (Akaike info Criterion) (AIC) أو (Schwartz info Criterion) (SC)، ويتم اختيار أقل قيمة لهذين المعيارين، ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى حيث يتم اختبار الفرضيتين[1]:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0, \quad \rho = 1, \\ H_1 : \lambda \pi 0, \quad \rho \pi 1, \end{cases}$$

-إذا كان االختبار جذر الوحدة أقل من القيمة الجدولية فإن فرضية العدم مقبولة وهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ونقوم باختبار الفروق الأولى للسلسلة $(\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2})$، ونقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، وإذا قبلنا الفرض العدم أن السلاسل غير ساكنة نقوم بإجراء الفرق الثاني للسلسلة $(\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3})$، ونختبر مرة أخرى الفرضية وهكذا.

-وإذا تبين أن القيمة المحسوبة لاختبار جذر الوحدة أكبر من القيمة الجدولية لـ (ADF) عند مستوى معنوية يتم تحديده، فإننا نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة للسلسلة وقبول الفرضية البديلة وتكون السلسلة الأصلية تتمتع بالسكون ومن الرتبة صفر ويرمز لها بالرمز $I(0)$ ولا داعي من إجراء اختبارات التكامل المشترك.

I.2.1-إختبار فيليبس بيرون Philips-Perron (PP)

يهدف هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمي لإحصائيات "ديكي فولر" وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة فهو يسمح بإلقاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ديكي فولر وعليه يتم نفس الحكم على سكون السلسلة الزمنية[2]، ويستعمل هذا الاختبار في حالة حجم العينة صغيرا وهو أكثر دقة من اختبار ديكي فولر،

[1] - **أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة**، «واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1964-2013) »، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 10، جوان 2016، الجزائر، ص. 58.

[2] - **بلفيطح ريمة**، «اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك المؤشر للفترة (2008-2015) »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 17، 2017، الجزائر، ص. 269.

وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP، ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل[1]:

-التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرافقة له؛

-تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

-تقدير العامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث: $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

-حساب إحصائية فيليب-بيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k}\times\frac{\left(\hat{\phi}-1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا، وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة لـ Mackinnon.

2.I- اختبار التكامل المشترك

بعد القيام باختبار الاستقرارية، والتعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة وتم التأكد من أن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة أي أنها غير ساكنة في مستواها الأصلي، ولكنها ساكنة في الفرق الأول أو الثاني، وبالتالي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يسمى بالتكامل المشترك، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتميز بالسكون في المدى الطويل[2]، لأن النظرية الاقتصادية تتطلب عدم تباعد المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض خاصة في المدى الطويل، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك، ويعتبر Granger من طور نظرية التكامل المشترك، إضافة إلى Engle and Granger والذي حاول صياغة هذا المفهوم بشكل متكامل وتوضيح العلاقة بين المفهوم الإحصائي للتكامل المشترك ومفهوم التوازن في المدى الطويل، حيث توجد العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود التكامل المشترك، "ويعتبر اختبار" جوهانسون 1988" (أسلوب الإمكانية العظمى) الأفضل في حالة احتواء النموذج على متغيرين أو أكثر ذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويهدف إلى تحديد التوازن في الأجل الطويل بين

[1] - **أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة**، «واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1964-2013) »، **المرجع السابق**، ص. 59.

[2] - **حميدة مختار**، أحمد تيجاني هيشر «أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1964-2015) »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 18، 2017، الجزائر، ص. 80.

المتغيرات ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى"[1]، واختبار (أنجل جرانجر) ذات الخطوتين الخاص بوجود متغيرين فقط.

1.2.I - طريقة "أنجل جرانجر" ذات الخطوتين

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger سنة 1987 وهي طريقة على مرحلتين[2]:

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين

يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، أما إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك، ولا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل للسلسلتين محل الدراسة.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى

إذا كان الشرط الضروري محققا، فيتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك كمايلي:

$$Y_t = a_1 X_t + a_0 + \varepsilon_t$$

ثم من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $(\hat{\varepsilon}_t)$ وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل مستقرة ويتم اختبار تلك الاستقرارية عن طريق إحدى خيارات جذر الوحدة (اختبار "ديكي–فولر" أو اختبار "فيليب–بيرون" أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي)، حيث: $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{a}_1 X_t - \hat{a}_0$

ثم يتم اختبار مدى سكون سلسلة البواقي المتحصل عليها سابقا وفق الآتي[3]:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t$$

–فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $I(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي $I(0)$ وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها

[1] - **مجلخ سليم، وليد بشيشي**، « دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) »، **revue d'études sur les institutions et le développement**، العدد 04، جوان 2017، الجزائر، ص. 114.

[2] - **شيخي محمد**، «طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات»، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص. 292.

[3] - **أحمد سلامي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013) »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** العدد 17، جوان 2015، الجزائر، ص. 66.

سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة هي علاقة صحيحة وغير مضللة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

-أما إذا تم قبول فرضية العدم أي إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، ولا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها.

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يتم استخدام هذا النموذج حسب "انجل جرانجر" إذا كانت المتغيرات محل الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك ما يبين وجود علاقة توازنية في المدى الطويل ومنه تصبح إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ صالحة لتقدير العلاقة في المدى القصير، وعلى العكس ففي حالة عدم اتسام المتغيرات بخاصية التكامل المشترك لا يمكن تبيان العلاقة وتفسير الظاهرة في الأجل القصير، وتأتي مرحلة تصميم نموذج تصحيح الخطأ وهي إحدى أدوات التحليل القياسي ومعنى ذلك[1] إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر، ويتفادى المشاكل القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف، وتأتي خطوة تقدير هذا النموذج حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ والذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج محل الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة.

ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ما بين متغيرين بالمعادلة التالية[2]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 - \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل(Δ) الفروق، أما e_{t-1} حد تصحيح الخطأ، والذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة الانحرافات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

ويشترط في معامل حد الخطأ أن يكون سالبا ومعنويا إحصائيا ليتفق مع نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[3].

---

[1] - **زروخي صباح، برحومة عبد الحميد**، «دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك»، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** العدد 15، جوان 2014، الجزائر، ص. 107.

[2] - **بن مريم محمد، بن نافلة قدور**، «أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1987-2015) »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 17، 2017، الجزائر، ص. 19.

[3] - **علال بن ثابت، جلال سويح**، «اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015 »، **المرجع السابق**، ص. 42.

2.2.I - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة "جوهانسون"

في حالة احتواء النموذج على متغيرين أو أكثر وفي حالة العينات الصغيرة فإن اختبار "جوهانسون-جسيلس"، هو الأنسب من اختبار "أنجل-جرا نجر" نظرا لخواص مقدراتها، كما أنه يحاول تحديد عدد متجهات التكامل المشترك المقيدة، ويعتمد على حساب القيم الذاتية للمصفوفة، ومن خلال رتبة المصفوفة (Π) والتي تحتوي على معلومات خاصة بمتغيرات السلاسل الزمنية في المدى الطويل، يتحدد وجود أو عدم التكامل المشترك، علما أن رتبة المصفوفة تعادل متجهات التكامل المشترك، فإنه من خلال المصفوفة يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويكون اختبار "جوهانسون" على الشكل التالي[1]:

1.بالنسبة للفرضية $(r=0)$، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة غير معدومة مما يدل على وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قبول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة صفرية وتكون جميع المتغيرات لها جذر وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا.

2. بالنسبة للفرضية $(r=1)$، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة أكبر من الواحد مما يدل على وجود أكثر من متجه واحد للتكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قبول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة مساوية للواحد ويوجد متجه تكامل مشترك واحد.

3. بالنسبة للفرضية $(r=2)$، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة أكبر من اثنين مما يدل على وجود عدة متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قبول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة مساوية للاثنين ويوجد متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات، وهكذا.

وعليه حاول جوهانسون إعادة صياغة الفرضيات الخاصة بعدد متجهات الأشعة في نموذج الانحدار للمتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، حيث اقترح سنة 1988 خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل على النحو التالي[2]:

1.في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

أ.غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛

ب.غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

---

[1] - **جمعي سميرة، مناقر نورالدين، قارة ابراهيم**، «دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) »، **مجلة المالية والأسواق**، العدد 05، سبتمبر 2016، الجزائر، ص. 15.

[2] - **شيخي محمد**، «طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات»، ط1، **المرجع السابق**، عمان، ص. 303.

2.في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

ج.وجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛

د.وجود الاتجاه الخطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك.

3.في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات:

هـ.وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

ويتوقف اختيار الصيغ الخمسة بالدرجة الأولى على الشكل الرياضي للاتجاه العام، كما يمكن اللجوء إلى الشكل البياني للسلاسل الذي يسمح بتحديد الشكل المناسب.

كما يحاول اختبار التكامل المشترك جوهانسون تحديد تقديرات القيم العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة، كما يسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات قيد الدراسة واختبار معلمات سرعة التكيف ويعتمد في تحديد عدد متجهات التكامل المشترك على نوعين من الاختبارات[1]:

-اختبار الأثر (λ_{trace}) : أين يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة بأن q=r ويعطى بالعلاقة التالية: $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{p} lin\left(1-\hat{\lambda}_i\right)$

-اختبار الإمكانية العظمى(القيمة القصوى): والمعرف بـ $\lambda_{\max} = -T\sum_{i=r+1}^{p} lin\left(1-\hat{\lambda}_{r+1}\right)$ حيث يحاول اختبار فرضية العدم القائلة بوجود r متجه للتكامل المشترك، والفرض البديل القائل بوجود r+1 متجه.

ثم من خلال مقارنة نسبة الإمكانية المحسوبة بالقيم الجدولية (الحرجة) عند المستوى الاحتمالي 5% أو 1%، 10% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، إلا أن اختبار "جوهانسون" يتأثر بدرجة التأخير التي يتضمنها النموذج، ولذلك يجب أولا[2]: تحديد عدد الفجوات الزمنية p وإيجاد عدد التأخيرات المثلى بالاعتماد على مجموعة من المعايير والتي تعطي أقل قيمة لها ومن أهمها معيار Akaike info Criterion) (AIC) أو (Schwartz info Criterion)، وهذا قبل إجراء اختبار التكامل المشترك.

I.3- اختبارات السببية (Causality Test)

يعتبر مفهوم السببية من المفاهيم المستعملة لتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية بشكل عميق، كما يهدف إلى تحديد العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، كما يسمح بصياغة صحيحة

[1] - **جيلالي شرفي**، «تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 02، 2015، الجزائر، ص. 11.

[2] - **غربي يسين سي لاخضر، نوي طه حسين**، «علاقة سعر صرف الدينار/الدولار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2015) »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 01، 2018، الجزائر، ص. 231.

للسياسة الاقتصادية من خلال معرفة المتغير الذي يسبب الآخر، حيث تستخدم طريقة[1] "جرا نجر" لمعرفة نوع التأثير في المدى القصير بين المتغيرين إذ يشترط استعمال علاقات السببية أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، ثم حساب عدد التأخرات على أساس أقل قيمة يأخذها معيار Akaike وSchwartz.

يعتمد نموذج غرانجر للسببية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وطبقا لذلك أن المتغير لا يتسبب بواسطة المتغير x ، إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير y من خلال القيم الماضية لـ (x,y) سوية أفضل من القيم الماضية لـ y فقط ، ويعتمد على تباين الخطأ التنبؤ إذ يبين أن المتغير ذو تفسير جيد إذا كان التباين صغيرا، وهنا يقدم أربع احتمالات لاتجاهات السببية[2]:

-اتجاه أحادي السببية $x \to y$: ويشير أن المتغير العشوائي x يتسبب في المتغير العشوائي y ، أي أن ماضي المتغير العشوائي x يحسن من تنبؤ المتغير العشوائي y في اللحظة t ، وهو أفضل من الاعتماد على ماضي المتغير y فقط.

- السببية ثنائية الاتجاه $x \leftrightarrow y$: أي أن المتغير العشوائي x يسبب المتغير العشوائي y ، كما أن المتغير العشوائي y يسبب المتغير العشوائي x ، بمعنى أن ماضي المتغير العشوائي x يحسن من تنبؤ المتغير العشوائي y ، وأن ماضي المتغير العشوائي y يحسن من تنبؤ المتغير x .

-السببية الآنية: وتعني أن القيمة الحالية للمتغير العشوائي x تسبب القيمة الحالية للمتغير العشوائي y .

-السببية الآجلة (المتباطئة): أي أن القيم الماضية للمتغير العشوائي x تسبب القيمة الحالية للمتغير العشوائي y .

I.1.3- اختبار السببية لجرانجر: ويمكن تحديد اتجاه السببية في حالة متغيرين اقتصاديين مستقرين حيث نقوم بإجراء تقدير نموذج الانحدار الذاتي(var)بتقدير المعادلتين التاليتين بطريقة المربعات الصغرى[3]:

$$y_t = B_0 + \alpha_0 x_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} B_j y_{t-j} + u_{1t} \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$x_t = \lambda_0 + \delta y_t + \sum_{i=1}^{m} \lambda_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta\, y_{t-j} + u_{2t} \ldots\ldots\ldots(2)$$

[1] - **عباس عبد الحفيظ، شنتوف خيرة** «تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر(1970-2015) »، **دفاتر mecas**، العدد 01، 2018، الجزائر، ص. 254.

[2] - **ساحلي لزهر**، «تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var)»، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 6، العدد 01، 2018، الجزائر، ص. ص 76-77.

[3] - **نوارس الشمري، كريم الغالبي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي »، **المرجع السابق**، ص. 574.

حيث أن: B_J, α_i المعلمتان التي تصف الاثار لـ (n,m) من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين (x_t, y_t) على المتغير y_t في المعادلة (1)، أما $\lambda_i + \delta_i$ فهما المعلمتان التي تصف الاثار لـ(n,m) من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين (x_t, y_t) على المتغير x_t في المعادلة (2).

كما يفترض أن u_{2t}, u_{1t} حدود الخطأ غير مترابطة والتي تتصف بالضوضاء البيضاء (white noise)، أما i, j عدد التباطؤات الزمنية المستخدمة.

إذن يمكن تلخيص خطوات اختبار جرانجر فيما يلي[1]:

-تقدير انحدار y_t على متباطئات y، وبعدها يتم الحصول على مجموع مربعات البواقي لهذا الانحدار مقيد، كما يتم تقدير انحدار y_t على متباطئات y بالإضافة إلى متباطئات x حيث يتم الحصول على مجموع مربعات البواقي لهذا الانحدار الغير المقيد، ثم يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: H_0 التي تنص على أن الظاهرة أو المتغير العشوائي x_t لا يتسبب في الظاهرة أو المتغير العشوائي y_t.

الفرضية البديلة: H_1 التي تنص على أن الظاهرة أو المتغير العشوائي x_t يتسبب في الظاهرة أو المتغير العشوائي y_t.

-وللتأكد أي الفرضيتين أصح يتم تطبيق الخطوة التالية وهي حساب قيمة إحصائية الاختبار F_c من خلال العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{RSS_R - RSS_U / m}{RSS_U / (n-k)}, (k = m+n+1)$$

علما أن: RSS_R مجموع مربعات البواقي المقيدة، RSS_U مجموع مربعات البواقي بدون القيد، (n-k) المجموع الكلي للمشاهدات-عدد معاملات دالة الانحدار الغير المقيدة.

-وأخيرا يتم مقارنة قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة(F_c) مع قيمة إحصائية الاختبار الجد ولية (F_t) علما أن $F_t = F(\alpha, m, n-k)$، فإذا كان $F_c \phi F_t$ يتم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن الظاهرة x_t تسبب الظاهرة y_t.

[1] - **العوفي حكيمة** «اختبار فرضية العلاقة السببية بين النفقات الصحية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية »، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، العدد 06، 2014، الجزائر، ص. 214.

II .وصف المتغيرات الاقتصادية الخاصة بنموذج الدراسة

يتكون النموذج من متغيرين مفسرين وتتمثل في نفقات التسيير وهي مجموع النفقات المخصصة لنشاط الدولة العادي والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية حيث تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، ونفقات التجهيز وهي كل النفقات التي تأخذ شكل استثمار والهدف منه رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة ثروات الدولة، أين يتم توزيعها وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة على مختلف القطاعات[1]، أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والذي يقصد به القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد منقوص منها المواد الخام التي تدخل كسلع وسيطية في الإنتاج خلال سنة واحدة[2]، وهي تعبر عن القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين، والجدول التالي يبين تطور هذه المتغيرات بالقيم الاسمية للفترة 1986-2017.

1.II-نظرة عامة حول تطور المتغيرات في الجزائر

يمثل الجدول التالي عرض المتغيرات محل الدراسة بالقيم الاسمية خلال الفترة 1986-2017

الجدول رقم (1.IV): متغيرات النموذج بالقيم الاسمية

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الإجمالي
1986	101817	61154	40663	296551.4
1987	103977	63761	40216	312787.1
1988	119700	76200	43500	347716.9
1989	124500	80200	44300	422043
1990	136500	88800	47700	554388.1
1991	212100	153800	58300	862132.8
1992	420131	276131	144000	1074695.8
1993	476627	291417	185210	1189724.9

[1] - **جوادي علي**، «دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **مجلة معارف**، العدد 20، جوان 2016، الجزائر، ص. 255.

[2] - **عماري زهير**، «أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي-نموذج الانحدار الذاتي var للفترة 1980-2013»، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015، الجزائر، ص. 116.

1487403.6	235926	330403	566329	1994
2004994.6	285923	473694	759617	1995
2570028.9	174013	550596	724609	1996
2780168.1	201600	643555	845196	1997
2830490.7	211900	663855	875739	1998
3248200	187000	774695	961682	1999
4098800	321900	856193	1178122	2000
4235600	357400	963633	1321028	2001
4541900	575000	975600	1550646	2002
5266800	567400	1122761	1639265	2003
6127500	640700	1250894	1888900	2004
7498600	806900	1245132	2052000	2005
8514800	1015100	1437870	2453000	2006
9366600	1434600	1674031	3108700	2007
11090000	1973300	2217755	4191100	2008
9968000	1946300	2300023	4246300	2009
11991600	1807900	2659078	4466900	2010
14519800	1974400	3797252	5731400	2011
16208700	2275500	4782634	7169900	2012
1665200	1893600	4131536	6024100	2013
17242500	2501400	4494327	6980200	2014
16702100	3039300	4617000	7656387	2015
17525109	2792200	4591400	7383600	2016
18594112	2605400	4677200	7282700	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات للسنوات 1986-1996.

ومعطيات بنك الجزائر للسنوات 1997-2017.

تعطينا القراءة الأولية للجدول تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي شهدت ارتفاعا معتبرا وهذا يدعى بالسياسة التوسعية والسبب في ذلك التوسع الناتج في الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري من بنى تحتية، سكك حديدية، هياكل قاعدية بغية تحقيق النفع العام، كما يلاحظ أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خاصة خلال السنوات الأخيرة، ومنه يمكن تتبع هذه المتغيرات.

2.II- عرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة

يمثل الجدول التالي عرض المتغيرات محل الدراسة بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1986-2017

الجدول رقم (2.IV): متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية للفترة 1986-2017

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الإجمالي	المعدل العام للأسعار
1986	7060.81	4240.91	2819.90	20565.28	14.42
1987	6703.86	4110.96	2592.90	20166.80	15.51
1988	7289.89	4640.68	2649.20	21176.42	16.42
1989	6935.93	4467.96	2467.96	23512.14	17.95
1990	6734.40	4196.59	2254.25	26199.81	21.16
1991	8832.58	5773.27	2188.43	32362.34	26.64
1992	8799.88	7871.46	4104.90	30635.57	35.08
1993	9231.31	6892.54	4380.55	28139.18	42.28
1994	10385.03	6057.99	4325.74	27271.79	54.54
1995	10730.32	6691.53	4039.03	28323.13	70.79
1996	8623.11	6552.37	2070.84	30584.65	84.03
1997	9515.87	7245.60	2269.75	31301.14	88.82
1998	9389.87	7118.32	2272.14	30350.53	93.26
1999	10051.21	8096.72	1954.43	33948.57	95.68
2000	12275.71	8921.46	3354.17	42709.17	95.97
2001	13210	9636.33	3574	42356	100
2002	15287.39	9618.45	5668.93	44778.66	101.43
2003	15501.65	10617.12	5365.48	49804.25	105.75
2004	17179.62	11376.93	5827.19	55729.87	109.95
2005	18408.54	11170.10	7238.71	67270.11	111.47
2006	21508.11	12607.36	8900.48	74658.48	114.05
2007	26290.59	14157.90	12132.94	79216.84	118.24
2008	33804.64	17888.00	15916.27	89449.91	123.98
2009	32389.77	17544.03	14845.91	76033.56	131.1
2010	32789.40	19519.03	13270.93	88024.66	136.23
2011	41222.31	26741.21	13904.22	102252.11	142
2012	45521.91	30845.75	14675.91	104538.53	155.05
2013	38051.84	25805.97	11827.60	103998.75	160.1
2014	46457.52	27271.40	15178.39	104626.82	164.8
2015	44346.29	26741.96	17603.82	96739.64	172.65
2016	40193.79	24994.01	15199.78	95400.70	183.7
2017	37545.49	24113.00	13431.97	95860.76	193.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (1.IV): تطور متغيرات النموذج للفترة 1986-2017

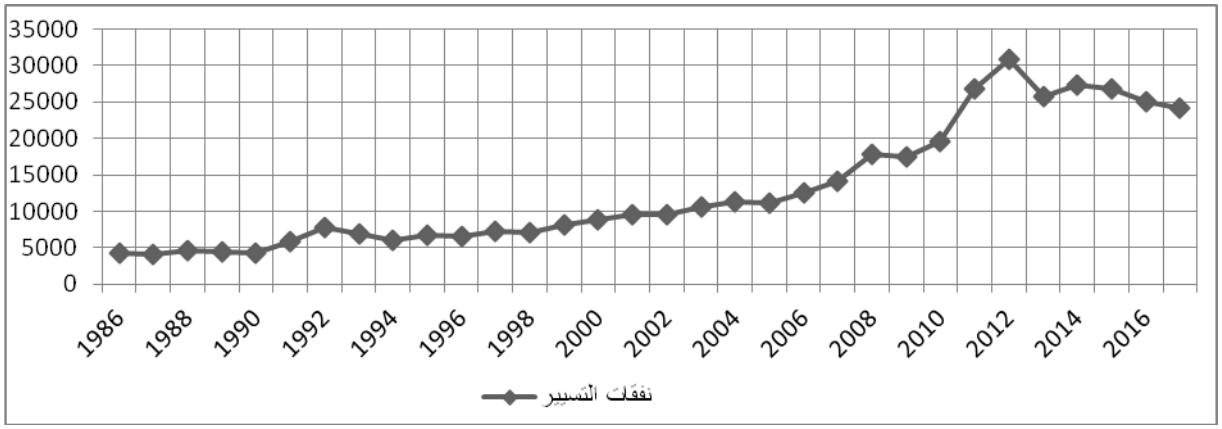

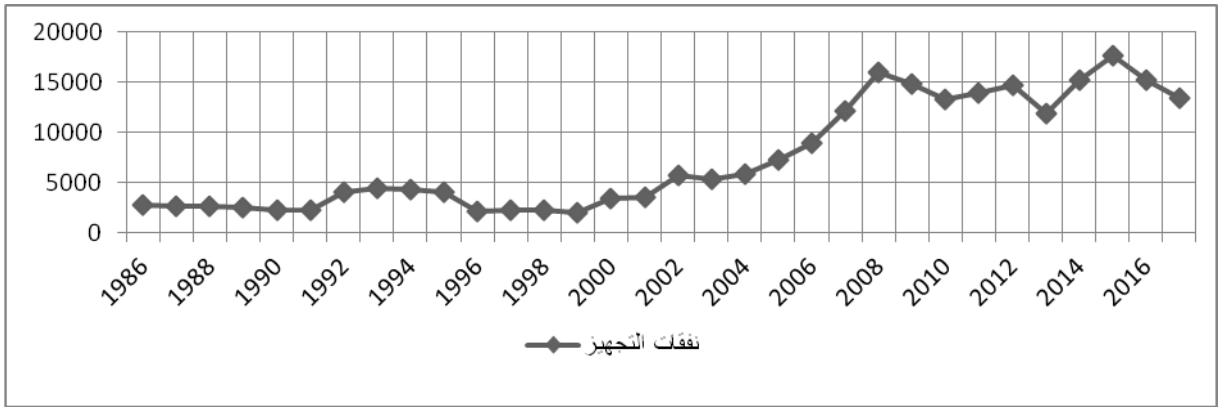

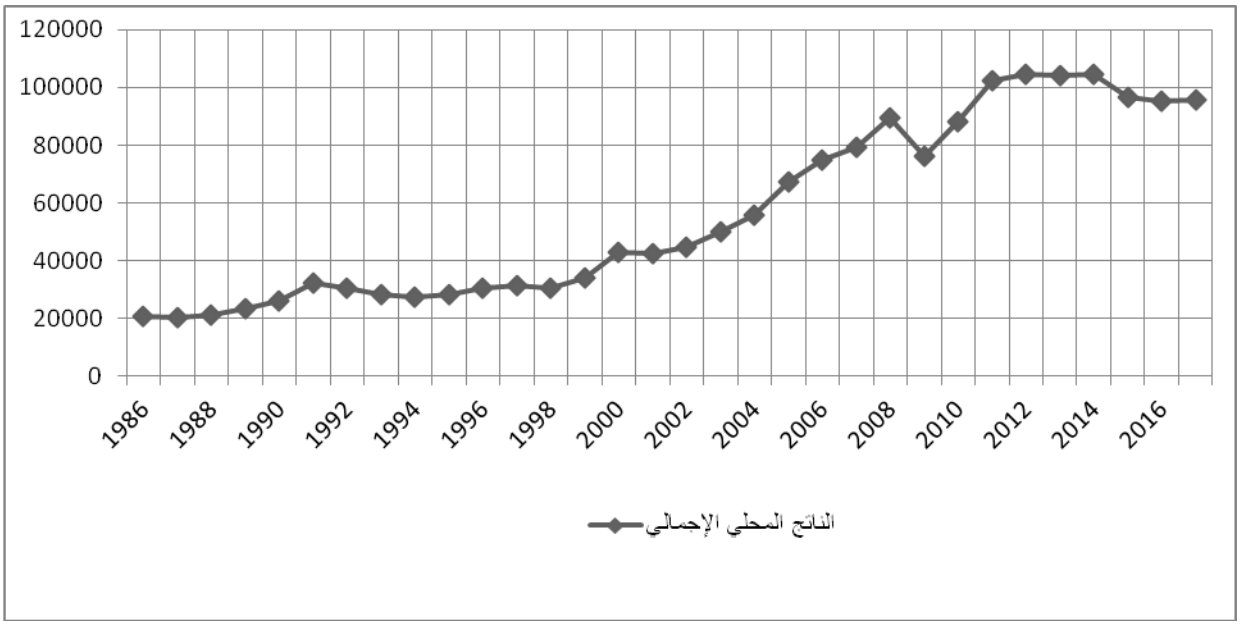

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2.IV).

-تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نموه خلال الفترة 1986-2017

سجل الاقتصاد الجزائري تطور ملحوظ في أدائه خلال الفترة 1986-2017، فمن خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق سواء بالأسعار الجارية أو الحقيقية ارتفاع ملحوظ، مع تحقيق معدلات نمو مقبولة نسبيا رغم الصعوبات التي واجهته خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ويعود الارتفاع والنمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى جهود الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة بغية توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية لتنويع مصادر الدخل خاصة أثناء ارتفاع أسعار النفط وتطبيق الدولة لمخططات تنموية ساهمت في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي الرفع ن الناتج المحلي ونموه، أما ذلك الانخفاض في الناتج المحلي فيرجع إلى[1] عدم الاستقرار في حصيلة إيرادات قطاع المحروقات والتي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبما أن حصة الجزائر من الصادرات تحددها منظمة الأوبك جعل الجزائر غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن الانخفاض في الأسعار خاصة سنوات 1986، 1998، 2013.

ويمكن تقسيم تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة فترات حسب الظروف والتغيرات التي مر بها الاقتصاد، حيث شهدت الفترة 1986-1999 تغيرات متذبذبة إذ انتقل من 20565.28 مليون دج سنة 1986 وبمعدل نمو قدر بـ (-9.44%)إلى 33948.57 مليون دج سنة 1999 بنمو قدره (11.85%)، أما خلال الفترة 1999-2008 فقد شهد تطور كبير قدر بـ89449.91 مليون دج سنة 2008 بنمو بلغ معدله حوالي (12.91%)حيث تضاعف بحوالي ثلاث مرات الفترة السابقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 99.33 دولار للبرميل خلال تلك السنة، لكن بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم وأدت إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية إلى 62.63 دولار للبرميل سنة 2009 والذي انعكس على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 76033.56 مليون دج وبمعدل نمو سالب قدر بـ(-14.99 %)، أما خلال الفترة 2010-2014 فقد عرف الناتج المحلي ارتفاع كبير أين قدر سنة 2011 حوالي 102252.11 مليون دج بمعدل نمو وصل إلى نسبة (16.16%) نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى سعر حيث بلغت 112.2 دولار للبرميل، ويستمر في هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ الناتج حوالي 104626.82 مليون دج ما عدا انخفاض سنة 2013 والذي قدر بـ 10400.9 مليون دج أين بلغ سعر النفط حوالي 109 دولار للبرميل مقابل 111 دولار للبرميل سنة 2012، وهذا التحسن راجع إلى راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والذي لا تتحكم فيه الدولة، أما خلال السنوات الأخيرة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملحوظا قدر

[1] - **بوجرادة سهيلة**، «علاقة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980-2013»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 06، جوان 2016، الجزائر، ص. 28.

بـ96739.64 مليون دج سنة 2015، وبمعدل نمو سالب بلغ (-7.53%) ويستمر في هذا الانخفاض حيث بلغ سنة 2017 حوالي 95860.76 مليون دج وبمعدل نمو جد منخفض بلغ (0.48%)، وهذا بسبب تدني أسعار المحروقات نتيجة[1] الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة ونجاح استغلالها لمصادر النفط والغاز الغير التقليدي واتجاهها إلى الغاز الصخري بتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل يوميا، وتراجع معدلات الطلب عليه خاصة من الصين نتيجة تباطؤ اقتصادها.

إن العقد الذهبي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012 يعد الأفضل من حيث معدلات النمو نتيجة النمو المتأتي من كافة القطاعات الاقتصادية بسبب سياسة الإنعاش التي تبنتها الدولة بغية تنويع مصادر الدخل، أما الفترة 1986-1999 فهي الأصعب نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة باتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والمراقبة المشددة التي فرضت عليه وتطبيقه لجملة من الإجراءات، حيث شهد سياسة انكماشية وبمعدلات نمو سالبة ما أدى إلى الانتقال نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل ولكافة القطاعات، أما في الآونة الأخيرة فقد عرفت أيضا معدلات نمو سالبة وإتباع سياسة انكماشية تقشفية.

-تطور مكونات الإنفاق الحكومي الحقيقي خلال الفترة 1986-2017

من خلال مراجعة البيانات في الجدول أعلاه، يلاحظ تزايد مكونات الإنفاق الحكومي متخذة اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة يتخللها بعض الانخفاضات سواء في الأرقام أو معدلات النمو، كما يلاحظ أن الحصة الأكبر من إجمالي النفقات كانت من نصيب نفقات التسيير وهي في تزايد مستمر إذ ارتفعت من 4240.91 مليون دج سنة 1986 إلى 24113.00 مليون دج سنة 2017 وبمعدل نمو بلغ (6.38%) للفترة 1986-2017 وهذا الارتفاع يقيد الدولة في تنشيط الاقتصاد ويثبط معدل النمو خاصة تلك النفقات في المجالات الغير منتجة والمجالات العسكرية، في حين شكلت نفقات التجهيز متوسط معدل نمو للفترة إذ ارتفع من 2819.90 مليون دج سنة 1986 إلى 13431.97 مليون دج سنة 2017 وهذه الزيادة في نفقات التجهيز ترفع وتسرع من معدل النمو وتنشطه خاصة في المدى الطويل.

مما سبق يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكونات النفقات العامة في تزايد مستمر طيلة المدة 1986-2017 ما عدا بعض السنوات، ويدل ذلك أن السياسة التوسعية المتبعة والناتجة عن زيادة النفقات، أو السياسة الانكماشية المتمثلة في تقليص وتخفيض النفقات يرتبط بالناتج المحلي بدليل التذبذبات الحاصلة في معدلات النمو السنوية لها.

[1] - **عماري زهير**، «أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي-نموذج الانحدار الذاتي var للفترة 1980-2013»، **المرجع السابق**، ص. 119.

3.II-دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الخام

- سنحاول تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشرات المفسرة والمتمثلة في نفقات التسيير؛ نفقات التجهيز، وسوف يتم الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد في الفترة 1986 2017، واستعملنا هذه المتغيرات نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري من جهة، وإتباع بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وسنبدأ بالخطوة الأولى بقياس تجانس قيم المتغيرات قيد الدراسة استنادا إلى بعض المقاييس الوصفية (الوسيط، الانحراف المعياري)، وفي الخطوة الثانية سنقوم بتطبيق أحد الأساليب الرياضية وهي حساب معدلات النمو للتقليل من تضخم قيم المتغيرات لأنها تعرضت إلى مجموعة من الأزمات (1986، 1998، 2013) والتي تختلف من حيث الأسباب والسياسات المتبعة.

وعليه سيتم وصف متغيرات النموذج كالآتي:

- **إجمالي الناتج المحلي الإجمالي** (PIB): وقد تم استخدام القيم الحقيقية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2001، هو عبارة عن مجموع القيم السوقية لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة:

$$PIB_r = \left(\frac{PIB_n}{IPC} \right)$$

- **الإنفاق الحكومي** (G): يعتبر أداة لحقن الاقتصاد بالمشاريع الاقتصادية الضخمة والبرامج التنموية، إذ يساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي وينقسم إلى نوعين:

- **نفقات التسيير** GF_r: (الجارية) التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية كالرواتب والأجور؛ الإنفاق على السلع والخدمات؛ وكذا الإعانات التحويلية حيث: $GF_r = \left(\frac{GF_n}{IPC} \right)$

- **نفقات التجهيز** GE_r: (الاستثمارية) هي نفقات تخص طابع الاستثمار أي على شكل مشاريع اقتصادية وكذا الإعانات التحويلية التي تخص المؤسسات المنتجة، التي يتولد عنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وثروة البلاد والتي حظيت في الآونة الأخيرة بالأولوية حيث:

$$GE_r = \left(\frac{GE_n}{IPC} \right)$$

الجدول رقم (3.IV): نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة

خلال الفترة 1986-2017

المتغيرات	أعلى قيمة (MAX)	أدنى قيمة (MIN)	ا لمتوسط الحسابي (MEAN)	الانحراف المعياري (S.D)
PIB_r	104626.8	20166.80	56187.07	30961.15
GE_r	17603.82	1954.431	7447.090	5389.238
GF_r	30845.75	4110.961	12922.72	8392.757
المشاهدات	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " *Eviews* ".

يشير الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي كانت في سنة 2014، في حين أدنى قيمة كانت سنة 1987 ما يعني تزايد ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا التزايد راجع إلى زيادة مداخيل إيرادات الدولة المتأتية من الإيرادات النفطية، وانخفاضه يرجع إلى تدني أسعار البترول في الأسواق العالمية وإلى انعكاسات أزمة 1986.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد كانت أعلى قيمة له في عام 2012، وهذا راجع إلى سياسة التوسع في النفقات وأدنى قيمة سنة 1987، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فكانت أعلى قيمة سنة 2015، وأدنى قيمة سنة 1999.

ومنه بناءا على الدراسات السابقة ومن خلال شرح المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء النموذج، نأخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

$$PIB = f(GF_r, GE_r)$$

حيث تمثل:

PIB_r : إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ بالقيم الحقيقية.

GF_r : نفقات التسيير مأخوذة بالقيم الحقيقية.

GE_r : نفقات التجهيز مأخوذة بالقيم الحقيقية.

الشكل رقم (02.IV): شكل الانتشار لمتغيرات النموذج

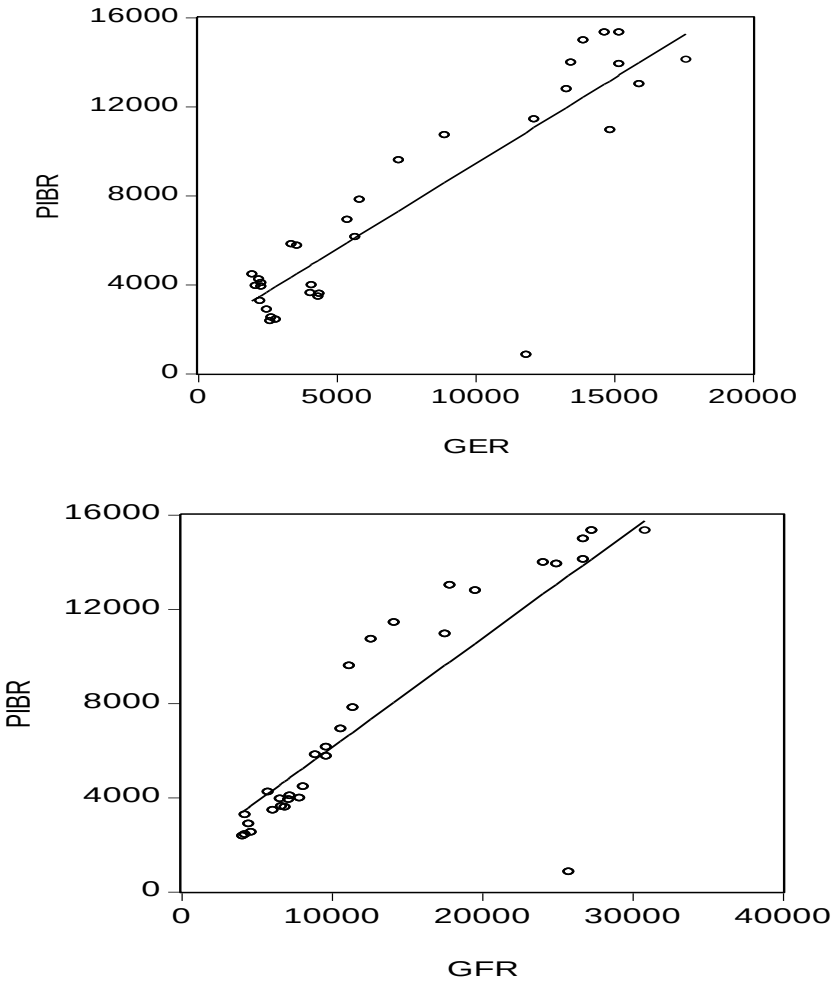

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "*Eviews*".

اتصفت متغيرات الدراسة بعدم تجانس قيمها بسبب التقلبات العنيفة التي تعرض لها خلال فترة الدراسة نظرا لتضخم قيمها، وللتقليل من ذلك نستخدم إحدى الطرق الرياضية ومنها: الجذر التربيعي، معدلات النمو، اللوغاريتم النيبيري، النسب المئوية للمجموع، ومن أجل تقدير المعلمات سنحول الصيغة السابقة إلى صيغة خطية وسنعتمد طريقة معدلات النمو على طرفي المعادلة كونها الأنسب والأصلح لنموذج وفترة الدراسة لأن قيم المتغيرات موجبة كالتالي:

$$TAUXPIB_r = f(TAUXGF_r, TAUXGE_r)$$

1.3.II-التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة سنحاول معرفة تجانس معدلات نمو المتغيرات محل الدراسة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (04.IV): معدلات نمو متغيرات النموذج للفترة 1986-2017

السنوات	معدل نمو نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التجهيز	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1986	-0.37	-19.86	-9.44
1987	-3.06	-8.049	-1.93
1988	12.88	2.17	5.00
1989	-3.72	-6.84	11.02
1990	-6.07	-8.65	11.43
1991	37.57	-2.91	23.52
1992	36.34	87.57	-5.33
1993	-12.43	6.71	-8.14
1994	-12.10	-1.25133	-3.08
1995	10.45	-6.62	3.855
1996	-2.079	-48.72	7.98
1997	10.57	9.60	2.34
1998	-1.75	0.10	-3.03
1999	13.74	-13.98	11.85
2000	10.18	71.61	25.80
2001	8.01	6.55	-0.82
2002	-0.18	58.61	5.71
2003	10.38	-5.35	11.22
2004	7.15	8.60	11.89
2005	-1.81	24.22	20.70
2006	12.86	22.95	10.98
2007	12.29	36.31	6.10
2008	26.34	31.18	12.91
2009	-1.92	-6.72	-14.99
2010	11.25	-10.60	15.77
2011	37	4.77	16.16
2012	15.34	5.55	2.23
2013	-16.33	-19.40	-0.51
2014	5.678	28.33	0.60
2015	-1.94	15.97	-7.53
2016	-6.53	-13.65	-1.38
2017	-3.52	-11.63	0.48

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " *Eviews* ".

ومنه سنحاول التعرف على طبيعة المتغيرات قيد الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05.IV): نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة خلال الفترة 1986-2017

المتغيرات	أعلى قيمة (MAX)	أدنى قيمة (MIN)	ا لمتوسط الحسابي (MEAN)	الانحراف المعياري (S.D)
$TAUXPIB_r$	25.80	14.99-	5.04	9.78
$TAUXGE_r$	87.57	48.72-	7.39	27.44
$TAUXGF_r$	37.57	16.33-	6.38	13.68
المشاهدات	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " *Eviews* ".

-المتغيرة $TAUXPIB_r$: يتبين من قيم هذه المتغيرة خلال الفترة 1986-2017 أنها محصورة بين أقل قيمة (-14.99) سنة 1998 وهذا نتيجة ارتفاع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأعلى قيمة (25.80) سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وارتفاع الطلب عليها أدى إلى زيادة مدا خيل الدولة وانعكس ذلك في برامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي زيادة معدلات النمو، وبمتوسط بلغ 5.04، مع وسيط قدر بـ (4.43)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 9.78

- المتغيرة $TAUXGE_r$: أصبحت قيمة هذه المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة (-48.72) سنة 1996، وأعلى قيمة 87.57 سنة 1992، وبمتوسط بلغ 7.39 وبوسيط قدره 1.13، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 27.44.

- المتغيرة $TAUXGF_r$: أصبحت قيمة هذه المتغيرة محصورة بين أدنى قيمة (-16.33)سنة 2013، وأعلى قيمة 37.57 سنة 2011، وبمتوسط بلغ 6.38، وبوسيط قدره 6.41 ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 13.68.

بعد اتصاف المتغيرات الجديدة بالتجانس بعد أستخدام أسلوب معدلات النمو في السلسلة على جميع قيم المتغيرات، سنحاول إذا قياس أثر نمو نفقات التسيير والتجهيز على نمو الناتج الداخلي الخام ونبدأ باستقرارية السلاسل الزمنية.

III. قياس أثر متغيرات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1986-2017

تطرقنا سابقا إلى تحليل مكونات الإنفاق الحكومي في الجزائر والذي يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية تتدخل به الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد الوطني ودعم وتحفيز النمو سواء خلال فترة الإصلاحات أين كان الهدف منه هو ترشيد النفقات وخفض معدل التضخم، بغية الرفع من معدل النمو واستدامته، أو من خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي مع مطلع الألفية، حيث تتفق العديد من الدراسات القياسية التي قامت بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والممثل بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، على أهميته ، كونه أحد المحددات الرئيسية للطلب الكلي الذي يرتكز على التوسع في النفقات، وعليه سنقوم أولا باختبار جذر الوحدة لتحديد طبيعة استقرارية السلاسل الزمنية، وبعد ذلك باختبار فرضية التكامل المشترك، وفي حالة التوصل إلى سلاسل زمنية متكاملة من نفس الدرجة وقبول الفرضية نستخدم نموذج تصحيح الخطأ .

1.III. -تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

سيتم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية سواء ساكنة أو غير ساكنة عند المستوى معدلات النمو، ومعرفة درجة استقرارها بغية الوصول إلى التقدير الأمثل للنموذج باستخدام أفضل الطرق كطريقة المربعات الصغرى العادية، ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

–عرض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تتميز معظم السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، ما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري إجراء اختبار الاستقرارية ومعرفة درجة تكاملها ويهدف هذا الاختبار إلى دراسة خواص السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة درجة السكون، وتحديد الرتبة، والأشكال الموالية توضح ذلك:

الشكل رقم (03.IV): شكل الاستقرارية لمتغيرات النموذج الأصلية

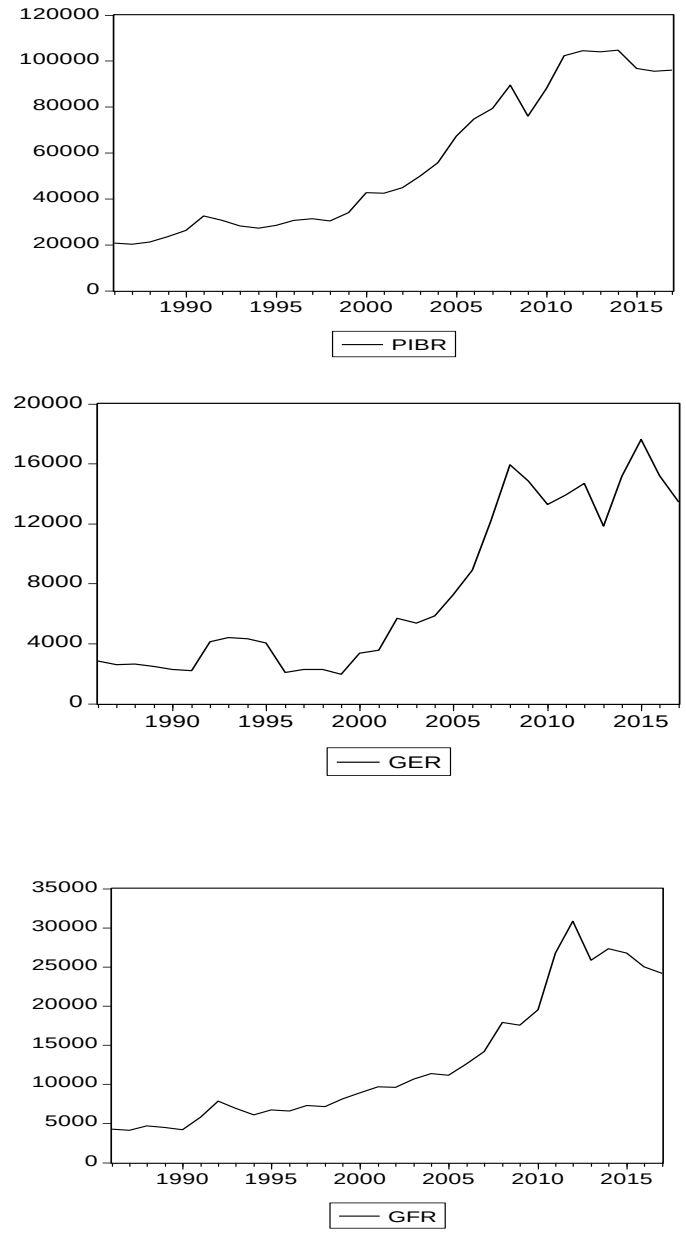

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " *Eviews* ".

ومن خلال الأشكال أعلاه يتضح لنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة لمعالجة مشكل عدم استقرارية السلاسل الزمنية يتم إما إدخال اللوغاريتم أو حساب معدلات النمو، وبعد عدة محاولات تبين أن معدلات النمو هي التي أدت إلى استقرارية السلاسل الزمنية والشكل التالي يؤكد ذلك:

الشكل رقم (04.IV): شكل الاستقرارية لمعدلات نمو متغيرات النموذج

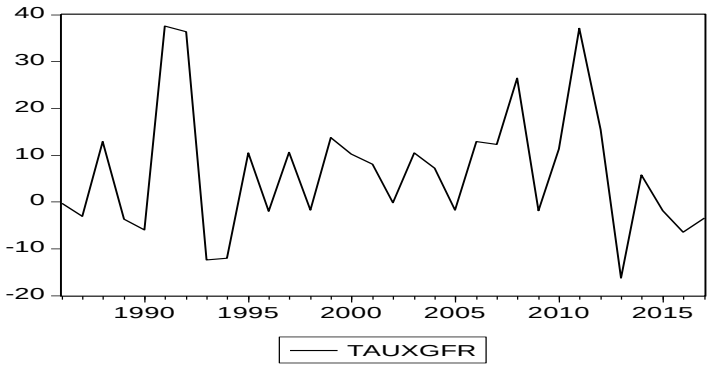

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " *Eviews* ".

تظهر لنا الأشكال أعلاه أن السلاسل الزمنية غير مستقرة إلا أنه يمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة.

-إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو نفقات التسيير، نمو نفقات التجهيز كلا على حدى، ومن اجل ذلك ولمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة سيتمّ استخدام اختبار جذر الوحدة ولتأكيد ذلك تم الاعتماد على الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر" (ADF)[1]، ونظرا لأهمية درجة تأخير(P) في اختبار جذر الوحدة تم الاستعانة بمعيار أكايكي(AIC) الذي ينص على أخذ درجة التأخير التي تقابل أقل قيمة لهذا المعيار وقد تمّ أخذ أقصى درجة لـ$(P = 3)$ للاحتفاظ بدرجة الحرية نظرا لقلة عدد سنوات السلسلة أقل من 50 مشاهدة، والجداول التالية تبين ذلك:

الجدول رقم (06.IV): تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: TAUXPIBR

Exogenous variables: C

Date: 11/18/18 Time: 13:32

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-189.3969	NA*	29524.28*	13.13082*	13.17797*	13.14558*
1	-189.0617	0.624007	30915.55	13.17667	13.27097	13.20620
2	-188.9995	0.111667	32998.21	13.24134	13.38279	13.28564
3	-188.9748	0.042457	35330.53	13.30861	13.49720	13.36767

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

وتبين أن بالنسبة لمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB_r) أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (AIC) هي $(P = 0)$

[1] - **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، «الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق»، **المرجع السابق**، ص. 648.

الجدول رقم (07.IV): تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة لنمو نفقات التسيير

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: TAUXGFR

Exogenous variables: C

Date: 11/18/18 Time: 13:34

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-117.5386	NA	207.9345	8.175073	8.222221*	8.189839
1	-117.4171	0.226103	220.9655	8.235664	8.329960	8.265197
2	-114.8319	4.635520*	198.1860*	8.126340*	8.267785	8.170639*
3	-114.4731	0.618603	207.3596	8.170562	8.359154	8.229627

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

وبالنسبة لمعدل نمو نفقات التسيير GF_r فدرجة التأخير المناسبة هي $(P = 2)$.

الجدول رقم (08.IV): تحديد درجة تأخير للنموذج VAR بالنسبة لنمو نفقات التجهيز

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: TAUXGER

Exogenous variables: C

Date: 11/18/18 Time: 13:35

Sample: 1986 2017

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-137.4783	NA*	822.5267*	9.550231*	9.597379*	9.564997*
1	-137.4725	0.010970	881.0656	9.618790	9.713086	9.648322
2	-137.4304	0.075353	941.7341	9.684857	9.826302	9.729156
3	-137.3989	0.054398	1007.815	9.751647	9.940239	9.810712

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

وجاءت درجة التأخير المناسبة لمعدل نمو نفقات التجهيز GE_r هي $(P = 0)$.

ويمكن تلخيص نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج عن طريق اجراء اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09.IV): اختبار "ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج

المتغيرات*	المستوى		الفرق الأول	
	النموذج I يحتوي على متجه زمني وقاطع.	النموذج II يحتوي على قاطع	النموذج I يحتوي على متجه زمني وقاطع.	النموذج II يحتوي على قاطع
$TAUXPIB_r$	6.52-	6.25-	-	-
$TAUXGF_r$	2.80 -	5.31-	5.37-	-
$TAUXGE_r$	5.27-	5.39-	-	-
القيم الحرجة 5%	-3,57	2.97-	-3,57	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج "*Eviews*".

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في مستواها في النموذجين سواء تحتوي على متجه زمني وقاطع أو على قاطع دون اتجاه زمني، ما عدا متغيرة معدل نمو نفقات التسيير والتي استقرت عند الفروقات الأولى في النموذج الأول، فقد كانت إحصائية (t_c) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة، فإن جميع المتغيرات استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(0)$، ماعدا متغيرة معدل نمو نفقات التسيير والذي استقر عند الفروقات الأولى في النموذج الأول، فقد كانت إحصائية (t_c) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة وبأخذ الفروقات اتضح أنها استقرت أي متكاملة من الدرجة $I(1)$ حيث أنّه تم الاستغناء عن النموذج الثالث الذي لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه زمني في اختبار ديكي فولر الموسع لأنه من خلال الأشكال البيانية اتضح أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تحتوي على قاطع و اتجاه زمني، وعليه تم الاعتماد على النموذجين (I) و(II).

III.2- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب "جوهانسون"

بما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فهذا يعني أنها تنمو بنفس وتيرة الاتجاه في المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل مشترك بينها ونستطيع تأكيد ذلك باستعمال اختبار التكامل المشترك "جوهانسون" حيث يفضل استخدام هذه الطريقة نظرا لكون متغيرات النموذج تحتوي على متغيرين أو أكثر، للتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تتصف بخاصية تكامل مشترك أي العلاقة بين متغيرات النموذج تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، ومن المعروف أن هنالك اختبارين، اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى، حيث سنكتفي بعرض أحداهما والمتمثل في الاختبار الأول (الأثر) حيث تبين من خلال معيار (AIC) أن درجة التأخير المناسبة هي (1-2)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (10.IV): اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون"(إختبار الأثر)

Date: 11/18/18 Time: 14:23

Sample(adjusted): 1989 2017

Included observations: 29 after adjusting endpoints

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: TAUXPIBR TAUXGFR TAUXGER

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized	Trace	5 Percent	1 Percent

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None *	0.438141	33.70869	29.68	35.65
At most 1 *	0.335411	16.99008	20.04	15.41

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level

Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 5% level

Trace test indicates no cointegration at the 1% level

كما يمكن تلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11.IV): نتائج اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم	القيم الحرجة 5%	اختبار الأثر	القيمة الذاتية
لا يوجد $(r=0)^{*}$	29.68	33.70	0.43
على الأكثر يوجد متجه واحد $(r\leq 1)$	20.04	16.99	0.33

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "*Eviews*"

* تشير لرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية (5%).

ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $(\lambda_{trace}(r)=33,70)$ أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت (29,68)، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، بالمقابل فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر $(\lambda_{trace}(r)=16,99)$ وهي أقل من القيمة الحرجة أو الجدولية (20,04) عند نفس مستوى المعنوية، مما يدل على وجود متجه واحد أي توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل نمو نفقات التسيير؛ معدل نمو نفقات التجهيز)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل أين تظهر سلوكا متشابها، وعليه يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى عند مستوى المتغيرات، حيث لا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا.

1.2.III-تقدير نموذج التكامل المشترك

وبتقدير متجه واحد للتكامل المشترك لـ"جوهانسون" تم الحصول على المعادلة طويلة الأجل كالتالي:

$$TAUXPIB_r = -37{,}34 - 5{,}29TAUXGF_r + 4{,}39TAUXGE_r$$
$$\left(\log\ Likelihood = 434{,}92\right)$$

الجدول رقم (12.IV): نتائج تقدير التكامل المشترك

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/18/18 Time: 14:48
Sample(adjusted): 1989 2017
Included observations: 29 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
TAUXPIBR(-1)	1.000000
TAUXGFR(-1)	-5.294457 (4.74561) [-1.11565]
TAUXGER(-1)	4.393929 (1.98775) [2.21051]
C	-37.34879

2.2.III-تحليل نتائج تقدير النموذج

حيث أوضحت النتائج أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك معنوية لأن قيمة $\left(\log\ Likelihood\right)$ كبيرة وتساوي 434,92، وباستعراض معادلة التكامل المشترك يتضح لنا ما يلي:

1. – الأثر السلبي لنفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونته على المدى الطويل (5.29-) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في نفقات التسيير بـ1% يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بـ 5.29%، وهذه النتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصاديا وهذا ما أثبتته دراسة[1] "جوادي علي" أين توصل إلى وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%،

[1] - **جوادي علي**، «دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **المرجع السابق**، ص. 261.

وجاء بإشارة سالبة حيث أن أي زيادة في نفقات التسيير ب1% يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي 4.26%، وهذا مخالف لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث يفترض أن نفقات التسيير تدخل في تنمية وتطوير رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو"، وما توصلت إليه دراسة[1] " بن عزة هناء، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير" وهذا معاكس للواقع لأن الدور الكبير الذي تؤديه النفقات الجارية في دفع عجلة الاقتصاد نظرا لان الإنفاق الجاري يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي حيث بلغت نفقات التسيير سنة 2015 حوالي 4591925 مليون دينار جزائري بالرغم من سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة في الإنفاق الحكومي.

2. -أثر موجب وكبير لنفقات التجهيز على المدى الطويل، الذي قدر معامله ب (4.39)، وبالتالي فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ب 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.39%، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن لنفقات التجهيز تأثير موجب، وهذا ما أثبتته دراسة[2] " العمرية لعجال، محمد يعقوبي، أين توصل إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ونفقات التجهيز في المدى الطويل حيث قدرت مرونته ب0.406% وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الانفاقية أين سطرت الدولة برامج تنموية ضخمة"، وبالتالي يتم استنتاج أن استمرار الدولة بالتوسع في النفقات على التجهيز وزيادة حجم الإنفاق يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبالتالي يؤدي إلى نمو فعال في الاقتصاد الوطني، ويمكن تفسير ذلك إلى النفقات الاستثمارية توجه إلى قطاعات انتاجية بدورها تساهم في زيادة النمو، حيث أن زيادة نفقات التجهيز ب1% سيؤدي إلى زيادة في الناتج الحلي الإجمالي ب4.39%، ومنه فأن النفقات التي تم رصدها مؤخرا في البرامج التنموية 2001-2014 والتوسع في انجاز المشاريع الكبرى المتعلقة بالسكن والنقل والبناءات القاعدية ورصد لها ما يقارب حوالي 212 مليار دولار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وكان يخص الزيادة في الإنفاق الاستثماري، أما البرنامج التكميلي(2005-2009) الذي خصص له حوالي 4203 مليار دج[3] ويعد برنامج ضخم وغير مسبوق في قيمته في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وحوالي 286 مليار دولار لمخطط التنمية الخماسي(2010-2014) والذي تم تقسيمه إلى برنامجين هامين[4]، قد حققت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بدليل تحسن الخدمات الصحية إضافة إلى

[1] - **بن عزة هناء**، «تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد 4، العدد 01، جوان 2017، الجزائر، ص. ص 138-139.

[2] - **بوجرادة سهيلة**، «تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 05، ديسمبر 2016، الجزائر، ص. 210.

[3] - البرنامج التكميلي لدعم النمو،بوابة الوزير الأول،ص.2.

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf) reviewed on 10/10/2012.

[4] - ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر2010،ص.38.(http://www.premier-ministere_gov.dz)

توفر المناطق الصناعية الفاعلة بهدف تطوير التجارة الداخلية والخارجية، وبسبب التوسع في نفقات التجهيز الغير المنتجة حيث بلغت سنة 2015 حوالي 3154289 مليون دينار جزائري، وارتفاع التكاليف رغم نقص عامل الرشادة في الإنفاق أدى إلى تبذير نوعا ما من الموارد المالية وتحقيق معدلات النمو، كما يمكن إرجاعها إلى ارتفاع الاستثمارات بسبب حسن اختيار المشاريع وتوفر الدراسات التقنية للمشاريع والإستراتيجيات والأجهزة المؤهلة والتنسيق بين الجهة المسؤولة والمكلف بإنجاز المشاريع يؤدي إلى حسن استغلال الأموال على المدى الطويل، وبالتالي الإنفاق الهائل وضخ المبالغ الضخمة على الهياكل ولبنى التحتية مع تنويع للاقتصاد الوطني وتحديد حجم الإنفاق الأمثل والاسترشاد بالمعايير السليمة لتقييم اتجاه نفقات التجهيز على المدى الطويل، وجب على الدولة المواصلة في سياستها المنتهجة حاليا لأن الإنفاق الكبير يساهم في رفع النمو .

-أما بخصوص الثابت فقد جاءت إشارته سالبة (37.34-) مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الإجمالي الحقيقي.

3.III-تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتضح ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نفقات التسيير والتجهيز، تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة هي تقدير واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ التفاعل الحركي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع والتغيرات المفسرة، وظهوره يعكس أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، لذلك فيكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلال في الأجل القصير، والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعلمات ولاختبار جودة النموذج وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ، حيث أنه سيتم ذكر بعض المتغيرات الغير المعنوية وذلك لأجل التفسير الاقتصادي.

الجدول رقم (13.IV): نموذج تصحيح الخطأ باستخدام المربعات الصغرى

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 14:49

Sample: 1989 2017

Included observations: 29

Total system (balanced) observations 29

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.991045	0.256926	-3.857324	0.0009
C(2)	-0.165266	0.226292	-0.730324	0.4733
C(3)	-0.017697	0.170844	-0.103587	0.9185
C(4)	-7.663386	2.056985	-3.725542	0.0012
C(5)	-6.534174	2.297304	-2.844279	0.0097
C(6)	3.659709	1.437649	2.545620	0.0188
C(7)	1.447007	1.177631	1.228744	0.2328
C(8)	-2.502224	30.02815	-0.083329	0.9344
Determinant residual covariance		18894.32		

Equation: D(TAUXPIBR) = C(1)*(TAUXPIBR(-1) - 5.294456773 *TAUXGFR(-1) + 4.393928913*TAUXGER(-1) - 37.34879374) + C(2)*D(TAUXPIBR(-1)) + C(3)*D(TAUXPIBR(-2)) + C(4) *D(TAUXGFR(-1)) + C(5)*D(TAUXGFR(-2)) + C(6)*D(TAUXGER(-1)) + C(7)*D(TAUXGER(-2)) + C(8)

Observations: 29

R-squared	0.702128	Mean dependent var	-0.156004
Adjusted R-squared	0.602837	S.D. dependent var	256.3130
S.E. of regression	161.5307	Sum squared resid	547935.3
Durbin-Watson stat	2.264207		

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14.IV): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات*	$\Delta(\ln PIB_r)$	نموذج تصحيح الخطأ		
	الميل الحدي	الخطأ المعياري $(S.E)$	إحصائية (t)	قيمة الاحتمال $(p.v)$
CointEq1سرعة التكيف	- 0,99	0.256926	-3.857324	0.0009
$\Delta TAUXPIBR_{t-1}$	-0.165266	0.226292	-0.730324	0.4733
$\Delta TAUXPIBR_{t-2}$	-0.017697	0.170844	-0.103587	0.9185
$\Delta TAUXGFR_{t-1}$	-7.663386	2.056985	-3.725542	0.0012
$\Delta TAUXGFR_{t-2}$	-6.534174	2.297304	-2.844279	0.0097
$\Delta TAUXGER_{t-1}$	3.659709	1.437649	2.545620	0.0188
$\Delta TAUXGER_{t-2}$	1.447007	1.177631	1.228744	0.2328
الحد الثابت	-2.502224	30.02815	-0.083329	0.9344
R^2	0 ,70	-	-	-
$D.W$	2,26	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج "*Eviews*"

1.3.III-نتائج تقدير النموذج:

– يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معامل التكيف (المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ) سالبة وهي متوقعة ومعنوية (0 ,99-) عند مستوى معنوية 5% متوافقة مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ وتبين هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في المدى الطويل، أي هناك علاقة سببية متجهة من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع $(TAUXPIB_r)$، وتعني هذه الإشارة السالبة الرجوع إلى القيمة التوازنية أو وضع الاستقرار نحو التوازن طويل المدى والذي حصل نتيجة بعض التغيرات الطارئة ما أدى إلى انحراف بعض المتغيرات عن مسارها، حيث يشير معامل تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 99%، أي عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى

القصير في الفترة$(t-1)$ عن التوازن في الأجل الطويل يتم تصحيح مقدار 99% في الفترة t ، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق حوالي ما يقارب سنة للتعديل باتجاه قيمته التوازنية ($\frac{1}{0.99} \approx 1.01$) ويتم التصحيح مرة كل سنة أي بعد حدوث صدمة في النموذج بسبب تغير المتغيرات المفسرة، ويكون أول تصحيح سنة 1987، وثاني تصحيح سنة 1988 وهكذا.

- يلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة أعلاه أن جميع معاملات النموذج معنوية وتختلف عن صفر لأن قيم احتمال جميع المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5% وبعضها غير معنوي، حيث تم بصورة متعمدة إضافة المتغيرات الغير المعنوية في المدى القصير، وذلك ليتم التعليق عليها ومقارنة مرونتها القصيرة الأجل مع مرونته في المدى الطويل، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0,70)$ وهذا معناه أن جميع متغيرات النموذج تفسر 70 % من المتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي $(TAUXPIB_r)$، وهذا ما يبين أن النموذج ذو جودة وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج الداخلي الخام، أي أن التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة تفسر لنا حوالي 70% من التقلبات في الناتج الداخلي، وتبقى نسبة 30% مفسرة بواسطة عوامل أخرى وبالتالي فهو مقبول إحصائيا.

تشخيص النموذج:

- قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقات الاقتصادية المراد تحليلها، لا بد من التأكد أولا من مدى توافر وتحقيق شروط طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار كمايلي:

- يتم التأكد من خلو النموذج من الارتباط التسلسلي بين البواقي لأن وجود هذا الارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون أقل من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن قيمة إحصاءات الاختبارات التي تعتمد على هذا التباين تكون أكبر من قيمتها الحقيقية مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته، ويتم الحكم على مدى وجود استقلال بين البواقي من خلال عدة اختبارات : اختبار بروش غودفري (Breusch-Godfrey)، بوكس بياس(Box-Pierce)، اختبار بوكس (Ljung-Box)، وسنعتمد على اختبار داربن واتسن(DW).

-**اختبار داربن واتسون:** ومن جدول القيم الحرجة لـ (DW) يتضمن قيمتين حديتين قيمة الدنيا $(d_L = 1,31)$ و قيمة عليا $(d_U = 1,57)$ وذلك عند مستوى معنوية 5% و حجم العينة 32 وعدد المتغيرات المستقلة $(K = 2)$، حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في حالتين: $(2 \pi DW \pi 4 - d_U)$؛ $(d_U \pi DW \pi 2)$، أما في حالتي $(4 - d_L \pi DW \pi 4)$؛ $(0 \pi DW \pi d_L)$ يكون القرار برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي، تحصلنا على قيمة معامل "دوربن واتسون" مساوية لـ $(DW = 2,26)$ وهي محصورة بين

$(2\ \pi\ DW\ \pi\ 4-d_U)$، أي $(2\ \pi\ 2{,}26\ \pi\ 2{,}43)$ وعليه يتم قبول الفرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في حالة إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري، ومن تم فإن الشرط الأول من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر.

- **اختبار التوزيع الطبيعي**: يتم استخدام اختبار "جارك- بيرا" للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، والشكل أدناه يوضح ذلك":

الشكل رقم (05.IV): إختبار التوزيع الطبيعي

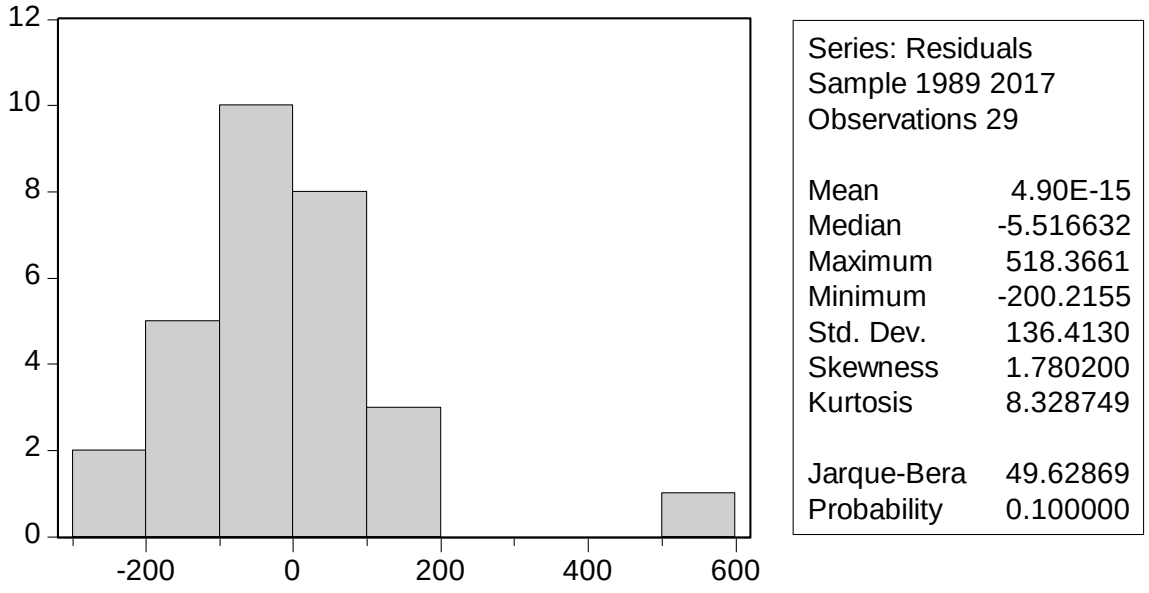

-من خلال الشكل اعلاه لاختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي، أثبتت النتائج أن قيمة $(J.B)$ المحسوبة بلغت (49.62) بمستوى دلالة قدرها (0,10) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة توزيع البواقي تتبع القانون الطبيعي.

- **اختبار تجانس تباين البواقي**: من بين الشروط الأخرى التي تقتضيها طريقة المربعات الصغرى هو تحقق افتراض ثبات تجانس البواقي، أي أن البواقي يكون لها نفس التباين، فإذا كان تباين كل خطأ عشوائي غير ثابت فإن البواقي تكون لها تباينات مختلفة ويظهر مشكل عدم التجانس على النموذج، ويهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود أو عدم وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة للنموذج، وللتحقق من تجانس التباين يوجد العديد من الاختبارات أهمها[1]:Test de Heteroscedastite ، Test de Breusch Et Pagan 1979، Test ARCH 1982، Test White 1980.

[1] - **علال بن ثابت، جلال سويح**، «اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015 »، **المرجع السابق**، ص. 39.

وعليه يتم استعمال اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين ($ARCH$)، وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15.IV): نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين ($ARCH$)

ARCH Test:

F-statistic	0.039331	Probability	0.844338
Obs*R-squared	0.042292	Probability	0.837064

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 16:18

Sample(adjusted): 1990 2017

Included observations: 28 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17884.22	10334.64	1.730513	0.0954
RESID^2(-1)	0.038841	0.195853	0.198319	0.8443
R-squared	0.001510	Mean dependent var		18603.60
Adjusted R-squared	-0.036893	S.D. dependent var		50287.41
S.E. of regression	51206.64	Akaike info criterion		24.59388
Sum squared resid	6.82E+10	Schwarz criterion		24.68903
Log likelihood	-342.3143	F-statistic		0.039331
Durbin-Watson stat	1.994996	Prob(F-statistic)		0.844338

يلاحظ من خلال الجدول أن أن البواقي متجانسة حيث بلغت قيمة الاختبار فيشر $(F = 0{,}03)$بمستوى دلالة (قيمة الاحتمال) $(P.value = 0{,}84)$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بوجود ثبات تباين البواقي، ونستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **اختبار COSUM**: بعد القيام بتقدير النموذج وتشخيص جودته، يجب التأكد من استقراريته على طول فترة الدراسة، ومن بين أهم الاختبارات التي تسمح بالكشف عن الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر اختبار *CUSUM* الذي تصاغ فرضياته على الشكل:

النموذج مستقر: H_0

النموذج غير مستقر: H_1

والاختبار يستند على أن يكون المنحنى داخل الممرين

الشكل رقم (06.IV): اختبار COSUM

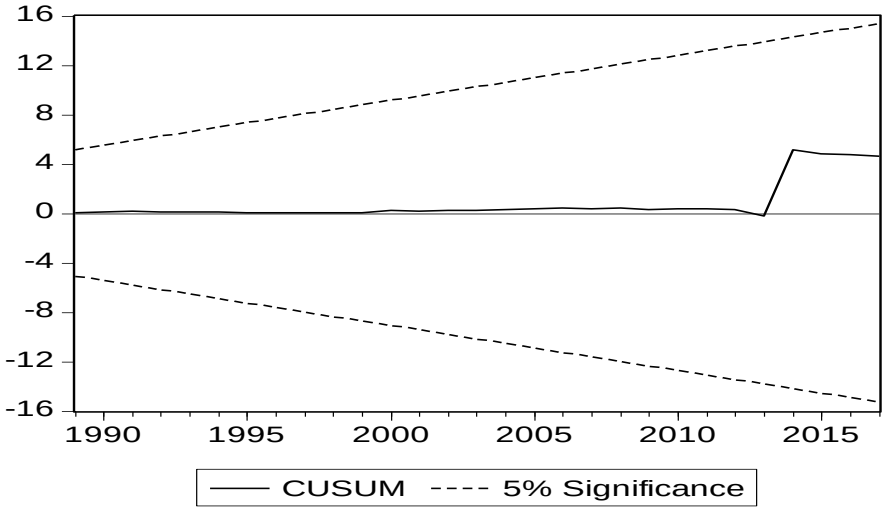

من خلال الشكل أعلاه تبين قراءة نتائج الاختبار المحصل عليه باستعمال برنامج *Eviews*، أن نموذج الدراسة المقدر مستقر على طول فترة الدراسة لان المنحنى يتواجد ضمن المجال عند مستوى دلالة 5% أي يتم قبول فرضية العدم H_0 بأن النموذج مستقر على طول فترة الدراسة، ونرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن النموذج غير مستقر خلال فترة الدراسة.

- يتضح أن نفقات التسيير له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير المتأخر بسنة (قدرت المرونة بـ -7.66)، حيث أن كل زيادة في نفقات التسيير بـ 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7,66%وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تبين أن الإنفاق يعطي تأثيره على المدى الطويل، وهذا من الطبيعي لأن الإنفاق على المستخدمين والمعدات من اجل تسيير المرافق الإدارية للدولة أو كالمنح الدراسية التي تمنح لفائدة الطلبة والمساعدات التي تمنح في إطار الضمان الاجتماعي ومرتبات العمال وأشغال الصيانة وإعانات الجماعات المحلية تعتبر إنفاق من طرف الدولة ويقلل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1993 قامت الدولة بزيادة الأجور والمنح الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل

الضعيف،أما سنة 2009 عرفت نفقات التسيير ارتفاعا في معدلات نموها بالمقارنة مع نفقات التجهيز، وهذا راجع للارتفاع المستمر في الأجر القاعدي سنة 2008 من 12.000 إلى 15.000 دينار في سنة 2010 بالإضافة لتطور الإعانات التحويلية التي تخص الجانب الاجتماعي، ويستمر هذا الأثر على المدى الطويل والتي تبينها معادلة التكامل المشترك، أي أن مرونة نفقات التسيير في المدى الطويل سالبة ومعنوية.

- هناك تأثير ايجابي ومعنوي لنفقات التجهيز على الناتج المحلي، وقدرت مرونته في المدى القصير (3.65) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في نفقات التجهيز بـ 1% يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي بـ 3.65%،وعليه فهي تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى القصير، لأن التجهيز هو إنفاق على الاستثمار والاستثمار والذي يعطي نتائج إيجابية على الأجلين القصير الطويل، إلا أن المرونة في الاجل الطويل أكبر من المرونة في المدى القصير لأنه تم الإنفاق على تجهيز الأشياء الغير المنتجة كالمكاتب والكراسي وحتى الطرقات في المدى القصير تعتبر غير منتجة ويظهر مفعولها على المدى الطويل إذن النتيجة المتوصل لها مقبولة ومنطقية.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها، جاءت الدراسة التطبيقية القياسية كآخر خطوة من هذا البحث، بعد حصر أهم المتغيرات المفسرة والمؤثرة في نمو الناتج المحلى الإجمالي بالاعتماد على الدراسات السابقة، وقد تم الاعتماد على فترة طويلة الأجل الممتدة من 1986 إلى 2017 وذلك للحصول على نتائج تقدير أكثر دقة وواقعية، حيث تم التطرق أولا لخطوات المنهجية القياسية المتبعة قبل الشروع في تطبيق النمذجة القياسية لنموذج تأثير مكونات الإنفاق الحكومي باعتباره من أهم المتغيرات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وعليه تمّ الاهتمام بهذا الأخير كمتغير تابع ومحاولة البحث في أهم المتغيرات التي تؤثر فيه، لأن هذا المتغير هو الوحيد الذي يلعب الدور الحاسم في التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة.

فقد اختلفت الدراسات والأبحاث في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فالنظرية الكينزية ترى أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو من خلال المضاعف الكينزي عكس نظرية فاجنر؛

كما اختلفت النتائج وتباينت حول تأثير مكونات الانقاق الحكومي على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات توصلت إلى تأثير موجب لنفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير، والبعض الآخر تباينت نتائجه نظرا لمختلف الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري حيث اختلف نتائج تأثيراتها؛

إذ ما يتم ملاحظته عدم اهتمام الدول النامية لهذا المتغير والبحث في الأسباب التي تؤدي إلى تحسينه والاكتفاء باستيراد تكنولوجيا وتقنيات وكفاءات ذات خبرة من الخارج بتكاليف باهظة، هذا ما أدى إلى تخلفها عن مواكبة الدول المتقدمة، بالرغم من تحقيقها معدلات نمو مقبولة ولكنها غير حقيقية حيث لا تنعكس بالإيجاب على مستويات المعيشية للأفراد وعدم قدرتها على تحقيق أدنى متطلبات الحياة، هذا ما دفعنا إلى البحث في المتغيرات المفسرة لها لزيادة فاعليتها بما يخدم ويساعد أصحاب القرار في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

لقد تبين من خلال تحليل الدراسة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة ما يلي:

- دلّت نتائج اختبار السكون للمتغيرات أن جميع المتغيرات في كلا النموذجين ساكنة في مستواها ومتكاملة من الدرجة $I(0)$ ، ماعدا معدل نمو نفقات التسيير الذي استقر عند الفروق الأولى فهو متكامل من الدرجة $I(1)$ بالنسبة للنموذج الأول.
- تبين من اختبار تكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول (الناتج المحلي الإجمالي؛ نمو نفقات التسيير؛ نمو نفقات التجهيز).

- النتيجة التي تم التوصل إليها بخصوص أثر مكونات الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة، تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بحجم النفقات المرصودة وخاصة بنفقات التجهيز.

- تمّ تقدير أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام تقدير معادلة تكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم عملنا على اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من معادلة التكامل المشترك لتقدير النموذج في المدى القصير ومعرفة تأثير المتغيرات المفسرة على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، حيث اختلفت تأثيرات هذه المتغيرات بين المدى الطويل والقصير، فبعض المتغيرات كان لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أكثر من المدى القصير، والبعض الآخر كان العكس بتأثير فعال في المدى القصير أكثر من المدى الطويل.

- تم التوصل إلى وجود تأثير موجب وكبير لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما نفقات التسيير فتأثيرها سلبي في الأجلين القصير والطويل.

- وفي الأخير يمكن القول أن النموذج المتوصل إليها مقبول نوعا ما إحصائيا وبعض متغيراته لا تصب في نفس اتجاه النظرية الاقتصادية، رغم انها اجتازت جميع الاختبارات الإحصائية اللازمة لبعض المشاكل القياسية، وعليه يمكن الاعتماد عليها للوصول ولو لبعض الشيء من تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعرضنا في هذه الدراسة إلى أربعة فصول، فكان الأول نظري بحث تمّ فيه التطرق لتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مختلف المذاهب الاقتصادية، حيث اختلف دورها حسب طبيعة كل مرحلة، ونظرا لفعاليتها في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وخاصة أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، والتي عرفت هي الأخرى تطورا بغية استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع، فعلاقة المالية العامة مع تطور الدولة يتجسد في حالة من التزاوج بين الدولة كتنظيم سياسي اجتماعي يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية باستخدام أدوات مالية.

ففي الفكر الكلاسيكي كانت المالية العامة المحايدة والتي نادت بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نشاط ضيق بما لا يؤثر على قرارات الأفراد في القطاع الخاص، وتتدخل لتوفير الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع والعدالة وأن التوازن يتحدد بصورة تلقائية عند مستوى أقل من مستوى العمالة، وبالتالي عدم وجود فجوات تضخمية، وإذا حدث اختلال فإنه سرعان ما يعدل في المدى القصير عن طريق قوى السوق الحرة، فكانت المالية العامة مجرد أداة اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، أما في الفكر الكينزي والتي تنادي بتعظيم تدخل الدولة وأصبح وجودها حتمي وضروري خاصة في ظل التدفقات الظرفية حيث اتسع نشاطها في الحياة الاقتصادية وأصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير وأصبحت تمتلك غالبية موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، وسادت الملكية الجماعية على الملكية الخاصة، حيث تم التخلي عن مبدأ الحياد المالي وأصبح عجز الموازنة مقصود وبالتالي أسندت لها مهام لتحريك النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود وأصبحت الدولة تتولى عملية توزيع الناتج الوطني بين أفراد المجتمع لتحقيق أهدافها خاصة الرفع من معدلات النمو ، وصولا إلى الدولة المنتجة في الفكر الحديث.

لعبت السياسة المالية دور مهم في مختلف الانظمة الاقتصادية، فهي تشكل أهم أداة السياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطر لها عن طريق مجموعة من الأدوات أهمها أداة الإنفاق الحكومي أين تطرقنا إليها في الجزء الأخير من الفصل باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور المسنود إليها في مختلف الميادين فهي ترسم حدود نشاط الدولة، وتوصلنا إلى أن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حجم إنفاقها، ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال الرفع من معدلات النمو، تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المعايير الاقتصادية التي تعكس درجة التقدم او التخلف لدولة ما باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية دون تحقيق معدلات مقبولة من النمو ومستدامة، وعليه تم في الفصل الثاني التطرق إلى هذا المفهوم ونظرياته حيث أجمعت التعاريف على أن النمو الاقتصادي

هو الزيادة الكمية في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة دون حدوث تغيرات ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن خلال تطرقنا إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية اتضح أن التنمية هي إحداث تحولات هيكلية في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية التي تؤدي إلى تكوين قاعدة انتاجية ذاتية لتوفير زيادة منتظمة في متوسط إنتاجية الفرد، ومنه فإن التنمية أوسع وأشمل من النمو وتتضمن محتوى إجتماعي لأنها عملية يشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع لتحقيق الأهداف وفق برنامج طويل الأجل، ليليها ذكر أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت ظاهرة النمو الاقتصادي من طرف مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، حيث ربط الكلاسيك النمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي أين أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات لأنه مصدر الأرباح، أما نظرية شومبيتر فركزت على دور المنظم من خلال الابتكارات التكنولوجية ممثلة في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة تساهم في النمو وليس عدد السكان ورأس المال، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار في تفعيل حركة النمو، كما أثار "رودان– نيركس" فكرة إحداث توازن في نمو مختلف القطاعات الاستهلاكية وبين القطاعات الرأسمالية، وتحقيق التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وليس بمعدل واحد وإنما بمعدلات مختلفة بحيث يتحقق التوازن من جهة الطلب والعرض مع ضرورة الدفعة القوية، ووفقا لنظرية "ألبرت هيرشمان" فإنه أكد على إحداث عدم التوازن المقصود والمخطط في الدول النامية وبالتالي إحداث اختلال في نمو القطاعات.

لتليها بعد ذلك بعض الأفكار الاقتصادية الأكثر جرأة والتي استخدمت النماذج الرياضية على أوسع نطاق، وبالتالي اهتمت تلك النماذج الاقتصادية بالنمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل وركزوا على إيجاد مصادر جديدة للنمو، وأول هذه النماذج قدمت من طرف "هارود دومار" والذي يرجع عدم استقرار النمو نتيجة عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي، إضافة إلى عدم استقرار معدل التوازن، وفي ظل الانتقادات الموجهة لذلك النموذج برز نموذج أكثر تفسير مقدم من طرف النيوكلاسيك وهو نموذج " سولو صوان" سنة 1956، حاولت البحث عن أسباب الاختلافات في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول وقامت بإضافة عامل جديدا للنمو الاقتصادي في المدى الطويل ممثل في التقدم التقني كمصدر من مصادر النمو لأنه يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وتوصل إلى أن الفرق بين الغنى في الدول المتقدمة راجع إلى ارتفاع معدل الاستثمار لرأس المال مع معدل نمو ديمغرافي ضعيف وتقدم تقني قوي، أما في الدول الفقيرة فأسباب الفقر ترجع إلى انخفاض التراكم الرأسمالي وزيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي و/أو ضعف التقدم التقني ما يساعد تواجدها ضمن حيز الفقر، وبرزت خاصية التقارب والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية والتقائهما في نقطة معينة في الأجل الطويل إذا توفر عامل التراكم الرأسمالي، وفي منتصف الثمانينات برزت نماذج أخرى أكثر تطور ممثلة في نماذج النمو الداخلي أهمها نماذج AK وتميزت بغياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال حيث يساهم في زيادة النمو في المدى الطويل دون تقدم تقني، ويرجع الاختلاف في درجة الغنى والفقر إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فكلما

أعطت الدولة الأهمية لهذا العنصر ساهم في الرفع من معدل نموها، والعكس صحيحاً، ومنه فإن هذا العامل إذا خصص له الوقت الكافي والتكوين الصحيح والمستمر يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما نموذج رومر فاعتبر التقدم التقني متغير داخلي ناتج عن دافع الربح، فقد أدخل عامل التمرن عن طريق التعليم وأعطوا أهمية بالغة للعنصر البشري والبحث والتطوير في الرفع من معدل النمو طويل الأجل، أما لوكاس فقد ركز على رأس المال البشري في نموذجه لما له من دور في النمو، كما نجد نموذج بارو والذي لقي نموذجه اهتماما كبيرا في تفسير النمو في الأجل الطويل حيث ركز على الاستثمار في البنى التحتية والنفقات العمومية.

وفي ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي واستكمالا للفصول النظرية، تناول الفصل الثالث دراسة تحليلية لواقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، تبين أن الدولة شهدت عدة مخططات تنموية بعد الاستقلال سخر لها أموال ضخمة حيث مرت بعدة مراحل فشهدت الفترة 1967-1979 ثلاث مخططات تنموية تهدف كلها إلى الخروج من التبعية، أما في منتصف الثمانينات تأثرت الجزائر وكغيرها من الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات في تمويل اقتصادياتها نتيجة الازمة النفطية الحادة سنة 1986، ما ادى إلى اختلالات عميقة على المستوى الداخلي والخارجي عرقلت مسار التنمية، حيث قامت الجزائر بانتهاج سياسة إصلاحية ذاتية وهيكلية تمس جميع الأصعدة بدعم من المؤسسات المالية والنقدية الدولية بغية تحقيق الاستقرار الكلي، وبالتالي الدخول في مرحلة جديدة ابتداءا من 1989 إلى غاية 1998 اتصفت بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وتجسد ذلك في تطبيقها لمجموعة من الاصلاحات تمثلت في التقليص من عجز الموازنة، تحرير الأسعار، إصلاح المنظومة المصرفية سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض 90-10، إصلاح النظام الضريبي بداية من سنة 1992، ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي الممتد من 1994 إلى غاية 1995، وبرنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998، وانتهاج سياسات مالية تقشفية ممثلة في تقليص النفقات، وكان الهدف من ذلك تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالفعل فقد حققت نتائج إيجابية كانخفاض معدلات التضخم، يرافقها بعض الآثار السلبية كارتفاع معدل البطالة، الفقر، تجميد بعض المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال البنى التحتية، وصعوبة تقليص نفقاتها الجارية، لتأتي مرحلة جديدة مع نهاية سنة 1999 إلى يومنا هذا وهي المرحلة الأخيرة والمعروفة بإتباع الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانعكاسات الاصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها فقد حققت تلك الإصلاحات بعض الأهداف التنموية بتحقيقها نتائج ايجابية منها عودة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الاجتماعي وإحداث تنمية شاملة من خلال اتباع برامج ضخمة ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)، برنامج المخطط الخماسي (2015–2019) مستفيدة من الوفرة المالية المحصل

عليها من الارتفاع المستمر في احتياطات سعر الصرف الأجنبي وتحسن مؤشر الدين الخارجي عبر التسديد المسبق.

تميزت السياسة الإنفاقية المنتهجة خلال فترة الدراسة بالتوسع في النفقات من سنة لأخرى ما عدا في الآونة الأخيرة بسبب تطبيق سياسة مالية تقشفية نتج عنها تجميد بعض المشاريع، أما جانب الإيرادات فقد عرفت بعض الانخفاضات لأنها عرضة لتقلبات أسعار البترول وأي انخفاض لهذا الأخير يؤدي إلى تراجع إيرادات الدولة، ويحدث عجز في موازنة الدولة وبالتالي الإخلال بأحد بنودها، أما مطلع الألفية فقد وجه الفائض الناتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى صندوق ضبط الموارد والمخصص لتغطية العجز في الحالات الغير متوقعة.

إلا أنه بعد تحليل السياسة الإنفاقية الناتجة عن تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2017 كانت في اتجاه متصاعد وتبين تأثيره على النمو الاقتصادي في الأجل القصير كان إيجابي، حيث تحسنت معدلات النمو نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إلا أنه في سنة 2013 سجلت تحقيق نمو ضعيف نتيجة انخفاض الإيرادات الراجع إلى تدني أسعاره في السوق الدولية وارتفاع حجم النفقات، أما عن القطاعات المساهمة في النمو فنجدها ضعيفة خاصة قطاع الفلاحة والصناعة لأنها تتأثر بعوامل خارجية، ويظهر النمو فقط في قطاع الأشغال العمومية والخدمات التابعة مباشرة للتمويل من طرف الدولة، ومنه فقد تبين أن الاقتصاد الجزائري يركز على قطاع المحروقات ويتأثر به فبارتفاعه يساهم في زيادة الناتج الحلي الاجمالي، أما في حالة انخفاضه وتعرضه لصدمات مفاجئة يؤدي إلى انخفاض الناتج وهذا ما حصل في السنوات الأخيرة، ما يبين عدم تغيير تركيبة هيكل الناتج المحلي، لذلك من الضروري البحث عن مصادر أخرى خارج قطاع المحروقات تخدم أهداف النمو.

يعد الإنفاق العام من أهم السياسات المستخدمة لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة كرفع معدلات النمو، تحسين المستوى المعيشي، تحقيق الاستقرار، من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لأثر الإنفاق خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية أثرت على الناتج المحلي الحقيقي، تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الأساليب والاختبارات القياسية ما يلي:

-دلّت نتائج اختبار السكون للمتغيرات أن جميع المتغيرات في النموذج ساكنة في مستواها ومتكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ ، ماعدا نمو نفقات التسيير الذي استقرا عند الفروق الأولى؛

-تبين من اختبار تكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (الناتج المحلي الإجمالي؛ نمو نفقات التسيير، نمو نفقات التجهيز)، حيث أن قيمة المرونات في الأجل الطويل أكبر من المرونات في الأجل القصير والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

-النتيجة التي تمّ التوصل إليها من خلال تقديرنا لمعادلة التكامل المشترك لأثر نفقات التسيير والتجهيز على نمو الناتج الداخلي الإجمالي في المدى الطويل:

1-أن هناك أثر ايجابي وكبير لنمو نفقات التجهيز على الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت مرونته في الأجل الطويل (4.39)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فالاستثمار العام على مختلف القطاعات (البنى التحتية، قطاع الصحي، التعليم، مختلف القطاعات...) يكون له أثر موجب على المدى الطويل، إضافة إلى أن الإنفاق في الجزائر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مثلها مثل أي دولة نامية التي تعتمد على النفط كمصدر أحادي في اقتصادياتها، كما أن الإنفاق الاستثماري له دور في الرفع من معدل النمو الاقتصادي بالرغم مما تعانيه معظم القطاعات من تذبذبات في الآونة الأخيرة، إلا أنه ساهم في تحسين البنية التحتية ونوعيتها، وعليه تمّ إثبات الفرضية القائلة بأن هناك علاقة إيجابية بين نفقات التجهيز للدولة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛

2-عدم تحقق الفرضية التي تنص علو وجود علاقة طردية بين نمو نفقات التسيير والناتج الداخلي الإجمالي، فقد بينت النتائج أن معامل نمو نفقات التسيير سالب (5.29-)، هذا ما يتعاكس مع النظرية الاقتصادية حيث تعتبر نفقات التسيير من بين أهم العوامل التي ترفع من النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الرواتب والاجور في الآونة الأخيرة نتيجة الاضرابات وما تلحقها في الاقتصاد من انخفاض معدل النمو، وتعتبر هذه النتيجة حسب نظري تأثير مقبول ويتوافق مع بعض الدراسات التي توصلت لذلك؛

3-اتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوية كل المتغيرات المفسرة وكانت النتائج كالتالي:

أ-هناك تأثير معنوي وسالب لنفقات التجهيز في المدى القصير، أي أن هذه الأخيرة تؤثر في المدى القصير على النمو، ويتضح من النتائج أن متغير نفقات التجهيز متأخر بسنة معنوية والذي قدر بـ (3.65-)، عليه يتم الاستنتاج أثر نفقات التجهيز يكون على المدى القصير والطويل أكثر ملائمة لأنه قد يستغرق استكمال بعض المشاريع التنموية بعض الوقت وعليه يتحقق العائد إلا على مدى فترة طويلة، وعليه تكون الفجوة الزمنية الأكثر ملائمة هي سنة واحدة لإثبات فاعلية هذا المتغير، حيث أن هذا ما تم التوصل إليه فيما يخص الأثر السالب في فجوته الزمنية "سنة" على النمو لدلالة على قدرة الدولة التعامل مع الاستثمارات الضخمة فورا بسبب تمكنها من استيعاب هذه الاستثمارات الضخمة، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة بأن هناك تأثير إيجابي لنفقات التجهيز في المدى القصير؛

ب-يتضح أن نفقات التسيير له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير المتأخر بسنة (قدرت المرونة بـ 7.66-)، حيث أن كل زيادة في نفقات التسيير بـ 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار

7,66%وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تبين أن الإنفاق يعطي تأثيره على المدى الطويل، وهذا من الطبيعي لأن الإنفاق على المستخدمين والمعدات من اجل تسيير المرافق الإدارية للدولة أو كالمنح الدراسية التي تمنح لفائدة الطلبة والمساعدات التي تمنح في إطار الضمان الاجتماعي ومرتبات العمال وأشغال الصيانة وإعانات الجماعات المحلية تعتبر إنفاق من طرف الدولة ويقلل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، لأن مفعوله يكون على المدى الطويل.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: قامت جل الدول بانتهاج الخيار الاشتراكي عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، نتج عنه تطبيق تدخل الهيئات الدولية وفرضت إصلاحات إقتصادية مشددة وصارمة ساهمت في تفشي البطالة وبروز ظاهرة الفقر نتيجة تدني المستوى المعيشي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له أثر إيجابي في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية؛

الفرضية الثانية: نجاح السياسة الإقتصادية يتحقق عن طريق النمو الفعلي المحقق داخل البلد، لأن هدف السياسة الإقتصادية هو الاستخدام التام واستغلال الطاقة الإنتاجية وليس فقط مجرد اهتمام بالنمو الاقتصادي المتحقق، وهذا ما ينفي صحة الفرضية حول تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية تجلى في ارتفاع معدلات النمو خصوصا مع المبالغ الضخمة المنفقة؛

الفرضية الثالثة: يعتبر الإنفاق الحكومي الأداة التي تتحكم بها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة المالية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، وبما أن إيرادات الدولة تتشكل بنسبة كبيرة من مداخيل المحروقات لأنها تملك جهاز إنتاجي غير مرن يتصف بعدم تنويع في الإيرادات، إضافة إلى عدم كفاءة النظام الضريبي السائد، فإن الإنفاق الحكومي المتأثر بأسعار النفط في السوق الدولية تتحكم فيه الدولة إما بالتوسع في النفقات عن طريق برامج الإنعاش في حالة ارتفاع الإيرادات، أو السياسة التقشفية عن طريق تقليص النفقات في حالة انخفاض الإيرادات وعليه يعتبر أهم أداة فعالة تتدخل بها الدولة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأنه ممكن أن تشكل سياسة الإنفاق الحكومي أهم أداة للدولة الفعالة في ظل عدم تنوع إيرادات الدولة؛

الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة القياسية لأثر نفقات التسسير والتجهيز على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986-2017 أنه لنفقات التسسير أثر سالب على النمو الاقتصادي لأنه يبقى إنفاق غير منتج ويظهر مفعوله على الأجل الطويل، بينما يوجد تأثير موجب لنفقات التجهيز كونه الحرك الرئيسي للنمو، وهذا ما يعكس الفرضية القائلة بأن لنفقات التسيير والتجهيز أثر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى الطويل.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وخاصة تحسين معدل النمو الاقتصادي وديمومته بغية الاستفادة من الموارد والتقليل من الاعتماد على مداخيل النفط ومحاولة تنويع هيكل الإنتاج في ظل انخفاض أسعار هذا الأخير، ومن أهم هذه التوصيات:

-للإنفاق الحكومي أثر معنوي في دفع عجلة التنمية ولذلك يجب الاعتماد عليه كأداة من أدوات السياسة المالية الفعالة خصوصا في المدى الطويل عن طريق تبني سياسة إنفاقية تنسجم مع أهداف النمو الاقتصادي عند وضع البرنامج من طرف صناع القرار.

-عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية وماله من تأثير سلبي، ولذا يجب الاعتماد على المداخيل النفطية والاستغلال العقلاني لها بتطبيق سياسة إنفاقية فعالة تساهم في الرفع من النمو وتدعيم القطاع الخاص وتشجيعه لتخفيف العبء على ميزانية الدولة ويصبح البديل الفعال لتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

-ترشيد الإنفاق العام بشقيه من أجل تحسين سيرورته، حيث يتطلب ترشيد نفقات التسيير العمل على تفادي الإنفاق المترف الغير موجه عن طريق دراسة متطلبات وحاجات كل قطاع من القطاعات لأنها غير منتجة ولا تؤثر في المدى القصير وزيادتها تساهم في حصول التضخم الذي يعيق النمو، أما ترشيد نفقات التجهيز خاصة في ظل البرامج التنموية الضخمة وحجم الإنفاق الموجه لها فيكون عن طريق خلق جهاز إنتاجي وليس فقط تنشيطه يساهم في زياد النمو الاقتصادي.

-الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة الإنفاق للمشاريع ذات القيمة الإجمالية المرتفعة لأنها تتسبب في عدم إمكانية رجوع الدولة إلى المستوى السابق بعد انتهاء تنفيذ المشاريع خصوصا التي لم تتحقق أهدافها المرجوة، ومنه وجب تصميم سياسات وخطط وبرامج يرافقها التسيير الكفء تساهم في تحسين القطاع الانتاجي والخدماتي لتنويع مصادر الدخل وهيكل الإنتاج.

-تبني سياسة اقتصادية وإدارية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل في الجزائر بتنويع الإيرادات خارج المحروقات عن طريق تطوير السياسة الضريبية بما ينسجم مع زيادة معدلات النمو ومن أولويات هذا الاصلاح تحسين المنظومة الضريبية والتوجه نحو الضرائب المباشرة، لانه لا يزال التركيز على الضرائب الغير مباشرة في الايرادات الضريبية، مع تحقيق مزيد من العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين بها سواء الطبيعيين أو الاعتباريين، وبالتالي صياغة سياسة ملائمة تعمل على الرفع من حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية عن طريق منح الامتيازات والاعفاءات الضريبية لتغطية الطلب الداخلي المتزايد للسلع والخدمات.

-بما أنه تشكل الإيرادات الجبائية ما نسبته 92% ومنه وجب على الدولة إتخاذ كافة الإجراءات والأدوات لمحاولة القضاء على مختلف أشكال التهرب الضريبي والفساد.

-ضرورة التحكم في العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الإنفاق ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها المستقبلية لاتخاذ التدابير اللازمة عن طريق الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية وذلك ببناء نماذج قياسية من أجل تحليلها والتنبؤ لها.

-الاهتمام بمجالات البحث والتطوير عن طريق زيادة حجم الإنفاق عليها لأهميتها في الرفع من معدلات النمو والوصول بها إلى مستويات عالمية، لأنه لوحظ عدم الاهتمام بهذا المجال خاصة لدى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تولي إهتماما كبيرا له.

- بما أن الإنفاق الحكومي أهم محدد للنمو، لذلك وجب على الدولة الإهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة، أي ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم (رأس المال البشري) لأنه يساهم في الرفع من معدل النمو من خلال تطوير الجهاز الأنتاجي بالخبرات والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة ورفع مستواها في الجزائر لأنها تحسن أداء الاقتصاد كما ونوعا، كما أن الإنفاق على قطاع الصحة يرافقه تطوير المناهج يساهم في تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وبالتالي الرفع من معدل النمو واستدامته، مع عدم إغفال باقي القطاعات.

-ضرورة إحداث نظام رقابي من خلال تفعيل الأدوات والمعايير المستخدمة في تقييم البرامج الإنفاقية وتوجيه النفقات نحو الاستثمارات المنتجة للثروة عن طريق انتقاء المشاريع الاستثمارية الضخمة، وإعادة تقييمها لتجنب التأخر الحاصل في مدة الانجاز الذي يرفع من تكاليف الانجاز، خاصة في مجال البنية التحتية والبناء لما لها من أثر إيجابي في الرفع من مستوى التشغيل في المدى القصير، وزيادة معدل النمو في المدى الطويل.

-محاولة تنويع هيكل الناتج بما يخدم أهداف النمو مع ضرورة معرفة القطاعات التي تحفز الناتج الداخلي الإجمالي وترتيبها وفق الأولويات خاصة في قطاع الصناعة.

أفاق البحث:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج تخص أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإنه وتكملة لموضوع الدراسة، يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع ومنها:

-فعالية سياسة الإنفاق التوسعية المطبقة والجاري تطبيقها في ظل إنخفاض أسعار البترول وأثارها على النمو والتنمية الاقتصادية.

-أثر الاستثمار في العامل البشري للرفع من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- السياسة الضريبية كأداة بديلة للإنفاق الحكومي لتنويع مداخل الإيرادات في ظل إنخفاض أسعار البترول.

-دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش خلال الفترة 2001-2019.

-فعالية السياستين المالية والنقدية وأثرها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول النامية.

-أثر الاستثمار في القطاعات التي تحفز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات.

-أثر الاستثمار في البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي.

-الجزائر ما بعد البترول: كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل سياسة تقليص النفقات.

-أثر الاستثمار في القطاع الفلاحي كبديل للقطاع النفطي.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

- **إبراهيم خريس**، النظام المالي في الإسلام، ط1، **دار الأبرار للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011.
- **إبراهيم متولي حسن المغربي**، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، **دار الفكر الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2014.
- **إبراهيم محمد خريس**، الضرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، الطبعة العربية، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **أحمد رمضان نعمة الله وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2004.
- **أحمد زهير شامية**، النقود والمصارف، ط1، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **أحمد عبد السميع علام**، المالية العامة-المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2012.
- **أحمد فريد مصطفى**، الاقتصاد الدولي، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2007.
- **أحمد ماجر**، تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **إدارة التخطيط ودعم القرار**، الربع الأول لعام 2016، الإمارات العربية المتحدة.
- **إدريس خبابة**، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، ط1، **دار التعليم الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015.
- **أسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات**، مفاهيم ونظم اقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.
- **إسماعيل محمد بن قانة**، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، ط1، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012.
- **أشرف أحمد العدلى**، الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق، ط1، **مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2006.
- **أشواق بن قدور**، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.
- **أعاد حمود**، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، **دار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن،

2011.

- **أمحمد الأشقر**، الاقتصاد الكلي، ط1، **الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2002.
- **إياد عبد الفتاح النسور**، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.
- **إيمان عطية ناصف**، النظرية الاقتصادية الكلية، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2008.
- **إيمان عطية ناصف**، مبادئ الاقتصاد الكلي، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2007.
- **ب. برنييه و إ. سيمون**، ترجمة **عبد الأمير إبراهيم شمس الدين**، أصول الاقتصاد الكلي، ط1، **المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، بيروت، 1989.
- **برحماني محفوظ**، المالية العامة في التشريع الجزائري، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015.
- **بريبش السعيد**، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة، **دار العلوم للنشر والتوزيع**، عنابة، الجزائر، 2007.
- **بسام الحجاز**، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط1، **دار المنهل اللبناني للنشر**، بيروت، لبنان، 2010.
- **بسام حجار**، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2003.
- **بلعزوز بن علي**، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2006.
- **بن حمود سكينة**، دروس في الاقتصاد السياسي، **دار الحديث للكتاب**، الجزائر، 2014.
- **تومي صالح**، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط2، **دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2009
- **جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي**، التنمية الاقتصادية: مفاهيم-نظريات-تطبيقات، ط1، **دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر**، الإسكندرية، مصر، 2012.
- **جمال حلاوة**، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة العربية الأولى، **دار الشروق للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010.
- **جهاد سعيد خصاونة**، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، ط1، **دار**

وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

- **جورج باكلي**، ترجمة: أحمد المغربي، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، **دار الفجر للنشر والتوزيع**، القاهرة، مصر، 2013.
- **جيرارد فونوني–فارد**، ترجمة **محمد هيثم أحمد العزاوي**، مقدمة في التحليل الاقتصادي: الاقتصاد للجميع، ط1، **المنظمة العربية للترجمة**، بيروت، لبنان، 2013.
- **جيمس جوارتيني، ريجارداستروب**، ترجمة: **عبد الفتاح عبدالرحمن وعبد العظيم محمد**، الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص، **دار المريخ للنشر**، الرياض، السعودية، 1999.
- **حامد عبد المجيد دراز وآخرون**، مبادئ الاقتصاد العام–القسم الثاني–، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009.
- **حامد عبد المجيد دراز**، السياسات المالية، ط3، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2002.
- **حامد عبد المجيد دراز**، مبادئ المالية العامة، **مركز الإسكندرية للكتاب**، مصر، 2000.
- **حربي محمد موسى عريقات**، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2014.
- **حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2014.
- **حربي محمد موسى عريقات**، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–، ط1، **دار وائل للنشروالتوزيع**، عمان، الأردن، 2006.
- **حسام داود وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2001.
- **حسام علي داوود**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2014.
- **حسين أحمد الحسين الغزو**، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، ط1، **عالم الكتب الحديث، إربد**، الأردن، 2016.
- **حسين مصطفى حسين**، المالية العامة، ط5، **ديوان المطبوعات الجامعية**، عنابة، الجزائر، 2005.
- **حمدي بن محمد بن صالح**، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، ط1، **دار النفائس للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.
- **خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي**، مدخل إلى المالية العامة، الطبعة العربية، **دار الأيام**

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

- **خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي**، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.
- **خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية**، أسس المالية العامة، ط3، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2007.
- **خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي**، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط7، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، 2005.
- **خبابة عبد الله**، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009.
- **خبابة عبد الله**، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2014.
- **ربيع نصر**، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**.
- **رحيم حسين**، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006.
- **رضا صاحب أبو حمد**، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، ط1، **دار مجدلاوي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006.
- **رضا عبد السلام**، العلاقات الاقتصادية الدولية، **المكتبة العصرية للنشر والتوزيع**، مصر، 2007.
- **رفيقة حروش**، الاقتصاد السياسي، ط2، **دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2016.
- **رقية شوشان**، التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول–قراءة في التجربة الماليزية–، **جرش للبحوث والدراسات**، المجلد 17، العدد 2، الأردن، 2016.
- **رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل**،النظرية الاقتصادية الكلية، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2012.
- **روبرت بارو**، ترجمة **أحمد عساف، علاء الدين صادق**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار الفكر للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.
- **رياض صالح عودة**، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، **دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع**، بيروت، لبنان، 2005.
- **سامر عبد الهادي وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2013.

- **سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده**، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2014.
- **سعد الله داود**، «الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر»، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2013.
- **سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010.
- **سعيد عبد العزيز عثمان**، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، **الدار الجامعية**، بيروت، لبنان، 2008.
- **سعيد عبد العزيز عثمان**، النظام الضريبي وأهداف المجتمع-مدخل تحليلي معاصر-، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2011.
- **سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار دجلة ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2011.
- **سفيان قمومية**، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، **النشر الجامعي الجديد**، تلمسان، الجزائر، 2017.
- **سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، ط1، **منشورات زين الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2015.
- **سمير فخري نعمة**، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011.
- **سهام محمد السويدي**، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010.
- **سهيله فريد النباتي**، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، ط1، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **سوزي عدلي ناشد**، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة-، **منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2009.
- **سوزي عدلي ناشد**، الوجيز في المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة -الميزانية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2000.
- **سي محمد كمال، صباغ رفيقة**، المالية الدولية والأزمات المالية، ط1، **دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2017.
- **السيد محمد أحمد السريتي**، النظرية الاقتصادية المتقدمة، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2011.

- **السيد محمد احمد السريتى، علي عبد الوهاب نجا**، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق العالمية، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2011.
- **شيخي محمد**، «طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات»، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012.
- **ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد: الجزء الأول، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2013.
- **ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر،2011.
- **ضياء مجيد الموسوي**، النظرية الاقتصادية الكلية –التحليل الاقتصادي الكلي–، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2009.
- **ضياء مجيد الموسوي**، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2009.
- **طارق الحاج**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، ط1، عمان، الأردن، 201.
- **طالب محمد عوض**، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، **معهد الدراسات المصرفية للنشر**، عمان، الأردن، 2004.
- **طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري**، مدخل إلى علم الاقتصاد–التحليل الجزئي والكلي–، ط2، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011.
- **الطيب داودي**، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، **مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010.
- **عادل أحمد حشيش**، أصول الفن المالي للاقتصاد العام– مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة–، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2001.
- **عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب**، أساسيات الاقتصاد الدولي، **منشورات حلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2003.
- **عادل فليح العلي**، مالية الدولة، ط1، **دار زهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012.
- **عادل فيلح العلي**، المالية لعامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2007.
- **عارف حمو وآخرون**، مبادئ الاقتصاد، ط1، **دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2016.
- **عاطف وليم أندراوس**، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة–تطور الدور

الاقتصادي الحكومي-(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة)، **دار الفكر الجامعي للنشر**، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

- **عامر يوسف العتوم**، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط1، **عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع**، الأردن، 2012.
- **عباس كاظم الدعمي**، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010.
- **عبد الباسط على جاسم الزبيدي**، السياسة الضريبية في ظل العولمة، **دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2013.
- **عبد الباسط علي جاسم الزبيدي**، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراسة مقارنة-، **المكتب الجامعي الحديث للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2015.
- **عبد الحكيم رشيد**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2010.
- **عبد الحليم كراجة وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2001.
- **عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **عبد العزيز مصطفى عبد الكريم**، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2004.
- **عبد الغفور ابراهيم محمد**، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، **دار زهران للنشر**، عمان، الأردن، 2009.
- **عبد القادر خليل**، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2014.
- **عبد القادر قداوي**، النمو السكاني والنفقات العامة -الجزائر نموذجا-: دراسة تحليلية قياسية، **النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع**، تلمسان، الجزائر، 2017، ص. 94.
- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، «الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2005.
- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، اتجاهات حديثة في التنمية، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2000.
- **عبد الله الطاهر وآخرون**، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط1، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن،

.2006

- **عبد الله ساقور**، الاقتصاد السياسي، **دار العلوم للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2004.
- **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ط3، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2006.
- **عبد المجيد قدي**، دراسات في علم الضرائب، ط1، **دار جرير للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2011.
- **عبد المطلب عبد الحميد**، اقتصاديات المالية العامة، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، 2005.
- **عبد المطلب عبد الحميد**، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010.
- **عبد المطلب عبد الحميد**، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي-تحليل كلي-، ط1، **مجموعة النيل العربية للنشر**، القاهرة، مصر، 2003.
- **عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2006.
- **عبد الناصر العبادي وآخرون**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان، 2000.
- **عبد الوهاب الأمين**، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2002.
- **عبد علي كاظم المعموري**، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، **دار حامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012.
- **عدنان تايه النعيمي وآخرون**، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن،2007.
- **عطا لله خالد**، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ: الجزائر نموذجا، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018.
- **علاء فرج الطاهر**، التخطيط الاقتصادي، ط1، **الراية للنشر**، عمان، الأردن، 2011.
- **علاش أحمد**، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع**، الجزائر، 2012.
- **على زغدود**، المالية العامة، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005.
- **علي جدوع الشرفات**، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، **دار جليس الزمان للنشر**، الأردن، 2014.

- **علي خليل، سليمان اللوزي،** المالية العامة، **دار زهران للنشر والتوزيع،** عمان، 2013.
- **عماد السخن،** التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، ط1، **دار أمجد للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2016.
- **عمر صخري،** التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر، 2005.
- **فتحي أحمد ذياب عواد،** اقتصاديات المالية العامة، ط1، **الرضوان للنشر والتوزيع،** الأردن، 2013،.
- **فليح حسن خلف، المالية العامة،** علم **الكتب الحديث** للنشر والتوزيع، **إربد جدارا** للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
- **قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني،** الاقتصاد الكلي: النظرية والتحليل، **منشورات** ELGA، مالطا،2001.
- **قحطان السيوفي،** اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،** دمشق، سوريا، 1989.
- **كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي،** مبادئ علم الاقتصاد، ط1، **دار صفاء للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2013.
- **كردودي صبرينة،** تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع،** الجزائر، 2007.
- **مجدي شهاب،** أصول الاقتصاد العام المالية العامة، **دار الجامعة الجديدة للنشر،** الإسكندرية، مصر، 2011.
- **مجدي محمود شهاب،** الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي)، **الجامعة الجديدة للنشر،** الإسكندرية، مصر، 1999.
- **مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد،** أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، **منشورات حلبي الحقوقية،** بيروت، لبنان، 2006.
- **محب خلة توفيق،** الاقتصاد النقدي والمصرفي-دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، **دار الفكر الجامعي،** الإسكندرية، 2011.
- **محرزي محمد عباس،** اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة)، ط3، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر، 2008.
- **محسن حسن المعموري،** مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة العربية، **اليازوري للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2014.
- **محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجا،** مبادئ الاقتصاد الكلي، **الدار الجامعية للنشر،**

الإسكندرية، مصر، 2008.

- **محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،** مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،** الإسكندرية، 2010.
- **محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد،** المالية العامة، **دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،** الإسكندرية، مصر، 2017،.
- **محمد الشريف إلمان،** محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر، 2003،.
- **محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا،** المالية العامة، **دار العلوم للنشر والتوزيع،** الجزائر، 2003.
- **محمد بن صالح حمدي،** الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأسس، ط2، **كتابك للنشر والتوزيع،** الجزائر، 2016.
- **محمد بوخاري،** الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، **دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،** الجزائر، 2014.
- **محمد حلمى الطوابى،** أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة-، ط1، **دار الفكر الجامعي للنشر،** الإسكندرية، مصر، 2007.
- **محمد خصاونة،** المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2015.
- **محمد زرقون، أمال رحمان،** النظرية الاقتصادية الكلية، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر، 2017.
- **محمد صالح تركي القريشي،** علم اقتصاد التنمية، ط1، **إثراء للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2010.
- **محمد صفوت قابل،** نظريات وسياسات التجارة الدولية، **مطبعة العشري،** 2010.
- **محمد ضيف الله القطابري،** دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)، ط1، **دار غيداء للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2012.
- **محمد طاقة، هدى العزاوي،** اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،** عمان، الأردن، 2007.
- **محمد عباس محرزي،** اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، **دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،** الجزائر، 2008.
- **محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،** التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **الدار الجامعية للنشر،** الإسكندرية، مصر، 2006.

- **محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،** التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، **قسم الاقتصاد للنشر**، الإسكندرية، مصر 2000.
- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،** التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2003.
- **محمد عبد لعزيز ربيع،** التنمية المجتمعية المستدامة، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **محمد غالي راهي الحسيني،** التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2016.
- **محمد فرحي،** التحليل الاقتصادي الكلي –الجزء الأول: الأسس النظرية–، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2004.
- **محمد فوزي أبو السعود، على عبد الوهاب نجا،** مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر.
- **محمد كمال الحمزاوي،** سوق الصرف الأجنبي، **منشاة المعارف للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2004.
- **محمد مروان السمان وآخرون،** مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، ط6، **دار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **محمد ناجى حسن خليفة،** النمو الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001.
- **محمدي فوزي أبو السعود،** مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية، مصر، 2004.
- **محمود حامد محمود عبد الرزاق،** اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2013.
- **محمود حسن صوان،** أساسيات الاقتصاد الإسلامي، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **محمود حسين الوادي وآخرون،** الأساس في علم الاقتصاد، **اليازوري للنشر والتوزيع**، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007.
- **محمود حسين الوادي وآخرون،** الاقتصاد الإسلامي، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2010.
- **محمود حسين الوادي وآخرون،** الاقتصاد الكلي، ط2، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان،

الأردن، 2010.

- **محمود حسين الوادي وآخرون**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، ط2، عمان، الأردن، 2013.
- **محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2000.
- **محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام**، مبادئ المالية العامة، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- **محمود حسين الوادي**، مبادئ المالية العامة، ط3، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **محمود عبد الرزاق**، الاقتصاد المالي، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، 2011.
- **محيي محمد مسعد**، مبادئ علم الاقتصاد، **دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2004.
- **مدحت القريشي**، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، **دار وائل للنشر**، الأردن، 2007.
- **مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد**، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، **مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية**، 1999.
- **المرسى سيد الحجازي**، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، **الدار الجامعية للطباعة والنشر**، بيروت، لبنان، 2000.
- **مصطفى الفار**، الإدارة المالية العامة، ط1، **دار أسامة للنشر**، الأردن، 2008.
- **مصطفى يوسف كافي**، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-، ط1، **مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2014.
- **مصطفى يوسف كافي**، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، **دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط2، **دار المشرق**، لبنان، 2001.
- **منى يونس حسين**، الاقتصاد الكلي، ط1، **دار أمجد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **موسى زواوي**، مدخل عام للاقتصاد السياسي، ط1، **منشورات الدار الجامعية**، الجزائر، 2015.
- **ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود**، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، **دار البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن، 2015.
- **ميثم لعيبي إسماعيل**، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة-مدخل النظرية الجزئية-، الطبعة العربية، **دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، 2016.

- **ناصر مراد**، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2011.
- **نزار سعد الدين العيسى**، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، ط1، **الناشر الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2001.
- **نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي**، السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-، الطبعة العربية الثانية، **دار اليازوري للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.
- **نشأت الوكيل**، التوازن النقدي ومعدل الصرف، ط1، **شركة ناس للطباعة**، القاهرة، مصر، 2006.
- **نعمة الله نجيب إبراهيم**، أسس علم الاقتصاد "التحليل الجمعي"، ط2، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2009.
- **نعمة الله نجيب إبراهيم**، أسس علم الاقتصاد، **مؤسسة شباب الجامعة للنشر**، الإسكندرية، مصر، 1987.
- **نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي**، اقتصاديات المالية العامة، ط1، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006.
- **هاني صالح**، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ط1، **العبيكان للنشر**، المملكة العربية السعودية، 2008.
- **هشام مصطفى الجمل**، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، **دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
- **هوشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، **دار جرير للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006.
- **هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت**، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، **دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2000.
- **وجدي محمود حسين**، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988.
- **وحيد مهدي عامر**، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2010.
- **وديع طوروس**، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، ط1، **المؤسسة الحديثة للكتاب**، لبنان،2011.
- **وليد الجيوسي**، أسس التنمية الاقتصادية، ط1، **دار جليس الزمان للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2009.
- **يلس شاوش بشير**، المالية العامة-المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري-، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2013.
- **يونس أحمد البطريق**، أصول المالية العامة، **كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية

- **بختة سعيدي،** «أثر دور الدولة على برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013 .
- **بلوافي محمد،** «أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر- 1970-2011 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 .
- **بن عزة محمد،** «ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015 .
- **بهاء الدين طويل،** دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص: الاقتصاد المالي، باتنة، الجزائر، 2016.
- **داودي محمد،** «السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة الجزائر »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة،** جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 .
- **دراوسي مسعود،** السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، **أطروحة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005.
- **صواليلي نصر الدين،** النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص: إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- **ضيف أحمد،** «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر- 1989-2012 »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
- **عماد الدين أحمد المصبح،** محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، **أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية،** جامعة دمشق، سوريا، 2008.
- **كبداني سيدي أحمد،** «أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية »، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد،** جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

- **كردودي صبرينة**، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، **أطروحة دكتوراه العلوم**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
- **شعبان فرج**، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- **طاوش قندوسي**، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1970-2012، **أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص: تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- **هيشر أحمد التيجاني**، «مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012»، **أطروحة دكتوراه**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

3- المجلات العلمية

- **ابراهيم عبد الحفيظي**،« أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016 »، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، 2018.
- **اجري خيرة، بابا عبدالقادر**، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، المجلد 3، العدد 6.
- **أحمد سلامي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015.
- **أحمد سلامي**، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013) »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** العدد 17، جوان 2015، الجزائر.
- **أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة**، «واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1964-2013) »، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 10، جوان 2016، الجزائر.
- **أحمد ضيف، نسيمة بن يحي**، «تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، الجزائر، العدد 7، المجلد 2، 2017.
- **اقايدي خميسي**،« تطور نفقات الاستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية للفترة 1989-2011 »، revue économie et de statistique appliquée développement، لجزائر، العدد 21، جوان 2014.
- **إياد خالد شلاش المجالي**، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية خلال الفترة 1994- 2009، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة

دمشق، المجلد27، العدد4 ،2011.

- **إيمان بوعكاز،** « قانون وانجر ونمو النفقات العامة في الجزائر: تحليل اقتصادي قياسي »، **مجلة الاقتصاد الصناعي،** لجزائر، العدد 05، ديسمبر 2013.
- **براق عيسى، بركان أنيسة،**« ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها »، **مجلة الإبداع،** لجزائر، العدد 08، ديسمبر 2017.
- **بطاهر علي،** «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر »، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،** جامعة الشلف، لجزائر، العدد 01، 2004.
- **بلعايش ميادة، زير ريان،** «تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014 »، **مجلة البشائر الاقتصادية،** الجزائر، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017.
- **بلفيطح ريمة،** «اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك المؤشر للفترة (2008-2015) »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،** العدد 17، 2017، الجزائر.
- **بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان،** الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،** جامعة المسيلة، الجزائر، العدد، 9، 2013.
- **بن عزة هناء،** «تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،** المجلد 4، العدد 01، جوان 2017، الجزائر.
- **بن عزة هناء،**« أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 »، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،** جامعة أم البواقي، لجزائر، المجلد الرابع، العدد 01، جوان 2017.
- **بن مريم محمد، بن نافلة قدور،** «أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1987-2015) »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،** العدد 17، 2017، الجزائر.
- **بن مسعود عطاء الله، طارق رقاب،**« تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية من 1970-2014 »، **مجلة البديل الاقتصادي،** الجزائر، العدد 05، 2014، ص.273.
- **بن يوسف نوة،** «أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2015»، **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،** الجزائر، العدد 16، 2016.
- **بوالكور نورالدين،** «محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذج ARDL»، **حوليات جامعة الجزائر** 1، العدد 32، الجزائر، جوان 2018.
- **بوجرادة سهيلة،** «تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **المجلة**

الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، الجزائر.

- **بوجرادة سهيلة**، «علاقة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980–2013»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد 06، جوان 2016، الجزائر.
- **بوسالم رفيقة، بونوة شعيب**،« الفجوة التضخمية في الجزائر 1988-2006 دراسة تحليلية »، revue d'études sur les institutions et le développement، جامعة تلمسان، لجزائر، العدد 01، سبتمبر 2014.
- **بوشامة مصطفى، حواس مولود**، البيئة–التنمية المستدامة من منظور إسلامي، **مجلة دراسات اقتصادية**، دورية اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 16، جويلية، الجزائر، 2010.
- **جاب الله مصطفى**،« الدور الحكومي في اصلاح الاقتصاد خارج قطاع النفط من خلال السياسة الجبائية حالة الجزائر»، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، الأردن، المجلد 17، العدد 02، 2016.
- **جابري فاطمة زهرة، الياس الهناني فراح**، «أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نموذج خلال الفترة 1987-2013»، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، الجزائر، مارس 2018.
- **جازية بن بوزيان، عبدالرحيم شيبي**، «دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980-2016»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005.
- **جزيرة معيزي**، «الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2010 »، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، الجزائر، العدد 38، جوان 2014.
- **جمعي سميرة، مناقر نورالدين، قارة ابراهيم**، «دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) »، **مجلة المالية والأسواق**، العدد 05، سبتمبر 2016، الجزائر، .
- **جوادي علي**، «دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر»، **مجلة معارف**، العدد 20، جوان 2016، الجزائر.
- **جيلالي شرفي**، «تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) »، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 02، 2015، الجزائر.
- **حراق مصباح**،« كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد–دراسة حالة الجزائر– »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، جامعة ميلة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2016.
- **حكيم بوجطو**،« انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2005-2014»، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر، العدد 02، 2015، ص. ص 247-248.
- **حمزة مرادسي**، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية

باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، الجزائر، العدد13، ديسمبر 2017.

- **حميدة مختار**، أحمد تيجاني هيشر «أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1964-2015) »، »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 18، 2017، الجزائر.
- **حيدوشي عاشور، وعيل ميلود**،« أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، جامعة ميلة، لجزائر، العدد 05، جوان 2017.
- **خير فضيلة**، « دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة أبعاد اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2017.
- **دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان**، «دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008»، **مجلة الباحث**، ورقلة، العدد 10، 2012.
- **الداوي الشيخ**، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 25، العدد 02 ، 2009.
- **دحماني علي**، أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 17، أكتوبر 2010، الجزائر .
- **رابحي بوعبدالله**،« دور الضرائب في التأثير على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 -2016»، **مجلة المعيار**، الجزائر، العدد 18، جوان 2017.
- **رشيد ساطور**، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية- علاقات وروابط-، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر، العدد03، 2013 .
- **زروخي صباح، برحومة عبد الحميد**، «دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك»، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** العدد 15، جوان 2014، الجزائر.
- **زيرمي نعيمة**، «التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم»، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016.
- **زينب توفيق السيد**، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 69-70، 2015.
- **ساحلي لزهر**، «تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

في الجزائر للفترة (1990-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var)»، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 6، العدد 01، 2018، الجزائر.

- **سالم توفيق النجفي**، داوود سليمان سلطان، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مجلة فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، لبنان، العدد 47، 2009.
- **سليماني محمد، بايزيد علي**،« دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 »، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، الجزائر، العدد 03، أفريل 2015.
- **شاعة عبد القادر**، «المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2010.
- **شريفي براهيم**، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، الجزائر، العدد 08، 2012.
- **شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط**،« العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموج عتبة التضخم tr: دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2016 »، **مجلة اقتصاديات المال والاعمال**، الجزائر، العدد 3، 2017.
- **صالح اويابة، عبد الرزاق خليل**، «أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016 »، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، الأغواط، الجزائر، العدد 02، جوان 2018.
- **صباح فاضل، صبرينة طكوش**، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، الجزائر، المجلد 20، العدد02، نوفمبر 2016.
- **الطاهر جليط**،« دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014 »، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016.
- **عايشي كمال**، «دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، الجزائر، العدد 14، جوان 2006.
- **عباس عبد الحفيظ، شنتوف خيرة** «تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية في الجزائر(1970-2015) »، **دفاتر** mecas، العدد 01، 2018، الجزائر.
- **عبد الحق بوعتروس**، الإنعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربة (حالة الجزائر)، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات القانونية، **دار**

الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 11، 2008.

- **عبد الرحمان تومي**،« العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي »، **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر، العدد 06، جويلية 2005.
- **عبد الرحمان تومي**،« قراءة في الاقتصاد الجزائري من خلال قانون المالية- نماذج سنوات: 09، 10، 11 »، **مجلة دراسات اقتصادية**، الجزائر، العدد 17، أكتوبر 2010.
- **عبد الرحمن تومي**، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي، **مجلة دراسات اقتصادية**، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، العدد 6، 2004.
- **عبد الله قوري يحيى**، «محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012 »، **مجلة الباحث**، ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014.
- **عبد المجيد قدي**، «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية »، **Cahiers du CREAD**، الجزائر، العدد 61، 2002
- **عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل**، « أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014 »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات** الجزائر، العدد 05، 2017.
- **عبود عبد المجيد**،« أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015 »، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، الجزائر، العدد 04، 2017.
- **عزازي فريدة**، «أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية اقتصادية 1970-2006»، **مجلة الأبحاث الاقتصادية** ، جامعة البليدة، العدد ، 04 ، 2010.
- **علال بن ثابت، جلال سويح**، «اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015 »، **مجلة دراسات**، العدد 29، مارس2017، الجزائر.
- **علوان الضاوي**، «انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010 »، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016.
- **عماري زهير**، «أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي- نموذج الانحدار الذاتي var للفترة 1980-2013»، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015، الجزائر.
- **العمرية لعجال، محمد يعقوبي**، « تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر »، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، الجزائر، العدد 05، ديسمبر 2016.

- **العوفي حكيمة** «اختبار فرضية العلاقة السببية بين النفقات الصحية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية »، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، العدد 06، 2014، الجزائر.
- **غبود عبد المجيد**، «أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2015 »، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2017.
- **غربي يسين سي لاخضر، نوي طه حسين**، «علاقة سعر صرف الدينار/الدولار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2015) »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 01، 2018، الجزائر.
- **فارس هباش**، «دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف: دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)»، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، العدد 14، 2014.
- **فايزة بلعابد**،« محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات: دراسة حالة الجزائر 1990-2014 »، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، العدد 01، 2017.
- **فطيمة بزعي، زكية بن زروق**، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، **مجلة الاقتصادي الصناعي**، الجزائر، العدد12 (2)، 2017.
- **فوزي شوق، السعدي رجال**، «قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015 »، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 05، جوان 2017.
- **كربالي بغداد**، «نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 8، جانفي 2005.
- **كمال عايشي**، «أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية»، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، العدد 10 .
- **لموتي محمد**، «قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر 1970-2016 »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة، الجزائر، العدد 18، جوان 2018.
- **مبروكي رمضان**،« أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر:2001-2015»، **مجلة المعيار**، الجزائر، المجلد 9، العدد 02، 2018.
- **مجلخ سليم، وليد بشيشي**، « دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لأثر تغير بعض المتغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) »، **revue d'études sur les institutions et le développement**، العدد 04، جوان 2017، الجزائر.
- **محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال، عبد الحميد بوخاري**،« أثر التحرير التجاري الدولي على

ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة الباحث**، الجزائر، العدد 16، 2016.

- **محمد الأمين شربي، عبد العزيز برنه**،« تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وانعكاساته على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1999-2014 »، **مجلة دراسات**، الجزائر، العدد 29، مارس 2017.
- **محمد الطيب دويس**،« أثر تحرير حساب رأس المال على الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2014 »، **مجلة دراسات–العدد الاقتصادي–**، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2016،
- **محمد طلحة**،« نمذجة مؤشر التضخم في الجزائر وفق منهجية Box-Jenkins »، **مجلة مجاميع المعرفة**، الجزائر، العدد 05، أكتوبر 2017.
- **محمد عبد الشفيع عيسى**، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، 2008.
- **محمد مسعى**،« سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو »، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، لجزائر، العدد 10، 2012.
- **مختاري فتيحة، بلحاجي فراجي**،« أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL للفترة 1990-2015 »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، 2017.
- **مراس محمد وآخرون**، «ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي–حالة الجزائر–"دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية** ، جامعة المدية، العدد ، 04 ، 2015.
- **مسيعد مريم**،« انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة المالية في الجزائر في الفترة 2000-2016 »، **مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر، المجلد 6، العدد 01، جوان 2018.
- **معيزي قويدر**، «دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 »، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، البليدة2، الجزائر، العدد 18، جوان2018.
- **ملال شرف الدين**،« الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا– دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013 »، **مجلة تاريخ العلوم**، الجزائر، العدد 07، مارس 2017.
- **مليكاوي مولود**،« متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر»، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، جامعة المدية، الجزائر، العدد 07، جانفي 2017.
- **موراد تهتان، رضوان بن عروس** «الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013 »، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، الجزائر، العدد 02.

- **ناصري مروة، ساطور رشيد،** «دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: حالة الجزائر 1970-2014»، **مجلة الأبحاث الاقتصادية** ، جامعة البليدة، العدد ، 18 ، 2018.
- **نبيل بوفليح،** «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،** بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر2012.
- **نبيل بوفليح،** «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 »، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،** الجزائر، العدد 09، 2013.
- **نزالي سامية،** «فعالية السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف المختلفة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر– »، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،** الجزائر، العدد 02.
- **نوارس الشمري، كريم الغالبي،** «العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي »، **مجلة جرش للبحوث والدراسات،** المجلد 17، العدد 02، 2016، الأردن.
- **هجيرة حلاسي، ريمة عمري،**« دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج آثار الأزمة النفطية بالجزائر »، **مجلة الاقتصاد الصناعي،** الجزائر، العدد 12، جوان 2017.
- **الهروشي خطاب، نسمن فطيمة،**« أثر الواردات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر 2001-2014 دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL »، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،** جامعة مستغانم، لجزائر، العدد 05، أفريل 2017.
- **يوسف حميدي، عمر هارون، وردة موساوي،**« نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010 »، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،** الجزائر، العدد 29، المجلد 2، 2014.

4– الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- **بابا عبد القادر، مكي عمارية، إجري خيرة،** «دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2017»، **المؤتمر العلمي الأول: الإبداع والابتكار** ، الكلية الإماراتية الكندية الجامعية، الإمارات، جانفي 2018.
- **البشير عبد الكريم،** الفعالية النسبية لسياسة المالية والنقدية في الجزائر»، **الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر(الواقع والأفاق)،** جامعة تلمسان، الجزائر، يوم 29-30 ديسمبر، 2004.

- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير**، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري-»، **الملتقى الدولي حول منتدى الاقتصاديين المغاربة**)، الجزائر، 2008، ص. 11، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: ، تاريخ الاطلاع 2018/11/03.
- **بلعاطل عياش، نوي سميحة**، "آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014"، **مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي** " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.
- **بن حمود سكينة**، «مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق»، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني**: "السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم"، الجزائر، 13 ماي 2013.
- **سعدية قصاب**، «مسار التشغيل في الجزائر: الجهود والنتائج 1962-2012»، **الملتقى الوطني: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم** ، جامعة الجزائر، ماي 2013.
- **شرياق رفيق**، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مداخلة مقدمة **للمؤتمر الوطني**" الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 19-20 أفريل 2016.
- **صالحي ناجية، مخناش فتيحة** «أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم»، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي**: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، سطيف 1، الجزائر، 12/11 مارس 2013.
- **مجدي الشوربجي**، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان»، **الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، يوم 27-28 نوفمبر، 2007.
- **نبيل بوفليح** «دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر»، **مداخلة ضمن المؤتمر الدولي**: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، 24/23 نوفمبر2014..

5- التقارير والبرامج الحكومية

- البرنامج التكميلي لدعم النمو،بوابة الوزير الأول،10/10/2012.
- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013»، نوفمبر 2014.
- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2012»، نوفمبر 2013.

- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2015»، نوفمبر 2016.
- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2010»، جويلية 2011.
- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2016»، سبتمبر 2017.
- **بنك الجزائر**، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي لسنة 2015»، نوفمبر 2016.
- **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، المنعقد يوم «24 ماي 2010» المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- **تشاندر اسكهار**، السياسات المالية، **برنامج الأمم المتحدة**، الإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ENDESA، نيويورك، 2007.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010،
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2014.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.
- **محافظ بنك الجزائر**،« حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017»، **بنك الجزائر**، فيفري 2018.
- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر2010.-(http://www.premier-ministere_gov.dz)
- **موجز قطري**، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016.
- **وزارة الأشغال العمومية**، « خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية: تقرير ملخص»، نوفمبر 2009.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, 2011.
- Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, 2016.

6- المراجع باللغة الأجنبية

- **Alain Beitone**, «Economie», **Éditions DALLOZ**, Paris, France, 2001,
- **Alexandre Nshue M. Mokime**, «modèles de croissance économique», **Éditions kinsaha**, France, juillet 2012, p. 38.
- **Alexis Jacquemin et autre**, «Fondements de l'Economie», **edition pages bleues internationales**, Algerie, 2006.
- **Aristomène Varoudakis Manuel,** «la politique macroéconomique», 1 éreEdition **, Dunod**, Paris, 1999.
- **Bernard Bernier, Yves Simon,** «initiation à la Macroeconomie», 8 e edition, **Dunod**, Paris, France, 2001.

- **Christopher D. Carroll**, «The Lucas Model Growth», March 2013.
- **Dominique Guellec, Pierre Ralle**, «les nouvelles théories de la croissance», 5e édition, **Éditions La Découverte**, Paris, 2003.
- **Gregory N. Mankiw**, «macroéconomie»,5 e Edition**, de Boeck Université**, Bruxelles, Belgique, 2010.
- **Jacques Généreux,** «économie politique», 5 e edition, **Hachette Supérieur**, Paris, France, 2008.
- **Jean-Olivier Hairaukt,** Analyse Macroeconomique, **Editions la Decouverte**, Paris, 2000.
- **jean-olivier hairault**, «Analyse macroéconomique», **Éditions la découverte**, Paris, France, 2000.
- **Jean-Paul Tsasa v. Kimbambu**, «derivation du modèle basique du barro», laboratoire d'analyse : recherche en économie quantitative, vol 01, num 005, **laréq**, mars 2012.
- **Michael Wickens**, «Analyse macroéconomique approfondie», 1e édition, **Éditions de boeck université**, Bruxelles, Belgique, 2010.
- **Murat Yıldızoglu,** «Sources de la croissance économique», **Université Bordeaux**, France, Vol. 3.5, 2011.
- **Olivier Blanchard et autre**, «macroéconomie»,6 e Edition**, Pearson**, France, 2016.
- **Paul M Romer**, «the origins of endogenous growth», **journal of economic perspectives**, volume 8, number 1, published by American economis association, 1994.
- **Rédouane Taouil**, «lecons de macroéconomie», **Presses Universitaires de Grenoble**, France, 2001, p. 274.
- **Robert M. Solow** , «a contribution to the theory of economic growth»**,** the quarterly journal of economics, vol. 70, no 1, February 1956
- **Thierry Tacheix**, «L'essentiel de la Macroeconomie», **Gualino editeur**, Paris, France, 2000,
- **Vincent Drobinski**, «introduction a l'économie», **Ellipses Edition Marketing, Paris, France, 2015,**
- **Wickens Michael**, «Macroeconomic: Theory A Dynamic General Equilibrium Approach», **Princeton University Press**, USA, 2008,

قائمة الملاحق

ملحق 1: القيم الإسمية لمتغيرات الدراسة (الوحدة: مليون دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير	الجباية البترولية
1986	296551.4	40663	-	61154	-	21439
1987	312706.1	40216	-1.09	63761	4.26	20479
1988	347716.9	43500	8.16	76200	19.5	24100
1989	422043	44300	1.83	80200	5.24	45500
1990	554388.1	47700	7.67	88800	10.72	76200
1991	862132.8	58300	22.22	153800	73.19	161500
1992	1074695.8	144000	147	276131	79.53	193800
1993	1189724.9	185210	28.61	291417	5.53	179218
1994	1487403.6	235926	27.38	330403	13.37	222176
1995	2004994.6	285923	21.20	473694	43.37	336148
1996	2570028.9	174013	-39.14	550596	16.23	495997
1997	2780168.1	201641	15.86	643555	16.87	564765
1998	2830490.7	211884	5.11	663855	3.2	378556
1999	3238197.5	186987	-11.75	774695	16.65	560121
2000	4123513.9	321929	72.14	856193	10.52	1173237
2001	4227113.1	357395	11.03	963633	12.54	956389
2002	4522773.3	452930	26.72	1097716	13.91	942904
2003	5252321.1	516504	22.26	1122761	9.24	1284975
2004	6151898.1	638036	15.71	1250894	4.35	1485699

2005	7564648.8	806905	25.94	1245132	-0.46	2267836
2006	8512184.6	1015144	25.80	1437870	15.48	2714000
2007	9408286.5	1434638	41.33	1674031	16.41	2711850
2008	11042837.9	1973278	37.55	2217755	32.49	1715400
2009	10034255	1946311	-1.37	2300023	3.71	1927000
2010	12049493	1807862	-7.11	2659078	15.61	1501700
2011	14588531.9	1934155	9.21	3797252	42.80	1529400
2012	16208698.4	2275539	17.65	4782634	25.94	4184300
2013	16643833.6	1892595	-16.82	4131536	-13.61	3678000
2014	17205106.3	2501442	32.16	4494327	8.78	3388400
2015	16591900.0	3154289	26.09	4591925	2.17	2373500
2016	17525109	2792200	-11.47	4591400	-0.01	-
2017	18594112	2291400	-17.93	4591800	0.008	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، التقرير السنوي بنك الجزائر 2002-2006-2010-2015

-معدلات النمو من حساب الباحثة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel.

الملحق2: تطور النفقات العامة والايرادات العامة والرصيد الموازني

السنوات	إجمالي الايرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
1986	89690	**101817**	-12127
1987	92984	**103977**	-10993
1988	93500	**119700**	-26200
1989	116400	**124500**	-8100
1990	152500	**136500**	16000

36800	**212100**	248900	**1991**
-108267	**420131**	311864	**1992**
-162678	**476627**	313949	**1993**
-89148	**566329**	477181	**1994**
-147886	**759617**	611731	**1995**
112387	**724609**	836996	**1996**
81472	**845196**	926668	**1997**
-101228	**875739**	774511	**1998**
-11186	**961682**	950496	**1999**
400039	**1178122**	1578161	**2000**
184498	**1321028**	1505526	**2001**
52542	**1550646**	1603188	**2002**
335201	**1639265**	1974466	**2003**
340999	**1888900**	2229899	**2004**
1030828	**2052000**	3082828	**2005**
1186925	**2453000**	3639925	**2006**
579200	**3108700**	3687900	**2007**
999508	**4191100**	5190608	**2008**
-970938	**4246300**	3275362	**2009**
-1392256	**4466900**	3074644	**2010**
-2328292	**5731400**	3403108	**2011**
-3714250	**7169900**	3455650	**2012**
-2204100	**6024100**	3820000	**2013**
-2762020	**6980200**	4218180	**2014**

2015	4684650	**7656387**	-2971737
2016	4747430	**7383600**	-2636170
2017	5635514	**6883200**	-1247686

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (1986-2011).

-باقي السنوات (2012-2017) من قوانين المالية.

ملحق 3: تطور مكونات ايرادات ميزانية الدولة للفترة 1992-2017 الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	جباية عادية	جباية بترولية	% جباية عادية/ الإيرادات العامة	% جباية بترولية/إيرادات عامة	نسبة تغطية جباية عادية للنفقات العامة	نسبة تغطية جباية بترولية للنفقات العامة	إجمالي النفقات
1992	311864	302.6	108.8	193.8	34.66	62.14	25.89	46.13	420131
1993	313949	300.6	121.4	179.2	38.67	57.08	25.47	37.59	476627
1994	477181	398.3	176.1	222.1	36.91	46.55	31.09	39.21	566329
1995	611731	578.1	241.9	336.1	39.54	54.94	31.84	44.24	759617
1996	836996	798.4	290.6	507.8	34.72	60.67	40.10	70.08	724609
1997	926668	884.7	314.01	570.7	33.88	61.59	37.15	67.53	845196
1998	774511	708.5	329.8	378.7	42.58	48.89	37.66	43.24	875739
1999	950496	874.8	314.7	560.1	33.11	58.93	32.72	58.24	961682
2000	1578161	1522.7	349.5	1173.2	22.14	74.34	29.66	99.58	1178122
2001	1505526	1354.6	398.2	956.3	26.44	63.52	30.14	72.88	1321028
2002	1603188	1425.8	482.8	942.9	30.11	58.81	31.13	60.80	1550646
2003	1974466	1809.9	524.9	1284.9	26.58	65.07	32.02	78.38	1639265
2004	2229899	2066.1	580.4	1485.6	26.02	66.62	30.72	78.64	1888900
2005	3082828	2908.3	640.4	2267.8	20.77	73.56	31.20	110.5	2052000
2006	3639925	3434.8	720.8	2714	19.80	74.56	29.38	110.6	2453000
2007	3687900	3478.6	766.7	2711.8	20.78	73.53	24.66	87.23	3108700

2008	5190608	4968.8	965.2	4003.5	18.59	77.12	23.02	95.52	4191100
2009	3275362	3474.2	1146.6	2327.6	35.00	71.06	27.00	54.81	4246300
2010	3074644	4117.9	1297.9	1501.7	42.21	48.84	29.05	33.61	4466900
2011	3403108	2978.2	1448.8	1529.4	42.57	44.94	25.27	26.68	5731400
2012	3455650	3503.3	1894.3	1519	54.81	43.95	26.42	21.18	7169900
2013	3820000	3820	2204.1	1615.9	57.69	42.30	36.58	26.82	6024100
2014	4218180	4218.1	2640.4	1577.7	62.59	37.40	37.82	22.60	6980200
2015	4684650	4684.6	2961.7	1722.9	63.22	36.77	38.68	22.50	7656387
2016	4747430	4747.3	3064.8	1682.5	64.55	35.44	41.50	22.78	7383600
2017	5635514	5635.4	3435.3	2200.1	60.95	39.04	49.90	31.96	6883200

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -الديوان الوطني للاحصائيات 1962-2011.

-وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب.

- قوانين المالية 2012-2017

ملحق 4: هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2017: الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	حقوق التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية
1992	27.80	49.13	4.66	27.25
1993	35.21	52.22	6.68	27.34
1994	44.39	76.98	6.90	47.89
1995	57.75	99.19	6.41	78.62
1996	67.54	129.51	9.15	84.38
1997	81.84	148.05	10.60	73.51
1998	88.10	154.92	11.31	75.48
1999	72.19	149.67	12.65	80.24
2000	82.02	164.95	16.20	86.32
2001	98.47	179.24	16.83	103.68
2002	112.23	223.43	18.86	128.35

143.80	19.28	233.91	127.91	2003
138.83	19.59	274	147.98	2004
143.88	19.61	308.82	168.14	2005
114.84	23.53	341.27	241.22	2006
133.12	28.12	347.41	258.07	2007
164.88	33.62	435.23	331.54	2008
170.23	35.81	478.43	462.13	2009
181.86	39.65	514.74	561.68	2010
210.42	45.19	539.39	653.88	2011
355.20	58.40	684.80	885.90	2012
403.7	62.5	711.6	823.1	2013
370.9	70.8	768.5	881.2	2014
411.1	84.7	824.3	1034.5	2015
338.2	56.1	652	862.3	2016
345.5	114.9	-	1297.6	2017

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي بنك الجزائر 2016-2015-2010-2006-2002

ملحق 5: تطور المعدل العام للأسعار والتضخم خلال الفترة 2000-2017، الوحدة (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرقم القياسي للأسعار	95.9	100	101.4	105.7	109.9	111.47	114.05	118.2	123.9	131.1	136.2	142	155.05	160.1	164.8	172.6	188.3	193.6
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	3.4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.2	2.9	4.8	6.4	5.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي بنك الجزائر.

ملحق 6: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2017 **الوحدة (%)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	28.9	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير السنوي بنك الجزائر.

ملحق 7: تطور مكونات رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017 الوحدة (مليار دولار)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الميزان الجاري	رصيد حساب رأسمال
2000	7.57	8.93	-1.36
2001	6.19	7.06	-0.87
2002	3.66	4.37	-0.71
2003	7.47	8.84	-1.37
2004	9.25	11.12	-1.87
2005	16.94	21.18	-4.24
2006	17.73	28.95	-11.22
2007	29.55	30.54	-0.99
2008	36.99	34.45	2.54
2009	3.86	0.41	3.45
2010	15.32	12.14	3.17
2011	20.14	17.76	2.37
2012	12.05	12.41	-0.36
2013	0.13	1.15	-1.02
2014	-5.88	-9.27	3.39
2015	-27.53	-27.47	-0.24
2016	-26.03	-26.21	0.18

Source : Banque D'Algérie, Rapport Annuel, «évolution économique monétaire en Algérie», bulletins statistiques [2000-2017], www.bank-of-algeria.dz

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986- 2017، ولمعالجة هذه الدراسة تمّ قياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على الناتج الإجمالي الحقيقي، ولأجل اختبار فرضيات البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أن نفقات التجهيز هي التي تحفز النمو الاقتصادي حيث كان لها أثر موجب على الناتج الإجمالي الحقيقي، عكس نفقات التسيير والتي كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، ثم استخدام نموذج التكامل المشترك فتبين أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وبالتالي فهي لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا بحيث تسلك سلوكا متشابها، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز يتم تصحيحه كل سنة، وتأثير سلبي لنفقات التسيير.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، نموذج التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

This research aims to study and analyze the impact of public spending on economic growth in Algeria during the period 1986-2017, to address this study and measure the impact of function expenditure and expenditure on equipment resulting real GDP, and in order to test the assumptions adopted through an inductive approach based on ordinary time series and ordinary least squares and models of cointegration and errors correction.
The study revealed a number of results: function expenditure that boost economic growth, had a positive impact on real GDP, as opposed to expenditure on equipment, which had a negative impact on economic growth, which was then used as a model of common integration proved that there is a long-term relationship between economic variables in Algeria, and are therefore not far from each other as long as they behave similarly, but for the Model error correction results have concluded that there is a positive and significant effect for the expenditure on equipment effect is corrected each year, as well as the negative impact of function expenditure.

Keywords: economic growth, function expenditure, expenditure on equipment, cointegration, error correction model.

Résumé

Cette recherche a pour but d'étudier et d'analyser l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1986- 2017, pour aborder cette étude et de mesurer l'impact des dépenses de fonction et d'équipement sur le produit intérieur brute (le PIB), et afin de tester les hypothèses retenues à travers une approche inductive basée sur des séries temporelles et des moindres carrés ordinaires et modèles d'intégration et correction d'erreurs. L'étude a révélé un certain nombre de résultats: dépense de l'équipement qui stimulent la croissance économique, ont eu un impact positif sur le PIB réel, par opposition aux charges d'exploitation, qui ont eu un impact négatif sur la croissance économique, qui a été ensuite utilisé comme modèle d'intégration qu'il existe une relation à long terme entre les variables économiques en Algérie, et ne sont donc pas éloignés les uns des autres tant qu'ils se comportent de même, mais pour les résultats de la correction d'erreur de modèle ont conclu qu'il ya un effet positif et significatif pour les dépenses de de l'équipement est corrigés chaque année, ainsi que l'impact négatif , de dépense de fonction.

Mots-clés: croissance économique, dépense de fonction, dépense de l'équipement, modèle de cointégration, modèle de correction d'erreur (ECM).